

دكتور على فؤاد أحمد
أستاذ علم الاجتماع
ومستشار الأمم المتحدة للتنمية والسياسات السكانية

Mhgoal.com

علم الاجتماع الريفي

١٩٨١

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص.ب. ٧١

المحتويات

الباب الاول تمهيد

صفحة	
٣	الفصل الاول : تمهيد بعرض بعض المصطلحات الأساسية
٤	العلم والطريقة العلمية
٩	الثقافة
١٨	التنشئة الاجتماعية
١٩	التفاعل الاجتماعي
٢١	الاتصال
٢٦	الجهاز الاجتماعي

الباب الثاني

المجتمع الريفي — تعريفه وخصائصه

٣٧	الفصل الثاني : تعريف بالمجتمع الريفي
٤٩	الفصل الثالث : خصائص المجتمع وإشكال الاستيطان الريفي
٤٩	خصائص المجتمع الريفي
٥٨	أشكال الاستيطان الريفي

الباب الثالث

المجتمع الريفي العربي

٦٥	الفصل الرابع : المجتمع الريفي بالجمهورية العربية المتحدة
٧٠	الظروف التاريخية التي أثرت على حياة المجتمع الريفي

صفحة

٧٧	الخصائص النفسية والاجتماعية لسكان الريف العربي
٨١	الفصل الخامس : (النظام الاجتماعي) (١) النظام الاقتصادي
٨١	الحالة قبل قانون الاصلاح الزراعى (عناصر الانتاج وتوزيع الدخل)
	الحالة بعد قانون الاصلاح الزراعى (اهدف القانون - فكرة الاصلاح الزراعى - قانون الاصلاح الزراعى فى مصر - الزراعة فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)
١٠٤	١٠٤
١٢٢	الفصل السادس : (النظم الاجتماعية) (٢) - الأسرة الريفية
١٢٢	وظائف الأسرة
١٢٤	الوظائف الاضافية الأسرة الريفية العربية
١٢٥	خصائص الأسرة الريفية
١٣٧	الفصل السابع : (النظم الاجتماعية) (٣) - النظام التعليمى
	التعليم الرسمى أو المدرسى (تطور التعليم فى المرحلة الاولى - المعلم او المدرس - المباني والتسهيلات المدرسية - المنهج)
١٤٠	التعليم غير الرسمى
١٦١	١٦١
١٦٣	الفصل الثامن : (النظم الاجتماعية) (٤) - الحالة الصحية فى الريف
١٦٣	عرض تاريخى للحالة الصحية فى الريف
	دراسة للحالة الصحية فى الريف (البيئة الصحية - الامراض الشائعة فى الريف - التسهيلات الصحية - التنفيذ - الاحصاءات الحيوية)
١٦٧	١٦٧
١٨٧	الفصل التاسع : (النظم الاجتماعية) (٥) - النظام الدينى
١٩١	الفصل العاشر : (النظم الاجتماعية) (٦) - الترويج فى الريف
١٩٣	أنواع النشاط الترويجى
١٩٦	خصائص الترويج فى القرية
١٩٨	الترويج كمدخل إلى الاصلاح الريفى

صفحة	
٢٠١	الفصل الحادى عشر : (النظم الاجتماعية) (٧) — النظام الحكومى (السياسى)
١٠١	مقدمة
٢٠٦	النظام الإدارى فى الريف
٢٠٩	المجالس المحلية فى مصر
٢١٣	نظام سير العمل بالمجالس المحلية
٢١٥	إختصاصات المجالس المحلية
٢٣٥	الموارد المالية للمجالس المحلية

الباب الرابع

الخدمات العامة فى الريف

(ذات الطبيعة الاجتماعية)

٢٤٢	الفصل الثانى عشر : الخدمات العامة بالريف ودورها
٢٤٣	تطور الخدمات الريفية
٢٦١	دور مؤسسة الخدمات فى التغيير الاجتماعى
٢٦٥	الفصل الثالث عشر : خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية
٢٦٥	جمعيات المراكز الاجتماعية
٢٨٤	جمعيات الإصلاح الريفى
٢٨٥	الوحدات الاجتماعية القروية
٢٨٨	دور الحضارة
٢٩٠	الصناعات البشية والمنزلية
٢٩٢	رعاية الأسرة
٢٩٨	الضمان الاجتماعى
٣٠٨	تدريب العاملين فى ميادين الخدمات الاجتماعية الأهلية

صفحة	
٣١١	الفصل الرابع عشر : الوحدات المجمعة
٣١٨	أقسام الوحدة المجمعة
٣١٨	الصعوبات التي تقابل عمل الوحدات المجمعة
٣٢١	الوحدة المجمعة كمؤسسة تنسيق للخدمات الريفية
٣٢٣	الفصل الخامس عشر : الجمعيات التعاونية الزراعية
٣٢٥	مبادئ التعاون
٣٢٨	تطور التعاون في مصر
٣٥٩	الفصل السادس عشر : الخدمات الصحية
٣٥٩	المجموعات الصحية القروية
٣٦١	صورة مؤسسات الخدمات الصحية الريفية في الوقت الحالى
	برامج تحسين البيئة (الإسكان الريفى — مياه الشرب — تخطيط
٣٦٣	القرى — ردم البرك)
٣٦٦	الفصل السابع عشر : الخدمات الإرشادية والثقافية
٣٦٦	الإرشاد الزراعى والوحدات الزراعية
٣٧٢	التربية الأساسية ومكافحة الأمية
٣٧٦	خدمات الثقافة العامة
٣٧٩	ملحق رقم (١) تاريخ التنمية الريفية في مصر - عرض وتحليل
٤٢٥	ملحق رقم (٢) استراتيجية للتنمية الريفية

مقدمة

من المشكلات الحادة التي تواجه وضع كتاب في علوم الاجتماع التطبيقي في مجتمعنا المصري المعاصر هو أن سرعة التغير في المجتمع تسبق دائماً نتائج أي بحوث ميدانية وأي وقت يستلزمه اعداد اصول الكتاب وطباعته واعداده للنشر .

وقد ظل الكاتب في حيرة بعد صدور الطبعة الثانية من هذا الكتاب عام ١٩٦٠ إزاء أجزاء من تلك الطبعة وقد صارت بعيدة عن الواقع المتغير بل أن بعضها كان قد صار بعيداً عن هذا الواقع في لحظة خروج الكتاب من المطبعة .

إن المحاولات المتكررة لتطوير مناهج الدراسة- في مراحل التعليم الجامعية والعليا إنما هي تعبير عن تلك الحقيقة التي يشعر بها الأساتذة من أن إعداد الأفواج المتلاحقة من طلاب الجامعات والمعاهد العليا يجب أن يساير دائماً التغير السريع في العلوم وفي الإتجاهات والبرامج الثورية في الحياة الإنسانية عامة في مجتمعنا العربي بوجه خاص .

ولعل الكتاب كأحد وسائل النشر قد أصبح وفي حدود المستوى التكنولوجي المتاح لطباعته أكثر وسائل النشر تخلفاً في عصرنا الحالي لمد الجماهير وطلاب المعرفة بحاجتهم من المعلومات مما يلقي بعبء إضافي لا بد

وأن تتحملة وسائل الإعلام المباشرة الأخرى كالصحافة والإذاعة والتلفزيون والمقالات العلمية والندوات والمحاضرات العامة لمتابعة نشر التطورات السريعة ، بما تملكه هذه الوسائل من ميزة سرعة الحركة لمواجهة هذه الإحتياجات .

وعلى الرغم من تلك المشكلة في إعداد الكتاب فإن حاجة الدارسين وخاصة المبتدئين في الدراسات الأكاديمية التخصصية إلى الكتاب مسألة لها أهميتها بما يقدمه لهم الكتاب من تنظيم فكري للعلم يعاونهم على الإلمام بمصطلحاته ومناهجه في الدراسة ويهيء لهم السبيل إلى متابعة دراستهم بيسر وتدرج يعينهم على التقدم والتحصيل .

وعلى هذا فإن الكاتب إذ يقدم الطبعة الثالثة لهذا الكتاب يرجو أن يكون بهذه المقدمة قد قدم العذر إذا اضطر في بعض الأحيان إلى تثبيت بعض الجوانب المتحركة في المجتمع كي يتمكن من تقديم مصطلح جديد إلى الطالب بشرح مبسط مفهوم فهو كتاب دراسي أولاً ومحاولة الجمع بين كونه كتاباً دراسياً وبين عرضه لمجتمعنا الريفي المصري يجب ألا تطفئ بأي حال من الأحوال عن مهمته الأولى ككتاب دراسي .

إن مجرد حدث واحد في مجتمعنا المصري كالسد العالي مثلاً أو الخطّة الصناعية أو التغييرات الإيديولوجية كقيلة بأن تحدث تغييرات مستمرة ومتتالية في حياة مجتمعنا الريفي تغير من الصورة يوماً بعد يوم فما بالنّا بهذه العناصر وغيرها مجتمعة تؤثر في ذلك المجتمع تأثيراً مباشراً أو غير مباشر ، وتغير لاقى شكله الجغرافي فحسب وإنما في محاصيله وعلاقاته وعمله وتعليمه وصحته وتغذيته وسكنه وغير ذلك من عناصر ثقافته وهي جميعاً موضوعات يجب أن يتعرض لها هذا الكتاب وأن يعرضها للدارسين بشكل له درجة من الثبات النسبي تمكن الدارس من استيعابها ومن تفهمها .

واستكمالاً لبعض الجوانب التي تتبين أهمية الإستزاده في عرض تفصيلاتها اضمنا إلى هذه الطبعة ملحقين احدهما تناول عرضاً تحليلياً لتاريخ

الخدمات الريفية وارتباطها بالأوضاع السياسية والإقتصادية في المجتمع بينما تناول الملحق الثاني مناقشة لاستراتيجية التنمية الريفية تتفق مع المتغيرات التي أثرت على أوضاع المجتمعات الريفية تحاول الاستفادة قدر الإمكان مما أتاحه التقدم العلمي والتكنولوجي من إمكانيات .

الله أسأل أن يكون هذا الكتاب معيناً للعاملين في المجتمع والمقبلين على دراسته .

سبتمبر ١٩٨١

دكتور علي فؤاد أحمد

البَابُ الْإَوَّلُ

تمهيد

الفصل الأول

تمهيد بعرض بعض المصطلحات العلمية الأساسية

للعلم لغته ، وتعتمد لغة العلم على بعض المصطلحات التي يشترك في استخدامها الدارسون لعلم من العلوم للدلالة على معنى معين . قد تضيق هذه الدلالة إلى معنى محدود كمصطلح « الفلز » ، في علم الكيمياء مثلاً أو تتسع الدلالة إلى معنى أوسع كمصطلح « الطرد المركزي » ، في علم الطبيعة .

وللدراسات الاجتماعية العلمية مصطلحاتها التي يستخدمها العلماء الاجتماعيون والمصطلح العلمي قد يتكون من كلمة أو كلمتين إلا أن الدلالة التي يستخلصها العالم منها دلالة قد تكون أوسع من ذلك بكثير وقد يحتاج الأمر لشرحها إلى سطور عدة ، ومن هنا كانت خطورة بعض المصطلحات العلمية الاجتماعية التي تكون شائعة الاستعمال في اللغة العادية للأفراد وتكن هذه الخطورة في أن المدلول العلمي الذي يقصده عالم الاجتماع أو يفهمه من استخدام هذا المصطلح قد يكون مختلفاً اختلافاً كبيراً وجوهرياً عن المدلول اللغوي الشائع بين الأفراد . ومن هنا كانت أهمية أن نبدأ هذا الكتاب العلمي بتوضيح بعض المصطلحات العلمية الأساسية في علم الاجتماع وتحديد مفاهيمها تحديداً يعين القارئ على متابعة موضوعات هذا الكتاب التي غالباً ما تستخدم كثيراً في هذه المصطلحات عند عرضها .

وسنعرض في هذا الفصل بعض المصطلحات الأساسية في علم الاجتماع (وهي مصطلحات قد تدارسها البعض من قبل) إلا أن في عرضها وإيضاحها تحديد لمفاهيمها يسمح بالتفكير المشترك الواضح بين الكاتب والقارئ .

١ — العلم والطريقة العلمية

Science and The Scientific Method

يعرف العلم عادة بأنه مجموعة متراكمة من المعارف التي تم الوصول إليها بطريقة منطقية منظمة خاصة . ومثل هذا التعريف مقبول إلى درجة ما يفرض أن هذه الطريقة المنظمة المنطقية التي اتبعت في الحصول على هذه المعارف واضحة لمن يستخدم هذا التعريف وضوحاً يتفق مع المقصود منها ولذا يجب أن نناقش هذه الطريقة العلمية مناقشة واضحة .

العلم أساساً طريقة للدراسة تستخدم في دراسة ظواهر الكون المحيطة بالإنسان . والعلم كطريقة لدراسة الظواهر يتناول كافة الظواهر الاجتماعية والطبيعية طالما كانت هذه الظواهر من النوع المحسوس والمتكرر، ونقصد بالظواهر المحسوسة تلك الظواهر التي يمكن لرجل العلم أن يخضعها للحواس المعروفة كالسمع والبصر واللمس والذوق والشم سواء كان هذا الخضاع مباشراً كالرؤية المباشرة بالعين المجردة أو غير مباشر كالرؤية عن طريق أجهزة التكبير أو عن طريق التأثير غير المباشر كما يحس الكيماوى بالحامض أو القلوى عن طريق اختلاف لون الجوهر الكشاف .

وقد تمكن العلماء من استنباط الأجهزة العديدة التي تضخم حواسهم المحدودة بدرجة كبيرة كاختراع أجهزة التكبير والتقريب وغيرها من الأجهزة التي ساعدت على تقوية حواس الإنسان للاحساس بظواهر كان من المعتذر عليه أن يحس بها بشكل مباشر بحواسه المجردة .

ولا يكفي أن تكون الظاهرة محسوسة حتى يمكن إخضاعها للدراسة العلمية بل يجب أن تكون الظاهرة أيضاً متكررة أو من الممكن تكرارها والطريقة العلمية كما سنبين فيما بعد ، تقتضى ملاحظة وقياساً واختباراً ،

والملاحظة والقياس والاختبار لا تيسر لرجل العلم ما لم تكن الظاهرة موضع الدراسة متكررة .

وما لم تكن الظاهرة محسوسة ومتكررة فلا يمكن لرجل العلم أن يطبق الطريقة العلمية على دراستها فالعلم لا يمكن أن يتعرض مثلاً لدراسة الله سبحانه وتعالى لأننا لا نحس بالله سبحانه وتعالى عن طريق حواسنا الخمس التي سبق الإشارة إليها . وإنما يمكن للعلم بأن يدرس سلوك أفراد المجتمع الناتج عن تأثيرهم بالله وبالعقائد الدينية ، فهذا السلوك محسوس ومتكرر وبذلك يمكن إخضاعه للدراسة العلمية .

الطريقة العلمية :

تجمع الطريقة العلمية في خطواتها بين التجربة والمنطق . والطريقة العلمية تتكون من عدة مراحل متتالية نستعرضها فيما يلي :

أولاً : ملاحظة الظاهرة :

غالباً ما تكون الظاهرة موجودة تحت نظر الكثيرين من الأفراد إلا أن العالم المدرب هو الذي يقين دون غيره من الأفراد وجودها ويلاحظها ويدفعه الفضول العلمي والرغبة في المعرفة إلى التساؤل عن أسبابها وكنهاها فظاهرة شروق الشمس وغروبها كانت أمام أعين البشر منذ بدء الخليقة ، ولكن مر الوقت الطويل قبل أن يتوفر لها المتسائل المدقق الذي شعر بالظاهرة شعوراً دفعه إلى ملاحظتها والبحث عن أسبابها وحقيقتها .

فليست جميع الملاحظات واضحة أو وليدة الصدفة كما قد يتبادر إلى الذهن ، بل أن التقدم العلمي يدفع الباحث الآن إلى البحث والتنقيب عن هذه الظواهر سواء عن طريق جهود منظمة دقيقة للكشف عنها ، أو عن

طريق اختيار فروض محددة يرغب العالم في اختبارها أو عن طريق استنباط نظرى من نظريات علمية قائمة .

ثانياً : وضع فرض لمحاولة تفسير الظاهرة موضع الدراسة :

والفرض هو محاولة أولية يضعها رجل العلم لتفسير الظاهرة وبذلك يؤدي الفرض وظيفة هامة وهى حصر عمل الباحث وتحديد البيانات اللازمة للتثبت من حقيقة صواب الفرض بدلا من تشتت جهود الباحث دون ما هدف واضح .

ويشترط فيمن يضع الفرض أن يتوفر له الخبرة الكافية فى موضوع الظاهرة وما يتصل بها من موضوعات حتى يكون فرضه على درجة كبيرة من السلامة وحتى يكون لإثبات صحة الفرض أو لإثبات خطئه فائدة علمية . أما تلك الفروض التى قد يضعها من ليس له هذه الخبرة الكافية فى موضوع الظاهرة والموضوعات المتصلة بها ، فقد تؤدي إلى ضياع الجهد والمال والوقت فى تقصى احتمال فاشل لا فائدة من وراء إثبات خطئه .

ويجدر بهذه المناسبة أن ننبه إلى خطر يطلق عليه البعض ، وقوع الباحث فى حب فرضه ، والمعنى بذلك هو أن يعجب رجل العلم بالفرض الذى وضعه بشكل يجعله يتحيز له ويحاول إثبات صحته بأى شكل من الأشكال مما يدفعه إلى أن يهمل بعض الحقائق أو المعلومات التى يجد أنها تتنافى مع فرضه وتتعارض معه .

ثالثاً : اختبار الفرض :

وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل الطريقة العلمية . فالفرض فى حد ذاته لا يعدو أن يكون تخميناً أو فكره طرأت على ذهن رجل العلم .

ولا قيمة افرض كتفسير للظاهرة ما لم يثبت رجل العلم صحة مثل هذا التفسير إثباتاً موضوعياً مقنعاً ويقم الدليل على هذه الصحة . وتذكرنا هذه الخطوة ببعض الأمثلة العامة المعروفة مثل : الميه تكذب الغطاس ، أى أن على من يدعى أنه غواص أن يثبت ذلك عملياً بالغوص فى الماء ، كذلك هناك المثل الآخر : قالوا الجمل طلع النخلة ، أدى الجمل وأدى النخلة ، فمن يدعى قولاً عليه إثباته وعليه البينة . وتتكون هذه المرحلة من الطريقة العلمية من عدة خطوات هى :

١ - جمع البيانات : فعلى الباحث أن يحدد نوع البيانات التى يحتاج إليها لإثبات صحة الفرض أو خطئه فى ضوء الفرض وفى حدود معرفته ويعتمد الباحث فى جمع البيانات على المشاهدة والملاحظة الدقيقة وقد يستعين الباحث على ذلك بالأجهزة والآلات التى تعينه على أن تكون مشاهداته دقيقة وموضوعية ، كما يعتمد الباحث فى جمع البيانات أحياناً على عمل التجارب التى تتيح له الفرصة للحصول على ما يحتاجه من بيانات أو قد تكون البيانات مستمدة من السجلات وأبحاث الغير .

وتتوقف قيمة النتائج المتحصل عليها من البحث العلمى على دقة المشاهدات والملاحظات وعلى سلامة تسجيلها فأى إهمال أو خطأ فى جمع هذه البيانات أو فى دقة تسجيلها يؤدى إلى خطأ أكبر وإلى انحراف فى نتائج تحليل البيانات وبالتالي فى الاستنتاجات التى قد يصل إليها الباحث .

ومن الملاحظ أن العلوم التى تنجح فى استنباط وحدات للقياس تكون أدق عادة فى جمع البيانات وتسجيلها من العلوم التى تعتمد على التسجيل الوصفى وحده .

٢ - تصنيف البيانات وتبويبها : فى أغلب الأحيان تكون البيانات

المجموعة من الكثرة بحيث يتعذر فهم مغزاها أو استخلاص ما تحتويه من حقائق بمجرد النظر إليها أو استعراضها لذلك كان من الواجب فرز وتصنيف هذه البيانات وتبويبها وعرضها عرضاً منظماً يعين الباحث على اكتشاف ما فيها من انتظام وترابط .

وقد يتطلب البحث والحصول على البيانات الخاصة به ملء استمارات عديدة بكل ما فيها من بيانات عن أفراد الأسرة وعددهم وأعمارهم ودرجة تعلمهم وحالتهم الصحية وعملهم وغير ذلك من البيانات ، ومن البديهي أن استعراض هذه الاستمارات الواحدة بعد الأخرى لا يعين القارئ . على أن يخرج منها بآية فكرة واضحة عن العلاقات أما إذا فرزت هذه الاستمارات وصنفت بياناتها وبوبت في جداول إحصائية فإن ذلك يجعل من السهل توضيح العلاقات والارتباطات بينها وبين بعضها .

٣ — إعادة التأكد من التسجيل والتصنيف والتبويب : ونعني بهذه الخطوة أن يتأكد الباحث من أنه عند تناول الاستمارات في خطوات التسجيل والتصنيف والتبويب لم يقع في أى أخطاء وخاصة الأخطاء الكتابية عند نقل الأرقام والبيانات من استمارة أو كشف إلى آخر والمقصود بذلك هو بطبيعة الحال تدارك أى خطأ قبل الانتقال إلى المرحلة التالية .

رابعاً الاستنتاج والتعميم :

وفي هذه المرحلة نستخلص النتائج من تحليل البيانات السابقة وإظهار عما إذا كانت هذه النتائج تؤيد الفرض الموضوع لتفسير الظاهرة أو تثبت عكسه أو تتطلب تعديل ذلك الفرض . ففي هذه الخطوة يصل الباحث إلى

خلاصة دراساته للبيانات المبوبة بالطرق الاحصائية السليمة وغيرها من الطرق بقصد الوصول إلى نتائج سليمة .

وقد يتطلب الأمر قبل تعميم الاستنتاج أن تدرس جميع الظواهر المماثلة للظاهرة موضوع الدراسة ، وكذلك تحديد الظروف التي يمكن التعميم أو وضع القانون العلمى فى حدودها على أنه إذا تبين أنه لا يمكن تعميم الاستنتاج على ظواهر أخرى يكفي باعتبار الاستنتاج مجرد تفسير للحالات التي جرت عليها الدراسة العلمية .

٢ - الثقافة Culture

يعيش الانسان - منذ أن وجد على الأرض - مع غيره من الأفراد ومن الكائنات الحية حيوانية ونباتية . ويتعامل الإنسان أثناء حياته مع ماحوله من البيئة التي يعيش فيها متأثراً بها ومؤثراً فيها . فيتأثر الإنسان بالبيئة الجغرافية وما فيها من مياه وجبال وسهول ، ويتأثر بالبيئة البيولوجية وما فيها من حيوانات ونباتات ، ويتأثر بالبيئة الطبيعية وما فيها أجواء وأمطار وبرق ورعد وبرد وحر . كما أنه يؤثر في البيئة فيزرع الأرض ويشق فيها الترع ويستخرج منها المعادن ويبنى المدن والقرى . . . ألخ وهكذا نرى الإنسان يعيش متأثراً بهذه الأشياء التي تحيط به كما تتأثر حياته بمدى تمكنه من الاستفادة من وقاية نفسه من إضرارها إما باخضاعها لسيطرتها أو بالعمل على التكيف معها بشكل من الأشكال .

ولا تقف حاجة الانسان عند حد التكيف مع البيئة المادية المحيطة به فحسب ، بل تتطلب كذلك أن ينظم علاقاته مع غيره من أفراد المجتمع الذي

يعيش فيه ، ومع غيره من المجتمعات التي يتصل بها أو يتعامل معها ، فظهرت بذلك الأسر والقرى والمدن والحكومات والمنظمات الدولية إلى غير ذلك في التنظيمات الاجتماعية الانسانية .

وإذا كان الإنسان يعيش في مجتمعات ، فليس هو الكائن الحيوانى الوحيد الذى يعيش هذا النمط من المعيشة . فهناك فى مختلف رتب وأجناس المملكة الحيوانية كائنات حية تعيش فى مجتمعات ، أقربها إلى الأذهان دائماً النمل والنحل والقرودة والطيور .

ويشترك الإنسان مع غيره من الحيوانات الأخرى جميعاً فى حاجته إلى أشباع حاجاته البيولوجية الأساسية التى تلخص فى حاجته إلى الأكل والشرب والتنفس والخراج والمأوى أو النوم . ومن الواضح طبعاً أن حاجات الإنسان قد تزيد عن ذلك كثيراً إلا أنها لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقل عن تلك الحاجات شأنه فى ذلك شأن أى كائن حيوانى آخر . وقد نضيف حاجة أخرى مشتركة لجميع الكائنات الحيوانية الحية وهى حاجتها إلى التكاثر أو التناسل لحفظ النوع .

وإشباع هذه الحاجات سواء عند الإنسان أو عند غيره من الكائنات الحيوانية الأخرى تتحقق من البيئة المحيطة بالكائن التى هى مصدر أكله ومصدر شربه بل هى مصدر الهواء اللازم لتنفسه وفيها تتم عملية الإخراج وعليها يجد مأواه .

فهل معنى ذلك أن مجتمع الإنسان هو أحد المجتمعات الحيوانية شأنه شأنها ويتصل به ما يتصل بها من حقائق ومعلومات ؟ .

واقع الأمر أن المجتمع الإنسانى - ولو أنه يتفق مع غيره . من الحيوانات فى حاجته إلى الاحتياجات الأساسية التى سبق الإشارة إليها -

إلا أنه يختلف إختلافا بينا عن المجتمعات الحيوانية الأخرى في طريقة أشباع هذه الحاجات . وتتضح هذه الاختلافات من ملاحظة أساسية عامة فنحن إذا لاحظنا مجتمع النحل مثلا لو جدناه يعيش بنفس الأسلوب، ويشبع حاجاته بنفس الطريقة ، وتقوم العلاقات بين أفرادها بنفس الطابع الذى نشاهده فى أى مجتمع نحل آخر مهما اختلف المكان الذى تتواجد فيه هذه المجتمعات من النحل بل ومهما اختلفت حقبة الزمن الذى تعيش فيه . فالعلاقة بين النحلة الشغالة والنحلة الملكة والنحلة الذكر علاقة واضحة لا تتغير من مجتمع نحل إلى مجتمع نحل آخر وإن تباعد بينهما الزمان أو المكان ، فطريقه وأسلوب المعيشة فى مجتمع النحل واضحة لا تتغير من خلية إلى أخرى .

وعلى العكس من ذلك نجد أن مجتمع الانسان يختلف فى أسلوب معيشته وطريقته من مجتمع إلى مجتمع بل وتختلف فى المجتمع الواحد من زمن إلى آخر فلكل مجتمع من المجتمعات الانسان طريقة مختلفة فى الحياة تميزه عن غيره من المجتمعات الانسانية الأخرى، فله لغته الخاصة التى تختلف عن لغة المجتمعات الأخرى وله طريقته المميزة فى إعداد الطعام وتنظيم الزواج والأسرة وتنظيم الحكم ولكل مجتمع تقاليده الخاصة وعاداته السلوكية المميزة . وبالمجمل فإن لكل مجتمع من المجتمعات الانسانية طريقة مختلفة تميز حياته عن حياة المجتمعات الأخرى . صحيح أن هناك إختلافات أحيانا بين أفراد المجتمعات فى لون البشرة أو ملامح الوجه أو حجم البنية إلا أن هناك كذلك مجتمعات يتشابه أفرادها تشابها كبيرا فى هذه النواحي ومع ذلك فإن لكل منها طابع مميز وتقاليده مميزة بل ولغة مميزة .

من هذه الملاحظة المقارنة بين نظرتنا إلى مجتمع النحل ومجتمع الانسان

يتبين لنا أن المجتمعات الحيوانية غير الانسانية تتميز بالتشابه في أساليب معيشتها ويرجع هذا إلى أن هذه الكائنات تنظم حياتها على أساس سلوك تحدده لها دوافعها الفطرية مستخدمة في ذلك ما لديها من تركيب فسيولوجي فلا يحتاج الكائن منها عند ولادته أن يتعلم شيئاً من الكبار إلا في النذر اليسير من الحالات ، وإنما تولد هذه الكائنات وقد استكملت أساليب تكيفها مع البيئة التي تعيش فيها عن طريق تكوينها واستعدادها الجسماني ودوافعها الفطرية ، ولهذا كانت طفولة هذه الكائنات قصيرة بالنسبة إلى فترة طفولة الانسان .

وقد نلاحظ في الحيوانات الثديية كالقردة مثلاً أن هناك قدر من التعلم يتم بين الصغار والكبار ولكن هذا التعلم يقوم أساساً على التقليد والمحاكاة والخبرة الشخصية وليس عن طريق نقل الخبرات بالاتصال اللغوي أو الرمزي ، فالقردة الأم تساعد وليدها على أن يمشي ويتسلق ويتحرك بالخبرة المباشرة ولكنها لا تستطيع أن تحده ولا أن تخبره عن كيف يتسلق أو تنقل إليه كيف كانت هي تتسلق أو ما تتمناه له في مستقبله وما يجب أن يتحلى به من صفات . لهذا فإن تعلم الحيوان لا يعتمد على تراكم الخبرات وانتقالها وإنما هي خبرات فردية مباشرة في مواقف معينة وفي جيل واحد .

أما مجتمع الإنسان فإن تحديد طريقة معيشته وأسلوبها لا يعتمد على هذه الدوافع أو الغرائز الفطرية بمقدار ما يعتمد على ما يعرف بثقافة المجتمع السائدة .

وليس معنى الثقافة هنا هو المعنى الشائع الاستخدام عند الرجل العادي بوصفها تلك الصفات أو الميول التي تميز الشخص المتعلم عن غيره من بقية أفراد المجتمع ، وإنما نقصد بالثقافة كمصطلح في العلوم الاجتماعية الأشكال

المختلفة من السلوك والتفكير والمعاملات التي اصطلاح عليها أفراد مجتمع ما في حياتهم وأصبحت تميزهم عن حياة غيرهم من المجتمعات الانسانية ، هي تلك الأشكال التي تناقلها الأجيال المتعاقبة عن طريق الاتصال والتفاعل الاجتماعي لا عن طريق الوراثة البيولوجية . هي أسلوب المعيشة الذي تتعلمه الأجيال الجديدة من الأجيال القديمة عن طريق الاتصال اللغوي والخبرة بشئون الحياة .

نشأة الثقافة :

لكي تتصور كيف تكونت الثقافة في المجتمع الانساني سوف نستعرض مثالا فرضيا بحثنا نستخدمه لمجرد تبسيط وتوضيح معنى الثقافة ومدلولها ::

أولا : نفترض وجود إنسان وحيد في مبدأ البشرية — مثل هذا الانسان هو كائن عضوي حي شأنه شأن أى حيوان آخر يحتاج إلى الأكل والشرب والتنفس والاخراج والمأوى لكي يحافظ على حياته . فهو يلجأ إلى البيئة المحيطة به ليشبع هذه الحاجات فاذا جاع لجأ إلى نباتات البيئة وحيواناتها ليحصل منها على غذائه وإذا عطش لجأ إلى الماء المتوافر في البيئة ليرتوي منه ، وهكذا وهو في هذه الخطوة الأولى الفرضية لا يختلف عن أى كائن عضوي آخر سواء كان أميبة أو حشرة أو سمكة أو أحد الثدييات ..

ثانياً : قابل هذا الكائن العضوي الإنسانى — أثناء محاولاته في التعامل مع البيئة لاشباع حاجاته — مواقف متعددة اكتسبته خبرات خاصة ، فمثلا حدث أثناء محاولاته لسد جوعه أن أكل بعض النباتات فوجد من بينها ما هو مر المذاق وما هو مستساغ ، وفي محاولاته لرى ظمئه وجد مصادر مائية مالحة وأخرى عذبة وهكذا ، فاختر الأكل المستساغ والماء العذب وبذلك أكتسب خبرة

وأصبح هذا الكائن الانساني العضوى المكتسب للخبرة لا يتعامل مع البيئة على نفس المستوى العشوائى السابق وإنما أصبح يميز بين أنواع من التعامل يفضلها وأخرى يتحاشاها ، أى أصبحت له إرادة يتخير بها أسلوب أشباعه لحاجاته .

ثالثاً : إذا افترضنا اجتماع عدد من هؤلاء الأفراد ذوى الخبرة ، فهنا يختلف الوضع حيث تتقيد حريات كل منهم بتواجدهم مع بعضهم . وعليه فيجب أن ينظموا علاقاتهم فيما بينهم وبين البيئة التى يحصلون منها على حاجاتهم . فهم يتفقون على لغة معينة وعلى طرق معينة فى أداء مختلف ألوان النشاط ، وعلى الأدوات والآلات التى يستخدمونها فى حياتهم ، ويتفقون فوق ذلك على القيم والمعايير التى تحمى اتفاقياتهم . وبذلك أصبح أفراد هذا المجتمع يتعاملون فى حدود اتفاقية محدودة يشبعون عن طريقها حاجاتهم وتميز طابع حياتهم المجتمعية الخاصة . هذه الاتفاقية أى طريقة المعيشة السائدة فى هذا المجتمع هى ما نطلق عليه مصطلحاً اسمه « الثقافة » .

فثقافة الانسان من صنعه . والموارد الطبيعية من معادن أو أنهار أو غابات لا قيمة لها إلا إذا فكر فيها الانسان وادخلها فى وعيه ثم بدأ يتعامل معها ويجد وسائل استغلالها فيكيفها ويتكيف معها حسب أغراضه ومطالبه ومعنى ذلك أن الثقافة أمر متصل ومتفاعل مع الإنسان وليست خارجة عن قوانين المادة والطاقة وإنما هى حصيلة للنشاط البشرى .

ومن المثال الفرضى السابق يتضح السبب فى اختلاف طريقة وأسلوب المعيشة فى كل مجتمع من المجتمعات عن غيره من المجتمعات فإن الثقافة التى توصل إليها كل مجتمع (الاتفاقية) لأشباع حاجاته وتنظيم علاقاته وتيسير اتصالات أفراد وجماعاته تختلف من مجتمع إلى آخر طبقاً لما مر فيه كل

مجتمع من خبرات وما أحاط به من ظروف ، فثقافة المجتمع الذى يعيش فى بيئة مقترنة تختلف عن ثقافة المجتمع الذى يعيش فى بيئة سخية ، وثقافة المجتمع الذى لا زال فى مرحلة الزراعة تختلف عن ثقافة المجتمع الذى وصل إلى مرحلة الصناعة وهلم جرا .

خصائص الثقافة :

لما كانت الثقافة إذن هى الميزة للمجتمع الإنسانى عن غيره من المجتمعات الحيوانية الأخرى كما وأنها المميز بين أى مجتمع إنسانى وأى مجتمع إنسانى آخر لا اختلاف ثقافة كل مجتمع عن ثقافات غيره من المجتمعات فسنعرض فيما يلى لاهم خصائص هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة فى النواحي الآتية :

١ - الثقافة - بالرغم من أنها نتاج تجمع الخبرات الإنسانية - فإنها المحددة لأنماط الحياة الاجتماعية فى أى مجتمع من المجتمعات ، فهى تحدد اللغة أو اللغات السائدة كما تحدد الطرق المختلفة التى يتبعها الأفراد لمقابلة المواقف الاجتماعية المختلفة أو يستجيبون بها لها ، كما تشمل الثقافة على الدراية بانتاج واستعمال الآلات المختلفة وعلى القيم والمعايير والتقاليد التى تحيط بكل ذلك .

٢ - تتفق الثقافات جميعا فى أنها تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية بشكل يوفر لأفراد المجتمع - ما أمكن - حاجاتهم المعيشية وطرق الحصول عليها ألا أنها تختلف عن بعضها فى الوسائل المؤدية إلى إشباع هذه الحاجات وفى شكل التنظيم نفسه ، فكل ثقافة مثلا لابد وأن تعمل على توفير الأكل وطريقة الحصول عليه لأفراد المجتمع إلا أن هناك ثقافة تعتمد على الزراعة وهناك ثقافة تعتمد على استيراد المأكولات ، كما أن هناك طريقة معينة

لأعداد الطعام في كل ثقافة تختلف عن طرق إعداده في غيرها من الثقافات، وتعمل كل ثقافة على تنظيم الزواج وأشباع حاجة المجتمع إلى التكاثر إلا أن طريقة الزواج وشكل الأسرة يختلف من ثقافة إلى أخرى .

٣ — تعتبر اللغة أو الاتصال الرمزي أساس هام من مكونات أى ثقافة كما أنها عامل هام في الوقت نفسه في تراكم التراث الثقافى وزيادته ، فيستوعب كل جيل ما يحدد من ثقافة ويضيف إليها ثم يأتى جيل آخر فيستوعب ما يحدد من ثقافة ويضيف إليها بدورة . وهكذا ينتقل الطفل عن طريق اكتشاف الثقافة من مجرد كائن عضوى إلى كائن اجتماعى يتصل بغيره ويعبر عن نفسه ويفكر في أشياء معينة ، وله آمال خاصة ، وقيم في حياته وأمور تضحكه وأخرى تحزنه وأوضاع يرضى عنها ، وأوضاع يسخط عليها .

بل أنه ككائن اجتماعى — بفضل اكتسابه للثقافة — يرى أن أشباع حاجاته البيولوجية لا بد أن يتم بطريقة معينة فلا يعود الأكل مجرد طعام يكفيه مؤونه الجوع بل أنه يفضل أصنافا من الأكل ويشمئز لمجرد رؤيته لأصناف أخرى ، ويؤثر أن تطهى هذه الأصناف بطريقة معينة ، كما يصطلح على توزيع أصناف الأكل على أوقات مختلفة . هذا فضلا عن أنه ينظم أدوات الأكل وجو الطعام المادى والاجتماعى والجمالى . هذه الأمور تؤثر فيها نوع الثقافة المتصلة بالطعام ، ولم يعد الأمر مجرد سد الحاجة بيولوجية ، وإنما ترتبط هذه الحاجة البيولوجية بمقتضيات التراث الثقافى .

٤ — الثقافة دائمة التغير بما تضيفه إليها الأجيال الجديدة من خبرات وأدوات وقيم وأنماط سلوكية وألفاظ لغوية ، وكذلك بما ينتج من إهمال الأجيال الجديدة لبعض الخيرات القديمة التى لم تعد تتلائم مع ظروف الحياة الجديدة .

وتختلف سرعة تغير الثقافات ، فهناك ثقافات سريعة التغير مثل الحال في المدن والمجتمعات الأكثر اتصالاً بغيرها من الثقافات وتعرف مثل هذه الثقافات سريعة التغير باسم الثقافات المتحررة ، كما أن هناك ثقافات بطيئة التغير وتعرف باسم الثقافات المقدسة ومثال ذلك المجتمعات المنعزلة كمجتمعات الواحات أو الجبال .

٥ - تتأثر كل ثقافة في تكوينها بالخبرات التي يمر فيها أفراد هذا المجتمع وبالمواقف المختلفة التي يواجهونها ، فالمجتمعات التي تحيط بها مجتمعات معادية تكون ثقافتها ذات طابع يختلف عن طابع ثقافة مجتمع آخر يشعر بالطمأنينة والسلام . بل وتتأثر ثقافة المجتمع كذلك بظروف البيئة الجغرافية والطبيعية والبيولوجية ، فالجبال والسهول أو الجو البارد والجو الحار أو المعتدل والمناطق الخصبة في نباتاتها أو المجردة كلها عوامل وعناصر تؤثر تأثيراً بالغاً على تشكيل الثقافة السائدة في البيئة التي تحاول أن تتلائم وتتكيف مع الظروف الخاصة المحيطة بالمجتمع .

٦ - تنتقل الثقافات من مجتمع لآخر بالاحتكاك والتعامل على أن هذا الانتقال لا يكون بمقدار واحد في المجتمعات المختلفة ، وإنما يتأثر مداه بمدى نجاح المجتمع في توفير احتياجات أفراد وقوته . فالمجتمع الناجح القوي يؤثر في المجتمع الأقل نجاحاً وقوة أكثر من تأثيره به ، أي أن هناك علاقة طردية بين قوة المجتمع ونجاحه وتأثيره في الثقافات التي حوله .

٣ — التنشئة الاجتماعية Socialization

عملية التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتم بواسطتها اكتساب الفرد الجديد في المجتمع لثقافة المجتمع الذي يعيش فيه ، أى عملية نقل ثقافة المجتمع وطرق المعيشة فيه وأسلوب التعامل واللغة والعادات والقيم إلى أفراد المجتمع في شخصيتهم ، وبها يتحول الطفل الجديد في المجتمع من مجرد كائن عضوى إلى كائن اجتماعى .

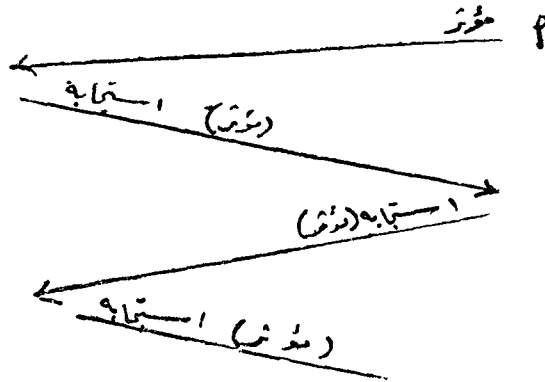
فإذا فرضنا أننا أخذنا طفلاً حديث الولادة من الهند وأرسلناه ليعيش في أسرة في اليابان وينمو بها ، فإننا بعد عشرين سنة نجده يشبه في شكله ولون شعره وغير ذلك من الصفات العضوية آباءه من الهنود (بناء على العوامل الوراثية) أما ما عدا ذلك من صفات اجتماعية فمى جميعاً صفات تتفق مع الثقافة اليابانية . فهو يتكلم اليابانية ويعرف دينها ويؤمن بقيمها وعاداتها وتقاليدها وطرقها في عمل الأشياء ويكتسب مهارات اليابانيين في استخدام الأدوات السائدة فيها . هذا الاكتساب للصفات الاجتماعية والثقافة السائدة هي العملية التي نشير إليها باسم عملية التنشئة الاجتماعية .

وهي عملية تبدأ منذ اللحظة الذي يستجيب فيها الطفل الجديد للمؤثرات الخارجية في البيئة الجديدة ، وتتولاها أولاً الأسرة فجماعة اللعب فالجماعات الأخرى التي يتعامل معها عضو المجتمع الجديد مع مراحل نموه .

٤ - التفاعل الاجتماعي Social Interaction

إذا حدث أن وضعت كتاباً على المنضدة فاطراف العملية التي حدثت هي انا والكتاب والمنضدة ويلاحظ أنه لم يحدث أى تغيير جوهري فى أى من هذه الأطراف نتيجة لهذه العملية مثل هذا الذى حدث يطلق عليه لاسم اجراء Action .

أما إذا حدث أن ألقى (أ) كتاباً فى وجه (ب) فإن «ب» سيستجيب لهذا المؤثر الذى تسبب فيه «أ» بأن يرد عليه بالسباب أو بالعتاب ويتبادل (أ، ب) النقاش أو العراك (أى يتبادلا المؤثرات والاستجابات) إلى أن تقف العملية وتنتهى ، والملاحظ أن «ب» عند انتهاء هذه العملية سيختلفان فى علاقاتهما وخبرائهما عما كانا عليه قبل بدء العملية . هذه العملية يطلق عليها التفاعل الاجتماعي Social Interaction .



ونحن نعلم من دراستنا السابقة فى علم الكيمياء بأن التفاعل الكيميائى هو الذى يؤدى إلى أن تكون المادة الناتجة عن التفاعل مخالفة فى صفاتها

للعناصر الداخلية فيه . وهذا الاصطلاح هو الذى استعارته العلوم الاجتماعية بحيث يشير التفاعل الاجتماعى إلى سلسلة من المؤثرات والاستجابات ينتج عنها أن الأطراف الداخلة فى التفاعل تكون عند نهايته مغايرة لما كانت عليه عند بدايته .

ومن خبراتنا فى الحياة العامة نعلم عن بعض أنواع الإرشاد والتوجيه التى لا تؤثر فى الأفراد لأنها عمليات على مستوى الإجراء ، بينما هناك من برامج الإرشاد وما يؤثر فى الأفراد ويغير من تفكيرهم لأنه قام على مستوى التفاعل الاجتماعى لا يؤثر فى الأفراد فحسب ، بل يؤثر كذلك فى القائمين على البرنامج أنفسهم ، بحيث يعدلون من طريقة عملهم ، ويحسنون من أسلوبه تبعاً للاستجابات التى يستجيب بها الأفراد لمؤثرات القيادة .

٥ - الاتصال Communication

يعتبر الاتصال المادة الماسكة لأفراد المجتمع وجماعاته، فبدون اتصال بين أفراد المجتمع يصبحون حشد الارابطة ولا علاقات اجتماعية بينهم، فالاتصال هو شريان الحياة الاجتماعية ، ومحتويات الاتصال بالنسبة للحياة الاجتماعية شأن الدم بالنسبة لجسم الإنسان فجسم الإنسان مجموعة من الخلايا العضوية التي يبقى حياتها سريان الدم بين أجزاء الجسم وبعضه فإذا ما توقف الدم في جسم الإنسان فقد الجسم حياته وتحملت وتفككت أجزاؤه كذلك المجتمع إذا توقف الاتصال بين أفراد وجماعاته ، تفكك المجتمع وتحلل . فالاتصال كما ذكرنا هو المادة الماسكة لأفراد المجتمع وجماعاته .

ويقصد بالاتصال عملية توصيل فكرة أو معنى أو حالة عاطفية من شخص إلى شخص أو من شخص إلى جماعة أو من جماعة إلى شخص أو من جماعة إلى جماعة . فإذا ما قام شخص بالاتصال بآخر فإنه يحاول بذلك أن يقيم بينه وبين هذا الشخص عملية مشاركة أى أنه يحاول أن يشترك معه في رأى أو في معلومات أو في فكرة أو اتجاه^(١) والواقع أن الاتصال يعتبر أساس جميع الظواهر والعمليات والتفاعلات الاجتماعية .

كيف يتم الاتصال :

لكي يتم الإتصال يجب أن تتوفر على الأقل ثلاثة عناصر وهي :

- ١ - المصدر أو المرسل Source .
- ٢ - الرسالة المطلوب توصيلها Message .
- ٣ - المستقبل أو المرسل إليه Destination .

(1) Wilbert Schramm. The Process and Effect of Mass Communication, Urbana Univ. of Illinois Press, 1955, p. 3.

والمصدر قد يكون شخصاً (يتكلم أو يكتب أو يرسم أو يأتي بحركات بدنية ذات معنى) أو قد يكون منظمة كدور الصحف أو النشر أو محطة تليفزيون أو إذاعة أو أستوديو سينمائي . أما الرسالة فقد تكون في شكل كتابة على الورق أو أمواج صوتية في الهواء أو أى إثارة أخرى يمكن أن تفسر بمعنى معين . أما المرسل إليه أو المستقبل فقد يكون شخصاً يستمع أو يرقب أو يقرأ أو قد يكون عضواً في جماعة المناقشة أو مستمعاً لمحاضرة أو متفرجاً على مباراة لكرة القدم أو في حشد من الناس .

وعندما يحارل المصدر أن يحدث اتصالاً ، فإنه يبدأ في أول الأمر بصياغة رسالته (أى تحويلها إلى رموز أو شفرة) بمعنى أنه يحول المعلومات أو الأحاسيس التى يرغب فى نقلها للغير بطريقة يمكن انتقالها . فالصور التى تخيلنا أو تجول فى أذهاننا لا يمكن التعبير عنها أو نقلها إلا إذا نحولت إلى رموز كلامية مثلاً ، فى هذه الحالة يمكن نقلها بسهولة ولكنها لا تذهب بعيداً إلا إذا نقلت عن طريق الراديو - أما إذا صيغت الصور فى شكل كتابة فإنه يمكن إرسالها إلى مكان أبعد وابقائها لأزمنة أطول .

وطريقة الاتصال الإنسانى تشبه تقريباً دائرة الاتصال فى الراديو أو التليفون ويمكن وصفها بالشكل الآتى :

خطوات الاتصال الإنسانى

المرسل الرسالة التفسير المرسل إليه
المصدر ← الصياغة أو التحويل لرموز ← الإشارة ← حل الرموز ← المستقبل
إذا نظرنا إلى الشكل السابق ويمكن بسهولة معرفة كيف يتم الاتصال فالمصدر أو المرسل هو شخص لديه صورة محددة لفكرة أو معلومات ، ويقوم بصياغتها عن طريق لغة مثلاً ، واللغة رموز تترجم إليها هذه الصورة ثم يمكنه بعد ذلك نقل الرسالة المصاغة مستعملاً فى ذلك الإشارة المناسبة

كالكلام أو الكتابة أو الرسم أو الحركة البدنية وحينما تصل الإشارة إلى
إلى الشخص المرسل إليه أو المستقبل يقوم بحل هذه الرموز وبذلك تعود
إلى ذهنه الصورة التي أرسلت وهكذا تكون قد تمت عملية الاتصال .

فتلّا إذا رأى شخص كلباً يعرض إنساناً فإن ما رآه هو حيوان نعرف
جميعاً شكله يقوم بحركة من فمه في جسد إنسان ، هذه الصورة التي رآها
الشخص بعينه وانطبعت في ذهنه ، إذا أراد توصيلها فإنه بصفته المرسل أو
المصدر يتولى تحويل الصورة التي في ذهنه إلى رموز فالحيوان الذي رآه رمز
له بكلمة (كلب) وقد يرمز غيره في مجتمع آخر لنفس هذا الحيوان بكلمة
(Dog) كما رمز للحركة التي قام بها هذا الحيوان بكلمة (عض) وللكائن
الذي عضه هذا الحيوان بكلمة (إنسان) — وبذلك تكون الصورة الحقيقية
التي رآها هذا الشخص قد تحولت إلى شفرة أو رموز هي (كلب عض
إنساناً) .

هذه هي الرسالة المصاغة للصورة التي لدى المصدر والتي يرغب
في توصيلها إلى صديق له والذي يحدث بعد ذلك هو أن المصدر يعطى الإشارة
بهذه الرسالة المصاغة إلى المستقبل . وقد تكون الرسالة صوتية أو مكتوبة
أو بحركات من اليدين والوجه أو بموجات لاسلكية أو بأى إشارة
أخرى مناسبة .

وحينما يتلقى المرسل إليه أو المستقبل هذه الرسالة المصاغة فإن أول
ما يفعله هو أن يحاول حل رموزها فتتحول كلمة (كلب) مرة أخرى إلى
صورة هذا الحيوان وكلمة (عض) إلى الحركة التي أتى بها هذا الحيوان وكلمة
(إنسان) إلى صورة الكائن الإنساني وبذلك تتحول هذه الرسالة إلى صورة
في ذهن المستقبل أو المرسل إليه وتم بذلك عملية الاتصال .

والملاحظ طبعاً أنه لو كانت الصورة التي تكونت في ذهن المستقبل أو المرسل إليه مطابقة للصورة التي كانت في ذهن المصدر أو المرسل فإن الاتصال يكون قد تم بنجاح . وعلى هذا فقد يتخيل المرسل إليه أو المستقبل أن الكلب المذكور كبير الحجم أسود اللون أشعث الشعر بينما كان الكلب في الأصل صغيراً نحيلاً أملس إلا أن الرسالة حينما صيغت كانت ناقصة وغير معبرة تماماً عن الصورة في مخيلة المرسل أو المصدر مما أدى إلى هذا التباين بين الصورة الأصلية لدى المصدر والصورة النهائية التي تكونت لدى المستقبل أو المرسل إليه .

ولا شك أن نجاح عملية الاتصال وفشلها يتوقف على درجة صلاحية كل خطوة من الخطوات التي بينها في الشكل السابق بمعنى أن أى اهتزاز أو عدم وضوح في الصورة التي لدى المصدر أو أى خطأ أو عدم دقة أو عدم اكتمال في صياغة الرسالة المعبرة عن هذه الصورة أو أى خلل في الإشارة التي تنقل بها الصورة أو أى خطأ في حل رموز الرسالة كل هذا أو أحده سيؤدى إلى أن تكون الصورة في مرحلتها النهائية لدى المستقبل أو المرسل إليه مخالفة للصورة التي لدى المصدر المرسل .

ومن أسس الاتصال السليم نعرض للآتى : —

(أ) يجب أن تكون لغة الاتصال مفهومة للجمهور المستمعين . فاستعمال اللغة الفصحى مثلاً مع جماعة الفلاحين قد يجد استجابة للصوت وموسيقيته وليس لمعانيه بينما الحديث العادى الذى يستخدم لغتهم الدارجة يصل بالمعاني إليهم .

(ب) لابد أن يبنى الاتصال على الخبرة السابقة للمرسل إليه أو

المستقبل فالحديث عن التركيب الكيماوى للقنبلة الذرية أو الهيدروجينية لا يفهمه سوى الذين سبق لهم معرفة الكيمياء والطبيعة وتركيب الذرة .

ومن الأمثلة المعبرة عن ذلك خطاب الرئيس جمال عبد الناصر عن تأميم شركة قناة السويس فى مثل هذا المثال لو أن الرئيس قصر حديثه على إعلان قرار التأميم لما كان عدد من وصل إليهم النبأ بوضوح هو ذلك العدد الكبير من أبناء الأمة الغربية إلا أن الذى حدث أن الرئيس قد تدرج بخبرات المستمعين منذ اللحظة الأولى التى ناقش فيها فردينان دى ليسبس الخديوى سعيد بشأن قناة السويس ثم توضيحات الشعب فى حفرها ، ثم ما تبع ذلك من سوء استغلال الشركة لمسؤولياتها نحو الأمة وعدم ولائها لها . إلى أن انتهى الرئيس إلى إعلان قرار التأميم بعد أن بنى الخبرة السابقة للمستمع بحيث أمكن توصيل قرار التأميم إليه توصيلاً فعالاً .

(ج) يحسن الاستعانة بالوسائل السمعية والبصرية فى تبسيط الصورة وتيسير توصيل المعلومات .

(د) أن العواطف المتقدمة تحول دون التوصيل الفعال بين المرسل والمرسل إليهم فالحب الشديد والكراهية الشديدة والتعصب القوى كلها تحول دون التوصيل الفعال .

٦ - الجهاز الاجتماعي The Social System

حينما نتكلم عن الجهاز الهضمي مثلا أو الجهاز التنفسي فنحن في الواقع نتصور ناحيتين هامتين عن هذا الجهاز أولهما بنائه أو تركيبه والثاني حركته أو وظيفته وبالمثل فالجهاز الاجتماعي يشتمل على كل من البناء أو التركيب والحركة أو الوظيفة .

والجهاز الاجتماعي يشير إلى أى تركيب اجتماعي له وظيفته ، فالأسرة مثلا جهاز اجتماعي وجماعة الأصدقاء جهاز اجتماعي كذلك ، والمصنع جهاز اجتماعي ويقول « تشابل » بأنها تنظيمات اجتماعية تتكون من أفراد يتفاعلون مع أعضاء التنظيم أكثر من تفاعلهم مع غير الأعضاء أثناء عمل الجهاز لتحقيق أهدافه^(١) .

ويقول « سوروكن » ، أنه تفاعل ذو معنى بين اثنين أو أكثر من الأفراد الآدميين حيث يؤثر أحد الطرفين بشكل واضح على السلوك الظاهر أو الحالة العقلية للآخر^(٢) .

وهكذا نرى أن اصطلاح الجهاز الاجتماعي يغطى غالبية التنظيمات أو التشكيلات الاجتماعية سواء منها الرسمية أو غير الرسمية .

عناصر الجهاز الاجتماعي :

١ - الدور (الأدوار Roles)

والدور هو ما يتوقعه أفراد الجهاز من عضو منهم في موقف معين .
فدور الأب في الأسرة مثلا هو ما يتوقعه أفراد الجهاز منه في الموقف

(1) E.D. Chapple and Coon Principles of Anthropology, N.Y. Henry Holt and Co. 1942, p. 707.

(2) P.A. Sorokin, Culture and Personality, N.Y. Harper and Brothers 1947 p. 40

المعين . فمثلا نتوقع من الأب أن يرعى أسرته وأن يخلص لها وأن ينفق عليها وأن يعمل على حمايتها . . . الخ ودور اللص في عصابة اللصوص يختلف عن ذلك فهم يتوقعون منه تصرفات خاصة في مواقف معينة هي التي تحدد دوره . ونحن نقيس مثالية الفرد أو انحرافه بالنسبة لمقارنتنا بين تصرفاته الفعلية في المواقف المختلفة وبين الدور المتوقع منه من الجماعة وكلما زاد الفرق والانحراف بين الدور الفعلي والدور المثالي كلما زاد نقد المجتمع أو الجماعة للعضو .

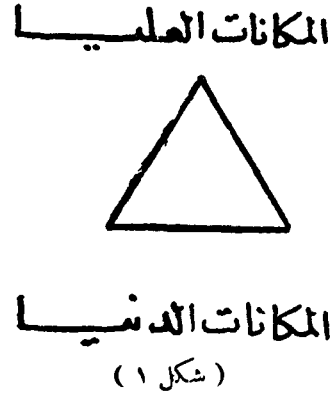
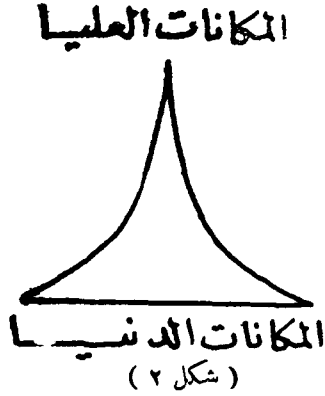
وللرء عادة أكثر من دور حتى في الجهاز الواحد فهو في الأسرة قد يكون إبنًا وأخًا وعمًا ولكل من هذه الأدوار توقعات تخالف التوقعات المنتظرة من أدواره الأخرى كما أن لكل منا أدوار لا تقل عن عدد التنظيمات أو التشكيلات الرسمية أو غير الرسمية التي ينتمى كل منا إليها .

٢ - المكانة الاجتماعية Social Status

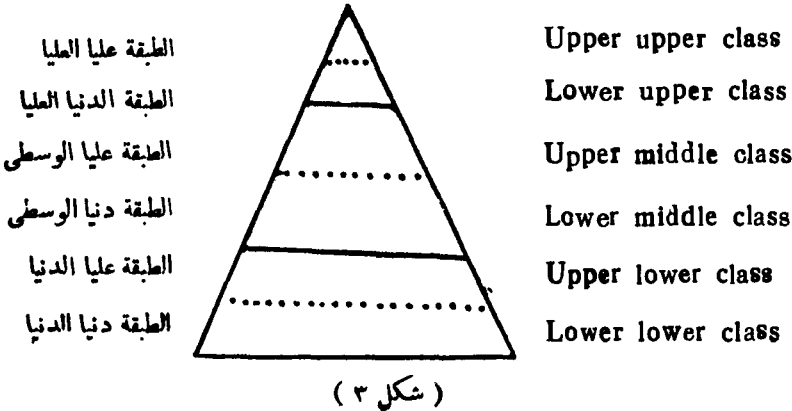
هي المرتبة التي يضع أفراد الجماعة فردا منهم فيها بناء على السمات والصفات التي لهذا الفرد والتي ينظر إليها أفراد الجماعة بالتمييز والاحترام أو بالاعتراض والاحتقار فمثلا إذا كانت هناك جماعة دينية ووجد بين أعضائها من يتبع تعاليم الدين ويسلك السلوك المتمشى معها فإن في صفاته بين هذه الجماعة ما يمنحه مكانة اجتماعية عالية ، فإذا ما انتقلنا إلى عصابة من اللصوص مثلا ووجد بينها من له صفات الطيبة والرحمة والعدالة وعدم إيذاء الناس فهذه الصفات كفيلة بأن يحتل صاحبها من جماعة اللصوص مكانة اجتماعية دنيا .

وبلاحظ دائما بأن المكانات الاجتماعية في أى مجتمع من المجتمعات تأخذ شكلا هرمياً بحيث تكون المكانات العليا قلة والمكانات الدنيا هي الأكثرية إلا أن هذا الشكل الهرمى يختلف من مجتمع إلى آخر فبينما نجد مثلا أن

هناك شكلا هرمياً يتصف بعدالة توزيع المكانات الاجتماعية وعدم التفاوت الكبير بينهما (شكل ١)، نجد في مجتمع آخر أن له شكل هرمي يضع الغالبية من الناس في المكانات الدنيا ويباعد بين المكانات الاجتماعية العليا والدنيا (شكل ٢).



ويطلق على المكانات المتشابهة والمتقاربة في المجتمع اسم الطبقة الاجتماعية Social Class ويقسم البعض البناء الطبقي في المجتمع إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي الطبقة العليا Upper class والطبقة الوسطى Middle class والطبقة الدنيا Lower class كما قد تنقسم كل طبقة من الطبقات بدورها إلى طبقتين فرعيتين عليا ودنيا وبذا يصبح عدد الطبقات الاجتماعية ست طبقات كالآتي (شكل ٣).



ويسعى كل فرد بطبيعة الحال أن يكتسب من الصفات المرغوبة في المجتمع ما يتيح له الفرصة للارتقاء بمكانته الاجتماعية أو الصعود على السلم الاجتماعي Social ladder بين الطبقات وتعرف هذه العملية بالحركة الاجتماعية الرأسية Vertical social mobility (هذه خلاف الحركة الاجتماعية الأفقية Horizontal social mobility التي تشير إلى الانتقال المكاني للأفراد كالهجرة من الريف إلى المدن) فالحركة الاجتماعية الرأسية هي الحركة بين الطبقات الاجتماعية بالصعود أو الهبوط .

ومن المجتمعات ما لا يعترض على هذه الحركة فيتيح لأفراده الفرصة للصعود بين الطبقات الاجتماعية بأعمالهم الحسنة ولا يتردد في الهبوط بمكانات من لا يحسنون التصرف والسلوك مثل هذه المجتمعات تعتبر مجتمعات متحررة ديمقراطية ، بينما يوجد من المجتمعات ما لا يسمح لأبناء الطبقة الدنيا مهما حسنت أعمالهم من الحصول على المكانات العليا في المجتمع كما يحمي أفراد الطبقات العليا من الانحدار إذا ساءت تصرفاتهم . مثل هذه المجتمعات مثل المجتمعات الإقطاعية أو المجتمعات التي تنتشر بينها التفرقة العنصرية أو الدينية .

والمكانات الاجتماعية نوعان :

(١) مكانات اجتماعية منسبة : Ascribed social status

وهي تلك المكانات التي تلتصق أو تنسب للطفل منذ ولادته ، فابن الملك يولد أميراً أو ولياً للعهد محتلاً مكانة اجتماعية عالية وكذلك ابن الزنجي في جنوب الولايات المتحدة يولد ويحتل مكانة اجتماعية منخفضة لمجرد أن الأول أو الثاني قد ولد في مثل هذه الظروف .

(ب) مكانات اجتماعية تحصيلية (مكتسبة) Achieved Social Status
وهي تلك المكانات التي يحصل عليها الفرد بمجوده وعمله . فالدكتور
طه حسين مثلاً قد اكتسب مكانته الاجتماعية العالية بدراسته ومجوده
وانتاجه كما أن هناك من كانوا من بين الطبقات العليا وأساءوا التصرف
فاكتسبوا مكانات دنيا . ولا شك أن المكانات الاجتماعية المنسبة هي صفة
من صفات المجتمعات الإقطاعية أو الجامدة وكلما زادت المكانات التحصيلية
كلما كان المجتمع ذو نظام اجتماعي أكثر تحرراً وديمقراطية .

٣ — السلطة Authority

وهو الحق الذي يمنح لبعض الأفراد للتأثير على الآخرين . ويتضمن
عنصر السلطة عادة واجبات ترتبط بهذه السلطة . فسلطة جندي المرور مثلاً
هو الحق الممنوح له للتأثير على السائقين وتوجيههم ويرتبط طبعاً بسلطة
جندي المرور واجبات لحماية الأرواح وتنظيم سير المرور دون حوادث
أو تعطيل .

٤ — الحقوق Rights

وهي المناعة من السلطة ومن الواجبات أو المناعة من الطاعة المطلوبة
للسلطة عند حد معين فمن سلطة رجل المرور مثلاً أن يوقف السيارة المسرعة
ويعطيها مخالفة أو حتى قد يعتقل صاحبها ولكن من حق سائق السيارة
ألا يضره رجل المرور لسرعته أو لخطئه فعند هذا الحد من السلطة تكون
الحقوق .

والواقع أن هناك حالة توازن معينة بين السلطة والحقوق في أي مجتمع
فاذا قلت الأولى عن هذا التوازن كانت الفوضى وإذا قلت الثانية عن هذا
التوازن كان الاستبداد والتحكم .

٥ — الأهداف Ends and objectives

وهي تلك التغيرات (أو قد تكون الإبقاء على الوضع الراهن) الذي يسعى إليها أعضاء الجهاز ويتوقعون تحقيقها من وراء عمل الجهاز . ففريق كرة السلة مثلاً يتوقع من وراء نشاطه تسليّة معينة أو نصر معين أو استفادة بدنية معينة وهذه التغيرات هي أهداف هذا الجهاز .

وأحياناً يكون من أهداف الجهاز الإبقاء على الوضع الراهن كما في حالة الجماعات المحافظة أو الدينية أحياناً . فبعد قيام الثورة وظهور فكرة الإصلاح الزراعي والفضاء على الإقطاع تكونت من بعض كبار الملاك جماعة أو جهاز قام بنشاط كبير للنشر والمقابلات والمناقشات وكان هدفه الإبقاء على الوضع للحيلولة دون حدوث أى تغيير .

وهكذا نرى أن الأهداف قد تكون أحداث تغييرات أو قد تكون محاولة الإبقاء على الوضع الذي يسعى إليه أعضاء الجهاز من وراء نشاطهم .

٦ — المعايير أو القوانين السلوكية Norms or Rules of Behavior

وهي تلك القوانين التي تحد من استخدام الوسائل نحو تحقيق الأهداف . فأهداف شركة تجارية مثلاً تنحصر في الربح والحصول على المكسب إلا أن المعايير تحدد لها وسائل حصولها على هذا الهدف فتمنع استخدام وسائل الغش والخداع وتحصرها في وسائل التجارة الشريفة وتتخذ هذه المعايير أنماطاً معينة يتبعها الأفراد في الاستجابة للمواقف المختلفة . فهناك أنماط محددة للتحية والسلام وأنماط تتبع في التقابل مع الغير وأنماط تتبع لتناول الطعام وهكذا .

وتتدرج هذه المعايير أو السلوكية ما بين الضعيف والقوة فمنها الضعيف

الذى لا يهتم المجتمع كثيراً باتباعه ومنها القوى الذى يصر المجتمع على احترامه وأسس قياس ضعف أو قوة المعيار أو القانون السلوكى هى :

١ - مدى شمول القانون السلوكى فكلما كان القانون السلوكى شاملاً لقطاع كبير من أفراد المجتمع كلما كان قانوناً قوياً ، أما إذا كان سائداً بين جماعة قليلة من أبناء المجتمع فهو قانون ضعيف .

٢ - مدى استمرارية القانون السلوكى فإذا استمر القانون السلوكى لفترة طويلة من الوقت كعدة أجيال مثلاً كلما كان القانون قوياً أما إذا اقتصر تأثيره على فترة قصيرة فهو قانون سلوكى ضعيف .

٣ - مدى الضغط الاجتماعى الذى يمارسه المجتمع لفرض القانون السلوكى . فكلما اهتم المجتمع بفرض القانون السلوكى واتبع ضغطاً قوياً ملزماً على المنحرفين كلما كان القانون السلوكى قوياً . أما إذا كان ضغط المجتمع لفرض القانون السلوكى ضعيفاً كان القانون نفسه ضعيفاً .

ويمكن تقسيم القوانين السلوكية متدرجة من الأضعف إلى الأقوى فى الأقسام الآتية : —

(أ) التقليعة Fad :

والتقاليع هى أضعف القوانين السلوكية وهى تكثر فى المجتمعات ذات الثقافات الحديثة وتندر فى المجتمعات ذات الثقافات القديمة . ومن أمثلة التقاليع ما حدث منذ حوالى أكثر من ثلاثين سنة فى مصر حينما قامت حركة بين بعض الشباب ضد الطربوش الأحمر المعروف بدعوى أنه يمثل السيادة التركية وطالبت بلبس طرابيش ملونة بأية ألوان خلاف اللون الأحمر والزر الأسود وقد كانت حركة اتبعها البعض إلا أنها بناء على المقاييس السابقة :

(أ) لم يكن انتشارها كبيرة .

(ب) لأنها لم تستمر لوقت طويل بل اختفت تقريباً بعد أشهر معدودة .

(ج) إن المجتمع لم يضغط بأى حال على من لم يتبعهما وربما كان هناك

مجرد إعجاب بسيط أو مجرد اعتراف بسيط لمن يتبعها فقط .

(ب) الموضة Fashion :

وهي معيار أقوى من التقليدية وأغلب تواجدته في أنماط الملابس . وتتضح

الموضة بشكل خاص في أزياء السيدات . والموضة أقوى من التقليدية

للاسباب الآتية : -

(١) أن انتشارها ليس بين جميع أفراد المجتمع بطبيعة الحال ولكنه

بين قطاع أكبر من القطاع الذى تنتشر فيه التقليدية .

(٢) أنها مستمرة عادة لفترة أطول قد تصل إلى عام أو عدة أعوام .

(٣) أن المجتمع يظهر من التأييد لمتبعيها ما يجذب أتباعها ، كما وأنه

يضحك ممن يخالفها مخالفة صارخة . هذا التحيز وهذا الضحك أو التهمك درجة

أقوى من درجات الضغط الاجتماعى .

(ج) السلوكيات الاجتماعية Folkways

وهي نوع أقوى من سابقة فهي تمثل أغلب عادات الأكل وطابع الملابس

فالرداء النسائى « زى النساء » ، والبدلة الرجالى « زى الرجال » ، وعادة الأكل

بالشوكة والسكين ، أمثلة من السلوكيات الشعبية وواضح أن انتشار مثل

هذه القوانين السلوكية أعم بين أبناء المجتمع ثم أنها تستمر لفترات طويلة

قد تصل إلى أجيال عديدة ثم أن المجتمع غالباً ما يحتقر مخالفيها بدرجة

واضحة .

(ج) العرف والتقاليد Mores and Traditions

والعرف والتقاليد هي أقوى القوانين السلوكية غير المكتوبة وهي قوية التأثير في المجتمع بحيث قد يصل عقوبة مخالفتها إلى حد الاعتداء البدني عليهم من قبل المجتمع وهي لم تصل إلى ما وصلت إليه من قوى إلا استناداً إلى قدمها وارتباطها الوثيق بالقيم الاجتماعية السائدة وما يحيط بهذه القيم من عواطف وعقائد عميقة .

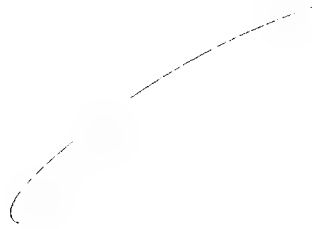
(هـ) التشريع أو القانون الوضعي Legislation

وهي تلك القوانين السلوكية التي رأى المجتمع من أهميتها له ما جعله يخصص لها أجهزة كاملة لفرضها وعقاب مخالفتها، أجهزة مثل القضاء والمحاماة والبوليس والسجون وغيرها . فهي بذلك أقوى أنواع القوانين السلوكية وإن كانت في أحيان كثيرة لا تزيد قوة عن قوة العرف والتقاليد .

البَابُ الثَّانِي

المجتمع الريفي

تعريفه وخصائصه



الفصل الثاني

تعريف بالمجتمع الريفي

استرعى نظر المهتمين بدراسة المجتمع منذ أجيال بعيدة وجود طابعين متميزين من المجتمعات تختلف طبيعة كل منهما عن الآخر . فهناك الريف بطابعه البسيط العائلي وثقافته التقليدية الرتيبة ، وهناك المدينة بطابع حياتها المعقد حيث تقوم علاقات الأفراد على المصلحة والمنفعة وثقافته سريعة التغيير .

وقد تنبه إلى ذلك عدد كبير من علماء الاجتماع الأوائل وأشاروا إليهما كطرفين متضادين من صور المجتمع تستخدم في المقارنة والقياس . نذكر من هؤلاء العلماء ، العالم العربي ابن خلدون أبو علم الاجتماع . فقد أشار ابن خلدون إلى مجتمع البدو ومجتمع الحضر قاصداً بالاول مجتمع الريف وبالثاني مجتمع المدينة . وقد كانت نظرة ابن خلدون ومن تبعه من علماء القرن التاسع عشر إلى هذين الطابعين من المجتمعات ، نظرة شاملة كلية ينقصها التحليل الواضح الذي يحدد طبيعة كل طابع منها ، وإن كان ابن خلدون بالذات قد قام ببعض الجهود التي تفوق غيره من العلماء في تحليل خصائص كل مجتمع . وقد قدم العالم الألماني فرديناند تونيز اصطلاحية الشهيرين جماينشافت وجيزيلشافت Gemeinschaft und Gesellschaft أى المجتمع ذو الطابع العائلي والمجتمع ذو الطابع الرسمي أو العقدي (نسبة إلى علاقة العقود الرسمية)⁽¹⁾ . فهو هنا يشير إلى طابعين من المجتمعات أحدهما يتسم بالجو العائلي (الريفي) والثاني يتسم بالجو الرسمي العقدي الحضري .

(1) Ferdinand Toennies, Fundamenal Concepts of Sociology "Gemeinschaft und Gesellschaft" translated by C. P. Loomis N.Y. American Book Company, 1940.

ثم قدم العالم الفرنسى اميل دوركهايم نظريته إلى العلاقات الاجتماعية في المجتمعين فقال أن المجتمع الريفى أو الجماعة المشابهة له تنقسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكياً Mechanic كما أن هناك على الطرف الآخر علاقة ذات طابع عضوى Organic تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها (الناحية الحضرية)^(١).

ثم قدم هوارد بيكر اصطلاحية عن المجتمعات المقدسة والمتحررة Sacred and Secular Societies وقد قصد بالأولى تلك المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغيير المنعزلة (الريفية) وبالثانية تلك المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغيير المتصلة بغيرها من الثقافات الحضرية^(٢).

وعرض العالم روبرت ردفيلد لاصطلاحية عن الثقافة الشعبية والحضارية Folk and Civilization كما عرض تشارلز كولى لاصطلاحية عن الجماعة الأولية Primary group التى نتصف بسيادة علاقة الوجه بالوجه مقابل الجماعة الثانوية التى تتميز بالعلاقات الرسمية^(٣). تلك العلاقات الأولية التى تزيد من قوة الرقابة الاجتماعية بين أفراد الجماعة وتدعو إلى تماسكهم وتعاونهم ومراعاتهم لثقافتهم وهى ما تنقسم به الحياة الريفية .

أما سوروكن فقد عرض لثلاثة أنماط من العلاقات بين الجماعات أولها

(1) Emile Durkheim, The Division of Labor in Society, translated by George Simpson Glencoe, The Free Press, 1947 Book I.

(2) Howard Becker and R. C. Myers. Sacred and Secular Aspects of Human Sociation. Sociometry, Vol. No 3 Aug. 1942 p. 207—also Vol. V, No. 4, Nov-1942 359.

(3) B. H. Cooley-Social Organization N. Y, Scribner & Sons 1909.

وهو النمط الريفي وأطلق عليه التفاعل الاجتماعي العائلي. Familistic interaction ، والثاني التفاعل العقدي Contractual interaction والثالث التفاعل الإجبارى Compulsory Interaction^(١) .

وهكذا نرى طابع العلاقات الريفية أو الثقافة الريفية أو التفاعل الاجتماعي الريفي كان منذ زمن بعيد موضع ملاحظة كثير من العلماء بمقارنته بالطابع الحضري .

والواقع أن المجتمع الريفي طابعه الخاص المميز . إلا أن نظرة هؤلاء العلماء الأوائل لم تكن كما ذكرنا نظرة تحليلية تعين الدارس على أن يتبين أسباب هذا التميز .

وقد قام العالمين الأمريكيين لومس وبيجل بتحليل اصطلاحى تونيز المعروفين Gesellschaft and Gemeinschaft أى الطابعين العائلي والعقدي كما سنطلق عليهما هنا . ونعنى بالأولى الجماعة المشابهة للطابع الريفي وبالثانية الجماعة المشابهة للطابع الحضري وسنحاول أن نعرض لتحليل لومس وبيجل لهذين الاصطلاحين^(٢) .

وقد اعتبر لومس وبيجل أن طابع الاجهزة الاجتماعية تتدرج على مقياس مدرج أحد أطرافه الصفة العائلية البحتة والطرف الآخر الصفة العقدية البحتة . والواقع أنهما وضعا صفات كلا الطرفين بشكل يجعلهما أطراف فرضية من العسير أو المستحيل أن تنطبق على أية جماعة حقيقية وإنما قد تقرب الجماعات من هذا الطرف أو ذاك على مكان ما من المقياس المدرج الذى بينهما ، وكان المقياس كالاتى :

(1) Sorokin-op. cit. pp. 63—118.

(2) C. P. Loomis and J. A. Beegle, Rural Social Systems, N. Y. Prentice Hall Inc. 1950-Apendix A.

٥	٤	٣	٢	١	صفر	١	٢	٣	٤	٥
.....
المجتمع العائلي						المجتمع العائلي				

فالوضع رقم ٥ على اليمين يمثل منتهى الصفات العائلية بينما الوضع رقم ٥ على اليسار يمثل منتهى الصفات العقدية . والوضع صفر في الوسط يمثل الحال الوسط تماماً بين الطرفين وتقع مختلف الجماعات أو الأجهزة الاجتماعية طبقاً للأسس التي سنذكرها فيما بعد على مكان ما من المقياس المدرج .

الأسس المقارنة بين المجتمع العائلي Gemeinschaft والمجتمع العائلي

. Gesellschaft

١ - العلاقات ذات اتجاهين مقابل العلاقة ذات اتجاه واحد :

٥	صفر	٥
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة	
الفرضية التي يكون فيها التأثير من	الفرضية التي يتساوى تأثير أفراد	
الجماعة على بعضهم كما تتساوى	الجماعة على بعضهم كما تتساوى	
استجاباتهم للمؤثرات المتماثلة .	استجاباتهم للمؤثرات المتماثلة .	
من جانب آخر (كما في حالة التنويم	من جانب آخر (كما في حالة التنويم	
المغناطيسي) .	المغناطيسي) .	

٢ - العلاقة تطوعية مقابل العلاقة إجبارية :

٥	صفر	٥
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة	
الفرضية التي تكون فيها العلاقات	الفرضية التي تكون فيها العلاقات	
بشكل إجباري إلزامي كما في حالة	بشكل إجباري إلزامي كما في حالة	
معسكر الاعتقال .	معسكر الاعتقال .	
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية	
التي تكون فيها العلاقة قائمة على	التي تكون فيها العلاقة قائمة على	
أساس الرغبة في تكوين العلاقة لذاتها	أساس الرغبة في تكوين العلاقة لذاتها	
كما في حالة الصداقة إلى حد ما .	كما في حالة الصداقة إلى حد ما .	

٣ - تماسك الجماعة مقابل العداوة :

٥	صفر	٥
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التي يكون أعضاء الجماعة فيها مشتركون في نفس نواحي الاهتمام والأهداف والدوافع والقيم.	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التي يكون أعضاء الجماعة فيها مختلفون بل ومتضادون في نواحي اهتمامهم وأهدافهم ودوافعهم وقيمهم .	

٤ - الاتصال قصير أولى مقابل الاتصال طويل ثانوى :

٥	صفر	٥
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التي يكون فيها الاتصال بين أعضاء الجماعة معتمداً على الاتصال المباشر غير الرسمي كالكلام العادى والتعبيرات الوجهية المعبرة عن العواطف (علاقة الوجه للوجه) .	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التي يكون فيها الاتصال بين أعضاء الجماعة رسمى عن طريق الخطابات المكتوبة والمقيدة أو المسجلة مع منتهى التمسك بالشكليات فى التخاطب والاتصال .	

٥ - الثقافة المقدسة مقابل الثقافة المتحررة :

٥	صفر	٥
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التي تكون فيها ثقافة المجتمع ونماط المعيشة مرتبطة تمام الارتباط بمعتقد الأفراد ويقاومون بشكل فعال أى انحراف عنها	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التي ينظر فيها أفراد الجماعة إلى ثقافتهم وأنماطهم المعيشية على أنها مجرد وسائل لتحقيق أهدافهم وليس لها أية قيمة أكثر من ذلك .	

٦ — السلوك التقليدى مقابل السلوك السكفء الماتزن :

٥	صفر	٥
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة التى يهتم فيها الأفراد بشكل السلوك دون إهتمام واضح بنتيجته لأنه يتمشى مع التقاليد أى ما يجب أن يعمل بصرف النظر عن أى شىء آخر .	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التى يكون السلوك فيها مقاسا بنتائج فقط ومالم يؤدى إلى النتائج المطلوبة منه فهو سلوك غير مقبول .	

٧ — السلوك متأثر بالعاطفة مقابل السلوك متأثر بالتفكير والتخطيط

والهدف :

٥	صفر	٥
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التى يكون السلوك فيها متأثراً بالعاطفة كالحب والكراهية والخوف... إلخ وتتضح هذه العاطفة فى السلوك الظاهر للأفراد .	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التى يأخذ السلوك فيها شكلًا يخفى أى عاطفة وإنما يكون بحرص ناشئ عن التفكير والتخطيط للوصول إلى الهدف .	

٨ — السلطة شخصية مقابل السلطة غير شخصية :

٥	صفر	٥
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التى تكون السلطة فيها معتمدة على النظام وليس على الشخص فالسلطة فى النظام	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة الفرضية التى تكون السلطة فيها معتمدة على النظام وليس على الشخص فالسلطة فى النظام	

كلية على شخصية صاحبها كما في مرتبطة بالمنصب وليس بشاغله .
حالة المنوم المعنطيسي أو زعيم أو كما يقال إن الجندی يحيى زى
العصابة . الضابط وليس الضابط نفسه .

٩ — عدم وضوح السلطة والمسئولية والحقوق مقابل وضوح محدد
للسلطة والمسئولية والحقوق :

٥	صفر	٥
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة
الفرضية التي تكون السلطة أو	الفرضية التي تكون السلطة أو	الفرضية التي تكون السلطة أو
الإستجابة لها شائعة بالتساوى بين	مقيدة بتعليمات وحدود كما أن	الإستجابة لها شائعة بالتساوى بين
الجميع فالكل يعتبر نفسه مسئولا	الحقوق واضحة ومعروفة والكل	الجميع فالكل يعتبر نفسه مسئولا
وسائلا في الجماعة .	يتمسك بحدود مسئوليته وحقوقه .	وسائلا في الجماعة .

١٠ — تكامل الأدوار داخل وخارج الجماعة مقابل انفصال الأدوار
داخل وخارج الجماعة :

٥	صفر	٥
الوضع رقم ٥ يمثل الحالة	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة	الوضع رقم ٥ يمثل الحالة
الفرضية التي يطالب الأعضاء فيها	الفرضية التي لا يكون فيها أية علاقة	الفرضية التي يطالب الأعضاء فيها
باتباع تعليمات الجماعة ومعاييرها	بين دور الفرد داخل الجماعة وبين	باتباع تعليمات الجماعة ومعاييرها
ولمناطها سواء كان الفرد داخل	تصرفاته خارجها فعضو النقابة مثلا	ولمناطها سواء كان الفرد داخل
الجماعة أو أثناء تعامله مع الجماعات	لا علاقة للنقابة بتصرفاته الخاصة	الجماعة أو أثناء تعامله مع الجماعات
الأخرى فالأسرة تهتم بأدوار أبنائها	في خارجها تقريبا .	الأخرى فالأسرة تهتم بأدوار أبنائها
وتصرفاتهم في جماعاتهم خارج الأسرة		وتصرفاتهم في جماعاتهم خارج الأسرة
مثلا .		مثلا .

ومن الواضح أن جميع الأوضاع رقم ٥ سواء كانت في جانب المجتمع العائلي أو في جانب المجتمع العقدي هي أدوار فرضية لا يعقل أن تكون هناك جماعة بعينها تمثلها حتى في معسكرات الاعتقال النازية المعروفة بشدتها كانت هناك بعض السمات العائلية التي تتكون منها في انحائها بين المعتقلين والحراس .

الواقع أن المجتمع الريفي يشبه في خصائصه وطابعه إلى حد كبير المجتمع العائلي أى يميل نحوه فالمجتمع الريفي هو إلى حد كبير :

١ - مجتمع تزداد فيه العلاقات الاجتماعية بين الأفراد إلى درجة كبيرة .

٢ - وأن هناك رغبة من أفرادها للتعامل مع بعضهم البعض .

٣ - وأنه مجتمع متماسك ذو أهداف ونواحي اهتمام وقيم مشتركة .

٤ - والاتصال بين أفرادها مباشر ويغلب عليه طابع علاقة الوجه للوجه .

٥ - والثقافة الريفية ثقافة من النوع المقدس بطيء التغيير المرتبط بقيم الناس وعقائدهم .

٦ - وأنهم يهتمون بالسلوك التقليدي ويهتمون بالشكل السلوكي في تصرفاتهم .

٧ - أنهم يتأثرون بعواطفهم في علاقاتهم وسلوكهم .

٨ - وأن السلطة فيه تعتمد إلى حد كبير على شخصية القائم بها .

٩ - وأن بينهم مشاركة وتعارف وشيوع في المسؤولية والحقوق .

١٠ - وأن القرية تتطلب من أفرادها حسن التصرف سواء داخلها أو

أثناء تصرفاتهم بعيداً عنها وتنتقد إذا لم يحسنوا التصرف خارجها .

التعريفات الحديثة للمجتمع الريفي

لا شك أن المحاولات التي وصل إليها علماء الاجتماع الأوائل من أمثال ابن خلدون وتونيز ودير كهايم وغيرهم من أشرنا إليهم في أول هذا الفصل للتعبير عن اختلاف النمط المجتمعي الريفي عن النمط المجتمعي الحضري ، كانت محاولة لها قيمتها في مراحل الدراسات الاجتماعية الأولى حيث أعانت على زيادة المعرفة المتعلقة بطبيعة وأسلوب الحياة الاجتماعية في هذين النمطين .

إلا أن هذا الاتجاه كما ذكرنا من قبل كان ينقصه التحديد والتحليل الواضح الذي يتمشى مع أصول الدراسة الموضوعية ، فجاءت محاولة العالمين لوميس وبيجل لوضع بعض المقاييس التي يمكن أن نطلق عليها تجاوزاً « نصف الموضوعية » كمحاولة متقدمة عن المرحلة السابقة للعلماء الأوائل . فقد جاء فيها جهد تحليلي لعناصر أو خصائص محددة لهذه الأنماط المجتمعية ، وكانت أكثر وضوحاً في التفكير الاجتماعي عن الأشكال الكلية التي تناوّلها العلماء الأوائل .

على أنه بالرغم من أن هناك مداولا عاما تكون عن المجتمع الريفي في بعض المجتمعات ، فإن هناك دائماً حاجة ملحة إلى أن يصل المشتغلون بدراسة أو خدمة هذه المجتمعات إلى توضيح هذا المدلول العام بشكل يسمح لهم بالتحديد الواضح الذي يعينهم على الدراسة أو على الخدمة .

وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف المجتمع الريفي تعريفاً إحصائياً حتى يسهل على القائمين على شئون التعداد العام أن يحددوا

في جداولهم المعلومات الخاصة بالمناطق الريفية . فوفقا لتعريف المجتمع الريفي في الولايات المتحدة الأمريكية « يعتبر التجمع السكاني ريفيا إذا قل عدد سكانه عن ألفين وخمسمائة نسمة ، أما إذا زاد حجم التجمع السكاني عن ذلك فهو مجتمع غير ريفي حتى ولو كان سكانه يعملون أساسا بمهنة الزراعة . وقد اقتضى اتباع هذا التعريف بطبيعة الحال استخدام عدة تسميات للمجتمعات المختلفة فهناك المجتمع الريفي غير الزراعي وهناك المجتمع الريفي الزراعي ، كما أن هناك المجتمع الزراعي غير الريفي . فالريف طبقاً لهذا التعريف لا علاقة له بالمهنة بل هو مجرد اصطلاح ذو مدلول احصائي تبعاً لعدد التجمع السكاني وإن كان الغالب بطبيعة الحال أن المجتمعات التي يقل عدد سكانها عن ألفين وخمسمائة نسمة هي مجتمعات يغلب عليها مهنة الزراعة كمهنة أساسية لسكانها .

وهناك أساس آخر اتبعته بعض بلدان العالم الغربي يقوم على أساس التقسيم الاقتصادي للمهنة . فبعض الاقتصاديين يقسمون الأعمال الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام هي :

١ — الصناعات الأولية : وهي الصناعات التي تعمل على استخراج المادة الخام مثل الزراعة والصيد وأعمال المناجم واستخراج الاسفنج .

٢ — الصناعات التحويلية أو الثانوية : وهي الصناعات التي تقوم على تحويل المادة الخام إلى أشكال صناعية أخرى . فمثلاً إذا كانت زراعة القطن صناعة أولية ، فإن غزل أو نسج القطن هي صناعة تحويلية أو ثانوية . كذلك إذا كان استخراج الحديد الخام من المناجم هي صناعة أولية ، فإن صناعة الصلب والآلات هي صناعة تحويلية أو ثانوية .

٣ — المهن وهى الخدمات التى ليست انتاجية فى حد ذاتها وإن كانت لازمة وضرورية للإنتاج . مثل هذه المهن عمل الطبيب والمدرس والجندى والحلاق وغيرهم .

بناء على هذا التقسيم للمهن فالتعريف السائد فى هذه البلاد هو اعتبار المجتمعات التى يعتمد غالبية سكانها على الصناعات الأولية فى حياتهم مجتمعاتاً ريفية . . . على أنه من الملاحظ بطبيعة الحال أن المجتمعات التى يعيش غالبية سكانها على مثل هذه الأعمال كالزراعة والتعدين والصيد غالباً ما تكون مجتمعات قليلة فى عدد سكانها حيث لا تستوعب هذه المهن أعداداً كبيرة من العاملين شأن الصناعات التحويلية ، كما أن تركيز أصحاب المهن من القسم الثالث من تقسيمنا السابق يكون فى التجمعات كبيرة العدد وليست التجمعات الصغيرة . وعليه فبالرغم من أن هذا التعريف لا يستند على عدد السكان فى حد ذاته إلا أن استناده على نوع النشاط الاقتصادى يودى بالتبعية إلى أن المجتمعات الريفية طبقاً له تكون قليلة السكان نسبياً .

على أن هناك كثير من البلدان الأفريقية والآسيوية تعتبر المجتمعات الريفية هى المجتمعات التى يعمل غالبية سكانها فى مهنة الزراعة وحدها مستبعدين من ذلك مجتمعات الأسماك ومجتمعات استخراج المعادن . ومثل هذا التعريف هو أيضاً يستند إلى الأساس الاقتصادى للمهنة الغالبة للسكان وإن كان أكثر تحديداً من التعريف المهنى المتسع السابق . . وقد نجد بالرغم من هذا التعريف المهنى المحدود فإن هناك مجتمعات ريفية فى أفريقيا وآسيا طبقاً لهذا التعريف يزيد حجمها وعدد سكانها عن غيرها من المجتمعات الحضرية فى الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لتعريفها الإحصائى

وقد كان مجتمعنا العربى المصرى يأخذ بهذا التعريف المهنى المحدود

بين المشتغلين بالمسائل الاجتماعية حتى وقت قريب الشيء الذى أدى إلى أن دفاتر الإحصاء لم تكن قادرة على أن تخصص بيانات فى جداولها الإحصائية عن المجتمعات الريفية بالذات . على أنه قد أتفق مؤخراً على أساس إدارى للتعريف الريفى فى إحصائيات الجمهورية العربية المتحدة . وطبقاً لهذا التعريف الإدارى اعتبرت المجتمعات الريفية هى التجمعات السكانية التى ليست عاصمة لمحافظة أو مقراً لمركز من المراكز الإدارية بعد استبعاد المحافظات الصحراوية . ومن هنا أمكن لـ مكتب ونشرات الإحصاء منذ سنة ١٩٦٠ أن تحدد هذه المناطق الريفية تحديداً سمح لها بتجميع البيانات عن المناطق الريفية والحضرية والصحراوية وإبرازها فى بياناتها .

ونظرة سريعة على هذه التعريفات الحديثة سواء ما استند منها إلى الأساس الإحصائى أو المهنى الشامل أو المهنى المحدود أو الإدارى نجد أنها جميعاً فى الواقع إنما تشير إلى نوع من المجتمعات صغيرة الحجم ، أقل عدداً فى السكان بالنسبة للتجمعات الحضرية فى داخل المجتمع الذى يستخدم فيه التعريف .

الفصل الثالث

خصائص المجتمع وأشكال الاستيطان الريفي

خصائص المجتمعات الريفية

من السهل أن نتبين خصائص الحياة الاجتماعية في المجتمعات الريفية لو قورنت بالحياة في المجتمعات الحضرية . فبعض هذه الفروق واضحة للعيان، فالمدينة أكبر من القرية حجما وسكانا والثقافة الحضرية أكثر تحررا وسرعة في التغيير . إلا أنه بجانب ذلك توجد من الفروق الهامة ما يجدر مناقشته بالتفصيل حتى نتبين طبيعة هذه الحياة الريفية .

وسنحاول فيما يلي أن نستعرض أهم خصائص هذه المجتمعات الريفية مع المقارنة بينها وبين الحياة الحضرية^(١) .

١ - حجم المجتمع :

فالمجتمع الريفي صغير نسبيا إذا قورن بالمجتمع الحضري . والقرية في مساحتها وحجم مبانيها أصغر بكثير من المدينة .

٢ - السكان :

سكان المجتمع الريفي أقل عدداً من سكان المدينة كما أن الكثافة السكانية « عدد السكان في الكيلومتر/الميل المربع » ، أقل في الريف عنها في المدينة .

(١) هذه الخصائص خاصة بالمجتمعات الريفية عموماً وسنضيف إليها بعض الصفات المميزة

الخاصة للريف العربي في الفصل الرابع .

٣ — المهنة :

المهنة الغالبة في المجتمع الريفي هي الزراعة بطبيعتها الحال . والزراعة مهنة متكاملة تتطلب معلومات وخبرات ومهارات واسعة إذا قارناها بأية مهنة أخرى . الواقع أن مهنة الزراعة هي مهنة مركبة من أكثر من مهنة واحدة . فالفلاح يقوم بأعمال الزراعة النباتية والزراعة الحيوانية كما أنه يقوم بجميع مراحل العمل في الزراعة النباتية مثلاً يقوم المزارع بعمليات مقاومة الآفات والتسميد وكذلك بالتسويق .

كذلك يعرف عن مهنة الزراعة أن ظروف العمل بها عادة هي ظروف يتوفر فيها الجو الصحي أكثر من ظروف معظم الأعمال الأخرى . فالفلاح يعمل في الحقل والهواء الطلق والشمس وهو عادة (إذا استثنينا بعض المناطق حيث الأمراض المتوطنة المنتشرة عن طريق مياه الري وغيرها) يتمتع بصحة أوفر من عمله عما يتمتع به العمال الآخرون في الصناعات الأخرى . والزراعة مهنة عائلية يشترك جميع أفراد العائلة فيها . فهناك تقسيم للعمل في الزراعة ولسكنه تقسيم غير دقيق ويشترك فيه أفراد الأسرة جميعاً . هذا الاشتراك في العمل الزراعي يزيد من ترابط وتماسك أفراد الأسرة الريفية المعروفين .

٤ — وقت العمل والبطالة :

الزراعة مهنة يعرف عنها عدم انتظام ساعات العمل بها . فهناك مواسم يعمل فيها المزارع ليلاً ونهاراً بينما توجد مواسم أخرى لا يزيد عمل المزارع فيها عن مجرد الإشراف على بعض العمليات البسيطة أو الانتظار دون عمل وبينما يوجد تحديد واضح لأوقات العمل والراحة في أعمال المدينة فإن هذا التحديد غير معروف في العمل الزراعي .

أما من ناحية البطالة فالبطالة الشائعة في العمل الزراعي من نوعين أحدهما موسمية Seasonal unemployment وهي الناشئة عن عدم انتظام العمل الزراعي بمعنى أن البطالة تكون في مواسم يقل أو ينعدم فيها العمل الزراعي . والنوع الثاني من البطالة الشائعة في الريف هي ما تعرف بالبطالة المقنعة أو الخفية Hidden unemployment ونعني بها أن العمل الزراعي يقوم به عدد من العاملين أكثر مما يحتاجه العمل فكأن هناك هبوطا في الكفاية الإنتاجية تصل إلى درجة يطلق عليها اسم البطالة الخفية . أما إذا نظرنا إلى المجتمع الحضري فالبطالة الشائعة فيه هي النوع العادي فاما أن يعمل العامل في المصنع أو لا يعمل وإن كانت هناك بطالة موسمية في بعض الصناعات كما في مصانع المياه الغازية التي يزيد فيها العمل في مواسم الصيف ويقل في مواسم الشتاء .

٥ - الخبرة :

سبق أن ذكرنا أن ساكن الريف يقوم بحكم مهنته بالحصول على معلومات وخبرات ومهارات عديدة تتصل بميادين شتى . والواقع أن اتصال الفلاح بالطبيعة والنواحي البيولوجية يكسبه خبرة كبيرة في هذه النواحي بعكس ساكن المدينة الذي قلما يتصل بشئون الحياة من جو وأمطار وجفاف لأن هذه الموضوعات لا تؤثر تأثيراً يذكر على عمله وإنتاجه ولذلك فمعلوماته بشأنها ضعيفة . إلا أن ساكن الريف بعيد عن المظاهر الحضرية المنتشرة في المدن مما يجعل خبرته في النواحي المادية والمظاهر الحضرية ضعيفة وهي الخبرة الغنية عند سكان المدن .

٦ - الرشاقة :

يرتبط بالموضوع السابق موضوع الرشاقة . فالمزارع في مهنته لا يحتاج

إلى استخدام عدد كبير من العضلات في وقت واحد وبالتالي لم تدرب عضلاته على التنسيق بينها. وطبيعة حياة الفلاح وعمله ليست كطبيعة عمل العامل في المصنع إذ أن حياة ساكن المدينة تحتاج منه إلى استعمال عضلات العينين والأيدى والأرجل والأذن وغيرها من عضلات جسمه للتنسيق بينهم وبين حركات الآلات أو عند العبور في ميدان مزدحم بالمواصلات تعبره الناس في جميع الاتجاهات .

والتنسيق بين العضلات هو المقصود بالرشاقة . وإذا كان الفلاح أقل رشاقة من ساكن المدينة (بتعريف الرشاقة أنها التنسيق بين استخدام العضلات في وقت واحد) فإن ذلك يرجع إلى عدم وجود الفرص والدوافع التي تتطلب منه ذلك . وإذا لاحظنا رجل الريف عند بدء خدمته العسكرية والصعوبة التي يلاقيها في التنسيق بين حركات يديه ورجليه مع غيره من المجندين الجدد ، ثم لاحظناه بعد التدريب وهو يسير في الاستعراضات العامة للاحظنا الفرق الواضح بين عدم الرشاقة في المبدأ ومنتهى الرشاقة في النهاية. فالمسألة إذا هي مسألة تدريب العضلات . ومثل هذا الجندي مثل اللاعب المبتدئ في كرة السلة مثلاً عند ما نلاحظ عدم تناسق تصرفاته عند بدء تعلمه للعبة ثم نراه بعد التدريب مثلاً للرشاقة .

هذه الصفة لسكان الريف هي التي تكسبهم هذا النوع من التصرفات الغريبة عند حضورهم إلى المدينة هو ما يطاق عليه البعض صفة (اللخمة) .

٧ — مستوى المعيشة :

المعروف أن متوسط الدخل في الريف أقل من المدينة سواء بمقارنة أجر العامل الزراعي بأجر العامل الصناعي أو بمقارنة ربح رأس المال المستثمر

في الريف والمدينة، إلا أن مستوى المعيشة في المدينة على وجه العموم أعلى منه في الريف نظراً لما يتوفر في المدينة من ألوان الرفاهية والتسهيلات والخدمات العامة فهناك الطرق النظيفة ووسائل المواصلات السهلة الرخيصة وهناك المستشفيات المجانية أو عيادات الأطباء الإخصائيين قربي المنازل وغير ذلك من الأشياء التي تعود بالرفاهية والفائدة على سكان المدينة والتي لا تتوفر عادة وتكلف تكاليفاً باهظة لسكان الريف إن أرادوا الحصول عليها .

٨ — الثقافة :

الريف جماعات أولية تتميز بالعلاقة الوطيدة بين أفرادها أى بعلاقة الوجه للوجه والمجتمعات الريفية محدودة في اتصالاتها أى أكثر عزلة من المجتمعات الحضرية .

فالريفي محدود الاتصال لتشابه الممن وبساطة الحياة الريفية التي تحد موضوعات الاتصال ولا تعمل على تنويعها كما هو الحال في المدينة . هذه العزلة النسبية وهذا الاتصال المحدود قد أدى إلى أن يعاصر أسلوب المعيشة في الريف أهلها لقرون طويلة وزاد من ارتباط الأفراد بأسلوبهم المعيشي لذلك فإن الثقافة الريفية من النوع المقدس أى بطيء التغيير المرتبط بعقائد الناس وتقاليدهم . ويلعب الشكل السلوكي دوراً هاماً في مثل هذه الثقافات حيث يهتم الأفراد بالشكل الذي يستجيب به أفراد المجتمع للمواقف المختلفة بصرف النظر عما إذا كان هذا الشكل السلوكي التقليدي يؤدي وظيفته بكفاءة أو لا يؤديها .

ويقاوم أفراد المجتمع الريفي أى تغيير في ثقافتهم مقاومة قوية إذا قورنت

بمقاومة أفراد المجتمع الحضري . فالمجتمع الحضري ، مجتمع تكثر فيه الاتصالات وثقافته متحررة سريعة التغيير ويهتم الأفراد بكفاية السلوك أكثر من اهتمامهم بشكله .

٩ — التدين :

إن طبيعته عمل سكان الريف تجعلهم أكثر قربا من الشعور بقوة الله سبحانه وتعالى . فتلك البذرة التي تتحول إلى نبات ، وهذه الكائنات الحية من حشرات ونباتات التي تعيش حولهم ويعرفون دورة حياتها ، والجو والشمس والقمر والكواكب كل هذه الأشياء المحيطة بهم تذكرهم بالله سبحانه وتعالى . نضيف إلى ذلك أن المزارع يشعر دائما وأكثر من أى قائم بمهنة أخرى بحاجة إلى مساعدة الله له في عمله ، فالفلاح يقوم بواجبه ولكن لا يستطيع أن يضمن محصوله فربما أصابته حشرة أو مرض أو ربما أصابه الجفاف أو الصقيع . . فدرجة تمكنه من نتائج عمله أقل بكثير من الصانع مثلا الذي يتحكم إلى درجة كبيرة في إنتاجه سواء في شكل الانتاج أو الوقت الذي يتم إنجاز إنتاجه فيه . كل هذا جعل سكان الريف أكثر تدينا من سكان المدينة الذين تخفى عنهم المظاهر الحضارية المادية ابداع الخالق سبحانه وتعالى في خلقه للطبيعة .

وهذا التدين القوي بين سكان المجتمع الريفي يرتبط بانتشار الإنكارية بينهم والاعتقاد والايان العميق بالقضاء والقدر .

١٠ — الضبط الاجتماعي :

يعتمد الضبط الاجتماعي ، أى ضبط سلوك الأفراد في حدود المعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع ، على نوعين من الضبط أحدهما داخلي أى

يعتمد على رقابة الفرد نفسه على سلوكه وتصرفاته والآخر خارجى أى يعتمد على رقابة الآخرين لسلوكه ومنعه من الانحراف . والضبط الداخلى يعتمد أكثر ما يعتمد على ما نسميه الضمير وعلى شخصية الفرد نفسه أما الضبط الخارجى فهو إما ضبط اجتماعى غير رسمى كما فى حالة رقابة الأسرة أو الأصدقاء أو الجيران وإما ضبط اجتماعى رسمى كما فى حالة رقابة رجال البوليس والهيئات الرسمية المسئولة عن حفظ الأمن .

والضبط الاجتماعى السائد فى القرية قوى من النوع الداخلى أى النوع الذى يعتمد على رقابة الفرد على نفسه وعلى سلوكه وتصرفاته . فالتدين المعروف عن أهل الريف يقوى من هذا النوع من الضبط الاجتماعى . كذلك فإن الريف جماعة أولية كما سبق أن قلنا ، أى جماعة تنشر بينها علاقات الوجه للوجه . والناس فى الريف يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية ، لذلك فإن الضبط الاجتماعى غير الرسمى هو النوع القوى فى الريف . وتلعب الشائعات (والودودة) دوراً هاماً فى الرقابة على سلوك وتصرفات الأفراد ويعين على ذلك وضوح الشكل السلوكى فى الريف كما سبق أن أشرنا عند النحدث عن الثقافة الريفية . أما المجتمع الحضرى فتقل فيه العلاقات الأولية . بين أفرادها وبذلك تضعف أساليب الضبط الاجتماعى غير الرسمى مما يحتم أن تزداد فيه أساليب الضبط الاجتماعى الرسمى من بوليس ومباحث وقوات الأمن المختلفة .

والواقع أن أساليب الضبط الاجتماعى غير الرسمى أكثر كفاءة ومقدرة فى الرقابة على سلوك الأفراد من الأساليب الرسمية . وهى بجانب ذلك غير مكلفة من الناحية المالية بعكس أساليب الضبط الاجتماعى الرسمى التى تكلف أموالاً بالغة بالرغم من كونها أقل كفاءة ومقدرة فى الضبط الاجتماعى .

فمقارنة قوات الأمن (الضبط الاجتماعى الرسمى) فى قرية من القرى يقطنها ١٠.٠٠٠ نسمة بقوات الأمن اللازمة لأحد أحياء المدينة نلاحظ الفارق الكبير فى العدد والنوع بين الاثنين فالقرية بها عدد قليل من الحفراء يرأسهم شيخ خفر بينما المدينة تخصص لمثل هذا العدد من السكان عددا أكبر من جنود البوايس وضباطهم وقوات من المخبرين ورجال المباحث . ومع ذلك فالانحراف السلوكى فى القرية أقل بكثير عنه فى المدينة . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى قوة الضبط الاجتماعى غير الرسمى فى القرية وضعفه فى المدينة .

١١ - المعايير أو القوانين السلوكية :

من المناقشة السابقة للضبط الاجتماعى نستنتج أن المجتمع الريفى تحتفى منه التقاليع وتضعف الموضة بينما تزداد المعايير التى هى من درجة السلوك الشعبى أو التقاليد والعرف أما المدينة فيقوى فيها تأثير التقاليع والموضة ويقل فيها تأثير العرف والتقاليد ويعوض هذا الضعف فيها أهمية دور التشريع أو القانون الوضعى .

١٢ - الفوارق الاجتماعية :

نظراً لمعرفة الأفراد الوثيقة لبعضهم البعض فإن الطبقات الاجتماعية محددة وواضحة وبالتالي فإن الفوارق الاجتماعية بين الطبقات واضحة بعكس المدينة التى يصعب فيها تمييز الطبقات الاجتماعية بوضوح حيث تتداخل هذه الطبقات وتقل الفوارق بينها .

ويقلل من حدة هذه الفوارق الاجتماعية فى الريف شعور الأفراد

بالإتماء إلى مجتمعهم بدرجة قوية وكذلك المساعدات المتبادلة التي سنشير إليها فيما بعد .

١٣ — التعاون المتبادل :

تتميز العلاقات الاجتماعية في الريف بأنها علاقات قوية بين الأفراد تقوم على أساس معرفة وثيقة وتشابه في المهنة والمسئوليات . وسكان الريف يعاونون بعضهم تعاوناً تلقائياً في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية . فأهالى القرية يتبادلون الآلات ويستعيرونها من بعضهم . كذلك في المناسبات كحلول ضيوف على الأسرة أو في الأفراح وفي المآتم يتضح مدى التعاون الذى يشارك فيه الأهالى بعضهم في معاونة الأسرة على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية في هذه المناسبات . ومن المعروف أن هذا التعاون المتبادل لا يتوفر في المدينة إلا في بعض الأحياء الشعبية ذات الطابع الريفى أو بين أسر محدودة أتاح لها الظروف أن تتعارف معرفة وثيقة ببعضها لفترة طويلة من الوقت أما فيما عدا ذلك فإن الأسر في المدينة تكاد لا تتعارف على جيرانها إن لم تكن لا تتعارف فعلاً .

أشكال الاستيطان الريفي

Forms of Rural Settlement

يعيش سكان المجتمع الريفي في مجتمعاتهم الريفية حيث تتخذ هذه المجتمعات أشكالا مختلفة من أشكال الاستيطان . وأهم اشكال الاستيطان الريفي هي المزرعة المنفردة والقرية عبر الطريق والقرية الخطية والقرية ويتفرع من هذه الأشكال عدد من الأشكال الأخرى وتتأثر أشكال الاستيطان الريفي بعدة عوامل من أهمها حجم الملكيات الزراعية وظروف حيازة الأراضي الزراعية كما تتأثر بالعوامل الجغرافية والطبيعية في المجتمع وفيما يلي عرض لهذه الأشكال من أشكال الاستيطان الريفي .

١ - المزرعة المنفردة Single Farmstead :

وفي هذا الشكل من أشكال الإستيطان يبنى المزارع منزلة على أرض مزرعته نفسها ويكون حول المنزل عادة أية منشآت أخرى يحتاج إليها كالتخازن والحظائر وعدد قليل من بيوت العمال المساعدين . وينتشر هذا الشكل من أشكال الاستيطان بنوع خاص في البلاد التي تكون مساحات الملكية الزراعية بها كبيرة . مثل بعض بلاد أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية . وهذا الشكل أقرب ما يكون لما يعرف في ريفنا العربي بالعزبة أو الضيعة حيث نجد بها منزل المالك ومنشآت المزرعة ومنازل العمال مقامة على أرض المالك نفسه .

ولهذا الشكل من أشكال الاستيطان مزاياه كما أن له عيوبه . أما مزاياه فهي :

(١) أن المزارع يعيش في وسط مزرعته بحيث يوالها باشرافه بشكل دائم ومباشر .

(ب) نظرا لوجود منشآت المزرعة على أرضها فإن مصاريف النقل تقل في هذا الشكل من أشكال الاستيطان بدرجة كبيرة .

أما عيوب المزرعة المنفردة فهي :

(١) العزلة : فسكان المزرعة المنفردة يعانون من عزلتهم وبعدهم من متعة الاجتماع والاتصال بالآخرين .

(ب) ارتفاع نفقات المرافق : فإن في مثل هذه المزرعة تزداد نفقات أية مرافق تدخل إليها كالكهرباء والمياه حيث يتكفل صاحب المزرعة وحده بجميع تكاليف الإنشاء والإدارة والصيانة .

(ج) ارتفاع نفقات الخدمات العامة : حيث تواجه الدولة صعوبة كبيرة في نشر الخدمات العامة لتباعد المساكن والناس عن بعضهم لمسافات طويلة وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مثلا مشكلة إنشاء مدارس لأبناء الريف في هذه المناطق وعمدت إلى إنشاء مدرسة الفصل الواحد والمدرس الواحد لتكون في متناول وصول أبناء الأسرة المحيطة ثم ظهرت فكرة المدارس المجمعة التي تستعين بعدد من السيارات لجمع الطلبة والطالبات من مسافات بعيدة . وكلا النظامين غير مرضي تماما من وجهة نظر القائمين عليه سواء من جهة استفادة الطلبة أو راحتهم أو من جهة ارتفاع التكاليف . كما أن توفير العلاج والمستشفيات وأماكن الترويح والمكتبات العامة وغير ذلك من الخدمات يكلف تكاليف كثيرة لاعتماده الأساسي على الوحدات المتنقلة .

٢ — القرية عبر الطريق : Cross-Road Village

وهي محاولة للاحتفاظ بمزايا المزرعة المنفردة مع الافلال من عيوبها .
ففي هذا الشكل من أشكال الاستيطان يعتمد المزارعون إلى بناء منازلهم
ومنشآتهم على أرضهم في المكان الذي تلتقي فيه مع أملاك غيرهم من الجيران
فيتجمع بذلك عدد من المنازل في مجتمع متقارب وهذا يخفف بدون شك
من قسوة الوحدة ويزيد من متعة الاجتماع بالآخرين ، كما يقلل من نفقات
المحافظة على الأمن ومن نفقات إدخال بعض التسهيلات المنزلية كالسكهرباء
والماء في منازلهم في حالة اشتراكهم في إقامتها .

ويوجد هذا الشكل في مجتمعنا الريفي العربي في قرية ابشان مركز بيلا
بمديرية كفر الشيخ فقد وزعت الأراضي في هذه الناحية على عدد من خريجي
كليات الزراعة فشيّدوا منازلهم عند التقاء حدود أراضيهم بحيث تجمع في كل
منطقة أربعة أو خمسة بيوت الملاك بجانب منازل العمال ومنشآت المزرعة .

٣ — القرية الخطية : Line Village

وهذا الشكل من أشكال الاستيطان يعتبر من أقدم الأشكال حيث
كانت القرى تبنى على طول طريق مواصلات هام كالأنهار فتأخذ شكلا
خطيا . وعاد هذا الشكل إلى الظهور حديثا بعد انتشار طرق المواصلات .
ويعد معظم المزارعين إلى الاستفادة من السيارات المارة في هذه الطرق
بتوفير بعض الخدمات لها كانشاء طلبات البنزين أو المطاعم وأحيانا أماكن
النوم لتكون مورداً جانبياً للمزارع يزيد من دخله .

وهناك بعض قرى الإقليم الجنوبي التي يعرف عنها هذا الشكل كقرية

الشوبك الشرقى مركز الصف بمديرية الجيزة التى تمتد مساكنها على شاطئ النيل متخذة شكلا خطيا .

٤ - القرية Village :

وهو شكل الاستيطان السائد فى ريفنا العربى وفى معظم أنحاء آسيا وأفريقيا وأوربا . وفى هذا الشكل يعيش الناس فى منازلهم المتجاورة فى قريتهم ويخرجون من قريتهم فى الصباح ليذهبوا إلى حقولهم للعمل ويعودوا منها إلى قريتهم فى المساء ، بمعنى آخر فالقرية مكان للسكن يبعد عن الحقول . وقد تبعد القرية عن مزارع البعض لمسافات طويلة قد تبلغ أحيانا عدة كيلومترات . وللقرية مزاياها كما أن لها عيوبها وهى تقريبا عكس مزايا وعيوب المزرعة المنفردة فمن مزايا القرية :

- (أ) التمتع بالحياة الاجتماعية والاتصال بالآخرين .
 - (ب) انخفاض تكاليف التسهيلات المنزلية كإنشاء المرافق العامة كالماء والإضاءة .
 - (ج) انخفاض تكاليف تقديم الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات والمحافظة على الأمن .
- أما عيوبها فهى :

- (أ) بعد المزارع عن مزرعته مما لا يتيح له اشرافا دائما على عمله .
- (ب) ارتفاع تكاليف النقل لبعد المزرعة عن المنشآت والمخازن .

الباب الثالث

المجتمع العربي المصرى



الفصل الرابع

المجتمع الريفي بالجمهورية العربية المتحدة

تبين من مناقشة التعاريف المختلفة للمجتمع الريفي أن مجتمعنا العربي كان يأخذ إلى وقت قريب بالتعريف المهنى المحدود باعتبار أن المجتمعات التي تعتمد غالبية سكانها على الزراعة تعتبر مجتمعات ريفية ، ثم أخذت دوائر الإحصاء في السنوات الأخيرة بتعريف إداري باعتبار أن المجتمعات التي ليست عواصم محافظات أو مراكز (باستثناء المناطق الصحراوية ومحافظات الحدود) تعتبر مجتمعات ريفية .

وعليه فإذا نظرنا إلى مجتمعنا العربي لوجدنا أنه ينقسم إلى أربعة أنواع مميزة من المجتمعات ، فهناك المجتمعات الريفية التي سبق أن عرفناها ، كما أن هناك نوعان من المجتمعات الحضرية أحدها كبير الحجم الذي يتمثل في المحافظات الحضرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والنوع الثاني هو المجتمعات الحضرية صغيرة الحجم التي تتمثل في عواصم المحافظات والمراكز ، كما أن هناك مجتمعات ذات طابع خاص في المناطق الصحراوية ومحافظات الحدود . ويتبين من الجدول رقم (١) بأن المجتمعات الريفية تمثل الجزء الأكبر من المجتمعات العربية من ناحية التعداد السكاني يليها مجتمعات المحافظات الحضرية الكبرى . يليها المجتمعات الحضرية الأصغر حجما ، يليها مجتمعات المناطق الصحراوية ومحافظات الحدود . كما يلاحظ أنه بالرغم من أن نسبة التعداد السكاني في المجتمعات الريفية تقل

مع الوقت إلى مجموع السكان ، إلا أن العدد المطلق لسكان المجتمعات الريفية يتزايد مع الوقت .

جدول رقم (١)

يبين عدد سكان الجمهورية ونسبة توزيعهم على المجتمعات الحضرية والريفية والصحراوية (١)

اليان	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠
جملة عدد السكان	١٥٠٩٣٢٠٦٩٤	١٩٠٠٢١٠٨٤٠	٢٦٠٠٨٥٠٣٢٦
النسبة المئوية لسكان المحافظات الكبرى	٤١٠١ %	١٨ %	٢١٠٤ %
النسبة المئوية لسكان الحضر في المحافظات غير الحضرية	١٠٠٢ %	١٢٠١ %	١٥٠٥ %
النسبة المئوية لسكان الحضر	٢٤٠٣ %	١٢٠٢ %	٣٦٠٩ %
النسبة المئوية لسكان الريف	٧٥ %	٦٩ %	٦١ %
د د المحافظات الصحراوية	٠٧ %	٠٩ %	٣٠ %

على أنه يمكن تقسيم المجتمع إلى قسمين فقط هما المجتمع الريفي والمجتمع الحضرى .

والجدول رقم (٢) يوضح نسبة كل منها فى كل من محافظات الجمهورية وتطور هذه النسبة منذ عام ١٩١٧ .

(١) المصدر الإحصائية السنوى العام ١٩٦٢

ومجموعة البيانات الإحصاء الأساسية (إقليم مصر) يناير سنة ١٩٦١ ص ٥

جداول رقم (٢)

يبين توزيع السكان بين الريف والحضر في محافظات الجمهورية

١٩١٧ - ١٩٦٠ (١)

نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان %						المحافظة
١٩٦٠	١٩٥٧	١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٢٧	١٩١٧	
٧٥	٧٣	—	—	—	—	دمياط
٨٢	٨٢	٨٥	٨٨	٨٩	٩٠	الدقهلية
٨٤	٨٥	٨٨	٩٠	٩٠	٩١	الشرقية
٧٥	٨٠	٨٦	٨٨	٨٧	٨٩	القليوبية
٨٣	٨٤	—	—	—	—	كفر الشيخ
٧٢	٧٣	٨٠	٨٥	٨٦	٨٧	الغربية
٨٦	٨٧	٩٠	٩١	٩٢	٩٢	المنوفية
٨٢	٨٢	٨٦	٨٧	٨٩	٨٨	البحيرة
٨٠	٨١	٨٤	٨٨	٨٨	٨٩	الوجه البحري
٦٨	٧٠	٨٩	٩٣	٩٣	٩٤	الجيزة
٧٩	٨١	٨٦	٨٨	٨٩	٨٩	بنى سويف
٨١	٨٠	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	الفيوم
٨٣	٨٣	٨٥	٨٨	٨٨	٨٨	المنيا
٧٩	٨١	٨٣	٨٧	٨٧	٨٦	أسيوط
٨٢	٨١	٨٤	٨٧	٨٩	٨٩	سوهاج
٨٦	٨٦	٨٨	٩٠	٩٠	٩٠	قنا
٧٥	٧٩	٨٤	٨٧	٨٧	٨٩	أسوان
٧٩	٨٠	٨٥	٨٨	٨٨	٨٩	الوجه القبلي
٦٣	٦٤	٧٠	٧٦	٨٧	٧٩	ج.ع.م

(١) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية (إقليم مصر) يناير ١٩٦١ ص ٢١، ٢٠

وتتركز المجتمعات الريفية بطبيعة الحال في وادى النيل حيث تمثل أراضي الزراعية حوالى ٩٦ ٪ من مجموع الاراضى الزراعية في الجمهورية . ويلعب النيل دورا هاما في حياة المجتمع الريفي ، بل في حياة الجمهورية على وجه العموم فمصر بلد جاف متوسط الأمطار به حوالى ٠٨ ر بوصة مكعبة في السنة مما يجعل الزراعة ممكنة فقط في الأماكن التي يمكن ريها صناعيا ، أى الرى بتوصيل المياه إلى المزروعات عن طريق الترعى والقنوات .

وبالرغم من أن مساحة مصر تبلغ أكثر من مليون كيلو متر مربع فإن المناطق الآهلة بالسكان لا تزيد عن ٤ ٪ من هذه المساحة الكلية كما يتبين من الجدول رقم (٣) مما يرتفع بنسبة الكثافة السكانية لتركز السكان في هذه البقعة الضيقة من مساحة الجمهورية . وقد ارتبط ذلك بتجمع السكان في الوادى منذ سنين طويلة إذ أن السكان كانوا في غالبيتهم يعتمدون على الزراعة في معيشتهم وكانوا بالتالى مقيدون بتلك المساحات القليلة التى يمكن توصيل مياه الرى إليها والتي يقع أغلبها في وادى النيل .

جدول رقم (٣)

يبين المساحة الكلية والمساحة المأهولة والكثافة السكانية (١)

البيان	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٧
المساحة الكلية بالكيلومتر المربع	١٠٠١٠٤٤٩	١٠٠١٠٤٤٩	١٠٠١٠٤٤٩
المساحة بالكيلومتر المربع بعد استبعاد الصحارى	٣٤١٨٣	٣٤١٨١٥	٣٥١٥٨٠
كثافة السكان في الكيلومتر المربع	٤٦٣	٥٤٠	٧٠٥

وبالرغم من ضغط السكان في هذه البقعة الضيقة من مساحة مصر فهي تمثل مركزاً وسطاً هاماً من العالم من النواحي السياسية والحربية والاجتماعية والروحية حتى لقد قال بونابارت في أول حديث له إلى حاكم جزيرة سانت هيلانة ، « إن مصر هي أهم بلد في العالم » (١) .

والنيل نهر كريم سلس . فهو كريم في كمية مياهه الغزيرة الوفيرة كما أنه كريم إذ أن فيضانه يحدث في أواخر الصيف ، وهو الوقت الذي تحتاج فيه الحقول إلى الماء بحيث تستفيد من مياه الفيضان فتصبح خيراً وبركة . ويتضح أهمية ذلك إذا قارنا موعد فيضان النيل بموعد الفيضان في نهر الفرات مثلاً الذي يحدث خلال حوالى شهر مارس وهو الوقت الذى تكون محاصيل الحقول فيه (القمح) على وشك الحصاد ولا تحتاج إلى مياه بل إن وصول المياه إليها خطر وضار بالزراعة .

ونهر النيل بجوار كرمه نهر سلس حيث أن انحداره انحداراً متزاناً معقولاً وليس كغيرة من الأنهار التى تنحدر بشدة بحيث يصعب التحكم في مياهها فتصبح صعبة الحجز وصعبة القيادة .

ويعيش سكان المجتمعات الريفية في وادى النيل في حوالى ٤٢٠ قرية يتراوح سكان كل منها من حوالى ٥٠٠ نسمة إلى ما يزيد أحياناً عن عشرين ألف نسمة وإن كان متوسط سكان القرى حوالى ٣٠٠٠ نسمة .

الظروف التاريخية التي أثرت على حياة المجتمع الريفي

تأثر المجتمع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة بعدة ظروف وعوامل هامة نلخصها في الآتي :

١ - جغرافية الاقليم وموقعه :

وقد سبق أن بينا مدى الاعتماد الكبير الذي يضعه السكان على النيل وأظهرنا أهميته في صناعة الزراعة التي يعتمد عليها السكان بشكل مباشر أو غير مباشر . وبهنا من الناحية التاريخية أن نوضح أن خصوبة الوادي وتدفق المياه في النهر قد أتاح للمصريين القدماء حياة مستقرة في مهنة الزراعة ، وقد أعانت هذه الحياة المستقرة على تطور الثقافة المصرية وارتقائها وظهور الفنون والعلوم المختلفة في وادي النيل ، فكانت الحضارة المصرية القديمة التي سبقت غيرها من الحضارات التي لم يتمتع أفراد مجتمعاتها بهذا الاستقرار . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الوادي محاط بصحرائين كبيرتين كانتا بمثابة خط دفاع يحمي حضارته من أي غزو تتعرض له ، لتبين لنا أن هذه الحضارة انتعشت وتراكت وتقدمت بفضل هذه الحماية الطبيعية المحيطة بها ، والتي لم يستطع أي غزو أن يخرقها إلا في مراحل متأخرة من مراحل التاريخ . والواقع أن هذه البيئة التاريخية المستقرة الخصبة الغنية الآمنة قد انعكست بطبيعة الحال على الثقافة الريفية والمصرية على وجه العموم بحيث أصبح السكان يميلون إلى الاستقرار وعدم التنقل وكذلك يميلون إلى السلام وعدم الاعتداء .

أما بعد أن اتصلت مصر بالحضارات الأخرى بحكم موقعها المتوسط فقد تأثرت الثقافة المصرية بمختلف الثقافات وأصبحت بحق أمة وسطا تتعامل بسلام ويسر مع غيرها من الثقافات الشرقية والغربية .

٢ - الأرض والسكان :

من المتفق عليه أن الزراعة بدأت أول ما بدأت كهنه منظمة في وادى النيل وقد ظل الاقتصاد المصرى طوال التاريخ يعتمد على الزراعة اعتمادا كبيرا . فإذا كان ثلثى السكان يعتمدون عليها بشكل مباشر فإن بقية السكان يتأثرون في حياتهم تأثراً كبيراً بالانتاج الزراعى ولم تكن الزراعة مجرد نشاط اقتصادى يقوم به الأهالى ولسكنها في الواقع أثرت على جميع نواحي الحياة الاجتماعية في المجتمع لأغلب فترات التاريخ المصرى .

وقد أوضحنا أن مصر بلد جاف لا يمكنه أن يعتمد على الأمطار في زراعته (إلا في مساحات محدودة على الساحل الشمالى) أى أن الزراعة المصرية اعتمدت أساسا على مياه النيل . فعملت على المحافظة عليها وتخزينها ورفعها عن طريق السدود والقناطر إلى قنوات تصل بها إلى الحقول المنتشرة في الوادى .

وتنقسم طرق الري في مصر إلى نوعين يعرف الأول باسم الري الحوضى والثانى باسم الري المستديم . والري الحوضى أو ري الحياض هو النوع الأسبق في نظم الري المتبعة في مصر . ففي هذا النظام تقسم الأراضى الزراعية إلى حياض واسعة تملأ بالمياه عند وصول مياه الفيضان وارتفاعها في النيل وتحجز المياه في هذه الحياض لفترة من الوقت حتى تتشبع التربة منها وبعد انحسار المياه عن الحقول تبذر التقاوى للمحصول الشتوى التى تعتمد على المياه المشبعة بها التربة في نموها . وفى مثل هذا النوع من الري تزرع

الأرض محصولاً واحداً هو المحصول الشتوى . أما نظام الرى المستديم أو الرى الصيفى فيحتاج إلى إنشاء خزانات وقناطر لحجز المياه لاستخدامها بعد موسم الفيضان بحيث ترفع مستوى المياه إلى القنوات وتوصل إلى الحقول لاستخدامها فى الرى عند الحاجة . وفى مثل هذا النوع من الرى يمكن زراعة محصولين وثلاثة على الفدان فى العام وأمكن إدخال المحاصيل الصيفية كالقطن فى الزراعة المصرية . وقد بدأت المحاولات الأولى للأخذ بنظام الرى المستديم فى أيام محمد على (١٨٠٥ — ١٨٤٨) .

وبإدخال الرى المستديم فى بعض المساحات الزراعية فى الأراضى المصرية أصبح لدينا نوعان من المساحات ، المساحة الزراعية وهى عدد الأفدنة التى تزرع فى الدولة ، والمساحة المحسولة وهى عدد الأفدنة من المحاصيل فى العام ، بحيث إذا كان لدينا فدان يزرع محصولاً واحداً فى العام ، فإن مساحته الزراعية تساوى مساحته المحسولة ، أما إذا كان لدينا فدان يزرع محصولين فى العام ، فإن مساحته الزراعية تساوى فداناً واحداً أما مساحته المحسولة فتساوى فدانين . والجدول رقم (٤) يمثل الزيادة التى طرأت على المساحة الزراعية والمساحة المحسولة فى الثمانين عاماً الأخيرة .

جدول رقم (٤)

يبين تطور مساحة الأراضي المزروعة ومساحة الحاصلات

من سنة ١٨٧٧ إلى ١٩٥٨ (١)

المساحة المحصولية		المساحة الزراعية		سنة
الرقم القياسي منسوبا لسنة ١٨٨٧	بالفدان	الرقم القياسي منسوبا لسنة ١٨٧٧	بالفدان	
١٠٠	٤٧٦٢١٧٨	١٠٠	٤٧٤٢٦١٠	١٨٧٧
١٤٢	٦٧٦٤٩٤٠٠	١٠٧	٥٠٨٧٨٨٧	١٨٩٧
١٦١	٧٦٦٢٣١٧	١١٤	٥٤٠٢٧١٦	١٩٠٧
١٦١	٧٦٨٦١٨٩	١١١	٥٢٦٨٥٣٨	١٩١٧
١٨٢	٨٦٦١٢٥٠	١١٧	٥٥٤٤٩٣٦١	١٩٢٧
١٧٦	٨٣٥٨٢٨٤	١١١	٥٢٨٠٧٠٠	١٩٣٧
١٩٢	٩١٦١٥٨٩	١٢١	٥٧٦١٣٨٩	١٩٤٧
٢١٧	١٠٣٦٢٢٠٨	١٢١	٥٧٥٦٢٢٥	١٩٥٧
٢١٧	١٠٣٤٨٧٠٦	١٢٢	٥٧٦٧١٦٧	١٩٥٨

فإذا ما قارنا بين هذه الزيادة البسيطة في المساحة الزراعية أو الزيادة الأكبر منها في المساحة المحصولية وبين الزيادة الكبيرة في عدد السكان لتبين لنا أن متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية كان يتناقص بشكل مستمر كما يتبين من الجدول رقم (٥).

(١) قس المصدر السابق ص ٦٣ .

بيانات المساحة المزروعة في سنتي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، حبت بإضافة مساحة الأراضي المستصلحة سنويا إلى جلة المساحة المزروعة حسب التعداد الزراعي العام لسنة ١٩٥٠ .

جدول رقم (٥)

يبين مقارنة بين الزيادة السكانية وبين الزيادة في المساحة الزراعية

والمساحة المحصولية ١٨٣١ - ١٩٥٧^(١)

سنة	عدد السكان	المساحة الزراعية		المساحة المحصولية	
		بالفدان	بالفدان تقريباً	بالفدان	متوسط نصيب الفرد بالفدان تقريباً
١٨٣١	٣٠٠.٠٠٠	٣٨٦٥٠٦١٣	١٠٧	—	—
١٩١٧	١٢٧٥٠.٠٠٠	٥٢٦٨٠٥٣٨	٤٤	٧٢٦٨٦١٨٩	٠.٥٩
١٩٢٧	١٤١٧٧٠٨٦٤	٥٥٤٤٠٣٦١	٣٩	٨٢٦٦١٠٢٥٠	٠.٦٢
١٩٣٧	١٥٩٢٠.٦٩٤	٥٢٨٠.٧٠٠	٣٤	٨٣٥٨٢٨٤	٠.٥٢
١٩٤٧	١٨٩٦٦.٧٦٧	٥٧٦١.٣٨٩	٣٠	٩١٦٦.٥٨٩	٠.٤٨
١٩٥٧	٢٤٩٩٦.٩٠٤	٥٧٣٤.٤٧٥	٢٤	١٠.٣١٢.٢٠٨	٠.٤٥

وقد كان من جراء هذا الضغط السكاني المتزايد على الرقعة الزراعية أن تعرضت مستويات المعيشة للانخفاض كما أن التكاليف على ملكية الأرض أصبح له قيمة كبيرة في حياة المجتمع وأصبحت ملكية الأرض لا تعنى استغلالاً اقتصادياً بحسب بل تعدت ذلك وأصبحت لها أهمية اجتماعية وسياسية كبرى . وأصبحت ملكية الأرض تؤثر في حياة الأفراد فالأسرة الريفية المتناسكة تتفرق وتتطاحن بسبب الأرض حيث تلعب الأرض دوراً هاماً كسبب رئيسي من أسباب الجرائم في الريف ، كما وأن الأرض أصبحت عاملاً هاماً من عوامل اختيار الزوج أو الزوجة عند تكوين الأسرة .

(١) الجدول محسوب أرقامه بواسطة المؤلف ومستمدة بياناته من دفاتر مصلحة الإحصاء .

وقد ترتب على هذا التكالب على ملكية الأرض ظهور النظام الاقطاعى فى مصر الذى ظل فترات طويلة فى حياتها حتى صدر قانون الإصلاح الزراعى بعد قيام الثورة للقضاء عليه .

٣ — طول فترة الاستعمار الأجنبى :

ظلت مصر يحكمها حكام غير مصريين لفترة طويلة من الزمن تمتد منذ سنة ٥٢٥ قبل الميلاد إلى أوائل القرن العشرين اسمياً أو إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فعلياً .

هذه المرحلة الطويلة من الحكم الأجنبى تعنى أن أكثر من مائة جيل قد تعاقبت دون أن يكون لها دور فى الاهتمام بالمسائل العامة أو فى التأثير على النظم التى يعيشون فى ظلها .

وبالتالى لم تشمل التنشئة الاجتماعية للأطفال على أى تدريب لأعضاء المجتمع على دورهم كمواطنين فى المجتمع ، بل على العكس انتشر الشعور بالسلبية بينهم حتى أصبحت السلبية تلقن للأطفال فى تربيتهم . فالطفل الذى يتسامل كثيراً هو طفل (غلباوى) بينما الطفل السلبي الذى لا يتدخل فى المسائل العامة هو طفل طيب (فى حاله) . بل إن الأمثال العامة اشتملت على العديد منها الذى يمثل هذا الاتجاه السلبي مثل « ابعد عن الشر وغنى له ، أو « ياداخل بين البصلة وقشرتها » . إلى آخر المثل . وغيره من الأمثال الشائعة .

هذه السلبية كانت بدون شك وسيلة دفاعية يلجأ إليها أفراد المجتمع لحماية صغارهم فى مجتمع لم يكن يسمح للشعب فيه بأى اشتراك أو تدخل فى شئون مجتمعهم وكان يعاقب بشدة من يخالف ذلك .

والاستعمار كما نعلم يعتمد إلى استغلال البلاد التي يستعمرها إما بفتح أسواق لمنتجاته أو بالاستيلاء على خيرات هذا البلد ومواده الخام بأسعار رخيصة . وقد كانت خيرات مصر تتركز أساسا في إنتاجها الزراعي مما جعل سكان الريف يقاسون أكثر من سواهم من استغلال المستعمرين ومعاييرهم . وقد أدى ذلك بتطور الوقت أن أصبح يطلق على طبقات المحكومين اسم الفلاحين وأصبح لهذه التسمية مدلولاً منوطاً في نظر الحاكمين والطبقات التي تستغل برعايتهم .

وقد ترتب على ذلك جميعه أن أصبح موظف الحكومة ، أى مثل السلطة الحاكمة مصدر إزعاج ورهبة بين المواطنين في الريف فأنعمت الثقة وحل محلها أساليب الكذب والنفاق في معاملة الموظفين الحكوميين الذين أصبحوا من وجهة نظر الفلاحين ، مصدر اضرار وإزعاج لهم ، فهم يرون فيهم ممثلين للسلطة التي تستغلهم وتنزع قوتهم وتحرم مستغليهم .

الخصائص النفسية والاجتماعية لسكان الريف العربي

سبق أن تحدثنا في الفصل الثالث عن خصائص المجتمع الريفي على وجه العموم ونضيف إليها هنا بعض الخصائص المميزة للمجتمع الريفي العربي^(١)

١ - الكرم :

الفلاح العربي معروف باكرامه للضيف . ويتباهى الفلاحون عادة بمغالاتهم في هذه الناحية وقد ينمادى الفلاحون أحيانا في إكرامهم لضيوفهم إلى درجة الاضرار بماليتهم . ولا يحب الفلاح أن يتهم أو يوصف بالبخل فهو إحدى الصفات السلبية في المجتمع الريفي .

والكرم كسمة من سمات الثقافة السائدة نشأ لأن له وظيفة أساسية في المجتمع الريفي فالمجتمع الريفي كان منعزلا بعيدا عن المواصلات والمدن . ولذا كان الزائر لهذه المجتمعات لا يجد بطبيعة الحال التسهيلات المعيشية في القرية مثل الفنادق أو المطاعم ولم يكن من السهل عليه أن يصل إلى القرية ويغادرها إلى مدينة قريبة يحصل فيها على حاجته من فنادق أو مطاعم لصعوبة المواصلات . ولذا فإن توفر مثل هذه الصفة (الكرم) بين سكان الريف كان يسد حاجة أساسية حتى يتيسر للتجار والمسافرين وغيرهم من المارة على القرية أن يقوموا بأعمالهم (نفس السبب الذي اشتهرت من أجله البادية بصفة الكرم) . ولذلك فإنه يلاحظ بعد تحسن المواصلات أن بعض القرى القريبة من المدن الكبرى قلت فيها هذه الصفة بشكل ملحوظ .

(1) Afif Tannous, Extension Work Among the Arab Fellaheen, Farmers of the World. N.Y. Columbia Univ, Press : 1945.

٢ - احترام السن :

تتميز المجتمعات التي يقل فيها انتشار العلم عادة بمثل هذه الصفة ، حيث يقل العلم تزداد أهمية الخبرة في الحياة العامة . ولذا فإن هذه المجتمعات التي يقل فيها انتشار العلم مجتمعات تقدر كبار السن الذين لهم بحكم سنهم تجاربهم في الحياة مما يعينهم على القيادة والنصح والتوجيه والمجتمع الريفي يحترم كبير السن ويعتبر أى احتداد أو مناقشة أو إهانة من صغار السن لكبارهم مخالفة خطيرة تقابل بالنقد الشديد . ومن المعروف ضمن الأمثال العامة المثل القائل « أكبر منك بيوم يعرف أكثر منك بسنة » كما أن بين الكلمات الشائعة في لغة الريف « لإحترام الشيبة » .

٣ - التأثير بالعلاقات الشخصية :

من المعروف عن الفلاح العربي أنه قوى التأثير بالحديث الودى والعلاقة الشخصية فإذا زاره شخص في منزله لأمر من الأمور وجد في نفسه الغضاضة في رفض إجابة طلب زائره . وهناك جمل شائعة يستعملها الفلاحون للتأثير على بعضهم مثل « علشان خاطرى » ورب مواقف معقدة في الريف عالجتها علاقة شخصية أو توسط أو زيارة منزلية ودية .

٤ - النظرة غير المحدودة للوقت والمسافات :

لدى الفلاح فراغ كبير من الوقت حيث أن مواسم العمل الزراعى لا تتجاوز نصف العام فقط مع ملاحظة أن أيام العمل غير متصلة . فهو يعد الأرض للزراعة ثم يبذرهما و يرويهما من آن لآخر كما قد يحتاج إلى القيام ببعض الخدمات الأخرى كالتسميد وتنقية الحشائش أو مقاومة الآفات إلى

أن ينضج المحصول فيحصده وهذه العمليات بطبيعتها عمليات غير متصلة بل يتخللها أيام بطالة لا يقوم فيها الفلاح بأعمال زراعية . وقد أثر ذلك على الفلاح وجعله لا يحدد بالضبط مواعيده بنفس التحديد الذى يفهمه سكان المدينة . فالرى لا يهم أن يحدث اليوم أو غداً والحراث قد يصلح فى أى يوم خلال أسبوع وهكذا نرى أن التحديد الدقيق للوقت ليس له دور هام فى حياة الفلاح .

كذلك فإننا نجد أن للفلاح نفس النظرة غير المحددة عن المسافات . وكثيراً ما يعبر الفلاح عن طول مسافة قد تصل إلى كيلومتر أو أكثر بكلمة « خطوتين ، أو دقيقتين سيرا على الأقدام (فركة كعب)

٥ — احترام القوة والشجاعة :

قد لا يكون الفلاح نفسه جريئاً أو شجاعاً ولكنه يحترم ويقدر ولا شك الجرأة والشجاعة إذا توفرت فى أى فرد . حتى لقد لوحظ أن معاملة الفلاحين لسكبار المجرمين الذين يشتهرون بالجرأة المتناهية منها قدر من الاحترام لا تستند إلى مجرد الخوف منهم وحده ، بل هى كذلك قائمة على نوع من التقدير الخفى . ولا شك أن الطغيان الذى عاش فيه الفلاحون لقرون طويلة له أثره على ذلك .

٦ — الناثر العاطفى :

أهل الريف عاطفيون إلى درجة كبيرة ، فهم لا يتحكمون فى عواطفهم كأهل المدن مثلاً ومن المعروف عن أهل الريف العربى أنهم يندفعون فى غضبهم أو حزنهم أو ضحكهم دون تحكم واضح فى اخفاء هذه العواطف . فالعواطف لديهم تشتعل وتخبو دون ائزان واضح . وهذا ما يطلق عليه بعض الفلاحين فى وصفهم له كلمة « راجل قلبه ابيض اللى فى قلبه على لسانه » .



الفصل الخامس

النظم الاجتماعية (١)

النظام الاقتصادي Economic Institution

لتفهم الحالة الاقتصادية في الريف لابد وأن نتأقش تلك الحالة في الظروف التي كانت عليها قبل أن تصدر الثورة قانون الإصلاح الزراعي، ثم نستعرض بعد ذلك الحالة بعد صدور القانون المذكور في سبتمبر عام ١٩٥٢. فان هذا القانون يمثل نقطة تحول أساسيه في الحياة الاقتصادية للريف.

أولا - الحالة قبل قانون الإصلاح الزراعي

(١) عناصر الإنتاج

١ - الأرض:

سبق أن أشرنا إلى التسابق غير المتكافئ بين الزيادة في عدد السكان والزيادة في الرقعة الزراعية، الشيء الذي تسبب عنه ضغط سكاني كبير على الأرض. كما أشرنا كذلك إلى المحاولات التي بذلت لزيادة المساحة المحصولية عن طريق نشر الري المستديم بدلا من ري الحياض. وقد نجح هذا الاتجاه إلى درجة ملموسة كما تبين من الجدول رقم (٣) إلا أنه بالرغم من ذلك فان الضغط السكاني على الأرض كان في إزدیاد مستمر وقد أثر ذلك على نسبة الفرد / الأرض Man-land ratio حيث كانت ١٤ شخصاً على الفدان

عام ١٨٨٢ فأصبحت ٢٤ شخص على الفدان عام ١٩١٧ ثم أصبحت ٣٣ أشخاص على الفدان عام ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للمساحة الزراعية . أما بالنسبة للمساحة المحصولية فقد كانت ١١ ثم ١٣ ثم ٢١ على التوالي في السنوات المذكورة . ونسبة الفرد / الأرض تقيس الضغط السكاني على الأرض من ناحية الطلب على الغذاء .

إلا أن التكاليف على تملك الأرض لم يكن بسبب ندرتها فحسب ، ولكن أصبح الهدف من تملك الأرض هو الحصول عن طريقها على السطوة السياسية والاجتماعية وقد قال الأستاذ سيد مرعى فى هذا الشأن :

« فى سنة ١٩٢٣ ظهر فى الحياة المصرية عامل جديد أثر على توزيع الملكية بين المشتغلين بالزراعة ومالكي الأرض وهونشأة النظام البرلمانى . فقد أدى التنافس على كراسى البرلمان ، إلى أن حاول الراغبون فيها من مرشحي الأرياف أن يزدوا من فرص النجاح بالاندفاع إلى اقتناء الأرض وربط أكبر عدد من الفلاحين أصحاب الأصوات بهم عن طريق السيطرة على مصادر أرزاقهم .

وأدى التنافس على إقتناء الأرض الزراعية إلى الزيادة فى أثمانها حتى وصلت فى بعض الأوقات إلى أرقام غير مسبوقه مثل ألف ، وألف وخمسمائة جنيه للفدان الواحد . والنتيجة الطبيعية لزيادة أثمان الأراضى هى إرتفاع القيم الإيجارية التى يدفعها المستأجر الصغير .

ولما كان من أهداف إقتناء الأرض زيادة النفوذ والوصول إلى جاه سياسى كما ذكرنا ، فقد ظهر بين ملاكها عدد كبير من أصحاب المهن غير الزراعية الذين يهبطون المدن والذين يستغلون أراضيمهم عن طريق التأجير . وقد أظهر الإحصاء أن حوالى ٧٥ ٪ من المساحة المزروعة فى

علم الاجتماع الريفي

مصر تستغل عن طريق التأجير لا الزراعة على الذمة ، (١) .
من ذلك يتبين أن الأرض أصبحت عنصراً مسيطراً ومؤثراً على
الانتاج الزراعى نظراً للأهمية الكبرى التى أعطيت لامتلاك الأرض مما زاد
فى أثمانها إلى درجة خيالية ، يتبعها بطبيعة الحال إيجارات مرتفعة لتعويض
هذه الأثمان . فإذا نظرنا إلى الأرض على أنها مجرد عنصر من عناصر
الانتاج لما أمكن تفسير ارتفاع أسعارها . فالأرض إنتاجيتها محدودة وبالتالى
فأى زيادة فى أسعارها لن يزيد من إنتاجيتها . إلا أنه يمكن تفسير هذه
الأسعار غير المعقول إقتصادياً إذا راعينا النفوذ السياسى والاجتماعى الذى
ارتبط بملكية الأرض بحيث أصبح الناس لا يقيسون قيمة الأرض بعائدها
الاقتصادى فحسب بل بعائدها السياسى والاجتماعى .

٢ - العمل :

الزراعة هى التى يعمل فيها الغالبية من القوة العاملة من أبناء المجتمع .
كما وأن هناك جزءاً آخر من القوة العاملة فى المهن الأخرى يعملون فى المجتمع
الريفى . فإذا نظرنا إلى القوة العاملة التى تعمل فى الزراعة مباشرة لوجدنا
أنها تمثل فى حد ذاتها أكثر من نصف القوة العاملة فى مصر . وقد قدر
الدكتور منير الزلاقي هذه القوة العاملة بنسبة ٥٠ ٪ من مجموع القوة العاملة
تبعاً لإحصائيات عام ١٩٢٧ ، كذلك قدرها الدكتور محمد الغنيمى بنسبة
٥٨ ٪ من مجموع القوة العاملة تبعاً لإحصائيات عام ١٩٣٧ كما يتبين من
الجدول رقم (٦) .

(١) سيد مرعى « الإصلاح الريفى الزراعى فى مصر » وزارة الإصلاح الزراعى ١٩٥٧

جدول رقم (٦)

بتقدير السكان الذين يعملون بالزراعة في مصر

عامى ١٩٢٧ — ١٩٣٧ (١)

١٩٢٧	١٩٢٧	نوع السكان
١٥٩٩٣٢٦٩٤	١٤٢٢١٧٨٦٤	١ — مجموع السكان
٧٢٤٢٢١٨٥	٥٨٤٥٢٦٦٥	(١) القوة العاملة
٨٥١٠٢٥٠٩	٨٢٧٢١٩٩	(ب) المعالون
٩٢٦٢٢٦٣١	٨٥٣٠٢٩٩٨	٢ — مجموع السكان الزراعيون
٤٢٣٠٨٢٠١	٣٢٥٢٦٢٠٣٦	(١) القوة العاملة
٤٢٩٥٤٢٤٣٠	٥٢٠٠٥٧٩٢	(ب) المعالون
%٥٨١	%٦٠	٣ — النسبة المئوية للسكان الزراعيين بالنسبة لمجموع السكان .

فإذا ما أضفنا إلى هؤلاء مجموع السكان الآخرين الذين يعيشون في المجتمعات الريفية دون أن يعملوا بالزراعة لأصبح عدد سكان المجتمعات الريفية في مصر حوالى ٦٥ — ٧٠ ٪ من مجموع السكان كما تبين من الجدول رقم (١) .

وهى أرقام توضح ضخامة الازدحام السكانى والقوة العاملة الموجودة في المجتمع الريفي مع أن الأرض الزراعية محدودة . فإذا علمنا بعد ذلك أن العمل

(١) M.R. Ghonemy — Resource Use and Income in Egyptian Agriculture, Doctorial dessionation, Raleigh Univ. of N. C, 1953 p.28.

الزراعى بطبيعته لا يحتاج إلى قوة عاملة منتظمة بل يحتاج فقط إلى أيدى عاملة فى مواسم معينة متفرقة لاتضح لنا مدى البطالة الموسمية التى تعاني منها هذه القوة العاملة المزدحمة . ويتبين من الجدول رقم ٧ أن أيام العمل فى السنة فى مختلف أنحاء المجتمع الريفى المصرى تتراوح عادة ما بين نصف العام وثلاثى العام وأحياناً تقل عن هذا بكثير . كما وأن أيام العمل المذكورة ليست متعاقبة بحيث تسمح للقوة العاملة أن تهاجر فى المواسم غير الزراعية للعمل فى نشاط إقتصادى آخر ، بل أن هذه الأيام متفرقة بحيث ترتبط القوة العاملة فى الريف بالأماكن التى يعيشون فيها .

وهكذا نشأت أو انتشرت البطالة الموسمية بجانب البطالة المقنعة نتيجة للازدحام فى القوة العاملة ونتيجة لأن أيام العمل الزراعى أيام متفرقة موسمية .

جدول رقم (٧)
يبين عدد أيام العمل الزراعى فى السنة
عام ١٩٤٦^(١)

عدد أيام العمل فى السنة			المديرية
الصبيان والفتيات	المرأة	الرجل	
١٤٠	١٤٠	١٨٥	الغربية (وتشتمل على كفر الشيخ)
١٤٥	١٣٥	٢٢٠	الدقهلية (وتشتمل على دمياط)
٢٠٠	١٧٠	٢٢٠	البحيرة
١٦٠	١٨٠	٢١٠	المنوفية
١٧٠	١٢٠	١٨٠	الشرقية
١٨٠	١٦٠	٢٤٠	القليوبية
١٩٠	١٦٠	٢٢٠	الجيزة
١٦٠	١٣٥	١٨٥	الفيوم
١٦٠	١٣٥	١٨٥	بنى سويف
١١٥	١٣٥	١٨٠	المنيا
١٠٠	١٤٠	١٥٠	اسيوط
١١٥	١٢٠	١٦٠	سوهاج
١٠٠	١٢٠	١٢٠	قنا
٦٠	١٧٥	١١٥	اسوان

وقد ترتب على هذه الاسباب جميعاً أن زاد العرض فى سوق العمل عن الطلب بما أدى إلى انخفاض أجور العمال الزراعيين إنخفاضاً كبيراً ساعد عليه عدم وجود أية حماية من الدولة لفئات العمال الزراعيين أو لتحديد

(١) شكرى المراعى . وقت الفراغ والامية والاقتصادية ، محاضرة بالجامعة الامريكية بالقاهرة عام ١٩٤٦ - ص ١٢ ، ١٤ .

العلاقة بينهم وبين أصحاب العمل. وكذلك لم يكن يسمح حتى للعمال الزراعيين بإنشاء نقابات عمالية لهم تزيد من مقدرتهم على حماية مصالحهم المشتركة .

والواقع أن هذه الزيادة الكبيرة في القوة العاملة كانت دائماً في تضخم نتيجة لبدء انتشار الآلة بين المزارع مما كان يقلل دون شك من الاعتماد على العمل اليدوى .

٣ - رأس المال :

سبق أن أشرنا إلى أن إستغلال الأرض في مصر كان يعتمد اعتماداً كبيراً على تأجير الأرض الزراعية . وقد أدى ذلك إلى الافلال من منشآت المزرعة لأن الأرض لم يكن يستغلها شخص واحد لفترة طويلة تتيح له الشعور بالاستقرار مما لم يحفز أى مشغل على إقامة منشآت ثابتة فيها .

ولما كان الجو في مصر غير مطر مما لا يتطلب إنشاء مخازن أو أجران مسقفة ، فقد كان ذلك أيضاً سبباً في ألا يلجأ المزارعون إلى أية إنشاءات ذات بال في مزارعهم .

لذلك فإن رأس المال الثابت في الزراعة قليل . ونقصد برأس المال الثابت المنشآت والمباني والآلات والمواشى . فقد اعتمد الفلاح اعتماداً كبيراً على منزله في تخزين المحاصيل أو البذور أو السباد كما اعتمد على الفضاء في إنشاء الأجران وتخزين الأسمدة العضوية أما الآلات فهى بدائية قليلة التكاليف نظراً لعدم إنتشار إستعمال الآلات الزراعية إلا في نطاق محدود .



أما رأس المال السائل (النقود) فالزراعة من أكثر المهن حاجة إليها لأن دورة رأس المال طويلة في الزراعة فالمزارع يتولى صرف جميع التكاليف على زراعته من عمليات في الحقل أو أثمان للبذور أو السماد أو أجور للعمال قبل أن ينضج المحصول ويجمعه ويبيعه . هذه الدورة قد تستغرق حوالى نصف السنة . ولذلك فإن أغلب الدول الزراعية تنشئ عادة مصارفا للإقراض الزراعى لتعين الفلاح على الحصول على حاجته من النقود اللازمة للصرف على تكاليف الزراعة .

والزراعة في مصر كانت تنقسم بندرة رأس المال السائل في أيدي المزارعين مما كان يضطرهم إلى اللجوء إلى بنك التسليف أو المرابين للحصول على حاجتهم من النقود . وكان نظام الإقراض من بنك التسليف الزراعى فى حكم أن يكون مقصوراً على كبار الملاك ومن يحملونهم من صغارهم . وعليه فإن الغالبية الكبرى من المستأجرين أو من صغار الملاك كانوا يلجأون إلى المرابين أو إلى شراء حاجياتهم بالأجل بأسعار عالية أو بيع محصولانهم قبل جنيها بأسعار منخفضة .

وقد بالغ كبار الملاك فى الاعتماد على بنك التسليف الزراعى بحيث لم يحتفظوا لأنفسهم بأى رأس مال سائل للصرف على زراعتهم من إيراداتهم الكبيرة ، بل كان إهتمامهم الأول بأن يزيدوا من ملكيتهم الزراعية ، وكان البعض يلجأ إلى شراء الأراضى لافى حدود مالههم من نقود سائلة فحسب ، بل فى حدود سلفيات وقروض من البنك العقارى مما أدى فى

كثير من الأحيان إلى رهن الأرض والحجز عليها . وقد قامت الحكومات وقتئذ (وكانت خاضعة للتأثير السياسى لكبار الملاك) إلى التدخل وتسديد ديون كبار الملاك حماية للمكبتهم ومحافظة عليها .

٤ - الإدارة أو التنظيم :

يعتبر هذا العنصر من عناصر الإنتاج من أهم العناصر التى أثرت على تقدم الإنتاج فى وقتنا الحالى . فالى الإدارة والتنظيم يعود الفضل فى التقدم الذى نشاهده فى الزراعة الحديثة وفى الصناعة الحديثة ، إلا أن هذا العنصر كان من أضعف العناصر فى الزراعة المصرية . فقد اعتاد المزارعون أن يتبعوا طرق وأساليب الزراعة التقليدية التى كان يتبعها آباؤهم وأجدادهم ، ولذا فقد كانت أساليب الزراعة الحديثة والاستفادة من النتائج العلمية الزراعية بعيدة عن التطبيق بين أغلبية المزارعين .

(ب) توزيع الدخل

بالرغم من أن الإنتاج الزراعى كان يعانى مما أشرنا إليه من مشكلات سواء من ناحية الأرض أو رأس المال أو الإدارة والتنظيم ، فإن الدخل الزراعى الذى كان يقدر بحوالى ٢١٧ مليون جنيه عام ١٩٤٥ من الدخل القومى البالغ خمسمائة واثنين مليون جنيه أى أن الدخل الزراعى كان يمثل ٤٤٪ من مجموع الدخل القومى^(١) كان هذا الدخل يستفيد منه قلة من أفراد المجتمع بينما الغالبية من أفراد المجتمع لا تستفيد إلا بالقلات .

Mahmoud Anis, Study of ~~the~~ National Income of Egypt, (١)
Ph, D, Thesis Univ. of London,



ولمناقشة هذا الموضوع نستعرض فئات المستفيدين بهذا الدخل وهم الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين لتبين مدى استفادة كل فئة منهم من هذا الدخل .

١ - الملاك الزراعيين :

مرت ملكية الأرض الزراعية في مصر في عدة مراحل أثناء القرن الأخير تسبب عنها تركيز الملكية في أيدي فئات قليلة من أفراد المجتمع . فإذا استعرضنا ملكية الأرض الزراعية في مصر في القرن الأخير^(١) لتبين لنا أن صورة ملكية الأرض الزراعية قبل القرن التاسع عشر لم تكن تختلف عن صورتها في معظم دول أوروبا وآسيا ، فالأرض كانت مقسمة إلى مقاطعات يحكمها ويملك فلاحيها أمراء أقوياء يحرس سلطتهم الجنود وكانت الأرض تهدي إلى الجند وضباطهم في حالة الغزو أو في حالة تغلب أمير قوى على أمراء ضعفاء وقد حدث عند الفتح العثماني لمصر أن ادعى السلطان سليم أنها ملك له ، وأمر بتوزيعها بين جنوده ومن والاه عن المالكين الذين وجدهم في مصر .

وبعد أن ضعفت حدة الفتح العثماني وزيادة نفوذ المالكين ، حدث كثير من الاضطرابات وانتهم الفلاحون هذه الفرصة وتشبثوا بقطع الأرض التي يفلحونها وكانت صلتهم بالملوك أو شيخ البلد الملتزم بحجي الضرائب ، صلة مراوغة ومقاومة .

ومع مضي الوقت أصبح الفلاح الذي يزرع الأرض ثابتاً فيها تنتقل منه إلى ذريته بالإرث . في حين أن الملتزم كان يتغير بالوفاة أو بتغير

(١) سيد مرعي الإصلاح الزراعي في مصر ص ١١ - ٢٨

الحاكم . وثبت الفلاح في أرضه وترتب له حقوق وكانت إيصالات الضريبة أو ما يحل محلها هي صكوك الملكية في القرنين السابع عشر والثامن عشر . وتدرجت حقوق الملكية للفلاحين من التوريت إلى البيع مع إخطار الملتزم بما يتم من تصرف وأخذت حياة الفلاح في هذه الفترة تستقر تدريجياً وتخف تيارات العنف والظلم . وربما كان الفلاح المصري في هذه الفترة أسعد حالاً من الفلاح في كثير من بلاد أوروبا وآسيا . فكلما ضعف سلطان الحكم المركزي خفت قبضته عن عنق الفلاح وإطمأنت حياته .

وبدأ ظهور الشخصية المصرية التي تتطلع العناصر المدركة منها إلى المشاركة في الحكم وإقرار الحالة التي يعيشون في ظلها . ونشأ رأى عام في البلاد لجعل حكم مصر خالصاً للمصريين ودافع المصريون عن وطنهم بقوة أمام غزو نابليون بعد هزيمة المماليك أمام مدافع أوروبا ونظمها العسكرية الحديثة .

وحسب الشعب أن وسيلته وطريقه للتخلص من الحكم التركي لا يتأتى إلا بإنشاء قوة عسكرية جديدة اختاروا لقيادتها ضابطاً ألبانياً هو محمد علي . وكان هدف الحكم الذي رسمه زعماء الشعب من أمثال عمر مكرم والسادات هو تأمين الناس على أرزاقهم وأنهاء السطو الرسمى المسلح على التجار والفلاحين .

وبعد أن انتصر الشعب في معركته وسلم الأتراك ، أقسم الوالى الجديد محمد علي قسمه المشهور الذى تعهد فيه بالألا يبرم أمراً ولا يفرض ضريبة بغير موافقة مندوبى الشعب الذين كانوا بمثابة برلمان له .

ولكن مالبث محمد علي أن ساورته الأطماع واستبدت رغبة الحكم

المطلق والطموح إلى الثراء وما كان يتسنى له أن يفعل ذلك بغير القضاء على الشعبية التي انطلقت .

فاستدار إلى زعمائها من العلماء حيث استمال بعضهم ونفى وقضى على البعض الآخر ، ثم إستدار إلى الشعب وخاصة التجار والفلاحين .

بدأ محمد علي فطلب من الملتزمين الذين كانوا يتولون جباية الضرائب عقود إلتزاماتهم ثم أحرقها ، وحتى لا يشور الملتزمون ويؤلبون عليه الفلاحين قدم لهم رشوة هي مساحات من الأراضى فى أنحاء البلاد اسميت « أرض الوسية » ، يستغلونها مدة حياتهم ولا يدفعون عنها ضرائب وهكذا خلا ما بين محمد علي والفلاحين فى سبيل تحويلهم إلى رقيق للأرض يزرعون ويحاسبهم عن طريق عماله الجدد .

وفى الفترة ما بين ١٨١٣ - ١٨١٨ قسم محمد علي أراضى مصر إلى مساحات ثابتة واضحة الحدود بين كل قرية وما يجاورها من القرى إلى أحواض وعين لكل حوض عدد من الفلاحين لزراعته وفى كل موسم زراعى يعين لهم ما يزرعون ووضع للفلاحين النظام الآتى :

(أ) لا يحق للفلاح أن يتصرف فى محصوله ، وعليه أن يورده عند جمعه إلى شئون الحكومة فيوزن أو يكال ، ويقرر لكل وحدة السعر الذى تحدده الحكومة .

(ب) يخصم من هذا التقدير ، الضريبة المفروضة على الأرض وثمن المواشى والبذور والسماد التى أخذها الفلاح .

وما يتبقى للفلاح بعد ذلك لم يكن يسلم له نقودا ، وإنما يسلم له صكا على الحكومة ولم تجر العادة على أن تدفع الحكومة من هذا الصك شيئا وكانت حكومة « ولى النعمة » (أى محمد علي) تتذرع بشتى الحيل لكي تلغى هذه الصكوك أو تصفيتها مثلاً : —

- ١ - كانت تحتجز منها بما قد يتأخر من حساب السنة القادمة .
 - ٢ - إذا لم يتمكن أحد أو بعض فلاحي القرية من دفع ما يطلب منه نظير عجز في محصوله أو لسبب خصم ماعليه من صكوك الفلاحين الآخرين في القرية .
 - ٣ - إذا تبقى بعد هذه التصفيات شيء قبل الحكومة ، وزعت بقيمته على أهل القرى سلع من المنتجات الفائضة التي كان أفراد أسرة محمد على يتاجرون فيها .
 - ٤ - كان يسمح للفلاحين بأن يشتروا من المبالغ المرصودة في هذه الصكوك كميات من الحبوب لا بالسعر الذي حددته الحكومة عند إستلام المحصول من الفلاحين وإنما بسعر مرتفع جديد ، فمثلاً كان سعر شراء الأردب من القمح ٢٧ قرشاً فإذا سمح للفلاحين باسترداد شيئاً منه كان السعر للبيع ٥٦ قرشاً ، وكان سعر الأردب من الأرز شراء من الفلاحين ٩٠ قرشاً وسعر البيع لهم ١٤٠ قرشاً .
- وقد أدى ذلك جميعه إلى أن أخذ الفلاحون في الهرب من هذه العبودية واتجهوا إلى سوريا فراراً من ظلم محمد على الذي أصدر قراراً عجيباً في هذا الشأن فقد ورد في عدد الوقائع المصرية رقم ٢٩ لسنة ١٨٢٩ جاء فيه .
- قرر مجلس المشورة النظام الخاص بالرهن الذي كان يؤخذ من الفلاحين ألا يعطى لهم إلا بعد دفع أموال الميرى أو تأدية خدمة كلفوا بها . وأنه إذا هرب أحدهم يؤخذ دينه من إبنه أو أخيه أو أحد أقاربه . وما كان لهؤلاء من ذنب فإذا كان الهارب من المشايخ يودب أولاً وإن هرب يرسل إلى ميناء الاسكندرية مدة شهرين للشغل وإن هرب ثالثاً يعزل وإذا كان الهارب من الفلاحين يودب ويحصل من شيخ القرية التي كان بها المطلوب

منه ، ولا يقبل دخول فلاح أى بلدة إلا بتذكرة . وفى توجهه بدون تذكرة يلحق بالجهادية .

وفى العدد من الوقائع جاء ما يلى : -

« قرر مجلس المشورة أن يكون بيد كل إنسان تذكرة بجتم مصر وتقدم عند خروجه من أبواب القاهرة ودخوله فيها ، وعند إنتقاله من بلد إلى أخرى ، .

وظالت سنوات هذه المعركة الدامية بين محمد على وفلاحى مصر وعظمت خسائرها فى الأنفس والأرواح وشعر محمد على بعجزه عن مواصلة هذه الخطة فبدأ يعدل عن فكرة إستيلائه على أرض مصر كلها وأخذ يفكر فى أن يوزع قسما منها . وبطبيعة الحال لا يوزعه على الفلاحين فقد كانت قاعدة محمد على فى حكمه هو أن يفقر الشعب ويجمعه حتى تشغله لقمة القوت عن البحث عن حقه فى الحكم وبدأ توزيع الأسلاب .

وقد أسمى النوع الأول من هبات الأرض بالأبعديات وهى تسمية معروفة فى ريف مصر إلى الآن . وقدوت الأبعديات بحوالى مائتان ألف فدان . وكانت من نصيب الأعيان ورجال الإدارة والحربية .

والنوع الثانى من توزيع محمد على للأراضى كان من نصيب أسرته فقد حصلوا على أجود الأرض وأكثرها غلة وأسمى هذا النوع (بالشفالك) .

وبذلك أوجد محمد على طبقة من ملاك الأرض تمثل الأرستقراطية التى نشأت مع قيام محمد على وكانت سنداله فى الحكم إذا ارتبطت مصالحها بمصالحه .

وبعد حكم محمد على كانت على خلفائه أن يتبعوا التطور الحتمى لتنظيم

العلاقة بين الفلاح والأرض وصدر في عهد عباس قانون أباح لمستغلي الأرض بأن يتصرفوا — تحت شرط موافقة الحكومة — في حق انتفاعهم بها . وفي عهد سعيد تقرر نظام التوريث .

وما أن تولى اسماعيل حكم مصر حتى بدأ عهد جديد في سلب الفلاحين لأراضيهم فقد تولى اسماعيل الحكم وكان لا يملك إلا ٢٥٠٠٠ فدان ولكن بعد مضي سبعة عشر عاما من حكمه زادت الأرض التي يملكها فأصبحت ٩٠٠٠٠ فدان أى خمس المساحة المنزرعة في مصر . ولم يجمع اسماعيل هذه الأراضي إلا باكره الأهل على تركها مستعملا معهم في سبيل ذلك كل أنواع الظلم والإرهاب .

ولم يقتصر اسماعيل على أن يحوز لنفسه هذا القدر الهائل من أرض المصريين ولكنه استأنف سياسة محمد على بمنح الأرض واقطاعها للاقارب والمحاسيب وبلغ مجموع هذه الهبات والاحسانات ٨٧٦٨٦٣ فدانا .

ثم بدأ الاستعمار البريطانى فأخذ يتبع سياسة محمد على في خلق طبقة من كبار الملاك الذى ساعدهم على ملكية مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وقد ذكر الجنرال اللبني : « أنه من الممكن أن يحلوا الإنجليز عن مصر وهم مطمئنون إلى أنهم خلقوا طبقة من الكبراء يمكن لانجلترا أن تستأمنهم على سياستها في هذه البلاد فهم في نظر الإنجليز درع يدافع عن سياستهم كما يدافع عنها الأسطول للبريطاني » .

بعد هذا العرض لتطور الملكية الزراعية في مصر لم يكن عجباً أن نجد أن توزيع ملكية الأرض بين الملاك قبل قيام الثورة كان مثالا لسوء عدالة التوزيع وصورة واضحة لمعنى الإقطاع كما يتبين من الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

يبين توزيع ملكية الأراضي الزراعية في مصر عام ١٩٤٥

حجم الملكية الزراعية	عدد الملاك	نسبتهم المئوية إلى المجموع	النسبة المئوية للأراضي المملوكة	متوسط نصيب الفرد بالفدان
٥٠٠ فدان	١٣٥٣٣٤٩	٥١٠٩٪	٦٧٪	٢٩
١٠٠ — ٥٠٠	٤٩٠٨٦٣	١٨٩	٦١٪	٠٧
١ — ١٠٠	٣٣٨٩٥٩	١٣٪	٨٥٪	١٤٥
١ — ٥٠	٢٦٣٧٨٢	١٠٠١٪	١٢٢٪	٢٧٢
الملاك حتى خمسة أفدنة	٢٤٤٦٩٥٣	٩٣٩٪	٣٣٥٪	٠٨
٥ — ٥٠	١٤٧٠٠٧	٥٦٪	٣٠٢٪	١٢٠٧
خمسون فدان فأكثر	١١٩٥٧	٠٥٪	٤٦٣٪	١٧٨٧٧
المجموع الكلي	٢٦٠٥٩١٧	١٠٠٪	١٠٠٪	٢٢٥

ومن ذلك يتبين أن غالبية الأراضي الزراعية كانت في أيدي فئة قليلة من الملاك لا تتعدى النصف في المائة تملك أكثر مما يملك ٩٤ ٪ من الملاك فإذا ما عرفنا أن الملاك لا يمثلون إلا نسبة قليلة من سكان الريف لوجدنا أن نسبة كبار الملاك هؤلاء نسبة ضئيلة من مجموع السكان تحتكر الموارد الذي يعتمد عليه سكان الريف . وكانت هذه صورة من الإقطاع التي أشرنا إليها .

وكان الملاحظ بالنسبة للملكية الأرض في السنوات الأخيرة قبل الثورة أنها تتطور إلى أسوأ حيث كان :

- ١ — كبار الملاك يقل عددهم وتزداد ملكيتهم .
 - ٢ — الملاك المتوسطين كانوا يتحولون مع الوقت وبفعل الميراث إلى ملاك قزميين أى يملكون أقل من خمسة أفدنة .
 - ٣ — إن صغار الملاك كانوا يتحولون مع الوقت إلى معدمين .
- أى أن الملكية الزراعية كانت تتجه إلى زيادة تركيزها فى أيدى فئة قوية قليلة من الإقطاعيين .

والملاك هى الفئة المحظوظة من الفئات الثلاثة التى تعيش فى الريف فالأرض كما ذكرنا كانت تمثل العنصر الأهم والأندر فى عناصر الإنتاج فكانت الإيجارات مرتفعة وبذلك كانت الفائدة الكبرى من الانتاج الزراعى تعود على أصحاب الأرض أو الملاك .

٢ — المستأجرون :

نظام التأجير فى الزراعة المصرية يتم بأحد ثلاث طرق إما إيجار عيى أو نقدى أو مزيج من العيى والنقدى . ففي الإيجار العيى يعطى المستأجر للمالك الأرض جزءاً من المحصول أو نسبة معينة منه ، أما الإيجار النقدى فهو أن يدفع المستأجر القيمة الإيجارية نقداً إلى المالك ويطلق على الإيجار العيى إسم الإيجار بالمشاركة .

وقد سبق أن أشرنا مراراً إلى ندرة الأرض بالنسبة للسكان ، مع عدم توفر أبواب عمل أخرى أمام المشتغلين منهم بالزراعة والزائدين عن حاجة الأرض مما أدى إلى التهاافت على إيجار الأرض واختلال التوازن بين العرض والطلب . وقد نتج عن ذلك إرتفاع إيجارات الأراضى الزراعية إرتفاعاً غير معقول بالنسبة للإيجارات فى العالم ، كما أدى إلى انخفاض دخل الفدان وانخفاض أجور عمال الزراعة انخفاضاً بالغاً .

وقد تبين من أبحاث مصلحة الفلاح في ذلك الوقت أن إيراد الزراعة على الذمة يقل عن إيراد الأرض المؤجرة بنسبة الثلث وقد تزيد الغلة عن ذلك . ولهذا كنا نرى الملاك المقيمين في القرى لا يزرعون أرضهم بأنفسهم بل يفضلون تأجيرها لصغار الزراع لأن ذلك أربح لهم^(١) .

وللتدليل على ذلك نذكر أنه في عام ١٩٤٨ قررت لجان الضرائب متوسط القيمة الإيجارية للقدان بمبلغ حوالى ١٨٠٥ جنيه ، في حين كانت وزارة الأوقاف تؤجر في الوجه البحرى بمتوسط ثلاثين جنيها لكبار الملاك ، ٣٨٠٥ جنيه لصغار الزراع . وفي الوجه القبلى وصل الإيجار إلى ٣٨٠٥ جنيه لكبار الزراع ، ٤٦ جنيه للقدان عن التأجير لصغار الزراع . أدى كل ذلك إلى سوء حالة الفلاحين وأغرق فريقا كبيرا من المستأجرين برغم معيشتهم المتواضعة في الديون التى كانت تتزايد سنة بعد أخرى مما أثر تأميراً سينا على الإنتاج الزراعى وعلى الحالة النفسية لهؤلاء الفلاحين وأصبح تحصيل الإيجارات لا يسير على الوجه المرضى لعدم تمكن المزارعين من سدادها وانتشرت ظاهرة « سرقة » المزارعين لزراعاتهم في الأراضي المستأجرة

وإلى جانب الإرتفاع الذى سجله إيجار الأراضي ، كان المستأجرون يشعرون بعدم الاستقرار إذ لم تكن عقود الإيجار المبرمة بين الملاك والمستأجرين ذات قيمة بل إنهما في بعض الأحيان لم يكن لهما وجود أصلاً ، وكان الأمر بيد المالك الذى يستطيع أن ينهى عقد الإيجار كيفما أراد ومتى أحب^(٢) .

ولقد أدى وجود عدد كبير من الملاك المتغيبين وكذلك دخول عدد

(١) سيد مرعى الإصلاح الزراعى ص ١٣٣ .

(٢) سيد مرعى الإصلاح الزراعى ص ١٣٤

من التجار وأثرياء الحرب في زمرة ملاك الأرض إلى ظهور طائفة من كبار المستأجرين يعملون كوسطاء بين هؤلاء الملاك وبين الفلاحين في تأجير الصفقات الكبيرة بايجار منخفض ثم يؤجرونها بدورهم لصغار الفلاحين بايجارات باهظة قد تصل في بعض الأحيان إلى الضعف أو أكثر من الضعف وقد عمد كبار الملاك إلى اتباع نفس هذا الأسلوب من الوساطة في الإيجارات بالنسبة لأراضي الحكومة حيث كانوا يستغلون مراكزهم ونفوذهم السياسي في استئجار أراضي الأوقاف والأملاك الأميرية وغيرها وتأجيرها بدورهم إلى صغار المزارعين المستأجرين بايجارات باهظة .

هذا ولم يكن هناك أى تدخل من الدولة لحماية المستأجرين وتحديد علاقاتهم بالأرض والمالك .

وقد أدى ذلك جميعه إلى أن المستأجر الزراعى العادى وخلاف المستأجر الوسيط ، كان ، بالرغم من مظهره الذى قد يبدو أحسن حالا من العامل الزراعى ، يعانى ضيقا فى العيش فايراد الأرض كان يستهلك أغلبه فى سداد القيمة الإيجارية . وقد أثبتت البحوث التى أجرتها مصلحة الفلاح فى هذا الشأن أن المستأجر لم يكن يتوفر له أية مدخرات يستعين بها مع الوقت فى الارتقاء على السلم الاجتماعى بأن يتحول إلى مالك زراعى .

٣ - العمال الزراعيين :

يوجد ثلاث أنواع من العمال الزراعيين . يعرف النوع الأول بالنملية وهم يستأجرون عادة للعمل فى مزارع معينة حيث يعطى لهم المسكن ويتناولون أجورهم بشكل مرتب ثابت أو أرض زراعية لفلاحتها ويعتبر هذا النوع قليل جداً بحيث لن نتعرض له فى حديثنا هنا .

والنوع الثانى هم عمال الزراعة باليومية الذين يستأجرهم زارع الأرض لفلاحتها نظير أجر يومى ، ويقدر عدد هؤلاء بحوالى ٧٠ ٪ من مجموع سكان الريف .

والنوع الثالث الذى يعرف بعمال التراحيل، وهم مجموعات عمالية يرسلون للعمل فى مواسم معينة إلى أماكن تحتاج إلى أيدى عاملة عاجلة غير متوفرة فيها ويعودون إلى قراهم بعد انتهاء مهمتهم التى لا تتجاوز الشهر عادة .

وعدد كبير من هؤلاء العمال الزراعيين من الصديان والفتيات حيث يبلغ نسبتهم إلى مجموع العمال الزراعيين حوالى ٤٦ ٪ (١) .

وقد سبق أن بينا أن عدد أيام العمل الزراعى لا يتجاوز ثلثى العام ويقل أحياناً إلى أقل من نصف العام ، مما جعل الأجور التى يتقاضاها هؤلاء العمال ، إنما هى فى الواقع لىكى تعولهم لمدة أطول من يوم عملهم ونظراً للعرض الكبير فى سوق القوة العاملة وارتفاع إيجارات الأرض فقد انخفضت أجور العمال الزراعيين إلى درجة كبيرة كما يتبين من الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩) يبين أجور العمال الزراعيين فى مصر

١٩٣٩ — ١٩٤٨ (٢)

السنة	متوسط الأجر اليومى بالقرش	معدل تكاليف المعيشة (باعتبار ١٩٣٩ = ١٠٠)	الأجر الحقيقى بالقرش
١٩٣٩	٣ر٥	١٠٠	٣ر٥
١٩٤٣	٤ر٢	٢٤٢	١ر٧
١٩٤٥	٧	٢٩٣	٢ر٤
١٩٤٦	٧ر٦	٢٨٧	٢ر٦
١٩٤٧	٩ر٨	٢٧٩	٣ر٥
١٩٤٨	١٠ر٢	٢٨١	٣ر٦

M. R. Ghonemy, Op. cit p. 67 (١)

Ibid p. 74. (٢)

ولكى نتصور مدى انخفاض هذه الأجور تقارن بين الأجور العمال الزراعيين وأجور بعض عمال الصناعة كما يتبين من الجدول رقم (١٠) الذى يقارن بين هذه الأجور عام ١٩٤٨ .

جدول رقم (١٠)

يبين الأجور الفعلية والحقيقية للعمال فى عدة صناعات وفى الزراعة

عام ١٩٤٨ (١)

الصناعة	الأجر اليومي بالقرش	الأجر الحقيقى بناء على تكاليف المعيشة بالقرش
صناعة الاغذية	١٩٠٧	٧
صناعة الدخان	٣٠٠٧	٧ر٤
صناعة الورق	١٩٠٧	٧
صناعة الطباعة	٣٤٠٨	١٢ر٤
صناعة الغزل والنسيج	١٩٠٧	٧
النقل	٣٩٠١	١٣ر٩
صناعة البناء	٢٨	١٠
الطرق والكبارى	٢٨٠٣	١٠ر١
التعدين	٣٩	١٣ر٩
الزراعة	١٠٠٢	٣ر٦

وهذه الأجور للعمال الزراعيين تمثل متوسط أجور الرجال أما أجور النساء والأطفال فهى أقل من ذلك بكثير كما يتبين من الجدول رقم ١١ الذى يتضح منه مدى انخفاض الأجور خصوصاً إذا علمنا بأن القوة العاملة من الصبيان والفتيات تبلغ حوالى ٤٦ ٪ من مجموع القوة العاملة المستأجرة .

جدول رقم (١١)
يبين أجور العمال الزراعيين حسب الفئات
(١) ١٩٤٩ - ١٩٣٨

الأجر اليومي للعمال بالقرش			السنة
الصبي أو الفتاة	المرأة	الرجل	
١٠٥	٢	٣	٣٩ ٩٣٨
١٠٨	٢٠٤	٣٠٦	٤١-٩٤٠
٢٠٥	٣	٥	٤٢-٩٤١
٣	٢٠٩	٨٠٣	٤٣-٩٤٢
٣٠٨	٤٠٨	٧٠٩	٤٤-٩٤٣
٤٠٥	٥٠٥	٩٠٣	٤٥-٩٤٤
٤٠٥	٥٠٥	٩٠٥	٤٦-٩٤٥
٥٠٧	٦٠٩	١٠٠٢	٤٩-٩٤٨

و ملخص القول بأن انخفاض أجور العمل الزراعى جعل نصيب العمال الزراعيين بالرغم من أنهم يمثلون الغالبية العظمى من سكان المجتمع الريفي المشتغلين بالزراعة (حيث يبلغون كما قلنا حوالى ٧٠ ٪ منهم) ، نقول أنهم بالرغم من كثرتهم العددية فإن نصيبهم من الدخل الزراعى كان حوالى خمس الدخل فقط كما يتبين من الجدول رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢)

يبين تقدير نصيب العمل من الدخل الزراعي

(١) ١٩٣٨ - ١٩٣٩

السنة	القيمة الكلية النقدية للإنتاج الزراعي مقدرة بملايين الجنيئات	نصيب العمل الزراعي مقدرا بملايين الجنيته	نسبة مئوية لنصيب العمل الزراعي
٣٨-٣٩	٨٤٧	١٧٤	٢٠.٥٪
٤٠-٤١	٩٧	٢٠٩	٢١.٥٪
٤١-٤٢	١٤٦	٢٨٩	١٩.٨٪
٤٢-٤٣	١٥٨٥	٣٥٩	٢٢.٦٪
٤٣-٤٤	١٩٤٥	٤٦١	٢٣.٧٪
٤٤-٤٥	٢٢٦٥	٥٣١	٢٠.٧٪
٤٥-٤٦	٢٥٦٩	٥٣٩	٢٠.٩٪
٤٨-٤٩	٢٧٠٢	٦٠٢	٢٢.٣٪

هذا ولم يكن هناك أية قوانين لحماية العمال الزراعيين أو لتحديد علاقاتهم
بالخائزين ، كذلك لم يكن يسمح للعمال الزراعيين أن ينشئوا نقابات عمالية
للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

ثانياً : الحالة بعد قانون الاصلاح الزراعى

أهداف القانون

صدر قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ عقب قيام الثورة (فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢)، بعد أن سقطت أول وزارة تألفت بعد الثورة بسبب مناوئته من مشكلات فى سبيل تحقيقه ، أى تحقيق أحد الأهداف الهامة للثورة نقطة التحول الأولى فى كيان حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . فقانون الإصلاح الزراعى يعتبر بحق نقطة التحرر والانطلاق التى بدأت منها جمهوريتنا الفتية فى عهدنا الجديد .

ولم تكن أهداف الإصلاح الزراعى مجرد أهداف اقتصادية كما قد يتبادر إلى أذهان البعض ، بل كانت كما قلنا نقطة تحرر وانطلاق لافى مجالنا الاقتصادى فحسب ، بل فى مجالاتنا السياسية والاجتماعية ، فإذا ما نظرنا نظرة فاحصة إلى أهداف القانون لوجدناها كالآتى : —

(أ) الأهداف الاقتصادية :

١ — معالجة عيوب نظام الاستغلال الزراعى ، وفى مقدمتها حبس رأس المال فى الأرض الزراعية ، وسوء تناسق عناصر الانتاج .

٢ — تحويل رأس المال المتكاثب على الزراعة من مجال شراء الأرض بشكل غير مثمر إلى مجالات النشاط الاقتصادى الأخرى كالصناعة والتعدين واستصلاح الأراضى البور .

٣ — العمل على عدالة توزيع الدخل بين فئات المشتغلين بالإنتاج

الزراعى بتحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين وبين الحائزين والعمال الزراعيين .

(ب) الأهداف السياسية :

١ - القضاء على أساس النظام الإقطاعى وعبودية الغالبية من سكان المجتمع الريفى للاراضى التى يحتكرها قلة من كبار الملاك ، مما كان يحول دون قيام حياة ديمقراطية سليمة . فكانت الديمقراطية القائمة فى ظل النظام الاقتصادى مجرد شكل ديمقراطى فى خدمة الاقطاع الذى لم يكن مجرد احتكار اقتصادى بل كان ولاشك احتكار سياسى كذلك . ومن الأمثلة الواضحة للاحتكار السياسى لملاك الاراضى الذى كان سائداً فى مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى ما يأتى (١) .

(أ) فى الفترة من عام ١٩٣٥ إلى ١٩٥٠ بلغت جملة الاراضى التى باعها مصلحة الأملاك الأميرية ١٨٢٠٦٢٣ فدان بيع معظمها إلى كبار الملاك فى حين أن المقروض هو بيع الاراضى لصغار الفلاحين وهنا بيان المساحات التى بيعت من الأرضى :

٣١١١ فدان أى ١٠٧٪ من مجموع الاراضى بيعت لصغار المزارعين .

١٣٨٢٧ فدان أى ٧٦٪ من مجموع الاراضى بيعت لخرىجى المعاهد الزراعية .

٦٣٠٦٨٦ فدان أى ٩٠٧٪ من مجموع الاراضى بيعت لكبار الملاك .

(١) سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى فى مصر ص ٣٠ ، ٣١

(ب) تسخير أجهزة الائتمان الزراعى لمصالح الملاك وخاصة الكبار منهم فقد كان الأساس أن يكون الاقراض لمالك الأرض أو المستأجر بضمان ملكية الأرض مما حال دون استفادة المستأجرين وهم الغالبية فى نظام الاستغلال الزراعى .

(ج) تيسير الاستغلال الزراعى من بذور وتقاوى وأسمدة ومبيدات حشرية وآلات ميكانيكية لطبقة كبار الملاك قبل غيرها . وكذلك توفير مرافق الانتاج الخاصة بالرى والصرف والطرق الزراعية لهؤلاء وحدهم دون أن يؤخذ فى الاعتبار صغار الزراع .

٢ - العمل على تحرير المواطنين فى الفقر والحاجة ، والتحرر الاقتصادى ، كما قال الرئيس جمال عبد الناصر فى مناسبات عديدة هو الطريق والدعامة للتحرر السياسى .

(ج) الأهداف الاجتماعية :

١ - العمل على التقريب بين أفراد المجتمع عن طريق تقليل الفوارق الطبقة فى المجتمع الريفى وتنسيق البناء الطبقي للمجتمع بزيادة عدد المنتمين إلى الطبقات الوسطى بدلا من البناء الطبقي الاقطاعى (راجع شكل ١ و ٢) فى الفصل الأول .

٢ - التخلص من النفوذ الاجتماعى المطلق للاقطاعيين ، وتقريب وجهات النظر والمصالح والأهداف بين أفراد المجتمع مما يدعم تماسكه واستقراره .

فكرة الإصلاح الزراعى

لم يكن صدور قانون الإصلاح الزراعى شيئاً مستحدثاً جديداً بين الدول فقد سبق وأن لجأت إلى مثل هذا القانون معظم دول العالم القديم سواء فى فرنسا أو إيطاليا أو غيرها من الأمم لتتخلص من آثار الإقطاع وتحرر اقتصادها وسكانها من عبودية الأرض .

وقد ووجه قانون الإصلاح الزراعى فى مصر ، بالرغم من كونه قانوناً رحيماً منزناً ، بعاصفة من المعارضة من بين كبار الإقطاعيين الذين كان الأمر والسلطة بيدهم قبل قيام الثورة^(١) . إلا أن القانون ولا شك يستهدف أسس الأهداف ويضع حجر الأساس فى أى نهضة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية نبغيها .

وقد قامت كثير من الدول باقرار نظم للإصلاح الزراعى تستند إلى وضع حد أقصى للملكية ويختلف حد تحديد الملكية من دولة لأخرى تبعاً للظروف والأوضاع السائدة فى كل منها سواء كانت ظروف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وتبعاً لكثافة السكان ونسبة المشتغلين بالزراعة وتوزيعهم ونظام الاستغلال الزراعى ونظام الرى ومستوى المعيشة ونفوذ الملاك فى الأرض .

فى بور توريكو وضع الحد الأقصى للملكية خمسمائة فدان وفى اليابان الحد الأقصى ثلاثة هكتار وفى تركيا خمسمائة هكتار ويستولى فيها على

(١) راجع كتاب سيد مرمى عن الإصلاح الزراعى فى مصر ص ٣٠ - ٣٥

ما يزيد عن ٢٠٠ هكتار إذا كانت لا تستغل عن طريق المالك. وفي يوغوسلافيا نص قانون سنة ١٩٥٤ على أن يكون الحد الأقصى للملكية ٤٥ هكتار للملاك الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم و ٣٥ هكتارا للملاك الذين يؤجرون أراضيهم للغير. ثم عدل القانون اليوغسلافي بحيث خفض الحد الأقصى للملكية إلى عشرة هكتار.

وفي فنلندا بدأ الاستيلاء على ما يزيد عن حد معين بنسبة تصاعدية فيستولى على ثلاثة هكتار من ٠.٥ هكتار أما الملكيات التي تبلغ مساحتها ٢٥ - ٣٥ هكتار فيستولى منها على ٤٥ ٪ بحد أقصى ١٥ هكتار ثم تدرجت النسبة في الارتفاع حتى وصلت ٩٠ ٪ من الملكيات التي تزيد عن ٤٠٠ هكتار.

أما في إيطاليا فقد صدر قانونين أحدهما يحدد الملكية بحد أقصى ٣٠٠ هكتار والآخر ربط بين المساحة المستولى عليها وبين درجة خصوبة الأرض فكلما قلت الخصوبة قلت نسبة الاستيلاء. وفي أسبانيا أعطى لمؤسسة الإسكان الحق في الاستيلاء الاجباري على الملكيات الزراعية إذا ظهر أنها لازمة لصالح اجتماعي أو بمعنى آخر سوف تؤدي إلى حل مشكلة البطالة بين الأهالي المجاورين لها.

وقامت ألمانيا الغربية بوضع حد أقصى للملكية فقررت أن يكون الحد الأقصى ٢٥٠ هكتارا في المنطقة البريطانية ومائة هكتارا في المنطقة الأمريكية. أما الهند فتختلف الحدود القصوى للملكية من ولاية إلى أخرى وتتراوح عادة بين ٥٠ و ٨٠ فداناً في أغلبية الولايات.

قانون الإصلاح الزراعى فى مصر

نستعرض أهم اتجاهات ونصوص قانون الإصلاح الزراعى المصرى فى النواحي الآتية :

١ - فيما يختص بالملكية الزراعية :

نص قانون الإصلاح الزراعى فى مصر الصادر فى ١٩٥٢ على أن يكون الحد الأعلى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان ، وأجاز للمالك أن ينقل بعض ملكيته إلى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فدانا للولد الواحد وذلك بحد أقصى قدره ١٠٠ فدان للأولاد فى مجموعهم وذلك رعاية لذوى الأولاد . ثم تعدل هذا الحد الأقصى فى القانون المعدل سنة ١٩٦١ - بوضع حدا للملكية الزراعية ١٠٠ فدان فقط بما فى ذلك ملكية الأبناء الناصر .

٢ - استثنى من نص تحديد الملكية الشركات والجمعيات التى تستصلح الأرض وليبعضها والأفراد الذين يمتلكون أراضى بور أو أراضى صحراوية لاستصلاحها وذلك خلال فترة خمسة وعشرون سنة من وقت التملك ، وهى الفترة اللازمة للاستصلاح ولتعويض مصاريف الإصلاح وفائدة رأس المال .

٣ - منحت فترة تنتهى فى آخر أكتوبر عام ١٩٥٢ ترك فيها للمالك الذى لم يسلم أراضيه فى الدفعة الأولى حق التصرف فيها بالبيع بشرط ألا تباع للأقارب حتى الدرجة الرابعة أو لمن يملك أكثر من عشرة أفدنة ، وفى كلتا الحالتين لا يجوز أن يباع للشخص الواحد أكثر من خمسة أفدنة بشرط أن يكن مشغلا بالزراعة ومن المستأجرين أو المزارعين فى القرية التى يتصرف المالك فى أراضى بزمامها . واستثنى من ذلك بيع أراضى الحدائق

إلى خريجي المعاهد الزراعية بشرط أن تكون المساحة المباعة لهم من ١٠ - ٢٠ فداناً .

٤ - نص القانون على تعويض الملاك عن الأراضي التي يستولى عليها بقيمة عشرة أمثال القيمة الإيجارية أى سبعين مثل الضريبة المقررة على الأرض مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار .

ويؤدى التعويض على صورة سندات حكومية بفائدة قدرها ٣ ٪ تستهلك في خلال ثلاثين سنة وتكون هذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف فيها إلا لمصرى .

والحكمة في تقدير التعويض منسوباً إلى الضريبة أو القيمة الإيجارية ، هو أن الأموال الأميرية تحدد بواسطة لجان تقدرها على أساس الكفاءة الانتاجية للفدان بما يتكافأ مع قيمة استغلال الأرض كرأس مال يؤدى دخلاً . وقد تم التقدير في سنة ١٩٤٦/٤٥ وفقاً للظروف الاقتصادية في هذه السنة . وقد اختير تقدير لجان ٤٦/٤٥ بدلاً من تقدير لجان ١٩٥٢/٥١ إذ كان يسود في ظروف التقدير الأخير جانب كبير من السيطرة والاستغلال والمضاربات والتغالم التي لا تتفق مع قيمة الأرض الحقيقية .

وتقدر القيمة الإيجارية عادة على حساب أن الأرض تعطى ريعاً صافياً يعادل ٧ ٪ سنوياً من ثمنها أى ربما يعطى ثمنها في ١٤ سنة .

وقد كان الهدف من تعويض الملاك على صورة سندات تستهلك خلال ٣٠ سنة هو العمل على استغلالها وتداولها بشكل لا يؤدى إلى تضخم في سوق المال أو تهريب لرأس المال من مصر . كما أن الحكومة سعت إلى استغلال هذه الأموال في خلق موارد للتنمية الاقتصادية في امتدادات الأراضي البور لتوسيع المساحة المنزرعة في الدولة .

٥ - توزع الأرض المستولى عليها في كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعاً لجودة الأرض ويشترط فيمن توزع عليه الأرض بأن يكون مصرياً بالغاً سن الرشد ولم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف وأن تكون حرفته الزراعة وأن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنة . على أن تكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو مزارعاً ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا منهم ثم لغير أهل القرية .

٦ - نظم القانون الطريقة التي تسدد بها ثمن الأرض الموزعة مراعيًا عدم مقدرة الفلاح على دفع ثمن الملكية دفعة واحدة أو على آجال قصيرة وحتى يتبقى له دخل مناسب من ملكيته الجديدة يمكنه من المعيشة في المستوى المذموم . فقد نص القانون على تقسيط ثمن الأرض ونصيبه من المنشآت والمرافق الثابتة على ثلاثين سنة مضافاً إليها فائدة قدرها ٣ ٪ سنوية وهي نفس قيمة التعويض الذي يدفع للمالك السابق المستولى على أرضه . ويضاف إلى ذلك ١٥ ٪ مبلغاً إجمالياً من القيمة الكلية كمصاريف لعمليات الاستيلاء وتوزيع هذه الملكيات .

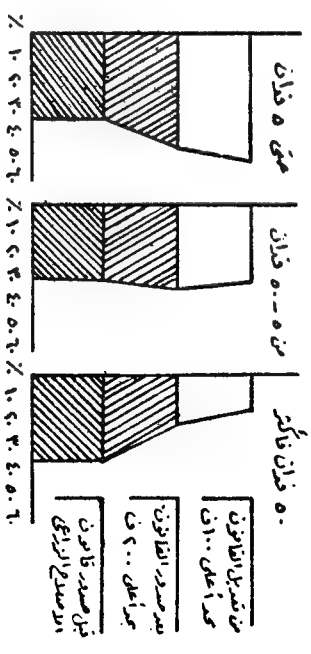
جدول رقم (١٣)

يقارن بين توزيع الملكية الزراعية قبل قانون الإصلاح الزراعي وبعده
سنتي ١٩٤٥ ، ١٩٥٩ (١)

متوسط نصيب الفرد بالفدان	النسبة المئوية للأراضي المملوكة		نسبتهم المئوية إلى مجموع الملاك		عدد الملاك		حجم الملكية الزراعية
	١٩٤٥	١٩٥٩	١٩٤٥	١٩٥٩	١٩٥٩	١٩٤٥	
٠.٠٨٦	—	—	٪ ١٢.٥٨	٪ ٧.٠٢	٢٠.٤٧	٢١٢	أقل من الفدان
١٢.٥٨	—	—	٪ ٢.٥٧	٪ ٢.٤١	٧.٥٥	٧٤١	١ — ٥ فدان
١٣.٥٢	٠.٢٨	٪ ٤.٠٦	٪ ٣.٣٥	٪ ٩.٤٣	٢٧.٥٢	٩٥٣	أقل من ٥ فدان
١٣.٥٢	١٢.٥٨	٪ ٣.٣٢	٪ ٣.٥٣	٪ ٥.٥٦	١٥٣.٦٧	١٤٧.٠٠٧	من ٥ — ٥٠ فدان
١٣.٥٢	١٧.٨٧	٪ ٢.٦٢	٪ ٣.٦٣	٪ ٩.٥٥	١١٢.٣٣	١١٩.٥٧	من ٥٠ فدان فأكثر
١٣.٥٢	٢.٢٥	٪ ١.٠٠	٪ ١.٠٠	٪ ١.٠٠	٢٢.٩١	٢٢.٤٨	المجملة
١٣.٥٢	٢.٢٥	٪ ١.٠٠	٪ ١.٠٠	٪ ١.٠٠	٢٢.٩١	٢٢.٤٨	المجملة

(١) الحالة سنة ١٩٥٩ تبين الوضع قبل تعديل قانون الإصلاح الزراعي ووضع حد أعلى للملكية الزراعية مائة فدان فقط .

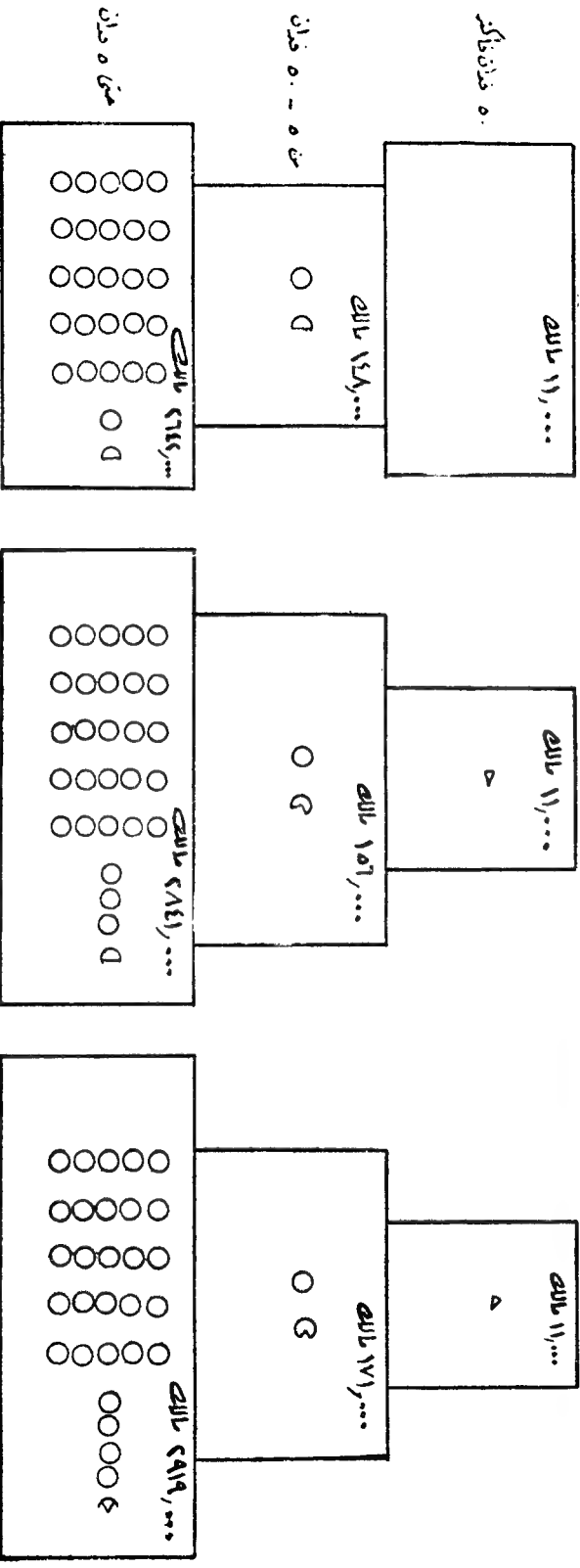
تطور النسبة المئوية للمساهمة المملوكة لكل فئة من فئات الملكية



مشكل رقم (٤)

بيرو الوضع المتأثر بنسبة تكتيب الملكية الزراعية

قبل وبعد قانون نسي الاصلاح الزراعي



قبل صدور قانون اصلاح الزراعي

بعد صدور قانون اصلاح الزراعي عام ١٩٥٤

بعد تنفيذ قانون اصلاح الزراعي عام ١٩٦١

٥٠.٠

٥٠.٠

٥٠.٠

جدول رقم (١٤)

يبين حالة توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٦٤ بعد تعديل الحد الأقصى للملكية عند مائة فدان)

الأراضي المملوكة		الملاك الزراعيين		حجم الملكية الزراعية
نسبتها المئوية	مساحتها بالآلاف فدان	نسبتهم المئوية	عددهم بالآلاف	
٥٤.٧٨ %	٣٣٥٣	٩٤.٧٣ %	٢٩٦٥	أقل من خمسة أفدنة
١٠ %	٦١٤	٢.٥٠ %	٧٨	من خمسة أفدنة —
٨.٧٦ %	٥٣٧	٢ %	٦١	من ١٠ أفدنة —
١.٣٧٣ %	٨١٥	٠.٧٩ %	٢٩	من ٢٠ فدان —
٠.٦٧٤ %	٣٩٢	٠.٢٢ %	٦	من ٥٠ فدان —
٠.٦٧٩ %	٤٢١	٠.٠١ %	٤	من ١٠٠ فدان —
١٠٠ %	٦١٢٢	١٠٠ %	٣١٤٣	المجموع

(١) المساحة المملوكة لا تشمل الأراضي الحكومية والصغاري والأراضي البور والأراضي تحت التوزيع .

(ب) فيما يختص بالمحافظة على مستوى الإنتاج الزراعى والتقدم به :

١ - تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية من آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة ومن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة وتقوم هذه الجمعيات بالأعمال الآتية :

(أ) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأراضى المملوكة للأعضاء .

(ب) مد الزراع بما يلزمهم لاستغلال الأرض كالبنور والسباد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

(ج) تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك انتقاء البنور وتصريف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف .

(د) بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخصم من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية والسلف الزراعية والديون الأخرى .

(هـ) القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى التى تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

٢ - روعى كلما أمكن توزيع الأراضى بحيث يمكن للمالك أن يجمع بين استخدام الدورة الثلاثية فى الزراعة وبين مزايا الانتاج الكبير . ويراعى بناء على ذلك أن تقسم كل وحدة تمليك إلى ثلاثة أقسام وأن تكون هذه الأقسام متساوية بقدر الإمكان حتى يمكن تطبيق نظام الدورة الثلاثية مع مراعاة أن تكون القطع الثلاث المخصصة لكل مالك فى حدود مسافة نصف كيلومتر واحد

بين القطعة والأخرى كحد أقصى حتى لا يضيع جزء من مجهود الفلاح في الانتقال بين القطع والثلاث .

٣ — صدر القانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ الذى يجيز سحب أى ملكية من الملكيات الموزعة إذا ثبت إساءة استعمالها من جانب المالك الجديد وعدم قيامه بالوفاء بالتزاماته والمحافظة على مستوى الانتاج بها . على أن القانون توخى أن تراعى العدالة الكافية عند تطبيقه وذلك بأن يعرض الأمر على لجنة قانونية لتحكم بصواب هذا الاجراء أو خطئه .

(ج) فيما يختص بتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر :

١ — نظم قانون الاصلاح الزراعى المصرى العلاقة بين المستأجر والمالك على أسس من العدالة تهدف إلى توزيع الدخل بين طرفي الاستغلال كل حسب مساهم به فى هذا الاستغلال . فإذا كان مالك الأرض يساهم برأس المال (الأرض) فإن المستأجر فى حالة الايجار النقدي يساهم بالعمل والتمويل والادارة ، أما فى حالة الايجار بالمشاركة فإن التمويل يقسم بينهما . لذلك فقد وضع القانون حداً أعلى للقيمة الاجارية بسبعة أمثال الضريبة المقررة على الأرض فى حالة الايجار النقدي . أما فى حالة المشاركة فقد تحدد الايجار بقسمة غلة الفدان مناصفة بين كل من المالك والمستأجر .

٢ — نص القانون ضماناً لاستقرار المستأجر فى مزرعته ومحافظة على مستوى الانتاج وخصوبة الأرض على جمل مدة الايجار دورة زراعية أى ثلاث سنوات ، ثم جاء تعديل القانون عام ١٩٦١ بعدم جواز إنهاء الايجارة مادام المستأجر يقوم بالتزاماته كاملة .

٣ - الزم القانون المتعاقدين بضرورة كتابة عقد إيجار بينها وفي حالة عدم وجود هذا التعاقد الكتابي تعتبر الإيجارة سارية بالحد المقرر وهو سبعة أمثال الضريبة كحد أعلى للفترة الإيجارية لمدة ثلاث سنوات على الأقل ويلزم المالك بتنفيذ ذلك ولا يجوز للمالك طلب إخلاء الأرض إلا في حالة عدم قيام المستأجر بسداد القيمة الإيجارية .

٤ - حرص قانون الإصلاح الزراعي على إلغاء الوساطة في التأجير لأن الأصل فيه أن يكون المستأجر هو زارع الأرض ، ولذا فإنه لا يستطيع تأجيرها من الباطن للغير .

هذا وقد قدرت وزارة الزراعة أن قانون الإصلاح الزراعي بذلك قد حقق وفراً لفئة المستأجرين قدره أربعين مليون جنيه في السنة. وهو الفرق بين القيم الإيجارية قبل صدور القانون التي لم يكن لهما رابط ، وبين القيم الإيجارية بعد صدور القانون .

٥ - بتعديل القانون عام ١٩٦١ أصبح من غير الجائز أن يستأجر مالك أرض بمساحة تزيد عن الحد الذي يجعل الملكية والإيجار (في حيازته) تزيد عن خمسين فداناً .

(د) فيما يختص بالعلاقة بين العامل الزراعي وصاحب العمل :

١ - يوضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين وتقوم بتعيين هذا الأجر في المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكّلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة مختارهم الوزير ، ثلاثة يمثلون ملاك

الأراضي الزراعية ومستأجروها ، وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين ، ويكون قرار هذه اللجنة نافذاً بعد تصديق وزير الزراعة عليه (١) .

٢ - أباح القانون للعمال الزراعيين تكوين نقابات عمالية للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

بعد هذا العرض لأهم النواحي التي اشتمل عليها قانون الإصلاح الزراعي في مصر فمن المهم أن تستعرض بعض نتائجه .

١ - فيما يختص بتوزيع الملكية الزراعية ، فلا شك أن القانون قد نجح إلى درجة كبيرة في إعادة توزيع الملكية على أساس أكثر عدالة مما كان عليه الحال من قبل (راجع الجدولين رقم ١٣ و ١٤ والشكل رقم ٤) .

٢ - فيما يختص بمستوى الانتاج فقد ثبت نجاح الجمعيات التعاونية لافى المحافظة على مستوى الانتاج لحسب بل وفي زيادة هذا الانتاج بدرجة ملحوظة .

٣ - فيما يختص بالمستأجرين الزراعيين فقد سبق أن قلنا بأن المستأجرين قد استفادوا من مجرد تحديد الحد الأعلى للإيجار بمبلغ أربعون مليون جنيه سنوياً .

٤ - فيما يختص بالعمال الزراعيين ، فمن الملاحظ أن الفائض الكبير من العمال الزراعيين لم يجعل تنفيذ هذا القانون في المدة الماضية له أثر عملي

(١) حدد وزير الزراعة بعد الرجوع إلى تقديرات اللجان المنصوص عليها الحد الأدنى للأجر اليومي للعامل الزراعي في كل بلاد الأقاليم الجنوبية بمبلغ ١٨٠ ملجم للرجال ، و ١٠٠ ملجم للإناث والاولاد والنساء أو البنات ، وعلى أن تكون ساعات العمل ثمانية في اليوم

واضح . ونظراً لأن درجة الوعي بين العمال الزراعيين لم تتضح النضج الكافي لنشر النقابات العمالية ، فإن ذلك أيضاً قد أخر من تنفيذ الأجر المنصوص عنه بالقانون ومن المتوقع أنه مع التوسع الصناعي الذي سيسحب جزاء كبيراً من القوة العاملة الزائدة في الريف ، ومع نمو الوعي النقابي بين العمال الزراعيين ، فلا شك أن العمال الزراعيين سيستفيدون من الأجور التي كفلها لهم القانون .

الزراعة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

على أن قانون الإصلاح الزراعى إذا كان يعتبر نقطة التحول الأولى في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف ، فإن الدولة قد خطت بعد ذلك خطوات أساسية للنهوض بهذا الجانب الهام من جوانب حياة مجتمعنا وقد جاء عنها ما يأتى في الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ^(١).

تعتبر الزراعة القاعدة الأساسية للبناء الاقتصادى فهى التى توفر الحاجات الاستهلاكية الغذائية للأفراد وهى التى تمد الصناعات بالجزء الغالب من الخامات اللازمة لها ، وهى فوق كل هذا وذاك تحدد حجم معاملاتنا مع العالم الخارجى . غير أن لها دور رئيسى آخر فى جمهوريتنا حيث تعتبر هى المصدر الأساسى لدخل الغالبية من سكان الريف الذين يبلغون ثلثى السكان ولا بد للخطة إذن أن تأخذ فى اعتبارها عاملين فى وقت واحد : الأول هو ما ذكرناه من أن يتحرر الاقتصاد من قبضة الزراعة لى ينطلق فى سبيل التصنيع الحديث الذى يعتبر جوهرها لكافة عمليات التنمية فى وقتنا الحالى ، وهذا يعنى زيادة الإنتاج الصناعى بمعدل أكبر من الزيادة فى النشاط الزراعى أما العامل الثانى فهو أن يحدث توسع زراعى شامل بشكل يضمن عدم غبن سكان الريف ويحقق عدالة توزيع الدخول الناتجة عن التنمية بين مناطق الجمهورية المختلفة .

(١) لجنة التخطيط القومى بالأقاليم الجنوبي ، اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس يولي ١٩٦٠ — يونيو ١٩٦٥ — الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
١٩٦٠ صفحة ٧ - ٨ .

إذن فلا بد من أن يتسع نشاط الإنتاج الزراعى لأقصى حد ممكن ، سواء كان ذلك اتساعاً أفقياً بزيادة المساحة القابلة للزراعة ، أو اتساعاً رأسياً بزيادة غلة الأرض وتحسين خدماتها . والاتجاه الأول مرتبط كما هو معروف بمشروعات الري والصرف الكبرى ، وهذا هو ما حدا بالدولة لأن تتعهد مشروع السد العالى ومشروعات الري والصرف المكتملة له برعايتها ، وسوف يترتب على هذه المشروعات كلها زيادة فى المساحة المزروعة تقدر بحوالى ١,٣٠٠,٠٠٠ فدان . على أن إنتاجية هذه الأرض الجديدة لا يمكن أن ترقى مباشرة إلى مستوى الأرض الجيدة المزروعة حالياً ، إذ أن هذا يتطلب بعض الوقت ولن يتحقق إلا فى السنوات التالية للخطة . ولذلك كان لابد من أخذ هذا الاعتبار فى الحسبان عند تقدير إمكانيات الإنتاج .

أما الاتجاه الثانى فلا بد من الأخذ به لى يحقق المهدفين معا . هدف الزيادة الإنتاج فى الدولة وهدف رفع دخل المزارع وأسرته عموماً وهدف المشروعات الزراعية التى أعدت فى الخطة إلى تحقيق قدر ممكن من زيادة الغلة الزراعية وإلى تدبير الإمكانيات التى تساعد على تحقيق ذلك بدون ما إرهاب للمزارعين أو ضغط على إمكانياتهم المحدودة .

وتعتبر هذه المشروعات هى العصب الأساسى للتنمية الزراعية خلال السنوات الخمس التالية بعد أن تكون مشروعات التوسع الرأسى فى الأراضى الموجودة حالياً قد بلغت أجهز وبذلك تبقى سلسلة النمو بشكل منتظم يضمن للزراعة أن تسير النشاط الاقتصادى العام للدولة .

ووفقاً للتقديرات الفنية ، سوف يزيد الإنتاج الزراعى الكلى من ٥٧٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٠/٥٩ إلى ٩١٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٠/٦٩ أى بما يقرب من ٦٠٪ عن مستواه الحالى . وطبيعى أن سلسلة النمو سوف

تستمر بعد ذلك نظراً لكبر امكانيات زيادة إنتاجية الأراضي الجديدة . إذ أن الإنتاج المقدر لتلك الأراضي لا يتجاوز ثلث المستوى الذي حقته الأراضي الحالية ، وهي سوف يرتفع بالتدرج حتى يصل إلى هذا المستوى .

يضاف إلى هذه الجهود في التوسع الأفقي والرأسي محاولات جادة في تنظيم الدورة الزراعية في الأراضي الواقعة خارج نطاق الأراضي التي تناولها الإصلاح الزراعي وتهدف هذه المحاولات إلى إعادة تنظيم الاستغلال الزراعي بحيث تجمع الزراعات الصغيرة في وحدات كبيرة . وبذلك تتحول المساحة المبعثرة في الحاصلات الزراعية في كل قرية إلى وحدات أكبر ويمكن استغلال الموارد الأرضية استغلالاً اقتصادياً أفضل . ولا دخل لهذا التنظيم إطلاقاً في الملكية الزراعية الفردية فكل مزارع يقوم بالزراعة والعمل فيما يحوزه من الأراضي وحتى ثمرة مجهوده في حدود الدورة الجديدة . وكان هذا التنظيم نتيجة طبيعية لما يتصف به نظام الحيازة في مصر بوجود عدد كبير من الحيازات المبعثرة ونتيجة لهذا التفتت في الحيازات وتجاور الحاصلات التي تعامل معاملات مختلفة في وقت واحد مما أحدث فقداً اقتصادياً كبيراً في الإنتاج الزراعي .

الفصل السادس

النظم الاجتماعية (٢)

الأسرة الريفية

يعتبر النظام الأسرى من أدم النظم الاجتماعية التى تواجدت فى المجتمعات . فنحن لا نعلم عن أى مجتمع لم يكن فيه تنظيم للزواج . وقد يختلف هذا التنظيم من مجتمع إلى آخر ولكنه متواجد فى جميع المجتمعات .

وظائف الأسرة

والنظام الأسرى كإى نظام اجتماعى هو تنظيم يتوضع عليه المجتمع لأنه يعينه على تأدية وظائف هامة وحيوية للحياة الاجتماعية : ونستعرض أهم الوظائف التى يؤديها النظام الأسرى فى مختلف المجتمعات الإنسانية فى الوظائف الآتية :

١ - يعتبر التكاثر من أولى الوظائف التى تقوم بها الأسرة . فلا بد للمجتمع أن يتكاثر حتى يمكنه أن يستمر فى بقاءه . فهذه الوظيفة التى تؤديها الأسرة هى التى تعمل على استمرارية السكان .

٢ - تنظيم اشباع الدافع الجنسى بشكل يبق على المجتمع كيانه ومعايره وقيمه .

٣ - رعاية الأبناء ، فالطفولة فى الإنسان تعتبر أطول فترة طفولة معروفة فى المملكة الحيوانية .

والطفل الأذى عاجز عن أن يشبع حاجاته الأساسية بنفسه وما لم يتوافر له من يقوم على رعايته فلا يمكنه البقاء والحياة . ولذلك فإن الأسرة تقوم عادة برعاية أطفالها خصوصاً في الفترة الأولى في حياتهم التي لا تقل عن سنة وتزداد في المجتمعات الحديثة إلى حوالى العشرين سنة .

٤ - التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة . فالأسرة تقوم بالدور الاساسى فى تلقين الثقافة لأفرادها الجدد . فالطفل كما نعلم يولد كائناً عضوياً ويبدأ فى اكتساب صفاته الاجتماعية التى تحيله إلى كائن اجتماعى بعد ولادته وبعد أن يبدأ فى تفاعله مع أسرته وإذا كان هناك جماعات أخرى كجماعة اللعب والمدرسة وغيرها تقوم بدورها فى عملية التنشئة الاجتماعية لأعضاء المجتمع الجدد ، فإن الأسرة هى التى تقوم بالدور الاساسى والأهم فى هذه العملية الاجتماعية .

٥ - الرقابة الاجتماعية على أفراد الأسرة ، فالواقع أن الأسرة جماعة أولية بل هى المثل الأول - للجماعة الأولية (جماعة الوجه للوجه) وفى مثل هذه الجماعة كما نعلم يتوفر جو الضبط الاجتماعى غير الرسمى الذى يعتمد على رقابة الأفراد على سلوك بعضهم رقابة وثيقة فعالة . والأسرة لا تقتصر رقابتها على أفرادها فى سلوكهم داخل الأسرة فحسب بل تتعداه إلى الرقابة على سلوك أفرادها فى جماعاتهم الخارجية .

٦ - توفير الحاجات النفسية لأفرادها . فالمعروف أن هناك بعض الحاجات النفسية يحتاج إليها الفرد لتكون شخصيه سوية . فكل فرد يحتاج إلى أن يحب to love وأن يحب to be loved وأن يعترف به recognition وأن يستجاب له to be responded at وأن يشعر بالأمن والطمأنينة

feeling of Security والأسرة خير من يوفر هذه الحاجات لأفرادها حتى ولو تنكرت لهم الجماعات الأخرى .

هذا وقد كانت الأسرة في الماضي تقوم بوظائف أخرى عديدة انتقلت مع الوقت إلى نظم اجتماعية أخرى . فالأسرة في الماضي كانت مثلاً تقوم بالمسؤوليات التي انتقلت في مجتمعنا الحديث إلى الحكومة فأصبحت حماية الأفراد وتوفير سبل العمل لهم من مهمة الحكومة بعد أن كانت من مهمة الأسرة في الماضي .

الوظائف الإضافية للأسرة الريفية العربية :

والأسرة في مجتمعنا الريفي ووظائف أخرى تقوم بها بجانب ما سبق ذكره من الوظائف العامة للأسرة . وقد تختلف هذه الوظائف الإضافية في أهميتها باختلاف المجتمعات إلا أنها وظائف لا زالت تقوم بها الأسرة الريفية إلى درجة ما . ويمكن تلخيص هذه الوظائف الإضافية في الآتي :

١ - تقوم الأسرة بوظيفة إنتاجية هامة . حيث يتعاون أفرادها تعاوناً وثيقاً في العمل والإنتاج الزراعي فيقسم العمل بينهم بشكل متكامل فيه الإنتاج .

٢ - تقوم الأسرة بدور هام في تحديد المكانات الاجتماعية لأفرادها . فلا زالت المكانات المنسبة لها دور واضح في مجتمعنا الريفي . ويهتم الفلاحون عادة بالنسب حيث يمثل النسب أحد العوامل التي تلعب دوراً هاماً في تحديد المكانة الاجتماعية للأفراد .

٣ - يعتمد أفراد الأسرة في كثير من المجتمعات الريفية وخاصة الأكثر عزلة منها على عائلتهم في حماية أنفسهم . وتعرف هذه الظاهرة باسم

العزوة بين أبناء الريف فيقولون إن فلاناً له عزوة أى له عائلة تسانده وتحميه وظاهرة الأخذ بالتأثر في بعض المجتمعات هي مغالاة في هذا الاتجاه والملاحظ بطبيعة الحال أن زيادة اتصال المجتمع المحلي بالمجتمعات الأخرى وخروجه عن عزله يضعف من هذه الوظيفة ويلقى بمسئوليتها كاملة تقريباً على الحكومة .

٤ - لازالت الأسرة الريفية تقوم بوظيفة هامة في الأعداد والتدريب المهنى لأفرادها .

خصائص الأسرة الريفية :

الأسرة الريفية كما ذكرنا ، وحدة إنتاجية يتعاون أفرادها تعاوناً وثيقاً في إنتاجهم مما يزيد من تدعيم الأسرة وتماسكها ويمكن تلخيص أهم مميزات وخصائص هذه الأسرة في النواحي الآتية :

١ - الأسرة الريفية أسرة ذات سلطة أبوية Patriarchal فالأب في الأسرة هو صاحب السلطة العليا والواقع أن مظهر السلطة الأبوية في الأسرة الريفية قوى وظاهر . وقد تبين أن هذا المظهر المطلق للسلطة لا يتفق مع حقيقة نفوذ الأب في الأسرة فقد ظهر أن للمرأة الريفية نفوذ لا بأس به على أفراد أسرتها قد لا يوحى بها مظهر سلطة الأب المطلقة .

٢ - كان النوع السائد بين الأسره الريفية هو الأسرة المركبة أى التي تتكون من أكثر من أسرة بسيطة في معيشة منزلية واحدة (الأسرة البسيطة هي الزوج والزوجة وأطفالها) إلا أن الدراسات الأخيرة في بعض القرى في مصر أظهرت أن هناك انهماجاً واضحاً واضحاً نحو تفكك الأسر

المركبة إلى أسر بسيطة^(١). ويبدو أن العامل المسبب لذلك ليس التحضر Urbanization الذي له عادة دور كبير في التأثير على ذلك الاتجاه في كثير من بلاد العالم ، وإنما يرجع السبب الرئيسى في ذلك إلى عامل ميراث الأرض فالأرض هي كما بينا سلعة نادرة يتكالب الفلاحون على ملكيتها ، وسرعان ما تبدأ المنازعات بين أبناء الأسرة الواحدة عند تقسيم الميراث فينفصل كل منهم بأرضه وحياته المنزلية .

٣ - تلعب الأرض وفلاحتها دوراً كبيراً في تكوين الأسرة الريفية فملكية الأرض وإحتمال ملكيتها عن طريق الميراث يعتبر أحد الأسس الهامة التي يقوم عليها اختيار الزوج أو الزوجة في الريف وبالرغم من اهتمام الريفيين بالنسب والاختلاق أو السمعة عند تكوين أسرهم فإن ملكية الأرض - الحالية أو الآجلة - تفوق هذه الصفات في هذا الأمر .

٤ - تتميز الأسر الريفية بكبر حجمها وكثرة موالدها وتحظى الأسرة بصفة خاصة بموالدها الذكور وترجع أسباب كثرة المواليد في الأسرة إلى العوامل التالية :

(أ) يعتبر أهل الريف أن كبر حجم الأسرة عامل مدعم لعزوتها وقوتها
(ب) تنظر الأسرة إلى أبنائها كمصدر للدخل أكثر منهم باب للتكلفة .
فحياة القرية البسيطة وأمانى غالبية الفلاحين في تربية أولادهم أمانى متواضعة لا تشعر الفلاح بعبء المسؤولية في توفير حاجات كثيرة لأبنائه . كما أن من العوامل المساعدة على ذلك الاتكالية التي تتضح في قول الفلاحين (اللي ييجى رزقه معاه) هذا ويلاحظ أن انتشار استغلال الأطفال في العمل الزراعى

(١) من بين هذه الدراسات دراسة قرية الدناوية التي قام بها المؤلف مع بول لنت وقرية المنوات التي اشرف المؤلف على بحثها بمعرفة طالبات المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

(ب) يمثل الاطفال حوالى ٤٦ ٪ من القوة العاملة فى الزراعة (يوحى إلى عائلاتهم بأن الاطفال هم فى الواقع عامل مساعد على زيادة دخل الأسرة .
(ج) موقف الزوجة الضعيف تحت التهديد الدائم المستمر بحق الرجل المطلق فى الزواج بأكثر من واحدة (مما سنشرحه فيما بعد) ، الشيء الذى يجعل المرأة تهتم اهتماماً خاصاً بزيادة عدد الاطفال تدعيماً لمركزها مع زوجها وحماية لأسرتها .

(د) عدم المام الفلاحين بوسائل تنظيم النسل ، وعدم توفر المقدرة المالية التى تعين من يلم بها من الحصول عليها .

(هـ) عدم انتشار الإضاءة الكهربائية فى القرية ، وقلة فرص الترويح يؤديان إلى أن يأوى الفلاحين إلى مساكنهم فى أعقاب غروب الشمس وصلاة العشاء وعليه فإن فرص الاتصال بين الزوجين تزداد ، وتزداد تبعاً لها فرص الحمل .

هـ - يشكل حق الرجل المطلق فى تعدد الزوجات خطراً يهدد سلامة الأسرة ويؤثر على سلامة الحياة العائلية : بالرغم من أن نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة من المسلمين يمثل نسبة ضئيلة طبقاً للاحصائيات النهائية إلا أنه كما يتبين من الجدولين رقم ١٥ ، ١٦ فإن عدد من يتزوجون كل عام وفى عصفهم زوجة أو أكثر يبلغون حوالى سبعة فى المائة بين المتزوجين إلا أن نسبة المتزوجين من المسلمين بأكثر من واحدة إلى المتزوجين من المسلمين عامة لا يزيد عن ٣٦ ٪ والسبب فى ذلك بطبيعة الحال هو أن حالات طلاق كثيرة تنجم عن تعدد الزوجات مما يخفض النسبة من ٧ ٪ إلى ٣٦ ٪ للمتزوجين بأكثر من واحدة .

جدول رقم (١٥)

يبين عدد المتزوجين من المسلمين باكثر من وحده ونسبتهم
إلى مجموع عقود زواج المسلمين (١)

السنة	عدد المتزوجين من المسلمين من كانوا متزوجين قبل العقد الجديد	عدد عقود الزواج للمسلمين	النسبة المئوية
١٩٤٧	٢٤٧٩٦١	٢٥٤٧٦٧٣	٩٧٪
١٩٤٨	٢٤٧٠٧٦	٢٦١٧٣٢٧	٩٢٪
١٩٤٩	٢٣٧٩٤٦	٢٦٨٧٨٥٤	٩٠٪
١٩٥٠	٢٣٧٢٩٥	٢٦٦٧٠٣٣	٨٩٪
١٩٥١	٢١٧٣٤٠	٢٤٣٧٠٦٨	٨٨٪
المتوسط			
من ٥٢ - ٥٦	٢٨٧٢٩١	٣٢٣٧٠٩٩	٨١٪
١٩٥٧	١٧٧٧٣٩	٢٤١٧٤٣٦	٧٣٪
١٩٥٨	١٨١١٨٨	٢٢٨٧٠١٨	٧٩٪
١٩٥٩	١٧٧٨٣١	٢٢٩٧٥٥٧	٧٧٪
١٩٦٠	١٧٦١١٣	٢٨٢٧٤٧٢	٦٢٪
١٩٦١	١٨١١٣٣	٢٢٨٧١٢٤	٧٩٪
١٩٦٢	١٦٧٦٢٧	٢٢٨٧٠٤٤	٧٢٪

جدول رقم (١٦)

يبين تعداد ونسبة المسلمين المتزوجين حسب عدد زوجاتهم
اللاقي في العينة^(١)

النسبة المئوية				عدد الزوجات
١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٢٧	
٩٦٢٥	٩٦٤	٩٢٩	٨٥٠٢٪	واحدة
٣٢٥	٣٢٤	٦٩	٤٢٥	إثنتان
٠٢٥	٠٢٢	٠٢٢	٠٢٣	ثلاثة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أربعة
١٠٠	١٠٠	١٩٩	١٠٠	

وقد أشار تقرير لجنة الأسرة في هذا الشأن إلى أن الآثار المباشرة وغير
المباشرة المتخلفة عن تعدد الزوجات يمكن تلخيصها فيما يلي^(٢) :

(١) الاحصاء السنوي للجيب الإقليم مصر ١٩٥٧ صفحة ١١ ، واستكمال بيانات عام
١٩٦٠ من الاحصاء العام ١٩٦١ .

(٢) تقرير لجنة الأسرة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن مشروع تنظيم الطلاق وتمدد
الزوجات صفحة ٣ .

(١) أن تعدد الزوجات - في الوقت الذي لا يتناسب ودخل الأسرة مع إزدياد هذه الأعباء - يؤدي إلى مشكلة اقتصادية للأسرة. وللناحية الاقتصادية أثر مباشر في تدعيم تكوين الأسرة واستقرارها وسعادتها ، ويؤدي سوء حالة الأسرة الاقتصادية إلى ضعف كيانها لعدم توفر المسكن والتغذية والرعاية الصحية الملائمة للأطفال .

(ب) ينتج عن تعدد الزوجات مشكلات أخرى كثيرة منها عدم توفير العدالة بين الزوجات والأولاد ويؤدي هذا إلى عدم الانسجام بين أفراد الأسرة وتفككها وزيادة الأحقاد والتنافر والمساكسات في الجو العائلي الواحد ويصبحون كأنهم أعداء لا رابطة بينهم من الدم ولا صلة تجمع بينهم ويظل هذا الشعور سائداً منتشرأ بين الأبناء وأبناء الأبناء .

(ح) عدم توفر التعامل العائلي السليم بين أفراد الأسرة .

(د) تبين أن تعدد الزوجات من بين العوامل الهامة التي تؤدي إلى الطلاق فن الإحصاءات التي أمكن الحصول عليها لسنة ١٩٥١ تبين أن جملة حالات الطلاق بسبب الزواج بأكثر من واحدة قد بلغ ١٨ ٪ من حالات الطلاق أي حوالى خمس مجموع الطلاق .

هذا ومن الملاحظ بين المتصلين بالحياة الريفية أن المرأة الريفية بالرغم من قدرتها على تدبير شئون المنزل ، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد ، لا تحتفظ بأية مدخرات بالمنزل خشية أن يعتمد زوجها إلى استخدامها في الزواج بغيرها ، أى أن المرأة تتبع المثل الشائع في الريف (قصصى ريشه ليلوف لغيرك) .

٦ — يمثل الطلاق كذلك مشكلة كبرى في حياة الأسرة سواء في الريف أو في الحضر بالجمهورية وتبين الإحصاءات بأن مصر تبدو أنها تمثل أعلى نسبة للطلاق بين الدول التي أبرزت إحصائياتها في هذه الناحية كما يتبين من الجدول رقم (١٧) .

جدول رقم (١٧)

يبين حالات الطلاق لكل ألف من السكان في الجمهورية العربية المتحدة

مقارنة ببعض الدول في السنوات من ١٩٦٢ — ٥٤^(١)

اسم الدولة	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
الجمهورية العربية المتحدة	٢٠٥	٢٣٩	٢٤٢	٢٤٨	٢٤٣	٢٤٠	٢٥٠	٢٣٢	٢٠٣
العراق	٣٠	٢٩	٣٢	٤٣	٤٦	٤٢	٣٣	٣١	٠٠٠
فرنسا	٧٠	٧٢	٧١	٦٩	٧٠	٦٦	٦٦	٧١	٦٥
انجلترا	٦٢	٥٩	٥٧	٥٢	٤٩	٥٢	٥١	٥٤	٦١
كندا	٣٩	٣٨	٣٧	٤٠	٣٧	٣٧	٣٩	٣٦	٣٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٥	٢٣٠	٢٢٨	٢٢٤	٢١٢	٢٢٤	٢١٨	—	—
اليابان	٨٧	٨٥	٧٩	٧٩	٨١	٧٨	٧٤	٧٤	٧٤
سوريا	٧٢	٦٦	٥٦	٦٠	٧٦	٦٧	٦٣	٦٣	٦٣
الصين الوطنية	٤٥	٥٢	٥٣	٤٦	٤٦	٤٥	٤٤	٤١	٤١

(١) المصدر : السكتاب الديموجرافي السنوي للأمم المتحدة سنة ١٩٩٣ .

ويتبين لنا من الجدول رقم (١٧) بأن الجمهورية العربية المتحدة يمثل أعلى نسبة للطلاق بين البلاد التي ذكرت في الجدول. وقد يقول البعض بأن المقارنة هنا حدثت بين دول تختلف فيها التشريعات المنظمة للطلاق والزواج. بيد أنه يجب أن ندرك بأن هذه التشريعات هي في الواقع معبرة عادة عن اتجاه المجتمع وعاداته وعرفه وتقاليده. فإذا ما وجد التشريع الذي يسهل إجراءات الطلاق فما ذلك إلا لأن المجتمع نفسه يتجه هذا الاتجاه والعكس صحيح.

وإذا كنا قد نسبنا نسبة الطلاق إلى مجموع السكان فإن ذلك يظهر الطلاق في مجتمعاتنا بأقل مما هو عليه، فإن هناك فئات من السكان ليس لها حق الطلاق. لذلك فإن الجدول رقم (١٨) يظهر لنا مقارنة بين حالات الطلاق والزواج في مصر في عشر سنوات.

جدول رقم (١٨)

يبين معدلات الزواج والطلاق في مصر ونسبة حالات

الطلاق إلى الزواج ١٩٤٤-١٩٦٣

سنة	الطلاق		الزواج		النسبة المئوية لحالات الطلاق إلى حالات الزواج
	النسبة للألف من السكان	عدد الشهادات	النسبة للألف من السكان	عدد العقود	
١٩٤٤		٨٤٠٦٤٥		٢٧٨٠٩٨٨	٣١,٢٢٪
١٩٤٥		٧٩٠٩٩١		٢٧٥٠٦٨١	٢٨٪
١٩٤٦		٨٠٠٢٥٢		٢٨٧٠٩٢٩	٢٩٪
١٩٤٧		٧٥٠٤٠٤		٢٦٠٠٥٨٦	٢٧٪
١٩٤٨		٧٦٠١٥٤		٢٧٢٠١٢٨	٢٧٪
١٩٤٩		٧٣٠٨٢٧		٢٨٠٠٤٦٣	٢٦٪
١٩٥٠	٣٠٧		١٣٠٤	٢٧٢٠٧٩٥	٢٧٪
١٩٥١	٣٠٦	٧٥٠٢٧٧	١٢٠١	٢٥٢٠٥٢٦	٢٩٪
١٩٥٢	٣٠٢	٦٩٠٥٣٨	١٠٠٨	٢٣١٠٨٤٦	٢٩٪
١٩٥٣	٢٠٨	٦٢٠٢٩٦	٩٠٨	٢١٠٠٢٦٨	٢٨,٠٨٪
١٩٥٤	٢٠٦	٥٩٠٥٨٠	٩٠٧	٢١٩٠٠٠٦	٢٧,٠٢٪
١٩٥٥	٢٠٦	٦٠٠٣٣١	٩٠٨	٢٢٦٠٣٦٤	٢٦,٦٥٪
١٩٥٦	٢٠٤	٥٧٠١٨٧	٩٠٤	٢٢٢٠٠١١	٢٥,٧٦٪
١٩٥٧	٢٠٥	٥٩٠٩٤٨	١٠٠٠	٢٤١٠٤٣٦	٢٤,٠٨٪
١٩٥٨	٢٠٤	٦٠٠٠٤٤	٩٠٢	٢٢٨٠٠١٨	٢٦,٠٣٪
١٩٥٩	٢٠٤	٦٠٠٧٧٥	٩٠١	٢٢٩٠٥٥٧	٢٦,٤٧٪
١٩٦٠	٢٠٥	٦٤٠٨٣٨	١٠٠٩	٢٨٢٠٤٧٢	٢٢,٩٥٪
١٩٦١	٢٠٣	٦١٠٦٤١	٨٠٦	٢٢٨٠١٢٤	٢٧,٠٢٪
١٩٦٢	٢٠٠	٥٥٠٢٧٤	٨٠٤	٢٢٨٠٠٤٤	٢٤,٢٤٪
١٩٦٣	٢٠١	٥٨٠٧٨٩	٩٠٥	٢٧٠٠٥٣	٢١,٧٧٪

أى أن هناك فى مجتمعنا المصرى أكثر من طلاق فى كل أربع زيجات وهى نسبة تظهر مدى خطورة مشكلة الطلاق على حياتنا العائلية .

هذه الأرقام عن الطلاق تمثل متوسط الطلاق فى مصر بريفها وحضرها ، إلا أن الدراسة تشير إلى أن الطلاق فى الريف أقل منه فى المدن : وكما يتبين من الجدول رقم (١٩) أن المقارنة بين نسبة الطلاق فى محافظتى القاهرة والإسكندرية مع محافظتى كفر الشيخ من الوجه البحرى وأسيوط من الوجه القبلى تظهر أن نسبة الطلاق فى المحافظات الحضرية أعلى بكثير عنها فى المحافظات الريفية .

جدول رقم (١٩)

يبين مقارنة بين نسبة الطلاق إلى الزواج فى محافظتين حضريتين كبيرتين ومحافظتين ذات طابع غالب ريفى عن عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦٠

نسبة الطلاق إلى الزواج		المحافظة
١٩٦٠	١٩٥٠	
٪. ٤٢	٪. ٤٤	القاهرة
٪. ٣٥٥٥	٪. ٣٩	الإسكندرية
٪. ٩٠٢	٪. ١٦	كفر الشيخ
٪. ١٢٠٣	٪. ١٩	أسيوط

وقد أشار تقرير لجنة الأسرة بوزارة الشؤون الاجتماعية إلى عدد من العوامل التى تبين أنها من أسباب ارتفاع نسبة الطلاق ويمكن تلخيص هذه العوامل فى الآتى :

(أ) عوامل اجتماعية ، ومن أهمها إباحة الطلاق للرجل في الشريعة الإسلامية . وليس العيب عيب الشريعة إنما العيب هو سوء استغلال الرجل لهذا الحق المسوخ له في الضرورة القصوى ، وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكنرهن شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً (قرآن كريم) . وقول الرسول عليه الصلاة والسلام « إن أبغض الحلال عند الله الطلاق » ، وتبدو خطورة استغلال هذا الحق لو قارنا بين نسبة الطلاق بين المسلمين وبين غيرهم من الطوائف المسيحية ، فنسبة الطلاق عند المسلمين قد بلغت عام ١٩٤٧ حوالي ٢٨ ٪ من اشهادات الطلاق .

(ب) عوامل اقتصادية ، فالانجاء إلى اختيار الزوجة الثرية أو المالكة للأرض في الريف يلعب دوراً هاماً في تكوين الأسرة بحيث يشغاض الزوج عن عناصر التوافق اللازمة عند الزواج . كما أن إعسار الزوج وقلة دخله له تأثير كبير في هذه الناحية خصوصاً إذا كان الإعسار نتيجة لانجاء الزوج إلى المسكرات أو المخدرات أو القمار أو أبواب الصرف التي تستحوذ على دخل الأسرة .

(ج) عوامل فسيولوجية ونفسية ، مثل عدم توافر الانسجام الروحي والعاطفي والجنسي بين الزوجين نتيجة لاختلاف الميول والثقافة ، أو نتيجة لفارق السن بينهما ومن هذه العوامل أيضاً العقم والأمراض السرية والتناسلية والقسوة . . . الخ .

(د) عوامل تربوية ، كعدم الإعداد السليم والدراية المتزنة للحياة الزوجية والأسرية .

وجميع الأسباب السابقة أسباب متداخلة ومتشابكة فالطلاق لا يكون نتيجة لإحدى هذه العوامل فقط ، بل أن أكثر من عامل يتداخل عادة لحدوثه .

كما أن هناك من العوامل ما قد تبدو واضحة على أنها مسببة للطلاق على حين أن عامل آخر خفي هو السبب الحقيقي على الرغم من عدم التصريح به . فاهمال المصالح الزوجية وكثرة المشاحنات مثلا قد يكون سببها الاصلى عدم الانسجام الجنسى ، والقسوة فى المعاملة قد يكون سببها الحقيقى خيانة أحد الزوجين وهكذا .

لذلك فالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاء هو فى الواقع اعتماد على الأسباب الظاهرة للطلاق وليس على الأسباب الحقيقية التى لا تتكشف إلا إذا أجريت البحوث العلمية الدقيقة فى هذا الشأن .

٧ — تعتبر المرأة الريفية من أقدر مدبرات المنزل ، فقدرتها الأسرة الريفية على البقاء طوال السنوات المظلمة التى تخللت عهود الإقطاع مع انخفاض الدخول إلى مستويات بالغة الانحطاط ، يظمر كفاءة المرأة الريفية بالسير بالحياة العائلية مستعينة بكل ما فى طاقتها وما فى تفكيرها من جهد وتدير . فكفاح المرأة الريفية فى الدفاع عن كيان أسرتها مضرب الأمثال فى ظروف اجتماعية قاسية وتحت تهديد مستمر من حق الرجل المطلق فى الطلاق أو فى الزواج بغيرها .

الفصل السابع

النظم الاجتماعية (٢)

النظام التعليمى

تعتبر عملية نقل ثقافة المجتمع إلى الأجيال الجديدة وتدريبهم على استعمال لغة المجتمع للاتصال بين أفرادها ، وقيم المجتمع ومعاييره والأنماط السلوكية المختلفة واستخدام الأدوات والآلات السائدة من أهم العمليات التى يقوم المجتمع بتنظيم أداؤها للأجيال الجديدة ، وكانت الأسرة عادة تقوم بالدور الأكبر وتحمل المسؤولية العظمى فى هذه العمليات . إلا أنه مع تراكم الثقافة على مر العصور ونعقدتها ، أدى الأمر إلى أن أصبح للثقافة عمومياتها التى يحتاج إليها الفرد بمجرد معاملاته العادية مع الآخرين وأصبح للثقافة أيضاً خصوصياتها التى لا تهم جميع الأفراد فى حياتهم العادية وإنما يهتم المجتمع أن يلقن أجزائها إلى بعض من أفرادها كبادين التخصص المختلفة فى الحرف والمهن والعلوم .

أما عموميات الثقافة فقد أصبحت من الاتساع والكثرة فى العصور التاريخية الحديثة حتى أصبحت مهمة نفاها إلى الأجيال الجديدة من الصعوبة بحيث تعجز الأسرة وحدها عن القيام بمسئولية تلقينها لأفراد المجتمع الجديد ، فأصبح من واجب المجتمع أن يسد هذا العجز وأن يخصص فى أجهزته نظاما لتلقين عموميات الثقافة لأفراد المجتمع ، وخصوصياتها للفئات التى تتناول هذه الخصوصيات . ويمثل النظام التعليمى كل الأجهزة والنظم

والمؤسسات والقوانين والقيم التي تحيط بوظيفة نقل الثقافة سواء في خصوصياتها أو عمومياتها إلى أفراد المجتمع .

إلا أن وظيفة النظام التعليمي لم تقتصر مع الوقت على مجرد تلقين الثقافة وما تشمله من معارف ومهارات بل زادت مسؤولياتها إلى تربية الاتجاهات والقيم المرغوبة بين المواطنين وتكوين شخصياتهم تكويناً يتفق مع الاهداف النامية في المجتمع .

وقد جاء في توصيات مؤتمر التعليم الإلزامي المجاني للدول العربية عن أهداف التعليم الإلزامي ما يأتي^(١) :

١ - أن يعتبر التعليم الإلزامي مرحلة أساسية غير مغلقة غايتها توفير حد أدنى من التعليم والتربية لجميع أطفال الأمة مع عدم الإزدواج بينها وبين مرحلة أخرى وأن تعتبر المدرسة مكاناً يهيء للأطفال الفرص التي تساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الديني والفكري والخلقي والبدني .

٢ - أن تعنى المدرسة الإلزامية بتحقيق أنواع المعرفة والميول والاتجاهات والمهارات والمعايير عند كل طفل إلى أقصى حد تمكنه منه قدرته واستعداداته ولا سيما الأنواع الآتية :

(أ) غرس مبادئ وأداء الواجبات الدينية ومحاربة الشعوذة والخرافات وتربية الأطفال على الأخلاق الحميدة والاعتزاز بالوطن العربي والتراث المشترك .

(ب) فهم العلاقات الاجتماعية الصالحة وتعود ممارستها في معاملة الآخرين .

(١) توصيات مؤتمر التعليم الإلزامي المجاني للدول العربية بالتعاون مع هيئة اليونسكو وجامعة الدول العربية عام ١٩٥٥ صفحة ١١ - ١٢ .

(ج) التمكن من وسائل المعرفة الأولية كالكتابة والقراءة ومبادئ الحساب .

(د) عادة التفكير المنطقي المنظم وإقامة الأحكام على النقد والدرس والإقتناع .

(هـ) عادة النشاط المنتج وحسن استخدام أوقات الفراغ فيما ينفع الفرد والجماعة .

(و) الزود بقدر كاف من المعلومات العامة مع وضوح علاقتها بمواقف الحياة العملية والمقدرة على تطبيقها .

(ز) تكوين جسم سليم والتدريب على الحركات النظامية .

(ح) إدراك المشكلات التي تواجه المجتمع وغرس الميل نحو المساهمة في حل تلك المشكلات والعلم بطرق التغلب عليها والتدريب على ذلك .

(ط) المهارات والمعلومات الأساسية لقيام الفرد بدور منتج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

(ى) تكوين المثل العليا ذات الصبغة الاجتماعية كاحترام الأسرة والتقيد بمعايير السلوك الصالحة واحترام القانون واثقان العمل .

(ك) تذوق الجمال في الطبيعة والأدب والفن .

(ل) احترام العمل اليدوى .

(م) عادة وضع خطة للعمل والمشاركة في تنفيذها وتقديرها .

(ن) عادة التعاون والنجدة وتقديم الصالح العام على الصالح الشخصي ومعرفة الواجبات والحقوق وأدائها .

وهكذا نرى أن مسئولية التعليم قد تشعبت وتناولت عمليات تعليمية

وتربوية كثيرة وهامة . ودراسة النظام التعليمى فى المجتمع تقتضى دراسة التعليم الرسمى أو المدرسى المنتظم التى تؤدى مراحلها إلى الحصول على شهادات تختتم كل مرحلة منها . وكذلك دراسة التعليم غير الرسمى أى الذى يشير إلى جميع الاجهزة التى تنقل الثقافة العامة إلى الأفراد كالمحاضرات العامة والمكتبات والاندية والصحافة والأذاعة والتليفزيون وغيرها ، وبهمنا فى دراستنا الحالية أن نستعرض هذين النوعين من التعليم فى المجتمع الریفى العربى بمصر .

التعليم الرسمى أو المدرسى Formal Education

١ - تطور التعليم فى المرحلة الأولى

ارتبط تطور التعليم العام (الشعبى) منذ أوائل القرن التاسع عشر بالسكان الاجتماعى والسياسى فى الدولة وبسياسة الحكام والولاة ، كما ارتبط بالحركات الفكرية والوطنية فى مصر . والمتتبع للتطورات السياسية منذ ذلك العهد يفسر إلى درجة كبيرة التطورات التى مرت بالتعليم عامة وبالتعليم فى مراحلها الأولى الشعبية على وجه الخصوص ويمكننا أن نستعرض ذلك التطور فى المراحل الآتية (١) :

١ - المرحلة الأولى ١٨٣٣ - ١٨٨٢

كان هناك انتعاش شعبى فى طلب العلم بغض النظر عن نوعه وكفايته . فقد كان التعليم يعتمد على الكتاتيب التى تنتشر فى أرجاء البلاد ، والتى تركت

(١) مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى الدول العربية تعليم المرحلة الأولى فى مصر عام ١٩٥٥

مهمة إهمالا تاما أيام محمد علي ولم تنتبه لها الحكومة إلا قبيل نهاية القرن التاسع عشر ، وكان الحافظ الأول لا تنشر هذه الكتاتيب هو الحافظ الديني حيث كان تعليمها يقتصر عادة على تعليم القراءة والكتابة كوسيلة لحفظ القرآن الكريم ، ولم تكن مدة الدراسة بها محددة بعدد من السنوات ، كما لم يكن تلاميذها موزعين على فرق وإنما يتعلمون معا في فصل واحد .

وفي غام ١٨٦٨ صدرت لائحة يطلق عليها قانون ١٠ رجب عام ١٢٨٤ هجرية ، وكانت هذه اللائحة صدى لمطالب الشعب بالإهتمام بالتعليم الشعبي . وقد استهدفت هذه اللائحة عدة أغراض منها تحسين الكتاتيب ووضعها تحت إشراف نظارة المعارف من الناحيتين الفنية والطبية ورفع مستوى المناهج بها وإصلاح مبانيها واشتراط مستوى معين للمعلمين الذين يقومون بالتدريس فيها كما استهدفت هذه اللائحة العمل على توحيد التعليم في هذه المرحلة وحث الأهالي على المساهمة في نشر التعليم .

وإذا كانت هذه اللائحة لم تنفذ إلا أنها رسمت الطريق أمام المهتمين بإصلاح حال التعليم وقد تمكنت نظارة المعارف بناء على هذه اللائحة من إخضاع الكتاتيب لتفتيشها كما أباحت إلحاق تلاميذ الكتاتيب بالمدارس الأميرية ، إلا أن هذا التيسير عدل عنه قبل عام ١٨٨٠ .

ثم تكونت لجنة للنظر في إصلاح حال الكتاتيب عام ١٨٦٨ وبالرغم من وضع تقريرها القيم في هذه الناحية فلم يكتب لقراراتها أن تتحول إلى برامج تنفيذية .

وفي هذه المرحلة أنشئت مدارس المبتديان وهي المدارس الابتدائية النظامية التي تمثل بداية الإزدواج في المرحلة الأولى فأصبح غالبية أبناء

الشعب يتلقون تعليمهم في الكتاتيب وقلة من أبناء الشعب يتلقون تعليمهم بالمدارس الابتدائية النظامية ويبين ذلك بالمقارنة الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (٢٠)

يبين عدد تلاميذ المدارس الابتدائية والكتاتيب الأهلية

عام ١٨٤٠ - ١٨٧٨

١٨٧٨		١٨٧٥ - (١)		١٨٦٩		١٨٤٠		المدارس
تلاميذ	عدد	تلاميذ	عدد	تلاميذ	عدد	تلاميذ	عدد	
—	—	١٣٤٩٠ (ب)	١٠٢	١١٨٨	٤	٥٥٠٠	٥٠	مدارس ابتدائية
٣٧٥٥٣	٥٣٧٠	١٢٣٤٧ (ج)	٤٦٩٦	٤٤٠٩٥	١٢١٩	—	—	كتاتيب أهلية

يتضح من هذا الجدول — بجانب ما أشرنا إليه من ازدواج نظام التعليم الشعبي والتفرقة الواضحة بين غالبية الأمة وأقليتها في نظام التعليم — التوسع في إنشاء الكتاتيب الأهلية بدرجة كبيرة ، ففي تسع سنوات من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٨ تزايد عدد الكتاتيب الأهلية بنسبة ٤٤٠٪ كما تزايد عدد التلاميذ بحوالى ٣١٢٪ كما يلاحظ أن البنات قد أخذن طريقهن إلى الكتاتيب للتعليم .

(١) أمين سائى (مصر والنيل) صفحة ٣١

(ب) من هذا الرقم ٣١ مدرسة للبنات أميرية وحره بها ٣٧٢٣ تلميذة .

(ج) منها ١٤ كتابا للبنات بها ٢١٣ تلميذة .

(ب) المرحلة الثانية ١٨٨٢ - ١٩١٠ :

بدأت هذه المرحلة بالاحتلال البريطاني لمصر . وبعد أن استقرت الأمور نوعاً بعد بداية الاحتلال بدأت نظارة المعارف في تنفيذ بعض الإصلاحات البسيطة مسترشدة بما جاء في تقرير لجنة ١٨٨٠ في عام ١٨٨٠ حولت بعض الكتاتيب إلى مكاتب أميريه من الدرجة الثالثة كما فتحت عدد من المدارس الابتدائية وبذا استمر نظام الازدواج بل تعددت مسمياته .

كما أضيفت في هذه الفترة مدارس وكتاتيب الأوقاف إلى نظارة المعارف وحددت مدة الدراسة بهذه الكتاتيب بأربعة سنوات ثم وسعت مناهجها تدريجياً .

ثم وضعت لائحة الكتاتيب سنة ١٨٩٨ لتنظيم الكتاتيب ورفع مستوى تعليمها وقامت في البلاد حركة إنشاء واسعة وكان بعضها صالحاً إلى حد كبير بحيث اختيرت أماكنها فيما بعد مقار المدارس ومجالس المديرية . وفي الفترة من ١٨٧٨ إلى ١٩٠٣ ضوعفت عدد الكتاتيب تقريباً .

وفي عام ١٨٩٤ أنشأت مصلحة السلك الحديدية كتاتيب على نظام كتاتيب الوزارة لتعليم أبناء عمالها في الجهات البعيدة عن المدارس وكانت أغلب هذه الكتاتيب مكوناً من حجرة أو حجرتين واستمرت المصلحة تدبرها إلى أن استلته وزارة المعارف في عام ١٩٢٣

(ج) المرحلة الثالثة ١٩١٠ - ١٩٢٣

تعتبر هذه المرحلة في الواقع امتداداً للمرحلة السابقة إلا أن هناك عدة عوامل جعلت لهذه المرحلة طابعاً مميزاً . من هذه العوامل نضوج الوعي

القومي واشتراك الهيئات والإدارات الإقليمية في نشر التعليم ، ثم نشوب الحرب العالمية الأولى وما استتبعها من نشاط في الحياة الفكرية وقيام الثورة الوطنية .

وبالرغم من الشعور العام نحو تعميم التعليم للشعب وتمهية الفرص لأبنائه للتعليم فإن إمكانيات الدولة تحت سيطرة الاستعمار وسلطان الاحتلال قد وقف حائلاً دون تحقيق الإصلاح المرغوب .

ورأى الناس عجز الحكومة عن تحقيق آماله فشددوا الضغط عليها مطالبين إياها بضرورة اتخاذ خطوات إيجابية في نشر التعليم ، واتجه المفكرون إلى استنهاض القادرين والهيئات إلى المساهمة في نشر التعليم ، فاستجاب لهذا الدافع الوطني عدد من القادرين كما سارعت عدد من المؤسسات الخيرية والهيئات السياسية إلى فتح المدارس وأصبح نشر التعليم واجباً وطنياً يسهم المواطنون في أدائه ويتنافسون على القيام به .

وقد اضطرت الحكومة لإزاء هذا الحماس المتزايد أن تتخذ خطوات جديدة في إصلاح التعليم ونشره بإنشاء مجالس المديرية وقد أنشئت هذه المجالس عام ١٩٠٩ ومنحتها الحكومة سلطة فرض الضرائب لكي تنفق جزءاً منها على التعليم . وقد عهدت وزارة المعارف إلى هذه المجالس عام ١٩١٠ مهمة إعانة الكتاتيب الأهلية واحتفظت لنفسها بالاشراف الفني عليها ، وقد نشطت هذه المجالس في إنشاء المدارس فأنشأت عدداً وفيراً من الكتاتيب على نسق كتاتيب الوزارة ، كما أنشأت عدداً من المدارس الابتدائية للبنين والبنات .

والواقع أن خطوات مجالس المديرية في نشر التعليم كانت خطوات

موقفة ولم تقف مواردنا القليلة عقبة في سبيل التوسع في إنشاء المدارس . فقد كان الرأي العام يدفعها دفعاً وكان القادرون يسارعون إلى العون وقد استطاعت هذه المجالس أن تنشئ في عشر سنوات (١٩١٠ — ١٩٢٠) عدداً من المدارس الابتدائية والاولية يزيد على ما أنشأته الوزارة في نحو أربعون سنة (١٨٨٣ — ١٩٢٠) كما يتبين من الجدول الآتي :

جدول رقم (٢١)

يبين مقارنة بين نشاط الوزارة ١٨٨٢ — ١٩٢٠

ونشاط مجلس المديريات ١٩١٠ — ١٩٢٠

في إنشاء مدارس المرحلة الأولى

مدارس مجالس المديريات		مدارس أهلية تشرف عليها الوزارة		مدارس أميرية		نوع المدارس
عدد المدارس	التلاميذ	عدد المدارس	التلاميذ	عدد المدارس	التلاميذ	
٥٦٧٩٣	٦١١٢١٣٤٩	٢٩٣٠	١٨٣٠٣	١٣٩	١٣٩	مدارس أولية
٦٤٣٤	٥٣١١٧٧٠	٦١	١٠٧٤٩	٤٣	٤٣	مدارس ابتدائية للبنين
١٣١٧	١٢ ٢٨٦٨	٢٥	٨٤٣	٥	٥	مدارس ابتدائية للبنات
٦٤٥٤٤	٦٧٦٣٥٩٨٧	٣٠٣٦	٢٩٨٩٥	١٨٧	١٨٧	الجملة

(د) المرحلة الرابعة ١٩٢٤ — ١٩٥١

نص دستور ١٩٣٢ في مادته رقم ١٩ على أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين بنيناً وبناتاً وهو مجاني في المكاتب العامة . وكان من نتيجة هذا النص

أن أخذت الوزارة في تنفيذ مشروع التعليم الإلزامى بسرعة لا يبررها إلا أن الحكومة قد أرادت أن تثبت للشعب أن الأحلام التي راودته طويلا قد أصبحت حقيقة واقعة (١) .

وسرعان ما اضطرت الوزارة إلى التمهّل في التنفيذ بعد أن ظهرت النتائج الأولية للتجربة وبعد أن قام من نادى بالإهتمام بنوع التعليم وأجادته قبل التوسع ، وبالاستعداد قبل التورط . وهكذا بطأت سرعة التوسع في التعليم الإلزامى الذى كان مندفعاً دون أن يتوفر لدى الوزارة الامكانيات اللازمة لمواجهة الحالة .

وبدء تنفيذ المدارس الإلزامية أضيف نوع جديد إلى مدارس المرحلة الأولى التى كانت منتشرة من قبل وهى الكتاتيب والمدارس الأولية والمدارس الابتدائية .

ولما صدر قانون التعليم الأولى فى عام ١٩٢٣ وتضمن تحويل لوزير المعارف أن يعين المكاتب التى يسرى عليها حكم الإلزام المقرر فى الدستور أخذت الوزارة فى تحويل جميع المدارس الأولية (عدا مدارس البنات بالمحافظات) إلى نظام التعليم الإلزامى وطلب إلى مجالس المديريات تنفيذ ذلك فى مدارسها . هذا وقد قابل التعليم الإلزامى عدة مشكلات هامة هى :

١ — ضخامة عدد الملزمين بالنسبة إلى المدارس القائمة .

٢ — نوع التعليم ومستواه .

٣ — نظام التعليم الإلزامى نظام مغلق لا يؤدى بالصالحين من خريجيهِ إلى أن يسيروا فى طريق التعليم والنمو إلى أقصى ما تؤهلهم له قدراتهم وكفاياتهم .

(١) نفس المرجع السابق من مؤتمر التعليم الإلزامى ١٦ - ٢٧ .

(٥) المرحلة الخامسة ١٩٥١-١٩٥٢ :

لمسنا في المراحل السابقة الاتجاه إلى نشر التعليم ورفع مستواه الذي أدى إلى تعدد أنواع المدارس بالمرحلة الأولى . وقد كانت تلك الأنواع المستحدثة من المدارس سواء الإلزامية أو الأولية تقل في مستواها عن المدارس الابتدائية رغم ما وضع لها من الخطط الجديدة وما أدخل عليها من التحسينات . وقد أسفرت المشروعات التي جرت في المرحلة السابقة عن ضرورة إطالة مدة الدراسة بالمدارس الأولية إلى ست سنوات حتى تصل إلى مستوى الدراسة بالمدرسة الابتدائية . واتخذت الوزارة عدة خطوات مهدت للتوحيد بين المدارس في المرحلة الأولى . ويمكن تلخيص هذه الخطوات في الآتي :

١ - في عام ١٩٥٠ رأت الوزارة توحيد السلطة التي تشرف على التعليم في البلاد فأصدرت القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ وبمقتضاه ضمت إلى وزارة المعارف ٣٣٠٣ مدرسة أولية كانت تشرف عليها مجالس المديرية كما ألقت لجان تعليمية بالمناطق تمثل فيها العناصر المحلية للنظر فيما تحتاجه من مدارس وإصلاحات .

٢ - عملت الوزارة على تحقيق ما يشبه التأمين للمدارس الحرة وفرضت عليها رقابتها الفنية فأصدرت قانوناً بتحويل جميع المشتغلين بالمدارس الحرة إلى الكادر الحكومي كما طبقت نظام توزيع الكتب والغذاء على تلاميذ هذه المدارس .

٣ - في ١٦ يناير عام ١٩٥٠ أصبح التعليم في رياض الأطفال بالجمان وكانت هذه خطوة أخرى نحو التوحيد في مدارس المرحلة الأولى .

(و) المرحلة الأخيرة منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ :

تم في سنة ١٩٥٣ توحيد خطة التعليم بمدارس المرحلة الابتدائية وجعلت مدة الدراسة لها ست سنوات من سن السادسة .

وقد اهتمت الحكومة بتعميم التعليم الابتدائي في أقصر وقت إيماناً بأنه الأساس لحرية الشعب وقدرته على ممارسة حقوقه ، فأصدرت القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم التعليم الابتدائي وينص على أن التعليم الابتدائي مجاني وإلزامي لجميع الأطفال من سن السادسة إلى الإثني عشر . كما ينص على تقرير حد أدنى لفترة التعليم الإلزامي لا تقل عن ست سنوات للجميع حتى تضمن اتاحة فرصة كافية لتكوين المواطن المستنير .

وبين الجدول رقم (٢٢) مدى تطور التعليم الابتدائي في السنوات الأخيرة .

ويلاحظ من الجدول المذكور الآتي :

١ - أن بيانات سنة ١٩٥٣/٥٢ تضم المدارس الابتدائية حكومية وحرية . وفي مستهل هذه السنة تحولت المدارس التي كانت أولية توحيدا لأنواع المدارس في هذه المرحلة وقد شملها الإحصاء .

٢ - بيانات ١٩٥٤/٥٣ تضم المدارس الابتدائية ، وهي تسجل انخفاضاً في عدد المدارس والتلاميذ بالمرحلة الإعدادية في هذا العام التي اقتطعت جزءاً من طلبة المدارس الابتدائية السابقة .

٣ - يلاحظ أن جملة عدد المدارس انخفضت في عام ١٩٥٧/٥٦ عما

كانت عليه في ١٩٥٦/٥٥ وذلك نظرا لإلغاء بعض المدارس الحرة غير الصالحة تطبيقا لقانون التعليم الحر .

وبدراسة توزيع مدارس المرحلة الأولى بين الريف والمدن يتضح أن هناك عدالة في توزيعها في الوقت الحالي حيث تبلغ المدارس في الريف حوالى نفس نسبة السكان كما يتبين من الجدول رقم (٢٣) :

جدول رقم (٢٢)

تبين تطور العلم الابتدائي بالمدارس الحكومية والحرة

السنة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ والتلميذات
١٩٤٧ — ٤٦	٣٦٦٣	١٧٥٨٠	٦٨٢٥٩٠
١٩٥٢ — ٥١	٥٢٠٢	٢٧٧٣١	١٥٩٠٢٨٦٦
١٩٥٣ — ٥٢	٥٢٩٦	٢٩٦٢٧	١٥١٣٤٥٤٣
١٩٥٤ — ٥٣	٦٧٥١	٣٥٢٢٣	١٥٣٩٢٧٤١
١٩٥٦ — ٥٥	٨٣٦٦	٤٥٤٤٥	١٥٨٦٠٩٤٢
١٩٥٩ — ٥٨	٧٣١٢	٥٥٥٩٨	٢٥٢٨٦٠٦٧
١٩٦٢ — ٦١	٧٢٧٣	٦٣٨٩٣	٢٧٥٤٥٦٦
١٩٦٣ — ٦٢	٧٣٧٤	٦٦٨٩٦	٢٩٠٩٩٩٦
١٩٦٤ — ٦٢	٧٥٦٩	٧٢١٩٦	٣٥١٢٩٦٩٢

جدول رقم (٢٣)
يبين توزيع التعليم الابتدائي (حكومي وسم)
بين الريف والحضر في مصر
١٩٥٧ - ١٩٥٨ (١)

المدرسين			التلاميذ			المدارس			العدد	النسبة المئوية
جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر (٢)	ريف		
٥٤٧٦٦	٢٦٠٢٧	٢٨٧٣٩	٢٠٨٦٨٠٤	٩٨١١٥٢	١٠٥٥٥٢	٧٤٢٢	٢٥٢٩	٤٨٨٣		
١٠٠	٤٧٥٥	٥٢٥٥	١٠٠	٤٧	٥٢	١٠٠	٣٤٢٢	٦٥٠٨		

(١) من بيانات إدارة الإحصاء بوزارة التربية والتعليم .

(٢) يقصد بالحضر المحافظات وعواصم المديريات وبناجر المراكز في عدا محافظات أقسام الحدود .

المعلم أو المدرس

كان التعليم في الكتاتيب يقوم به «الفقى» أو «العريف»، وهؤلاء كانت ثقافتهم محدودة بل أن من بينهم من لم يكن هو نفسه يحسن القراءة والكتابة. وفي تقرير قوميون المدارس عام ١٨٦٨ اشترط في معلمى مكاتب المدن موافقة ديوان المدارس على صلاحية الفقى أو العريف بعد تزكية العلماء وعمد الجهة. وكانت شروط الصلاحية تتلخص فى أن يكون للفقى أهلية لتعليم القرآن الكريم كما يكون له دراية بأمور الدين وأن يحسن الخط وقدر من الحساب. أما فقهاء مكاتب القرى والكفور فقد اشترط فيهم إحسان تجويد القرآن والخط والقراءة والكتابة وأن يقرر كفايتهم للتعليم أعيان الناحية وأهل العلم الموجودون بها أو بجوارها. أما الذين لا يعرفون الحساب من هؤلاء فقد حددت لهم مدة سنة يتعلمون فيها قدرًا معينًا منه. ولما أحييت كتاتيب الأوقاف ومدارسها إلى نظارة المعارف عام ١٨٨٩ بدأت فى تنظيم أعداد المعلمين ووضعت لها منهاجًا للدراسة وعملت على رفع مستواهم بالوسائل الآتية.

- ١ - نظمت لهم دراسات بعد ظهر الخميس والجمعة من كل أسبوع.
- ٢ - خصصت لهم دراسات دورية فى ديوان النظارة عند حضورهم إلى الديوان لصرف مرتباتهم.
- ٣ - فى سنة ١٨٩٨ رتبّت النظارة امتحانًا لاختيار الفقهاء والعرفاء الذين يعينون فى الكتاتيب.
- ٤ - فى سنة ١٩٢٩ أنشئت مدرسة الإلهامية التى كان من أهدافها إعداد فئة من المعلمين لتلك الكتاتيب.

٥ - في سنة ١٩٠٣ رسمت النظارة خطة لتحسين الفقهاء بطريق آخر حيث كلفت طلاب السنوات النهائية بمدرسة المعلمين الناصرية بالتدريس في السكتاتيب مدة ستة أسابيع خلال أشهر الصيف ليعرضوا على معلمي السكتاتيب أصول التدريس وطرائقه من ناحية وليتدربوا هم أنفسهم على طرق التدريس تحت إشراف مدرس التربية بمدرسة المعلمين الناصرية . كما كلفت الوزارة مفتشى المدارس بتوجيه معلمي السكتاتيب وإرشادهم وحثهم على الاستعداد والتقدم لامتحان الفقهاء والعرفاء ، كذلك استبدلت النظار غير الصالحين منهم بغيرهم ممن نجحوا في الامتحان المذكور .

غير أن هذا كله لم يكن كافيا لعلاج الحال وبرزت الحاجة إلى ضرورة توفير نوع من المعلمين والمعلمات أقدر على التعليم وأكثر إلماما بمواد التعليم الحديثة وقواعد التربية السليمة . فأنشأت النظارة عام ١٩٠٣ أول مدرسة للمعلمين بالقاهرة (مدرسة عبد العزيز للمعلمين) ثم زادت أعداد المدارس وفق ما سمحت به الميزانية فيما بعد . وكانت هذه المدارس تختار طلبتها من بين من أتموا السكتاتيب بنجاح وكانت مدتها في المبدأ سنة واحدة زيدت إلى سنتين في عام ١٩٠٨ .

وفي عام ١٩١٠ زادت سنوات الدراسة بمدارس المعلمين إلى ثلاث سنوات مع تنويع مناهجها وكان الناجحون يمنحون شهادة كفاءة للتعليم الأولى .

وبعد الأخذ بالتعليم الإلزامي عام ١٩٢٤ زادت الوزارة من عدد مدارس المعلمين فوصل العدد في عام ١٩٢٦ إلى خمسة وعشرين مدرسة للمعلمين وسبعة عشرة مدرسة للمعلمات كما عدلت مناهج إعداد المعلمين مرة

أخرى لتساير تعديل مناهج المدارس الأولية والإلزامية مما اقتضى زيادة سنوات الدراسة فيها إلى أربع سنوات .

إلا أن هذه المدارس جميعها لم تسعف الوزارة بالعدد المطلوب من المدرسين فأنشأت الوزارة عام ١٩٢٥ أقساما ليلية مدة الدراسة فيها سنة واحدة تقبل الناجحين من المعاهد الدينية والحاصلين على الشهادة الأهلية من عام ١٩١٨ وما يليها .

وفي عام ١٩٣٩ عدلت مناهج الدراسة بمدارس المعلمين والمعلمات لاستقبال خريجي المدارس التحضيرية للمعلمين وخريجات المدارس الأولية الراقية للبنات وجعلت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات .

ولما تمهلت الوزارة في تنفيذ قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٢٩ ، استدعى الأمر إلغاء عددا كبيرا من مدارس المعلمين والمعلمات حتى نزل العدد في سنة ١٩٣٣ إلى ثمانية مدارس للمعلمين وسبعة مدارس للمعلمات .

ثم كانت التعديلات التي حدثت بعد ذلك في حدود التفكير الحديث وإدخال المواد التعليمية الحديثة لا مجرد الاكتفاء بالقراءة والكتابة والدين ومبادئ الحساب وظهرت بجانب معاهد المعلمين الأولية معاهد المعلمين الابتدائية ومعاهد المعلمين الريفية .

وبعد توحيد نظام المرحلة الأولى منذ قيام الثورة ، اتجهت النية إلى أن يكون هناك نوع واحد من المعاهد لتخريج معلمى المرحلة الأولى . فخل محل الأنواع السابقة نوع جديد هو مدارس المعلمين العامة ومدة الدراسة فيها خمس سنوات بعد الشهادة الابتدائية يحصل الطالب في نهايتها على (اجازة

التدريس العامة) ويقوم خريجوها بالتدريس في الفرق الأولى من التعليم الابتدائي .

كما أن هناك مدارس المعلمين الخاصة التي يقبل فيها المتفوقون من خريجي مدارس المعلمين العامة ويجوز قبول المتفوقين من الحاصلين على شهادة الثقافة العامة (سابقاً) حيث يدرس النوع الأول لمدة سنتين والنوع الثاني لمدة ثلاث سنوات (للحاصلين على التوجيهية أو الثانوية العامة دراسة سنتين فقط) ويقوم خريجوها بالتدريس في الفرق العليا من التعليم العام ويصح لهم التدريس بالمرحلة الإعدادية .

وفيما يلي جدول يبين توزيع مدرسي المرحلة الأولى الابتدائية وفق مؤهلاتهم .

جدول رقم (٢٤)
يبين توزيع مدرسي المرحلة الأولى وفق مؤهلاتهم (١)
العام الدراسي ١٩٥٨ - ١٩٥٩

النسبة المئوية للمجموع	عدد المدرسين			المؤهل الدراسي
	جملة	اثاث	ذكور	
١٪	٦٢٢	٦٤	٥٥٨	شهادة عالية مع مؤهل تربوي
٠.٧٪	٤٢٥	٩٢	٣٣٤	شهادة عالية بدون مؤهل تربوي
١.٨٪	١٠٩٠	٥١٠	٥٨٠	دبلوم المعلمين الثانوية ومعلبات السنية والمعلمين والمعلبات الخاصة أو الابتدائي
٤٪	٢٤٦٢	١٣٠٥	١١٥٧	شهادة الأقسام الإضافية أو المعلمين الراقية
٤.٨١٪	٢٩٣٣٥	١١٧٧٦	١٧٥٥٩	كفاءنا التعليم الأولى أو دبلوم المعلمين والمعلبات العامة أو الريفية
٢.٨٪	١٧٣٧	٣٠٢	١٤٣٥	شهادة متوسط مع دراسات تكميلية تربوية (سنتين)
٠.٧٪	٤٠٠	١٩١	٢٠٩	دبلوم التربية الرياضية الابتدائي شهادة متوسطة مع دراسات
١.٥٥٪	٩٤١٦	١٣٩٠	٨٠٢٦	تكميلية تربوية (سنة واحدة)
١.٢٣٪	٧٤٧٢	٣٢٥٦	٥٢١٦	شهادة متوسطة بدون مؤهل تربوي مؤهلات أخرى بدون مؤهل
١.٠٧٪	٦٥٢٣	٢٦١٨	٣٩٠٥	تربوي
٢.٤٪	١٤٦٠	٤٧٥	٩٨٥	بدون مؤهلات
١.٠٠٪	٦٠٩٤٢	٢٠٩٧٩	٣٩٩٦٣	الجملة

(١) البيانات مستقاة من إدارة الاحصاء بوزارة التربية والتعليم .

هذا ويلاحظ أنه بالرغم من أن مدرس مدرسة الريف وزميله بمدرسة المدينة يتخرجان من مصدر تعليمي متشابه إلا أن عزلة مدرس الريف عن مصادر الثقافة العامة المتوفرة في المدينة لا يتقدم بمستوى الكثيرين منهم ، بحيث يحتاج الأمر إلى برامج تدريبية منتظمة للإرتقاء بمستوى مدرسي القرية في عزلتهم الثقافية .

هذا كما يلاحظ أن إنشغال عدد ملحوظ من مدرسي مدارس القرى في أعمال زراعية خارج المدرسة يؤثر تأثيرا واضحا على جهودهم لتعارض توزيع قضاء أوقاتهم بين مصالحهم الخاصة ومصلحة العمل في مدارسهم . زد على ذلك مشكلة السكن في القرية التي تجعل أغلبية المدرسين يعملون جهدهم للانتقال إلى المدن وعدم الإستقرار في مقام أعمالهم .

٣ - المباني والتسهيلات المدرسية

لم تكن هناك سياسة معروفة تسير عليها الدولة من حيث إنشائها للمباني اللازمة للدارس الابتدائية . فبذ كانت الكتاتيب والمكاتب العامة تنشأ كانت تقام إما في حرم مسجد أو في غرفة أو قاعة خالية بالقرية أو بمنزل العريف نفسه . وكانت معظم مباني هذه الكتاتيب القديمة متداعية وخرابة وليس بها أى إشتراطات صحية من ناحية التهوية والإضاءة .

وحتى سنة ١٩٠٣ لم تكن الكتاتيب في معظمها تحتوى على أكثر من حجرة واحدة أو حجرتين على الأكثر بالرغم من أن لائحة عام ١٨٦٨ قد اشترطت بعض الشروط الصحية للكتاتيب التي تدخل في نطاق إعانة الدولة .

واستمرت عملية ترميم المباني وتحسينها مجرد محاولات على نطاق ضيق

لم يحسن من مستوى هذه المباني ولا من توفير تسهيلات المدرسة . وحتى بعد تنفيذ قانون التعليم الإلزامى سارعت الوزارة إلى استئجار مقارها بدلا من بنائها بناء صالحا .

وقد أبرزت اللجان المشتغلة بإصلاح التعليم بأن مباني المدارس يجب أن تواجه حاجات العلم المتزايدة ، كما أثبتت أن المباني غير الوافية أو المستوفية لحاجات الدراسة تعوق عن أن ينتفع الطلبة بالتعليم الإلتفاح الكامل حيث لوحظ أن تلاميذ المدارس غير المستوفية لإشتراتات المباني المدرسية يكونون دائما في مستوى أقل وأن نتائجهم تكون عادة غير مرضية . وقد لاحظت هذه اللجان أن الأمانة المستأجرة لا تقى بأغراض التعليم لامن ناحية سعة الفصول وإضاءتها وهويتها ولا من ناحية توفير الألفية والملاعب اللازمة للنشاط المدرسى والرياضى بل أن كثير من المدارس لا يتوفر فيه مجرد دورات المياه وماء الشرب النظيف .

وقد كان من أهم الخطوات التى أتخذت لمعالجة هذه المشكلة ، إنشاء مؤسسة أبنية التعليم بمرسوم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٢ ، ومهمة هذه المؤسسة الأساسية هى رسم سياسة ثابتة لإقامة الأبنية التى تحتاج إليها الوزارة لمعاهدها المختلفة ، على أن تدفع الوزارة أقساطا سنوية نظير نسبة مئوية من تكاليف إنشائها بحيث تقول ملكيتها إلى الوزارة بعد عشرين سنة ويكون لهذه المؤسسة الحق فى الافتراض من المؤسسات الخاصة كصناديق إدخار المعلمين وصناديق التأمين والمعاشات أو إصدار قروض عامة لتمويل هذه المشروعات .

وتقوم هذه المؤسسة كل سنة ببناء المدارس اللازمة فى المناطق التعليمية المختلفة تمشياً مع سياسة التوسع فى التعليم . ويعتبر إنشاء هذه المؤسسة

حدثاً من الأحداث الهامة في تاريخ التعليم ، قد ساعدت على القضاء إلى درجة مدبوسة على مشكلة المباني المدرسية التي كانت من أكبر العقبات في سبيل نشر التعليم وخاصة في المناطق الريفية .

كذلك ساهم المجلس الدائم للخدمات العامة (اللجنة العليا للوحدات المجمعّة فيما بعد) بنصيب وافر في حل هذه المشكلة بالنسبة إلى الريف . حيث قد تم إنشاء مائتين وخمسين وحدة مجمعة بكل منها مدرسة مكونة من إثني عشر فصلاً لتلاميذ المرحلة الابتدائية وبذلك تحقق إلى درجة كبيرة قدر من إصلاح حال أبنية المدارس في القرى وفي الجدولين التاليين يتبين من الأول مدى سوء حال أبنية التعليم في عام ١٩٥٨ . بينما في الجدول الثاني يتبين عدد المدارس التي انشئت بالمديريات عن طريق أبنية التعليم أو عن طريق الوحدات المجمعّة .

جدول رقم (٢٥)

دراسة لحالة مباني مدارس التعليم الابتدائي عام ١٩٥٩ (١)

١٩٣٣ .٪ مبنى ملك الحكومة	٥١٣٦ .٪ مدارس بها أفنية كافية
١٤٣٢ .٪ ملك مؤسسة لبنية التعليم	٣٣٣٧ .٪ مدارس بها أفنية غير كافية
٤٣٤ .٪ وحدات مجمعة	١٤٣٧ .٪ لا يوجد بها أفنية
٤ .٪ وقف وهبة	
٥٨٣١ .٪ مبنى مؤجر	
المجموع ٪ ١٠٠	المجموع ٪ ١٠٠

(١) إدارة الإحصاء بوزارة التربية والتعليم ، الإحصاءات الإدارية ١٩٥٩ ص ٨٦ - ٨٨

٤٠.١٪ بها مورد عام للبياة	٤٧.٨٪ بها دورات مياه كافية
٢٣.١٪ بها طلبية	٣٢.٧٪ بها دورات مياه غير كافية
٣٦.٨٪ ليس بها مورد مياه	١٧.٢٪ بها دورات مياه غير صالحة
	٢.٣٪ لا يوجد بها دورات مياه

١٠٠٪	المجموع	١٠٠٪	المجموع
------	---------	------	---------

٨١.٢٪	صالحة المبنى
٨.٥٪	يمكن إصلاحها
٢٤.٨٪	تستعمل للضرورة
٣.٧٪	مدرسة بها جزء صالح
١.٨٪	متصدعة يجب إزالتها

١٠٠٪	المجموع
------	---------

جدول رقم (٢٦)

يبين عدد مباني مؤسسة أبنية التعليم والوحدات المجمعة بمدارس
المرحلة الأولى (١)

السنة	عدد مباني مؤسسة أبنية التعليم في المحافظات غير الحضرية	عدد مباني الوحدات المجمعة
١٩٥٧ - ٥٦	٤٤٢	١٦٢
١٩٥٨ - ٥٧	٥٦٠	٢٠٤
١٩٥٩ - ٥٨	٦١١	٢٣٣

٤ - المنهج

المنهج هو المادة التي عن طريقها تصل المعلومات والمهارات المراد تدريسها إلى التلاميذ ونجاح المدرسة في أداء أهدافها ووظيفتها هو في حسن تنظيم المنهج ووضعه مع سلامة الطريقة التي يدرس بها إلى التلاميذ .

ومناهج المدرسة في الريف لا يجوز أن تغفل دراسة المشكلات الرئيسية في الريف كمشكلات السكن وتخطيط القرية ، ومشكلات الصحة ، ومشكلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية بجميع أطرافها ^(١) .

وقد كان المنهج في الماضي منفصلاً عن واقع الحياة الاجتماعية في القرية . وكان من العسير على الطالب أن يربط بين دراسته ومعلوماته وخبرته داخل المدرسة وبين معيشتهم الواقعية . وكان التعليم يسعى إلى مجرد تلقين الأولاد والبنات بعض المعلومات التي لا ترتبط معرفتها بأى أثر واضح على حياتهم الاجتماعية . وأذكر أنني أثناء مرافقتي لأبناء إحدى القرى في الصعيد في رحلة إلى حدائق الحيوان بالاسكندرية عام ١٩٤٦ أن وقف الأولاد وهم جميعاً من تلاميذ المدرسة بجوار قفص الأسد دون أن يتبينوه . فلما عرفتهم بالأسد إعترض على الجميع على أنه الأسد الذي درسه حيث قال أحدهم (الأسد حيوان قوى العضلات له خصلة من الشعر . . . إلى آخر الجملة المشهورة في كتاب المطالعة في هذا الوقت) ولم يستطيع أن يحول تلك الكلمات إلى مجرد معاني تنطبق على الأسد الذي أمامه والذي درسه في المدرسة بل حفظه ووصفه عن ظهر قلب .

مثل هذا التلقين لبعض المعلومات المتناثرة لم يكن له أية فائدة تتمشى

(١) محمد فؤاد جلال « التعليم الريفى وعلاقته بالمجتمع » حلقة الدراسات الإجتماعية الثانية

للدول العربية القاهرة ١٩٥٠ .

مع أهداف التعليم التي سبق أن أشرنا إليها في مقدمة النظام التعليمي .
وقد كان من أهم الخطوات التي اتخذت بعد قيام الثورة العمل على تعديل
المناهج وجعلها مرنة في تنفيذها لتتكيف الأمثلة والمواد العملية مع ما يتوفر
في البيئة من موارد وخامات .

محو الأمية

سنشير إلى برامج محو الأمية وأهدافها في الباب الرابع ضمن الخدمات
العامة في الريف .

التعليم غير الرسمي Informal Education

يشير التعليم غير الرسمي إلى كل أنواع النشاط التعليمي التي لا ترتبط
بالنظام المدرسي الهادف إلى منح شهادات دراسية . ومن أمثلة أنواع النشاط
التعليمي غير الرسمي المحاضرات العامة والمكتبات العامة والسينما والمسرح
والموسيقى والصحافة والأذاعة والأندية الاجتماعية والرياضية والثقافية .
مثل هذه الأنواع من النشاط لها دور كبير في مجتمعا الحديث في تنوير
المواطن بموضوعات الحياة الاجتماعية الجديدة المتطورة السريعة التغير
بحيث يصبح المواطن واقفاً على آخر التطورات الفكرية والثقافية والعلمية
والسياسية التي تؤثر في حياته ويحتاج إليها كموطن مستدير .

ومن سوء الحظ أننا نلاحظ بطبيعة الحال بأن انتشار الأمية في الريف
يحول دون استفادة كثير من الفلاحين بأنواع كثيرة من هذا النشاط

كالصحافة والمكتبات ، كما أن مستوى الدخل المنخفض بين غالبيتهم يحول دون استفادتهم من الاذاعة .

على أن المجتمع الريفي على وجه العموم فقير في هذه الفرص من برامج النشاط التعليمي غير الرسمي بالرغم من الجهود المتزايدة التي تقوم بها الآن وزارة الثقافة ووزارة الإرشاد القومي والهيئات المشرفة على رعاية الشباب كإنشاء قوافل الثقافة ودورها ثم العمل على تعميم توزيع أجهزة التليفزيون الصالحة للاستعمال بالقرى ونشر الأندية الريفية على نطاق واسع مما سنشير إلى بعضه في الباب الرابع من هذا الكتاب .

الفصل الثامن

النظم الاجتماعية (٤)

الحالة الصحية في الريف

عرض تاريخي للحالة الصحية في الريف

مرت على مصر مراحل تاريخية غاية في التخلف الصحي، حتى جاء الفتح الإسلامي لمصر وحمل معه تعاليم الإسلام التي اهتمت بالنظافة والصحة، فالإسلام يعتبر النظافة من الإيمان والوضوء من أركان الصلاة الصحيحة بما كان له أثره على إدخال لون من السلوك الصحي السليم. إلا أنه بعد أن تعاقب حكم الخلفاء الراشدين فالحكم الأموي والعباسي والفاطمي، جاء حكم الخلافة العثمانية التركية وكان يمثل عصرًا مظلمًا في حياة مصر. فكان كل هم الحاكم جباية الضرائب والأموال عن طريق الملتزمين دون تقديم أية خدمات أو تحسينات في بيئة القرية.

وقد استعان محمد علي في عهده بكلوت بك الذي كان قد حضر لمصر ضمن الحملة الفرنسية، فأنشأ أول مدرسة للطب بمصر التي بدأت في أبي زعبل ثم انتقلت بعد ذلك إلى سراي العيني وسميت بمدرسة الطب بمستشفى القصر العيني التي كان غرضها الأساسي مد جيوش محمد علي بالأطباء اللازمين.

وبدأ في هذا العهد اهتمام قيد المواليد والوفيات وكان الغرض الأساسي من ذلك هو تنظيم جباية الضرائب وعدم التمكن من الهرب منها، كما كان من الأهداف الأساسية منع الهروب من الخدمة العسكرية. وقد قام كلوت بك

بتنظيم قيد المواليد والوفيات وأسند هذه المهمة في الريف إلى (حلاقى الصحة). وأنشأ هيئة طبية ذات طابع عسكري اسمها ضباط الصحة العامة (مفتش الصحة في الوقت الحالى) ، وفي مقدمة اختصاصات هذه الهيئة موضوع قيد المواليد والوفيات كان حلاقى الصحة هو الشخصية العامة بالقرية ، حيث كان يقوم بعمليات الختان وعلاج الجروح ، بل وكان يقوم بما هو أكثر من ذلك من أعمال خطيرة فقد كان فى الواقع العمل يقوم بدور طبيب القرية .

وقد كان لإنشاء قناة السويس الشريان الرئيسى للواصلات العالمية ولمركز مصر المتوسط بين الشرق والغرب ، أثره فى كـون مصر مكانا استراتيجيا عاما من زاوية انتقال الأمراض ، وخاصة أمراض الشرق وأربنته إلى الغرب ، وقد أدى ذلك إلى أن رأت الدول التى كانت تملك أسهم قناة السويس والممثلة فى مجلس إدارة الشركة المنحلة إنشاء مجلس وقائى صحى باسم (مجلس الصحة البحرية والكورنتينات) ، كان مقره أول الأمر فى بور سعيد والسويس ثم انتقل إلى الاسكندرية . وكان لهذا المجلس هدفان أساسيان الأول هو حماية أهل أوروبا من أوبئة الشرق ، فقد كان ما يخشاه سكان أوروبا على أنفسهم هو تسرب مرض الكوليرا والجدرى إلى بلادهم خصوصاً وأنها كانت منتشرة فى بعض مناطق آسيا على مدار السنة . أما الهدف الثانى لهذا المجلس فقد كان يهتم الاستعمار البريطانى بنوع خاص لحماية مصالحه بمصر . فإن انتشار الأوبئة فى مصر كان سيؤثر على توفر القوة العاملة التى كانت تستفيد منها بريطانيا فى ميادين استغلالها لمصر وخاصة الاستغلال الزراعى .

وقبيل عام ١٩٠٥ انتشر فى مصر مرض الكوليرا وأخذ يفتك بالسكان وساعد على ذلك جهل الأهالى بالمرض فاتخذ المرض شكلا



وبائياً وقضى على عشرات الآلاف من الأهالي ، فقامت الدولة باجراءات
كبيرة لمقاومته . وكانت هذه نقطة تحول هامة في مقاومة الأمراض والأوبئة
حيث نتج عنها الاهتمام بالتطعيم ضد الأمراض مثل الجدري والتيفوس
والطاعون .

وحوالى عام ١٩١٠ ظهر مشروع المستشفيات المتنقلة لعلاج الرمد
بالريف ، وقد كان يعتبر مشروعاً ناجحاً لأنه أول مشروع استهدف الاهتمام
بصحة سكان الريف وعلاج مرض الرمد والحد من انتشاره الذى يزيد من
نسبة العمى بمختلف درجاته بين الأهالي .

وفي سنة ١٩٢٠ أنشئ أول مشروع لمكافحة الأمراض المتوطنة وهي
البلهارسيا والانكاستوما والاسكارس وذلك بإنشاء مستشفيات متنقلة أيضاً
على نسق مشروع مكافحة الرمد .

وبدأ فى سنة ١٩٢٨ مشروع إنشاء مراكز رعاية الأمومة والطفولة
فانشئت خمس مراكز زادت فى السنة التالية إلى ٢٧ مركزاً . وبالرغم من
أن جميع هذه المراكز كانت بالمدن ، إلا أن بداية تنفيذ الفكرة ساعد على
انتشارها فيما بعد فى بعض أنحاء الريف .

فى سنة ١٩٢٩ كان لمجهودات مؤسسة روكفلر مع الجمعية الزراعية
فى قرية بهيم أهمية فى لفت النظر إلى مشروعات تحسين البيئة الصحية ،
حيث أوصت بإنشاء مراحيض قروية سهلة التكاليف فى الريف .

وفى سنة ١٩٣٠ بدأت مصلحة الصحة (وزارة الصحة حالياً) فى إنشاء
بعض المستشفيات القروية التى تقدم خدمة العيادات الخارجية فقط ، أى

لا تقبل حالات داخلية على أن هذا المشروع لم يكتب له الانتشار فلم يقرر له البرلمان الاعتمادات السكافية له فأوقف التوسع فيه عام ١٩٣٧ .

ظهر تقدم كبير بعد الاستقلال النسبي الذي حصلت عليه مصر سنة ١٩٣٦ فأنشئت في وزارة الصحة مصلحة للشئون القروية . وقد قامت هذه المصلحة بإنشاء مكاتب صحة شاملة يخدم كل منها ثلاثين ألف نسمة ، ويشتمل كل منها على عيادة خارجية ومكتب صحة وفرع لرعاية الطفل تديره حكيمة ومعزل لعزل المرضى بالأمراض المعدية ، ولم ينشأ من هذه المكاتب إلا ستة عشر مكتباً وكان الغرض منه هو تحويل مفتش صحة المنطقة إلى رسم سياسة وقائية علاجية شاملة ولكن لم يقدر لهذا المشروع الانتشار والتوسع .

وكان لإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ أثراً كبيراً في ربط الخدمات الصحية بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في المجتمع . فقامت بإنشاء المراكز الاجتماعية التي كانت تجمع الخدمات الصحية جنباً إلى جنب مع بقية الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية . وكانت خدمات المراكز الاجتماعية الصحية تشتمل على كلا الجانبين الوقائي والعلاجي كما تشتمل على مركز لرعاية الأم والطفل كذلك اهتم المركز الاجتماعي ببرامج تحسين البيئة والثقافة الصحية .

وفي سنة ١٩٤٢ أصدرت وزارة الصحة قانون الصحة القروية التي تلتزم فيه الدولة بأن تخصص أموالاً خاصة في ميزانيتها لتحسين الصحة في الريف فأنشئت تبعاً لهذا القانون المجموعات الصحية في القرى وعمليات مياه الشرب الصغرى والكبرى .

ثم كانت سنة ١٩٤٦ حيث تكون المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين

الذى وضع سياسة تنسيقيه بين مختلف برامج الخدمات التى تنتشر فى الريف المصرى من مجموعات صحية ومراكز اجتماعية ومراكز تدريب صناعى ووحدات زراعية ومدارس ريفية .

ثم قامت الثورة واتخذت الخدمات الريفية شكلا جديداً بعد إنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة الذى تولى نشر مشروع الوحدات المجمع التى تجمع الخدمات الصحية الشاملة فى برنامج واحد مع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية تحت إشراف مشترك من الوزارات المعنية . وعممت مياه الشرب الصالحة فى جميع أنحاء الريف المصرى تقريباً فى مدى ثلاث سنوات ، ثم بدء فى نشر الوحدات الصحية القروية لنشر الخدمات الصحية على مسافات متقاربة فى الريف .

يتضح من هذا العرض التاريخى السريع أن الخدمات الصحية فى الريف حديثة العهد حيث بدأت منذ مدة لا تتجاوز نصف القرن ، وأن انتشارها لم يبدأ يتخذ شكلا ملموساً إلا فى العشرين سنة الأخيرة .

دراسة للحالة الصحية فى الريف

أولاً : البيئة الصحية

لا زالت البيئة السكنية الريفية متخلفة فى ظروفها وأحوالها الصحية إلى درجة كبيرة بحيث يمكن ببساطة أن نصف البيئة السكنية الريفية بأنها بيئة غير صحية . وسنتناول بالدراسة هذه البيئة السكنية الريفية من نواحيها الآتية : -

١ - التخطيط العمرانى :

من أهم ما يلفت النظر فى القرية المصرية الارتجال فى تخطيطها العمرانى

وانجازات التوسع فيها . والتخطيط العمراني الحديث يعتبر من الميادين التي تحتاج إلى خبرة ودراية فنية لما لهذا التخطيط من أثر واضح لا على الحالة الصحية لسكان المجتمع لحسب ، بل وماله من أثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودواعي الأمن والأمان بها .

ولا تقوم مباني القرية الحالية وفق أى تخطيط مرسوم . ولولا بعض العرف بين الأهالي الذي يحول بينهم وبين البناء في الطرقات الرئيسية لا امتدت المباني وتلاصقت وضاعت مصالح الناس في الانتقال بين أجزاء وأطراف القرية الواحدة . والمباني لا تقوم بناء على أية مواصفات صحية مما يجعل من القرية بيئة سكنية غير صالحة فالطرقات ضيقة وملتوية ومتربة ، والمساكن متلاصقة في غير نظام ، والنتيجة بطبيعة الحال أنها بيئة سكنية لا يتوفر لها أى ميزة من الميزات التي يوفرها التخطيط العمراني السليم .

وقد كان هذا الموضوع موضع اهتمام المسؤولين منذ وقت طويل وتعاقبت الدراسات والآراء التي تقترح الحلول . وكان في أول هذه الحلول هدم القرية وإعادة بنائها من جديد ويقول المهندس عباس خليل عن هذا الحل بأنه الأمثل برغم ما يقابله من صعوبات في تمويله وتنفيذه^(١) كما أن هناك حلولاً أخرى أقل كفاءة وتكلفة ترمي إلى تهذيب القرية الحالية بتوسيع شوارعها وميادينها قدر المستطاع وفتح شوارع جديدة واستحداث ميادين مختلفة لتحسين التهوية والإنارة ومنع الإزدحام وتسهيل المواصلات داخل القرية مع إزالة المناطق والمساكن السيئة وإعادة بنائها ، على أن تعد خريطة تنظيم

(١) عباس خليل ، تخطيط القرية ومرافقها ، حلقة الدراسات الاجتماعية الثانية للدول

لضمان امتداد القرية مستقبلاً طبقاً لهذه الخريطة وعلى أصول صحية مع مراعاة خطوط التنظيم .

وعلى أى حال فإن أغلب القرى فى حالة من السوء بحيث لا يجدى إصلاحها نفعاً علاوة على أنه لا يمكن مع وضعها الحالى ومساكنها المرنجلة أن تتوفر المياه داخل هذه المساكن وبالتالى لا يمكن إدخال نظام المجارى داخل القرية وهو الشيء الذى لابد وأن يتم فى وقت من الأوقات ، لذلك فإن الحل الأول هو أحسن الحلول وأقربها إلى الإصلاح المنشود .

هذا وقد كان من أهم ما عانيت به الحكومة بعد الثورة تناول هذه المشكلة ، وقد روعى عند اختيار مواقع مباني الوحدات المجمعة أن يسمح بتخطيط القرية الجديدة حولها بحيث تصبح الوحدة المجمعة (وهى حالياً خارج نطاق مساكن القرية) فى وسط التخطيط العمرانى للقرية الجديدة .

وقد أشار المهندس حسين السرجانى إلى الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند عمل التخطيط لإنشاء القرية الجديدة أو امتداد القرية ونموها كالاتى :

١ - وضع حد أدنى لمساحة المنزل الصالح للسكنى .

٢ - تحديد مساحة الشوارع والميادين والمتنزهات بالنسبة إلى مساحة القرية .

٣ - المرافق العامة للقرية : بيانها وعددها وموقعها ومساحتها .

٤ - تحديد عرض الشوارع الرئيسية والفرعية .

٥ - تحديد مواقع الأسواق والمخازن التجارية .

٦ - تحديد مساحة القرية بالنسبة إلى عدد السكان .

- ٧ — تحديد المواد التي تبنى بها منازل القرية .
- ٨ — تحديد المنافع الرئيسية التي يجب أن يشملها منزل الفلاح ليكون منزلاً صحياً .
- ٩ — تقرير وسائل تزويد القرية بالمياه الصالحة للشرب والتخلص من فضلات القرية .
- ١٠ — دراسة اتجاهات الشوارع الرئيسية والفرعية وتأثير ذلك بالنسبة إلى الشمس والهواء على منازل القرية .
- ١١ — تحديد موقع القرية بالنسبة إلى المواصلات العمومية كالسكك الحديدية والطرق والملاحة النهرية .
- ١٢ — مراعاة وضع حد أدنى للسكنى الصالحة بالنسبة إلى طبقات القرية المختلفة ومقدرتهم المالية وحالتهم الاجتماعية .

٢ — مسكن الفلاح :

المسكن يمثل حاجة من أهم الحاجات الحيوية لحياة الأسرة . والمسكن ركن أساسي في البيئة الصحية . وقد تبين من الدراسات التي أجريت في هذا الشأن أن السكان المقيمين في المسكن الصحي كثيراً ما يكونون في صحة أحسن من هؤلاء الذين يسكنون في منزل سيء حيث أن الكثير من الأمراض كالأمراض المعوية والسل مثلاً ترتفع نسبة المرض والإصابة بها إرتفاعاً ملحوظاً بين هؤلاء الذين يعيشون في المنازل الرديئة عن سكان المنازل الجيدة ، علاوة على أن هناك فرقاً كبيراً في معدل الإصابة بالأمراض النفسية في المنازل المزدهرة عن مثيلاتها في المنازل الأقل إزدحاماً .

وقد لخصت لجنة صحة المسكن التابعة للجمعية الصحية الأمريكية في

عام ١٩٤١ وسائل إصلاح المسكن في أربعة أسس رئيسية هي : —

- (أ) الحاجات الفسيولوجية الأساسية .
- (ب) الحاجات السيكولوجية الأساسية .
- (ج) الوقاية من الأمراض الصدرية .
- (د) الوقاية من الأخطار والحوادث ^(١)

وبدراسة حال المسكن في القرية المصرية يتضح مدى تدهور حالة هذا المسكن بل إنه من الصعب أن نتخيل أن ذلك المكان الذي يسكنه الفلاح يمكن أن يكون قد أنشئ ليكون مسكناً لبعده بعداً كبيراً عن الإشتراطات الأساسية الدنيا التي يجب أن تتوفر في المسكن ، إذ أن من الممكن أن ننظر إلى مسكن الفلاح كحظيرة لمواشيه ونحزنا لبذوره ومحاصيله وأسمدته ، ويأتي سكن أفراد الأسرة كموضوع ثانوي بالنسبة لهذه الوظائف الأساسية . وفي بحث أجرته مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية عن إحدى القرى في ريف مصر اتضح الآتي ^(٢) :

- (أ) بلغ متوسط عدد الأفراد لكل غرفة من مساكن القرية ٢ر٠٢ من الأشخاص موزعة كما في الجدول الآتي :

(١) محمد محمد عجيبة ، اصلاح الحالة الصحية في القرية المرجع السابق ص ٣٦٣

(٢) حسين السرجاني قصص المقالة السابق الاشارة اليها .

جدول رقم (٢٧)

يبين النسبة المئوية لتوزيع أفراد القرية بالنسبة لعددهم في الغرفة السكنية

عدد الأفراد في الغرفة الواحدة	النسبة المئوية إلى مجموع السكان
فرد واحد	١٧٥٤ %
اثنان	٢٢٥٦ %
ثلاثة	٣٣ %
أربعة	١٢٥٧ %
خمسة	٦٥٨ %
ستة فأكثر	٧٥٤ %

(ب) أتضح صغر حجم المساكن بدرجة كبيرة حيث تبين أن :

٧٦٥٢ % مساحتها خمسين متراً مربعاً أو أقل .

١٧٥٦ % مساحتها من ٥٠ - ١٠٠ متراً مربعاً .

٣٣ % مساحتها من ١٠٠ - ١٥٠ متراً مربعاً .

٢٩ % مساحتها أكثر من ١٥٠ متراً مربعاً .

(ج) أتضح أن أغلب مساكن القرية يتكون من غرفة أو غرفتين

كما يتبين من البيانات الآتية :

غرفة واحدة	٢٩٥٦ %	غرفتان	٣٣٥٦ %
٣ غرف	١٨٥٦ %	٤ غرف	٧٥٣ %
٥ غرف	٣٥٨ %	٦ غرف	٣٣٣ %
أكثر من ٦ غرف	٣٥٨ %		

(د) بدراسة مواد البناء أتضح أن أغلبها من الطوب الأخضر (التي) فقد وجد أن :

- ٥٧٧٪ من المنازل حوائطها من الطوب التي
- ٢٨٪ من المنازل حوائطها من الطوب الأحمر
- ٥٦٪ من المنازل حوائطها من البوص واللياسة بالطين
- ٠٧٪ من المنازل مواد أخرى .

(هـ) بدراسة المواد التي تصنع منها سقوف المنازل أتضح الآتي :

١٧٩٪ من المنازل سقوفها مصنوعة من خشب وشدة ولياسة من الطين .

٥٤٤٪ من المنازل سقوفها مصنوعة من جنوع النخل وشدة ولياسة من الطين .

٢٥٪ من المنازل سقوفها مصنوعة من خشب وألواح خشبية .

٢٧٤٪ من المنازل لا توجد لها سقوف إطلاقاً .

كما تبين مدى النقص الواضح في توفر المنافع أو التسهيلات المنزلية كما في الجدول الآتي :

نوع المنافع المتوفرة	النسبة المئوية للمنازل
فرن	٩٢٥٪
مرحاض	٣٧٥٪
طلبة	١٥٤٪
مطبخ	٤٤٪
حمام	٣٤٪
ليس بها منافع	٦٥٪

أما المنازل التي وجد أنها تحتوى على مرحاض وحظيرة وفرن وطلبة وحمام ومطبخ فقد كانت نسبتها إلى مجموع منازل القرية هي ٢٤٩٪ فقط .

ومن استعراض نتائج هذه الدراسة يتبين لنا مدى سوء الحالة الصحية لسكن الفلاح الذي سبق أن قلنا عنه أنه أنشئ أساساً ليكون حظيرة لمواشيه ودواجنه ومخزناً لبذوره ومحصولاته وأخطابه وآلاته وأسمدته قبل أن يكون منزلاً لأفراد الأسرة بالرغم من ضيقه وعدم توفر أى تسهيلات أو استعدادات صحية به .

٣ — المياه الصالحة للشرب :

يعتبر توفر المياه الصالحة للشرب إحدى المقومات الهامة لصحة البيئة . وقد ظل الريف في أجياله الماضية يعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على مياه الترع والمصارف في شربه . ثم انتشرت بعض الطلبات الخاصة بين منازل القادرين من أفراد القرية واستمر ماء الترع والمصارف بالرغم مما فيها من قذارة وأمراض يمثل المصدر الرئيسى لشرب الأفراد حتى صدر قانون الصحة القروية في عام ١٩٤٢ فبدأت وزارة الصحة في إنشاء بعض عمليات المياه الصغرى والكبرى في بعض نواحي الريف . كذلك ساهمت المراكز الاجتماعية والجمعيات التعاونية بنصيب في إقامة بعض عمليات المياه الصغرى في الريف إلا أن جميع هذه الجهود لم تعالج المشكلة علاجاً حاسماً . وبعد قيام الثورة وضعت من أوائل مشروعاتها في وزارة الشؤون البلدية والقروية مشروع تعميم توفير المياه الصالحة للشرب في معظم أنحاء الريف خلال ثلاث سنوات . وقد كان تنفيذ هذا المشروع خطوة ضخمة حاسمة سيكون

لها تأثيرا فعالا على تحسين البيئة الصحية للفلاحين . وقد عمد المشروع المذكور إلى إقامة واحدة أو أكثر من حنفيات المياه الصالحة للشرب للأهالي وأحواض لشرب المواشي في مواقع مختلفة من القرية نظراً لأن أغلب مساكن الفلاحين لا تصلح لإدخال مياه الشرب إليها كما سبق الإشارة إلى ذلك .

٤ - التهوية :

أصبح من الكلام عن التخطيط العمراني للقرية سوء هذا التخطيط وضيق الشوارع والطرق وتراكم وتزاحم المساكن وتلاصقها بما أدى بطبيعة الحال إلى سوء التهوية في القرية بشكل عام .

فإذا ما انتقلنا إلى ملاحظة التهوية داخل المسكن لا توضح لنا ثلاثة ملاحظات أساسية هي :

(أ) أن جو القرية المحافظ ودواعي الأمن اقتضيا أن تكون فتحات التهوية والإضاءة (النوافذ) مجرد فتحات صغيرة (طاقات) تفتح قرب السقف .

(ب) أن الفرن الموجود ، وهو أحد التسهيلات المنزلية المعروفة في المسكن الريفي ، يعمل داخل المنزل دون فتحات لتصريف الدخان إلى خارج المنزل مما يعني أن الدخان يتصرف فعلا داخل المسكن .

(ج) مشاركة المواشي والدواجن للسكان في مسكنهم يؤدي إلى سوء الحالة من ناحية التهوية وارتفاع نسبة الرطوبة في الجو بشكل متعب .

هذه الأسباب مجتمعة تؤدي بدون شك إلى أن تصبح التهوية داخل المسكن سيئة وورديئة وتؤثر على صحة السكان تأثيراً ضاراً واضحا

هـ - الإضاءة :

الإضاءة داخل المسكن سواء نهاراً أم ليلاً سيئة وضعيفة للغاية .
ويكفي للتدليل على سوء الإضاءة النهارية ما يلاحظه أى شخص يدخل
نهاراً إلى مسكن فلاح فإن مثل هذا الشخص يتعذر عليه الرؤية لفترة من
الوقت لضعف الإضاءة داخل المسكن بدرجة كبيرة . ويرجع ذلك بطبيعة
الحال إلى نفس الأسباب التى أدت إلى سوء التهوية .

أما الإضاءة الليلية فليست أحسن حالا من النهارية إن لم تكن أسوأ .
فباستثناء منازل معدودة فى الريف لديها ما كينات الكهرباء الخاصة بها أو
كلوبات الإضاءة فإن قلة من المنازل تعتمد على طبات الكيروسين المعروفة ،
أما الغالبية العظمى من المساكن فإن الإضاءة الليلية بها تعتمد على ما يعرف
بالساروخ أو الفتيلة وهو شريط منغس فى إناء ملىء بالكيروسين وليس
له غلاف زجاجى خارجى يساعد على إتمام الاحتراق فتكون النتيجة أن مثل
هذا الشريط المحترق ينتج من الدخان أكثر مما ينتج من الضوء الباهت الخافت .
ويعتبر هذا الساروخ أو الفتيلة فى حرائق عديدة لسهولة اتصال شعلتها
بأى أحطاب جافة فى المنزل .

هـ - التخلص من الفضلات :

من النواحي التى يهتم بها المشتغلون بالصحة العامة موضوع التخلص
من الفضلات والغازورات سواء كانت الفضلات الآدمية أو أى قمامة أو
مخلفات يراد التخلص منها .

فمن ناحية الفضلات الآدمية ليس فى الريف نظام للمجارى العمومية
حيث لايسمح تخطيط القرية الحالى بادخال أى نظام للمجارى العمومية بها .

وعدد المراحيض الخاصة الموجودة بمنازل القرية عدد بسيط فمن الأرقام السابق عرضها عن بحث إحدى القرى تبين أن حوالى ثلث المنازل فقط بها مراحيض وقد كان هذا الأمر سبباً فى انتشار كثير من الأمراض نظراً لأن الأهالى يلجأون إلى الخلاء لقضاء حاجتهم ويختار معظمهم الأماكن المجاورة لمجارى المياه مما يزيد من انتشار الأمراض المتوطنة كما ، يعمل على انتشار وتوالد الذباب الناقل لكثير من الأمراض .

وقد بذلت جهود عديدة فى سبيل نشر المراحيض القروية قليلة التكاليف كمرحاض الحفرة (الذى عملت على نشره مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية وكذلك قسم تحسين البيئة بوزارة الصحة) ومرحاض قليبوب الذى يصلح للأماكن التى يكون فيها مستوى الماء الأرضى مرتفعاً (وقد قام بتصميمه ونشره مركز التدريب والتنظيم بقلبوب) إلا أنه قد ثبت أن كثيراً من مساكن الفلاحين تتعرض للخطر من إنشاء أى مراحيض بها نظراً لسوء حالتها المعمارية وضيقها .

أما من ناحية التخلص من الفضلات الأخرى كالفضلات الحيوانية والقمامة فإن أغلب هذه الفضلات يحتاج إليها الفلاح لاستخدامها فى أغراض نافعة كعمل « الجلة » أى المادة الحرارية التى يستخدمها فى إشعال القرن أو فى صناعة السماد البلدى وما يصلح من هذه الفضلات يلتقى فى الشوارع والطرق دون أى رعاية للنظافة العامة .

وصناعة السماد البلدى المنتشرة فى الريف تعتمد على الاحتفاظ بهذه البقايا والفضلات بعد خلطها ببعض الأتربة وتجميعها إلى موسم معين تنقل فيه إلى الحقول ويكون ذلك عادة عند زراعة الذرة . وهذه الطريقة المتبعة تعرض هذا السماد إلى الهواء والشمس مما يتسبب فى تطاير كثير من محتوياته الغذائية

وعدم الانتفاع بها . إلا أن الأهم من ذلك هو أنها تصبح بيئة صالحة لتكاثر الذباب بشكل مروع في الريف وبذلك تكون الطريقة المذكورة غير صالحة من ناحيتين فهمى تفقد السماد جزءا كبيرا من قوته التسميدية كما أنها تسبب في تكاثر الذباب وبالتالي تعريض الأهالى لمختلف الأمراض التى ينقلها الذباب .

ولو أن الطريقة المتبعة حاليا قد حورت إلى تخزين السماد فى حفرة فى الأرض مغطاه لأمكن تفادى كلا الضررين المذكورين والواقع أن المحاولات العديدة التى بذلت لإخلاء القرية المصرية من أكوام الأسمدة ومنها الترشيع والعقوبة قد فشلت جميعها حتى الآن . ولا زال مظهر القرية ملئ بهذه الأكوام من الأسمدة والفضلات التى تسمى إلى مظهرها وتسمى إلى صحة الأهالى بل وتكون أكبر مصدر للأمراض بعد الأمراض المتوطنة فى القرية .

ثانياً : الأمراض الشائعة فى الريف

نستعرض فيما يلى أهم الأمراض شيوعاً بين سكان الريف .

١ - الارماد (أمراض العيون) :

تنتشر هذه الأمراض بشكل كبير بين سكان الريف المصرى حيث تقدر نسبة المصابين بأمراض العيون ٩٠ ٪ من مجموع السكان ويرجع السبب الأساسى لهذه النسبة العالية للمصابين بأمراض العيون إلى كثرة الذباب والأتربة وسوء البيئة الصحية والسكنية بشكل عام وتدل الاحصائيات التى عملت عن الريف بأن نسبة الإصابه بالارماد فى الشهر الاول من عمر الطفل قليلة ولا تتجاوز ٥ ٪ ثم تأخذ هذه النسبة فى الارتفاع بالتدرج فى الشهور

التالية من حياة الطفل بحيث يصبح معظم الأطفال مصابين بالآرمداد فيما بين السنة الأولى والثانية من العمر، حيث يرجع ذلك إلى ما سبق بيانه من قذارة البيئة وكثرة الذباب وعدم رصف الشوارع وانتشار الفضلات الأدمية والحيوانية في الأماكن العامة وكثرة الأماكن الرطبة، كما يرجع إلى عدم اتباع السلوك الصحي السليم للجهل وقرى الأهالي. ويتبع انتشار الأرمداد بطبيعة الحال ارتفاع نسبة العمى الكلى والجزئى بين سكان الريف .

٢ - الأمراض المتوطنة :

نعنى بالأمراض المتوطنة مجموعة الأمراض التى انتشرت فى ربوع ريفنا العربى واستوطنته وهى أمراض البلهارسيا والانكلستوما والاسكارس التى تبلغ الإصابة بها بين سكان الريف ما بين ٣٠ إلى ٧٠ ٪ أو أكثر وهذه الأمراض آثار بعيدة المدى فى حياة المصابين بها . فهى تسبب أمراض الانيميا الذى تضعف من الإنتاج والقدرة على العمل . كذلك تؤثر هذه الأمراض على القوة العقلية للمصابين بها ولا تكون لديهم القدرة على مقاومة الأمراض العامة ويصبحون متخاذلين ضعفاء .

والغريب عن هذه الأمراض المتوطنة أنها أمراض ذات دورة معروفة ومن السهل القضاء عليها لو كان لدى الأهالى الوعى الكافى والعزيمة فى القضاء عليها . إلا أنها بالرغم من الجهود الكبيرة التى تبذل فى العلاج والأموال الكثيرة التى تنفق فى برامج العلاج أو مكافحة الفواق لازالت هذه الأمراض تفتش بسبب الموقف السلبي للأهالى فى حماية أنفسهم سواء من الإصابة بديدان هذه الأمراض أو من تلوث مجارى المياه والأماكن الرطبة بها .

٣ - الملاريا : وتبلغ نسبة الإصابة بها فى المناطق الموبوءة بالوجه

البحرى حوالى ١٥ ٪ من الأهالى .

٤ — البلاجرا : وتنتشر في الريف بنسبة حوالى ٦٪ ودرجة الإصابة بها بين الذكور أعلى منها بين الإناث وترجع الإصابة بها إلى سوء التغذية والإصابه بالأمراض المتوطنة .

٥ — الزهرى : وتصل نسبة الإصابة بهذا المرض بين الحوامل في القرى إلى حوالى ٨٪ وإصابة الحوامل به أكثر خطورة على المجتمع إذ تسبب إصابة الحوامل به فى الإجهاض وموت الأبناء أو إنتاج ذرية من الأطفال المشوهين أو الضعاف من الناحيتين الجسمية والعقلية .

٦ — الدرن : وهذا المرض يصيب الأجسام التى أضناها الجهد وقلة التغذية والسكن المزدحم غير الصحى والعادات الصحية السيئة والمكيفات وخاصة المخدرات .

٧ — الأمراض الوبائية وأهمها التيفود والحصبة والدفتريا والدوسنتاريا والتيفوس ويرجع انتشارها إلى سوء البيئة القروية من الناحية الصحية وضعف المناعة المترتبة عنها وانتشار الذباب والحشرات .

ثالثاً — التسهيلات الصحية

ونقصد بالتسهيلات الصحية المستشفيات أو العيادات الخارجية أو العيادات الخصوصية ودور رعاية الأم والطفل والصيدليات الموجودة فى متناول سكان الريف والتي يلجأون إليها طلباً للعلاج . وبالرغم من أن التسهيلات المتوافرة فى الوقت الحالى تنبع فى إدارتها وزارة الصحة ، إلا أن عدداً كبيراً من هذه التسهيلات كان الفضل لإنشائها لوزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق عيادات ودور رعاية الأم والطفل بالمراكز الاجتماعية أو بالجمعيات التعاونية كما ساهم المجلس الدائم للخدمات العامة فى إنشاء عدداً كبيراً منها ضمن مشروع الوحدات المجمعة .

وعلى أى حال فإن هذه الخدمات الصحية جميعها تتبع الآن في إدارتها وزارة الصحة ومديرياتها في المحافظات المختلفة .

وسنعرض في الجدولين رقم ٢٩ ، ٣٠ الإحصائيات الخاصة بمدى انتشار الأنواع المختلفة للتسهيلات الصحية الحكومية في مختلف المحافظات عام ١٩٦٥ تاركين للباب الرابع من هذا الكتاب عرض وظيفة وخدمات هذه الأنواع من المنشآت الصحية .

ومن ذلك يتضح أن التسهيلات الصحية قد توفرت في الريف إلى درجة ملموسة وأن فترة انتشارها بعد الثورة تعتبر فترة تقدم كبيرة فانت كل الجهود التي بذلت في هذا الشأن في جميع الأجيال السابقة للثورة ، وهذه الأرقام بطبيعة الحال تمثل التسهيلات التي توفرت بناء على مجهودات المراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية والوحدات المجمعمة وغيرها من الخدمات الحكومية ولا تشتمل على مجهودات جمعيات الإصلاح الريفي والجمعيات التعاونية والخيرية والعيادات والمستوصفات الخصوصية في بعض القرى الأخرى .

على أن التسهيلات الصحية التي لازالت بعيدة عن متناول الريفيين هي الصيدليات التي لا تتوفر عادة إلا في عواصم الأقاليم وبندرها الكبرى ولذلك فإن كثير من الريفيين ترتفع عندهم تكاليف الحصول على الدواء (خلاف الدواء المجاني الموجود بمقار الخدمات السابقة) بسبب زيادة تكاليف الانتقال للحصول عليها .

أما بالنسبة للعلاج المتخصص فلا يتوفر عادة إلا في العواصم الكبرى حيث يضطر أهالى الريف عند حاجتهم إلى عرض أنفسهم على الأطباء الإخصائيين إلى الانتقال إلى هذه العواصم الكبرى مما يعجز الكثيرون منهم معه على القيام به وتحمل أعبائه .

(جدول رقم ٢٩) جدول يبين أنواع الخدمات الصحية الريفية المتاحة
في مختلف محافظات الجمهورية (سبتمبر سنة ١٩٦٥)

المحافظة	مجموعات صحية	وحدات مجمعة	مراكز اجتماعية	وحدات صحية ريفية	وحدات علاج شامل	المجموع
أولا : ضواحي المحافظات الحضرية الكبرى القاهرة			١			١
الاسكندرية	١			٥		٦
ثانيا : المحافظات الصحروية						
مرسى مطروح	١			٦		٧
البحر الأحمر	١			٦		٧
الوادي الجديد				١٠		١٠
سيناء	١			٥		٦
ثالثا : المحافظات الريفية						
السويس				٦		٦
الاسماعيلية	٤		١	١٠		١٥
دمياط	٥	٦	٣	١٣	٨	٣٥
القليوبية	١٤	١٦	٩	٣٦		٧٥
المنوفية	٢٣	١٨	٢٢	٣٠		٩٣
الغربية	١٥	٢٥	٩	٤٥		٩٤
كفر الشيخ	١٣	١٢	٣	٣٦		٦٤
الشرقية	٢٤	٢٤	١٢	٤١	٤٠	١٤١
الدقهلية	٢٧	٣٢	١٦	٥٣	٨	١٣٦
البحيرة	٢١	٢٣	١٠	٨٥		١٣٩
الجيزة	١٠	١٦	٦	٢٨		٦٠
بنى سويف	٩	١٦	٢	٦٦		٩٣
الفيوم	١٠	١٦	٤	٤٥		٧٥
المنيا	٢٢	٢٧	٥	٦٠	٣٥	١٤٩
أسيوط	١٨	١٧	١	٣٠		٦٦
سوهاج	١٤	٢٩	٢	٢٨		٧٣
قنا	١٨	٢٠	٣	١٩		٦٠
أسوان	١٣	٥	١	٤٧		٦٦
المجموع	٢٦٤	٣٠٢	١١٠	٧١٠	٩١	١٤٧٧

جدول رقم (٣٠) يبين عدد ونوع العاملين في الخدمات الصحية الريفية
الموضحة في الجدول السابق (سبتمبر ١٩٦٥)

المحافظة	أطباء	معاون صحي	مولده	مساعدة مولده	كاتب	مساعد معدل	مساعد ملاحظ صحي	ملاحظة مجموعه	مرضة	مساعدة مرضة
ضواحي القاهرة	١	—	١	٢	—	١	—	—	—	—
د الاسكندرية	٦	٢	—	١٤	١	٥	٥	—	—	١
مرسى مطروح	١١	٢	١	٨	—	٥	٢	—	—	—
البحر الاحمر	٥	٧	١	٦	١	٦	٤	—	٣	٢
الوادى الجديد	١٤	—	١	٦	—	٩	٩	—	—	—
سيناء	٩	١	—	٤	—	٣	٤	—	—	—
السويس	٧	—	—	٧	—	٦	٦	—	—	—
الاسماعيلية	١٧	١	٢	٣٥	٣	١٥	١٤	—	—	١
دمياط	٣٠	٦	٧	٧٦	١٢	٣٠	٢٦	٢	—	٧
القليوبية	٧٢	١٥	١٨	١٦٦	٢٨	٧٢	٢٢	٤	—	١٨
المنوفية	٩٣	٢٠	٣٧	١٥٢	٣٤	٧٩	١٩	٢٣	—	١٩
الغربية	٨٦	٢١	١٢	٢٠١	١٠	٨٥	٤٤	٤٨	١	٢٦
كفر الشيخ	٦٤	١٣	٩	١٢٨	١٩	٦٥	٢٣	—	—	١
الشرقية	١٤٩	٢١	١٤	٢٢٣	٥٠	١٣٤	٤٧	١٠	—	٢٠
الدقهلية	١٤١	٣٠	٢٦	٢٣١	٩	١٣٢	٥٩	١٠	—	٢٩
البحيرة	١٢٣	٢١	١٧	٣٠٨	٢٣	١٥٠	٩٥	١١	٧	١٣
الجيزة	٦٦	١٣	١٥	١٤٦	٢١	٦٥	٣٣	٨	—	١٦
بنى يوسف	٩٣	١٢	—	١٢٣	٢٠	٩٢	٥٦	٢	—	٢٠
الفيوم	٦٨	١٣	١٣	١٠٥	١٢	٨٢	٣٢	١	١	٣٠
المنيا	١٤٥	٢٣	٤	٢٠٥	٢٤	١٤٨	٥٣	٣	—	٢٨
أسيوط	٦٦	١٩	٣	١٣٠	٢٨	٨١	٣٦	٦	—	١٢
سوهاج	٧٧	٢٣	—	١٢٧	١١	٦٩	٣٢	١٢	—	١٠
قنا	٦٧	٢١	١	١٠٠	٢١	٦٣	٤٠	—	—	٤
اسوان	٦٥	٩	٣	٧٢	١٦	٥٤	٥٥	١	—	٤
المجموع	١٤٧٥	٢٩٣	١٨٨	٢٥٧٦	٣٥٣	١٤٥١	٧١٦	١٠١	١٢	٢٦١

رابعاً - التغذية

يعانى معظم سكان الريف من أمراض نقص التغذية والتي تعرض الكثيرين منهم لأمراض الدرن. وترجع أهم العوامل المؤدية إلى ذلك للأسباب الآتية :

١ - ضعف دخل الأسرة مما لا يمكنها عادة من الحصول على الغذاء الكافى لأفرادها .

٢ - انتشار الأمراض المتوطنة كالبهاریسیا والانكلستوما والامسكارس التي تشارك الفلاح فى غذائه وتسبب فى حالات النزيف مما يضعف من سوء التغذية التي هى ضعيفة من المبدأ .

٣ - انتشار بعض العادات الضارة كتعاطى المخدرات بين بعض الفلاحين أو بسبب كثرة تناولهم للشاي والمعسل الشيء الذى يتسبب فى استهلاك أغلب دخولهم الضئيلة دون أن يتبقى لهم من الدخل ما يمكنهم من الحصول على الغذاء المناسب .

هذا وقد ثبت أن الشاي الأسود (الشاي المغلى لفترة طويلة أو لعدة مرات) الذى ينتشر تناوله بين الفلاحين له تأثير واضح على مشكلة تغذيتهم ، فبجانب كونه يستهلك جزءاً كبيراً من دخلهم مما يؤثر على مقدرتهم فى الحصول على الغذاء المناسب ، فإنه يحتوى على نسبة عالية من حامض التنيك الذى يقلل من الإفرازات المعدية ويفقدهم الشهية للأكل كما يسبب الإمساك الذى يؤثر بدوره كذلك فى إقلال القابلية للأكل والامتصاص .

٤ - جهل الفلاحين بأصول التغذية السليمة وتكوين الوجبات المتكاملة من الوجهة الغذائية . ولا يقتصر الجهل على مجرد عدم معرفة المكونات المتكاملة للغذاء وتكوين الوجبة السليمة ، بل ويتعداه إلى الجهل بالطرق

السليمة في إعداد وطهى الطعام حتى يحتفظ بقيمته الغذائية العالية .

٥ — اعتماد الفلاح أساساً في غذائه على المواد الكربوهيدراتية (النشوية) لرخص أسعارها ونقص المواد البروتينية الكاملة في غذائه . فالمصادر البروتينية الكاملة في الغذاء هي اللحوم التي لا ينتشر استخدامها بين غالبية الفلاحين لارتفاع أسعارها ، وأما المصدر البروتيني الذي يعتمد عليه الفلاح فهو المصدر النباتي والبروتينات النباتية ينقصها بعض الأحماض الأمينية اللازمة لتغذية الإنسان والتي تتكامل باستخدام عدد من المصادر البروتينية النباتية أو باستكمال الوجبة باللحم أو باللبن . وبالرغم من توفر اللبن في الريف فإن غالبية سكانه يلجأون إلى بيعه أو تصنيعه وبيعه للاستفادة من ثمنه .

خامساً — الإحصاءات الحيوية

نكتفي في هذا المجال بعرض الإحصائيات الحيوية التي تتأثر تأثيراً مباشراً بالحالة الصحية ونقصد بها .

١ — نسبة المواليد الموتي في الألف من جملة المواليد في السنة .

٢ — معدل وفيات الأطفال الرضع Infant Mortality Rate أى عدد الوفيات للأطفال في العام الأول بالنسبة لكل ألف طفل مولود حي في السنة .

٣ — الزيادة في السكان بالنسبة لكل ألف من السكان في السنة
Population Rate of increase.

٤ — معدل الوفيات للسكان أى عدد الوفيات لكل ألف من السكان في السنة Death Rate .

٥ — معدل المواليد وهو عدد المواليد الأحياء لكل ألف من السكان

في السنة Birth Rate .

٦ - نسبة عدد المواليد الذكور لكل مائة مولوده أنثى .

Sex Ratio at Birth

في الجدول التالى نبين تطور هذه الإحصاءات الحيوية في مصر في الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٥٠ .

جدول رقم (٢٣)

يبين تطور بعض الإحصاءات الحيوية في مصر

السنة	جملة المواليد في الألف من نسبة المواليد المئوي	معدل وفيات الأطفال الرضع	لل سكان في الألف الزيادة الطبيعية	معدل الوفيات	معدل المواليد	عدد المواليد الذكور لكل مائة مولودة
١٩١٧	١٢٠١	٢٥١	١٠٠٨	٢٩٠٤	٤٠٠١	١٠٨
١٩٢٧	٨٠١	١٥٢	١٨٠٨	٢٥٠٢	٤٤	١٠٨
١٩٣٧	٧٠٨	١٦٥	١٦٠٢	٢٧٠١	٤٣٠٢	١٠٨
١٩٤٧	٧٠١	١٢٧	٢٢٠٣	٢١٠٤	٤٣٠٨	١١٠
١٩٥٧	٧٠٦	١٣٠	٢٠٠٠	١٧٠٨	٣٧٠٨	—
١٩٥٨	٧٠٧	١١٢	٢٤٠٥	١٦٠٦	٤١٠١	—
١٩٥٩	—	١٠٩	٢٥٠٨	١٦٠٢	٤٢٠١	—
١٩٦٠	—	١٠٩	—	١٦٠٩	٤٢٠٩	—
١٩٦١	—	١٠٨	—	١٥٠٨	٤٣٠٩	—

الفصل التاسع

النظم الاجتماعية (٥)

النظام الدينى

النظام الدينى هو أحد النظم الاجتماعية التى توجد فى جميع المجتمعات سواء المتأخرة منها أو الحديثة . والنظام الدينى شأنه شأن أى نظام اجتماعى آخر يهىء التنظيمات والمعايير والقيم التى تؤدى لأفراد المجتمع وظائف هامة تساعد على بقاء حياتهم الاجتماعية واستمرارها ويمكننا أن نلخص أهم وظائف النظام الدينى فى النواحي الآتية :

١ - يؤدى النظام الدينى وظيفة هامة فى تماسك وترباط أفراد المجتمع حول ايدولوجية خاصة وعواطف مشتركة .

كما أن هذا التماسك والترابط يسهم الدين فيه بقسط وافر عن طريق توحيد القيم والأهداف البعيدة لأفراد المجتمع فيشيع بينهم نوعاً من المسئولية المستمرة التى تربط بين الأجيال المتتالية ويظهر أهمية الصالح العام للمجتمع على مجرد الصالح الشخصى للأفراد^(١) .

٢ - يقوم الدين بدور كبير فى تفسير كثير من الظواهر المجهولة التى

تراود تفكير أفراد المجتمع كظاهرة ما بعد الموت والارتباط بين الأجيال الماضية والأجيال المستقبلية والظواهر فوق الطبيعية .

٣ — يؤدي الدين وظيفة هامة في العمل على راحة أفراد المجتمع النفسية والتغلب على صعوبات الحياة والفشل والكبت بما يوفره من آمال آجلة .

٤ — يلعب النظام الديني دوراً هاماً في الضبط الاجتماعي فهو يوحد ايدولوجية الأفراد وقيمهم ويحدد نواحي الخير والشر والثواب والعقاب بطريقة فعالة ، ويسهم الدين بنصيب كبير في تكوين الضمير عند الأفراد ، بل أن الدين هو العامل الأساسي في تكوين الضمير الذي هو كما نعلم المرجع الأول للضبط الاجتماعي الداخلي للأفراد Inertual Social Control ويدعم الدين تأثيره في هذه الناحية وغيرها من النواحي بما يحتوي عليه من فكرة الثواب والعقاب الالهي ، ومن طقوس وعقائد وإيمان تؤثر تأثيراً فعالاً على أفراد المجتمع وتجعلهم رقباء على أنفسهم^(١) .

ملاحظات عن النظام الديني في الريف

١ — سبق أن ذكرنا أن المجتمع الريفي على وجه العموم مجتمع يتميز بالتدين والتأثر الديني العميق . ومجتمعنا الريفي لا يختلف عن أى مجتمع آخر في هذا الشأن فالشعور الديني والتأثر بالعقائد الدينية قوى بين أبناء الريف وينعكس ذلك على معظم تصرفاتهم .

٢ — يتبع غالبية أبناء الريف العقيدة الإسلامية وأقليتهم العقيدة المسيحية ويندر أن يوجد بينهم من يدين بعقائد أخرى .

٣ — يتأثر الدين في القرية تأثراً كبيراً بالبيئة الاجتماعية والمستوى التعليمي المنخفض لأبناء المجتمع ، مما يؤدي إلى تداخل كثير من السلوك السحري والمعتقدات السحرية في العقائد الدينية بعد صبغها بالصبغة الدينية . ومن أمثلة ذلك الأحجبه التي كانت دائماً ضمن السلوك السحري ولكنها صبغت بالصبغة الدينية باعدادها عن طريق بعض الرجال المتدينين في القرية . كذلك اتسعت فكرة الحسد واشتملت على الكثير من السلوكيات السحرية (خمسة وخميسة ، الخرزة الزرقاء ، الأثر ، السكف . . . الخ) .

٤ — كان التأثير البيئي على العقائد والسلوك الديني واقع على كلا الديانتين الإسلامية والمسيحية مما أدى إلى تشابه وتداخل السلوك الديني لدى المسلمين والمسيحيين في القرية بدرجة كبيرة فانتقلت فكرة الاحتفال الديني بأيام الخميس على المتوفي من سلوك المسيحيين إلى سلوك المسلمين . وأصبحت النذور وزيارات المشايخ والقديسين يقوم بها المسلمون والمسيحيون على السواء .

٥ — الشكل الظاهري للتدين بين أبناء الريف أقوى من حقيقة فهمهم وتطبيقهم للتعاليم الدينية . فبينما يندر أن نجد فلاحاً لا يؤدي الشعائر الدينية في مواعيدها وبانتظام فإننا نجد من يغش في الغطن مثلاً عند بيعه أو لا يشعر بالحرج في الأخذ بالنار والقتل ومن يقوم بالسرقة وغير ذلك من ألوان السلوك التي تتعارض مع التعاليم الدينية .

ولا شك أن مرجع ذلك هو إلى ضعف الوعي السليم للتعاليم الدينية وعدم إدراك إمكانيات تطبيقها خارج نطاق الشعائر والطقوس الدينية .

٦ — لو نعمتنا في تحليل البند السابق لوجدنا أن الاستعمار والافطاع قد باعدا بين التعاليم الدينية والحياة العامة في القرية بحيث كان رجال الدين في وعظهم أو خطبهم الأسبوعية يركزون على الشعائر والنواحي الغيبية

في الدين ولا يتناولون الحياة الاعتيادية للقرية ومشاكلها الاقتصادية والصحية وغيرها في كلماتهم ، الشيء الذي باعد بين التعاليم الدينية وبين واقع الحياة الاجتماعية لدى الأفراد . والواقع أن الدين حافظ أساسى قوى لدفع الناس إلى رعاية أنفسهم والتعاون فيما بينهم لرفع مستوى المعيشة للمجموع . وقد ظل هذا الحافظ القوى مهملاً لسنين طويلة أعان عليه ضعف المستوى التعليمى لعدد كبير من رجال الدين في القرية مما ساعد على دخول الدجالين ومدعى التفقه في الدين في صفوف رجال الدين في الريف .

والإتجاه إلى الربط بين التعاليم الدينية والحياة الواقعية للقرية هو الاتجاه الذى أخذت به وزارة الأوقاف والأزهر في السنوات الأخيرة ، وهو اتجاه له شأنه ولا شك في تحويل الدين من عامل يدعو إلى السلبية بين المواطنين إلى عامل يوجه جهودهم نحو حياة إيجابية .

الفصل العاشر

النظم الاجتماعية (٦)

الترويح فى الرف eRecreation

الترويح هو ذلك النشاط الحر الذى يقوم به الفرد أو الجماعة بدافع من رغبتهم بلا هدف أو نفع سوى السرور أو ما يفتج عنه من تسرية عن النفس .

د يعتبر الترويح المرادف المضاد للعمل لأنه يندر فى وقتنا الحاضر أن يجد الإنسان فى عمله شيئاً من الترويح ومع ذلك قد يستمتع بعض الناس بأعمالهم لدرجة يشعرون معها أنهم يؤدون نشاطاً ترويحياً لا عملاً^(١) .

والترويح حاجة فردية وحاجة اجتماعية . فليس هناك إنسان لا يروح عن نفسه بشكل من الأشكال ، وليس هناك مجتمع لا يتوفر فى ثقافته أساليب وأنماط الترويح السائدة بين أفراداه .

وقد تناول عدد من علماء النفس والاجتماع والتربية موضوع الترويح بالدراسة والتحليل وظهرت النظريات المتعلقة باللعب والتسلية والترويح كالنظريات البيولوجية مثل نظرية النشاط الفائض « لجروس » ، ونظرية التلخيص والاسترجاع « لستانلى هول » ، كما ظهرت النظريات السيكلوجية

(١) زهيمان حنا « رسالة فى الأندية الريفية فى مصر » مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة

التي اعتبرت اللعب غريزة ومن بينها نظرية الترويح والاستجمام
لكار (١).

إلا أن معظم هذه النظريات كانت تهتم أساساً بظاهرة اللعب بين الأطفال.
ويهمنا هنا أن نشير إلى أن الترويح لا يعنى اللعب بين الأطفال فحسب بل
يتضمن كافة النشاط الإنساني بين الكبار والصغار الذي يستهدف السرور
والراحة التي تترتب على القيام به . وهو بذلك يتسع في معناه عن مجرد
اللعب إلى غيره من ألوان النشاط مثل القراءة والموسيقى والتمثيل والفنون
الجميلة . بل يتعداه إلى ألوان من النشاط الضار مثل تعاطي المخدرات وأحلام
البهيمية والتسكع في الطرقات، وبالاختصار فالنشاط الترويحي يشمل أنواعاً
لا حصر لها من النشاط ما دام يتوفر فيها الشرطين الأساسيين الواردين
في التعريف وهما :

١ - الرغبة في الاشتراك في النشاط دون إرغام أو إجبار أدبي أو
مادى أو عضوى .

٢ - أن يستهدف النشاط أساساً الاستمتاع والسرور الذي يشعر به
الفرد أو الأفراد الذين يقومون بهذا النشاط .

وقد ظل ميدان الترويح لفترات طويلة بعيداً عن متناول الدراسة
(العلمية) حتى بدأ الاهتمام بها في مبدأ هذا القرن بعد أن تنبه رجال التربية
والاجتماع وعلم النفس إلى أن عدم دراسة هذا الميدان الهام من ميادين
النشاط الإنساني قد أبعدنا عن متناول فهم المجتمع له ، وبالتالي فقد أبعد ذلك
النشاط الترويحي عن أى توجهه للمجتمع ولأفراده بشأنه .

أنواع النشاط الترويحي

يمكن تقسيم النشاط الترويحي السائد في المجتمع إلى ثلاثة أنواع هي :

النشاط الترويحي الحر Free Recreation :

يشتمل هذا النوع من النشاط الترويحي على كل ألوان النشاط الذي يقوم به الفرد دون توجيه أو تدخل خارجي مقصود، فالقراءة وممارسة الألعاب الرياضية والهوايات بمختلف أنواعها تمثل الأنواع المفيدة من هذا النوع من أنواع النشاط الترويحي . وقد يكون هذا النشاط الترويحي الحر أيضاً في ألوان ضارة بالفرد أو المجتمع كأحلام اليقظة وممارسة العادة السرية أو الانحرافات الخلقية أو تعاطي المسكرات والمخدرات أو معاكسة المارة والتسلي بذلك أو الضحك الذي يشترك فيه جماعة عن طريق مضايقة الآخرين أو غير ذلك من ألوان النشاط الذي يأتيه الأفراد بدافع من رغبتهم وبقصد السرور والاستمتاع .

وهكذا نرى أن النشاط الترويحي الحر لا يمكن توقع نتائجه بالنسبة للفرد أو المجتمع ، فقد يتخير الفرد أو تتخير الجماعات ألواناً تفيد شخصية أفرادها ولا تضر بكيان المجتمع ، وأحياناً نجد أن الفرد أو الجماعات ينحرفون إلى ألوان من النشاط الترويحي الذي يضر بشخصياتهم ويضر بمجتمعهم . ويتوقف اختيار الأفراد للون الذي يسعدهم على تربيتهم الشخصية ونوع البيئة التي ينشأون أو يعيشون فيها والقيم التي اكتسبوها منها .

وهذا النوع من النشاط الترويحي هو النوع الغالب بين المجتمعات وخاصة إذا خلت هذه المجتمعات من نوعي النشاط الترويحي الآخرين .

النشاط الترويحي التجاري Commercial Recreation

ويشتمل هذا النوع من النشاط الترويحي على تلك الفرص الترويحية التي يهيؤها بعض أفراد المجتمع للآخرين بغرض الكسب أو الحصول على المال. ومن أمثلة ذلك دور السينما والمسرح والملاهي بمختلف أنواعها والأراجوز والمقاهي وأندية القمار وبيوت الدعارة .

ويلاحظ عن هذا النوع من أنواع النشاط الترويحي أنه يستهدف من تنظيمه الكسب المالى ولذلك فغالباً ما يلجأ القائمون بهذا اللون من ألوان النشاط الترويحي التجارى إلى استغلال أرخص الحوافز تكلفة لجذب روادهم وزيادة أرباحهم : لذلك فإن النشاط الترويحي التجارى سريع الانحدار إلى استغلال حافز الجنس أو حافز المقامرة فيما يعرضونه من فرص ترويحية . من أجل هذا فإن غالبية الدول تحاول أن تحمى المجتمع من أى انحدار قد يسوقه إليه هذا النوع من أنواع النشاط عن طريق فرض الرقابة على النشاط الترويحي التجارى

وليس معنى ذلك أن النشاط الترويحي التجارى يشكل خطراً على المجتمع، فهناك فوائد عظمى أسفرت عن هذا النوع من النشاط الترويحي . فإلى صناعة السينما مثلاً يعود الفضل فيما حصل عليه العلم من تقدم فى ميادين الضوء والصوت وما اكتسبته نهضة الموسيقى والفنون بأنواعها من تقدم . كذلك فإن هناك أنواع من النشاط الترويحي التجارى التى تمثل مصدراً تعليمياً هاماً فى المجتمع كالمسرح والبالية والأفلام الثقافية والتجارية والتى تفضل فى تأثيرها وفائدتها كثيراً من مصادر التعليم ووسائله التقليدية .

فالترويج التجارى هو بناء على ذلك نوع من أنواع الترويج الهامة فى المجتمع والتى تؤدي لأفراده خدمة جليسة إلا أن بعض أنواعه سريعة

الأضرار بالآفراد وأن السلاح الهام لوقاية المجتمع من هذا الإنحدار هو الرقابة التى تفرضها الدولة على هذا النوع من الترويح .

النشاط الترويحى الموجه Guided Recreation

ويعتبر ظهور هذا النشاط نتيجة للدراسات التى توصل إليها علماء التربية والنفس الاجتماعى من ميدان الترويح فهو يمثل الفرص الترويحية التى تهباً للآفراد والمجتمعات تحت توجيه وإشراف مقصودين بحيث تصبح هذه الفرص مشبعة للحاجة الترويحية لدى الآفراد وبحيث تعمل فى الوقت نفسه على إفادة صحتهم أو معلوماتهم أو شخصيتهم على وجه العموم وإفادة المجتمع الذى يعيشون فيه ، أو على الأقل إشباع حاجتهم الترويحية دون إضرار بشخصية الآفراد أو بالمجتمع الذى يعيشون فيه .

ومن أمثلة ألوان النشاط الترويحى الموجه الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية وجماعات الهوايات والرحلات والمعسكرات ، ومنظمات الشباب والمتاحف والمعارض. ويقابل هذا النوع من أنواع النشاط الترويحى الموجه صعوبات أهمها :

١ - منافسة الترويح التجارى له فى اجتذاب أفراد المجتمع بما لدى الترويح التجارى من إمكانيات مالية وفنية وفيرة .

٢ - صعوبة العثور على القيادة الصالحة التى تستطيع أن توفق بين التوجيه وبين المحافظة على أساس النشاط الترويحى فى كونه نشاطاً تلقائياً حراً لا إجبار أو إلزام ولا ضغط فيه فالواقع أن القيادة فى النشاط الترويحى الموجه هى من أصعب أنواع القيادات ، فغالبا ما يهتم القائد فى نادى اجتماعى أو رياضى بإفادة الأعضاء بالمعلومات أو ألوان النشاط التربوى بشكل يفقد معه النشاط فى النادى صفته الترويحية .

٣ - صعوبة التمويل الذى يتطلبه هذا النوع من أنواع النشاط الترويحي كى تتوفر له الإمكانيات لمقابلة الصعوبتين السابقتين .

هذا ومن الملاحظ بطبيعة الحال أن عدم توفر النوع الثالث (أى الترويج الموجه) فى مجتمع من المجتمعات يعنى اتجاه الأفراد إلى إشباع حاجتهم الترويحية من ألوان النشاط الترويحي التجارى والنشاط الترويحي الحر وكلاهما كما ذكرنا لا يؤمن عواقبها دائماً حيث لا يمكن التحكم فى الألوان التى يتجه إليها أفراد المجتمع فى نشاطهم الترويحي وخاصة فى ألوان الترويج الحر .

بعد هذا العرض لطبيعة الترويج وأقسامه ننتقل إلى دراسة الترويج فى ريفنا العربى .

خصائص الترويج فى القرية

١ - سبق أن بينا أن مواسم العمل الزراعى المتقطعة وما يترتب عليه من بطالة موسمية قد أدت إلى وجود أوقات فراغ متقطعة طويلة فى حياة الريفيين ، وعلى ذلك فالنشاط الترويحي فى الريف يتأثر كثيراً بهذه البطالة الموسمية .

٢ - يتأثر الفلاحون ولا شك فى اختيار ألوان نشاطهم الترويحي بثقافة البيئة الريفية وكذلك بالإمكانيات الضئيلة التى يوفرها لهم المستوى الاقتصادى المنخفض .

٣ - يغلب على الترويج فى الريف النوع الأول أى الترويج الحر . ومن أمثلة هذا الترويج الحر فى القرية اجتماعات الفلاحين حول النار

أو شرب الشاي وكذلك جلسات المصاطب أو الحلقات التي تجتمع حول دكان البقال أو الحلاق في القرية لشرب الشاي أو الاستماع إلى الراديو . كما يشاهد اللعب بين أطفال القرية في بعض الألعاب الشائعة . أما النساء فيعملن على تبادل الزيارات أو الذهاب لطحن الحبوب في جماعات أو القيام بعملية العجين أو الخبز في جماعات ، وبالإختصار يلجأن إلى الاجتماع أثناء أداء الأعمال المنزلية حيث يتبادلن الأحاديث عن الأهالي الأخبار وإثارة الاشاعات والانتقادات .

كذلك ينتشر ألوان من الترويح الحر الضار في القرية مثل تعاطي المخدرات ولعب القمار وقد ينحرف هذا النشاط بين بعض الشبان إلى الجريمة . كما يتهز الفلاحون فرصة الأعياد أو الموالد أو الأفراح للاشتراك في نشاط ترويحى أكثر انطلاقا من القيود المنزمنة في النشاط السائد .

٤ — يتميز الترويح التجارى في القرية بأنه قليل للغاية ، وإن وجد ففي صورة الراقصات (الغوازى) وأغلبهن يتسترن تحت هذه التسمية لإخفاء حقيقتهن المنحرفة ، وكذلك في ألعاب الموالد . ويلاحظ بطبيعة الحال ضعف الرقابة الحكومية على مثل هذه الألعاب أو الفرص الترويحية التجارية مما ينحدر بها كما ذكرنا من قبل إلى أن تعتمد أساساً على إثارة حوافز الجنس أو الميل إلى المقامرة بين أفراد المجتمع .

٥ — أما الترويح الموجه فهو حديث الانتشار في الريف المصرى ، فقد بدأ الاهتمام بنشر الأندية الريفية والفرص الترويحية الموجهة في الريف مع بدء إنتشار المراكز الاجتماعية عام ١٩٤١ وقد سبق المراكز الاجتماعية إنشاء جماعة نشر الرياضة في القرى إلا أن جهود هذه الجماعة لم تكن توجد إلا في بعض القرى التي تمت إلى أعضاء هذه الجمعية وحدهم بصلة . وقد ساهمت

المراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفي والجمعيات التعاونية بمجهود موفقة في سبيل نشر هذه الأندية الريفية . كما قامت الوحدات المجمعة بتخصيص مساحة من كل وحدة لإنشاء ساحة شعبية لشباب القرية وكانت مصلحة الفلاح قبل بدء نشر المراكز الاجتماعية قد جربت فكرة تكوين فرق الأشبال الريفية في بعض القرى إلا أنه اتضح أن الأندية الريفية أعم وأشمل في خدماتها وقد بلغ عدد الأندية الريفية في مديريات مصر عام ١٩٥٨ مائتان وأربعة وعشرون نادياً ريفياً .

وقد اهتم المجلس الأعلى لرعاية الشباب بعد إنشائه بتخطيط برامج رعاية الشباب والأندية الريفية مما سيكون له أثره ولا شك في تدعيم فرص الترويج الموجه لأبناء الريف .

هذا ويلاحظ أنه بالرغم من أن لأندية الريفية لا تجد صعوبة في اجتذاب أفراد القرية إليها لعدم وجود فرص ترويحية بالقرية تتنافس مع النادي الريفي في اجتذاب المواطنين فإن الأندية الريفية تقابل صعوبة جمّة في توفير القيادة الصالحة لهذا النوع من النشاط الترويحي الموجه بين أبناء القرية بالرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها وزارة الشؤون الاجتماعية واتحاد الأندية الريفية للتغلب على هذه الصعوبة بتنظيم برامج إعداد القادة .

الترويج كمدخل إلى الإصلاح الريفي

يمثل الترويج حافزاً مرغوباً لاجتذاب المواطنين . وقد شعر رجال التربية بأهمية هذا الحافز في التربية والتعليم فأنشأوا نظام المشروع في التعليم ، الذي يقوم على توفير جو ترويحي بين التلاميذ .

كما عمدت بعض الدول إلى استغلال الترويج في الإصلاح الريفي ، ففي

الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يعتمد الإرشاد الزراعى فى جزء كبير منه على الأندية المعروفة باسم 4-H Clubs وهى أندية اجتماعية ترويجية تعمل على إقامة المسابقات والمعارض فى النواحي الزراعية بين أعضائها وبذلك تنشر التعاليم الزراعية السليمة والأساليب الحديثة فى تربية الدواجن والحيوان عن طريق نشر الهوايات بين أعضاء هذه الأندية من أبناء الريف .

وفى إنجلترا قامت فكرة كليات أبناء الريف Coun'rymen's College وهى مدارس تعمل بعد انتهاء مواعيد الدراسة بها كندية اجتماعية ثقافية للبيئة تجمع أهالى المناطق المجاورة حيث يمكن خلال ترويحهم أن يحصلوا على معلومات عديدة فى مختلف النواحي الزراعية والصحية وغيرها .

وقد قامت فكرة الأندية الريفية فى المراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفى والجمعيات التعاونية على أن تكون هذه الأندية مجال انتشار الأفكار وتبادلها ومكان تصميم المشروعات الاجتماعية والاقتصادية والصحية التى تخرج من النادى إلى حيز الوجود عن طريق الأجهزة التى تشكل لذلك فى القرى . وبذلك تصبح الأندية الريفية مكان بذر الأفكار الجديدة وحضانتها وإعدادها فى وضع مقبول من أبناء القرية . وبذلك تكون هذه الأندية لم تقتصر مهمتها على حماية أبناء القرية من الإلتجاء إلى ألوان الترويح الضارة ، بل تعدت ذلك إلى أن اتخذت دوراً إيجابياً فى الإصلاح الريفى للقرية .

وخطت الدولة فى السنوات التالية للشورة خطوات هامة فى الإعراف بميدان رعاية الشباب كأحد ميادين الخدمات الهامة للحفاظ على ثروة الوطن البشرية وتنشئتها تنشئة صالحة تعينها على تحمل مسؤولياتها فى قيادة الوطن وبناء تقدمه .

وكان إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب خطوة أساسية نحو تحقيق هذا الهدف ، حيث أتاح إنشاء هذا المجلس الفرصة لتشكيل اللجان الدراسية التي تناولت بالدراسة المستفيضة مختلف الجوانب المتعلقة برعاية الشباب وتوفير الظروف والاحتياجات والبرامج التي تعين على هذه الرعاية . كما كان إنشاء هذا المجلس تحقيقاً للتنسيق والربط بين الأجهزة المختلفة التي تتعامل مع الشباب في مختلف قطاعاته .

ثم تكونت وزارة للشباب لفترة حوالى الثلاثة أعوام كمحاولة لضم جميع الأجهزة التنفيذية والتخطيطية التي تعمل في حقل الشباب في جهاز إدارى واحد على أن التجربة أوضحت أن فصل هذه الأجهزة من مختلف الوزارات المعنية بالشباب كوزارة التربية والتعليم أو التعليم العالى أو الشئون الاجتماعية لم تسفر عن نتائج سريعة في معالجة الموقف بل ربما أدت إلى تعطيل وطول في الإجراءات التنفيذية .

وعليه عادت إلى الصورة مرة أخرى في أكتوبر عام ١٩٦٥ فكرة تخصص أحد وزراء الدولة لشئون رعاية الشباب وإعادة تشكيل المجلس الأعلى لرعاية الشباب ليكون الهيئة التخطيطية والرقابية المشرفة على شئون رعاية الشباب والمنسقة بين مختلف الأجهزة الحكومية التي تتعامل في هذا الميدان . وبالإطلاع على الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٦/١٩٧٠ في ميدان رعاية الشباب نجد أن الاتجاه نحو توفير الأندية الريفية والتوسع في إنشائها يمثل جزءاً هاماً من هذه الخطة .

هذا بجانب المشروع الكبير التي قامت به هيئات الشباب في السنوات الخمس الأخيرة نحو التوسع والتعميم في معسكرات الشعب التي تخصص أساساً للعمال والفلاحين ذكوراً وإناثاً وتقام في عدة أماكن منها أبو قير وبور سعيد ورأس البر والعريش صيفاً كما تقام في أماكن أخرى ملائمة في فصول السنة الأخرى .

الفصل الحادى عشر

النظم الاجتماعية (٧)

النظام الحكومى (السياسى)

مقدمة

من النظم الاجتماعية التى تتواجد فى كل مجتمع من المجتمعات النظام السياسى أو الحكومى أو الإدارى وهو النظام الذى يحدد علاقات أفراد المجتمع ببعضهم موضحاً الحقوق والسلطة كما يودى الوظيفة الرئيسية للدفاع عن أفراد المجتمع وحقوقهم وملكيته الخاصة ضد المعتدين سواء من أبناء المجتمع أو غيرهم من أبناء المجتمعات الأخرى .

وإذا كانت الأسرة والقبيلة فى مراحل الحياة البشرية التاريخية هى التى كانت تقوم بهذه المهمة ، فإن ازدياد تعقد الحاجات الحقيقية والمواقف التى يواجهها الأفراد والمجتمعات ثم تطور الفكر الحديث فى معنى الدولة والتشار الفلسفات الخاصة بالحكم والعلاقات الإنسانية ، كل هذا أدى إلى تخصيص نظام خاص فى حياة المجتمعات ليتولى هذا الجانب الهام الذى يحفظ للمجتمع إستقراره وللأفراد طمأنينتهم ، وأصبح القانون هو المحدد الرسمى لعلاقات الأفراد وحقوقهم وواجباتهم ، وأصبحت وظيفة الدولة الأساسية هى العمل على تحقيق القانون .

وتودى الدولة وظيفتها الأساسية فى تحقيق القانون بوسائل ثلاث يسميها بعض فقهاء القانون العام بالوظائف القانونية للدولة وهى :

١ - الوظيفة التشريعية وما يتصل بها من مهمة وضع القواعد القانونية العامة التي تحدد ضوابط السلوك القانوني للحكام والمحكومين على السواء .

٢ - الوظيفة التنفيذية وما يتصل بها من الإشراف على تنفيذ القوانين والعمل على حسن سير المرافق العامة بقصد أداء الخدمات الأساسية للأفراد .

٣ - الوظيفة القضائية وما يتصل بها من مهمة الفصل في المنازعات التي يثيرها تطبيق القانون فيما بين جماعة الأفراد بعضهم وبعض أو فيما بينهم وبين السلطات الحاكمة .

ثم برزت بعد ذلك ونتيجة طبيعية لذلك مشكلة تنظيم الدولة وشكل بنائها الحكومي بمعناه الواسع كمشكلة رئيسية في التنظيمات الدستورية ، وهل من الأفضل لحسن أداء الوظيفة الحكومية بمعناها الواسع أن تركز جميع هذه الوظائف في يد شخص أو هيئة واحدة أم أن توزع بين أكثر من شخص أو أكثر من هيئة .

ومع تقدم الفكر الإنساني وخاصة الفكر الديمقراطي سعت الدساتير المعاصرة إلى العمل على تخليص الشعوب من مساوئ نظام تركيز السلطة وما يترتب عليه من تضيق على حقوق الأفراد وحررياتهم العامة . فنادت هذه الدساتير بضرورة تعدد الهيئات العامة وتوزيع العمل الحكومي بين هيئات متخصصة في أعمال وظيفية بعينها من وظائف الدولة فتخصص هيئة في أعمال التشريع ، وتخصص ثانية في أعمال التنفيذ ، ثم تخصص ثالثة في أعمال القضاء .

واقد أصبح هذا الإتجاه يمثل قاعدة الأساس في التنظيمات الدستورية الحديثة وهو ما يعرف بمبدأ الفصل بين السلطات . فتوزيع مظاهر السلطة

العامة بين أكثر من هيئة عامة يمكن لكل هيئة منها أن تراقب الأخرى ، وأن تلتزم القانون من جانبها خوفاً مما تمارسه غيرها عليها من رقابة^(١) .

على أنه حينما قامت الدولة الحديثة بمفهومها المعاصر في أوائل القرن السادس عشر على أنقاض النظام الإقطاعي وعلى أساس نظرية الحق الإلهي المقدس للملوك ، كن لنظرية السيادة الجديدة صداها في النطاق الإداري فقد كان لابد في مثل هذه الظروف من أن يتولد فكر سياسى يمهّد لتدعيم الدولة الجديدة الموحدة ، ويدعو إلى تمكين السلطة الممنوحة للملوك في مواجهة أشرف الاقطاع وبابوات الكنيسة وقد أدى ذلك إلى الدعوة إلى تأكيد السلطان الكلى والمطلق لهؤلاء الملوك . وأدى هذا المفهوم لحق السيادة إلى تركيز جميع السلطات في يد الملك فهو الذى يصدر القوانين وهو الذى يشرف على تنفيذها كما تصدر الأحكام القضائية باسمه .

وأدى نظام تركيز السلطات العامة إلى نظام تركيز مماثل فى القطاع الإدارى . غير أنه مع تعقد الحياة الإدارية للدولة المعاصرة بسبب كثرة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه الدولة فى ظل فلسفة مذاهب التدخل لم يعد مذهب التركيز الإدارى أمراً يمكن التحقيق . فقد أصبح فى حكم المستحيل أن تمتد يد الوزير إلى كل صغيرة وكبيرة فى شئون وزارته فى الأقاليم - والمصالح المختلفة ، كما أظهرت التجربة أنه لم يعد فى استطاعة هيئة إدارية مركزة فى العاصمة موحدة الأساليب أن ترضى جميع الحاجات المتنوعة فى أقاليم الدول المختلفة ولجمهور كبير يضم شعب الدول جميعه . وتادت الآراء فى الإصلاح الإدارى بوجوب التخفيف عن الوزراء من

(١) الدكتور طعيمة الجرف ، مبادئ فى نظام الادارة المحلية ، مكتبة القاهرة الحديثة

ناحية حتى يتفرغوا للمسائل القومية المشتركة بين جميع أقاليم الدولة كما نادى بتنوع أساليب النشاط الإدارى بقدر تنوع الحاجات فى أقاليم الدولة حتى تتلاءم هذه الأساليب مع مقتضيات هذه الحاجات وحتى تكون أكثر فاعلية فى تحقيق النفع العام .

غير أن قاعدة وحدة الدولة ووحدة سلطتها السياسية ، توجب على الرغم من ذلك ألا يكون استقلال الهيئات الإدارية المحلية عن الحكومة المركزية استقلالاً كلياً ومطلقاً وإلا انتهى الأمر بهذه الهيئات أن تصبح دولا داخل الدولة . وكان طبعياً أن يكون استقلال هذه الهيئات بناء على ذلك مقيداً بالنطاق المرسوم له فى قانون الدولة وأن تمارس هذه الهيئات ما قدر لها من اختصاصات تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية . كل ذلك بشرط ألا تتعدى حدود هذه الرقابة وهذا الإشراف الحدود المقررة فى القانون لصيانة استقلال الهيئات اللامركزية . وهذا هو الفارق الجوهرى بين الوصاية الإدارية فى النظام اللامركزى والسلطة الرئاسية فى النظام المركزى (١) .

وإذ ذلك لم تعد مشكلة الاختيار فى النظام الإدارى للدولة هو أى النظامين أولى بالاتباع (المركزى أو اللامركزى) ، وإنما أصبح من المؤكد لدى رجال القانون والتشريع أن أحسن وسائل التنظيم الإدارى هو ما قام على أساس الأخذ بالأسلوبين معا فى وقت وبقدر يسمح بالامتزاج بينهما صيانة لمعنى ديمقراطية الإدارة وحفظاً فى نفس الوقت على وحدة الدولة القانونية والسياسية وتوفير قدر من الانسجام والتجانس بين مختلف أساليب النشاط الإدارى فى الدولة الواحدة . أو كما أشار الدكتور عثمان خليل من أن المركزية واللامركزية هما المظهران المتعارضان للأسلوب الذى تسير

(١) نفس المرجع السابق صفحة ١٨ .

عليه إدارة الدولة . وتأخذ الدولة الحديثة بقدر من هذا المظهر أو ذاك حسب ظروفها الخاصة . وبذلك يتعاون المظهران معاً في العمل رغم تعارضهما النظري (١) .

وبالرغم من صعوبة وضع فيصل مطلق بين المركزية واللامركزية ، فإن من الممكن أن تلتقى النظم المختلفة عند بعض الأسس والإعتبارات الهامة في هذا الموضوع .

فالمسائل التي تهم الدولة في مجموعها كوحدة متجانسة والتي تحتاج إلى وحدة الأسلوب الإداري أو تتطلب مقدرة مالية وفنية ضخمة لا تتوافر لغير الجهاز المركزي في الدول ، فإن مثل هذه المسائل يجب أن تظل محتفظة بطابعها القومي العام وأن تدار طبقاً للنظام المركزي ويدخل في هذا النطاق على سبيل المثال مرفق الأمن والدفاع والقضاء فهي مسائل تتصل بأهم مظاهر سيادة الدولة ، كذلك أعمال التخطيط القومي بوصفها أعمالاً مركزية لصالح المجتمع المتكامل جميعه .

أما الأعمال التي تدخل فيها صفة التنفيذ المحلي أو الخدمات العامة فهي مسائل تترك إلى مسئولية الجهاز اللامركزي أو المحلي .

وعند عرض النظام الإداري أو السياسي أو الحكومي في مجتمعنا الريفي المصري سنتعرض إلى موضوعين أساسيين أولهما التنظيم الإداري بمعناه الضيق أي التنظيم الحكومي (السلطة التنفيذية) وثانيهما التنظيم السياسي أو الشعبي بوصف الشعب هو مصدر السلطات التي لها الرقابة الكاملة على جميع وظائف الدولة .

(٢) عثمان خليل عثمان ، القانون الإداري الطبعة الرابعة ١٩٥٩ صفحة ١١٩ .

النظام الإدارى فى الريف

عند عرض النظام الإدارى فى الريف سيقضى الأمر أن نتعرض بسرعة إلى شرح هيكل النظام الإدارى للدولة حتى يمكن إظهار هذه الرابطة الوثيقة بين سلطات الحكم المحلى بالقرية مع غيرها من سلطات الحكم المحلى بالمحافظة ثم بالسلطات المركزية للدولة .

نبذة تاريخية :

حينما دخلت مصر تحت الحكم التركى فى أوائل عام ١٥١٧ أقام فيها سليم الفاتح نظاماً يهدف إلى ضمان دوام تبعيتها للباب العال . وكان النظام يقوم على إيجاد سلطات ثلاث تتنازع الأمر فى البلاد وتراقب كل منها الأخرى وبذلك لا يغرى الانفراد بالسلطة أى جهة بالاستقلال والخروج على حكومة الباب العالى .

قسمت مصر من الوجهة الادارية فى العهد التركى إلى ١٦ إقليماً (أو سنجقية) ، منها فى الوجه البحرى والباقي فى مصر الوسطى والصعيد . وكان على رأس كل إقليم « سنجق » ، أو « بك » ، أو كشاف فى مقام وكيل البك يعينه ديوان القاهرة بشرط أن يعتمد الوالى هذا التعين أما فى الشفور الثلاثة دمياط والسويس والاسكندرية فقد كان الأمر متروكاً « لقباطين » ، يعينهم السلطان رأساً وكان لكل إقليم ديوان خاص به مؤلف من رؤساء ضباط الفرق يستشيرهم البك أو الكشاف فى الأمور المتعلقة بالإقليم .

وعندما دخل نابليون فى يوليو عام ١٧٩٨ أمر بتشكيل ديوان القاهرة من تسعة أعضاء من مشايخ البلاد وسادتهم يعاونهم بعض الفرنسيين ثم عمم نظام الدواوين فى جميع مديريات القطر المصرى . وكان رأى هذه الدواوين

إستشارياً بحتاً لقواد الجيش الفرنسى الذين تولوا حكم المديريات فى عهد الحملة الفرنسية .

وحينما ولى محمد على أمر السلطة فى مصر عام ١٨٠٥ أجرى تعديلات فى التقسيم الإدارى للبلاد فجعلها سبع مديريات فقط وعين على رأس كل منها حاكماً يسمى « المدير » ، أما القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فجعل من كل منها محافظة وعين على رأسها محافظ ثم قسم المديريات إلى مراكز وعين على رأس كل مركز مأمور ، وقسم المراكز إلى أخطاط (أقسام) وعين على رأس كل منها ناظراً وقسم الأخطاط إلى (نواحى) وجعل على رأس كل منها شيخ البلد يعارنه الخولى لمسح الاطيان ، والصراف لجباية أموال الميرى ، والشاهد « المأذون » .

بقيت هذه التقسيمات أساس الادارة المحلية فى مصر حتى عهد الاحتلال وإن كان قد تناولها الخديوى إسماعيل ببعض التعديلات حيث قسم مصر إلى ١٣ مديرية بدلا من ٧ مديريات ثم غير تسمية مشايخ البلاد حيث أنشأ وظيفة العمدة وجعل من شيخ البلد مساعداً للعمدة وتحت إمرته ثم أدخل تعديلا جوهرياً حيث جعل إختيار العمدة ومشايخ البلاد بالإنتخاب بعد أن كان بالتعيين منذ عهد محمد على .

وقد استقرت هذه التقسيمات الإدارية الإقليمية بعد أن زاد عدد المديريات إلى ١٦ مديرية وتعديلت المحافظات إلى ٤ هى القاهرة والاسكندرية والسويس والقنال وبقيت هذه التقسيمات كأساس يجرى عليه توزيع الوظيفة الادارية فى إطار من النظام المركزى فى مصر حتى صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

وبمنا بطبيعة الحال فى هذا التنظيم أن نعرف أن القرية كانت تخضع لسلطة

العمدة ولقد أحس الاحتلال منذ وطئ أرضنا أن منصب العمدة هو أسبق المناصب الإدارية وأهمها ، باعتباره همزة الوصل بين الحاكمين والمحكومين وأولى هذا المنصب اهتماماً خاصاً حتى يتمكن الاحتلال عن طريقه من أن يتحكم فعلاً في مصير الشعب ويستبد بأموره . لذلك حرص الأمر العالي سنة ١٨٩٥ على أن ينظم هذا المنصب حيث يجعل من وزارة الداخلية — وهي بدورها في قبضة سلطات الاحتلال — المرجع النهائي في شئون العمد والمشايخ . لذلك فبينما قرر هذا الأمر العالي قاعدة الانتخاب كأساس لاختيار العمد والمشايخ ، فإنه قد ربط هذا الانتخاب بقواعد وإجراءات معقدة للغاية يتوصل عن طريقها في النهاية إلى ما يقرب من التعيين . وقد ظل قانون العمد القديم المحدد بهذا الأمر العالي الصادر في عام ١٨٩٥ معمولاً به حتى عام ١٩٤٧ رغم المحاولات العديدة التي بذلت لإصلاحه .

وفي عام ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٠٦ الذي عدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ١٥٠ من نفس السنة الذي عمل على إدخال إصلاحات جوهرية بشأن نظام المشايخ وكان أهم هذه الاتجاهات الجديدة في هذا القانون هي :

١ — السير نحو التخلص تدريجياً في هذا النظام حيث قدرت مادته الأولى إستثناء مقار المحافظات وحواضر المديريات ومقار المراكز والأقسام والبنادر ذات النظام الإداري الخاص من نظام العمد ، كذلك رخص لوزير الداخلية أن يلغى بقرار منه في أي وقت العمودية من أية قرية بها نقطة بوليس .

٢ — جعل حق الاعتراض على المرشحين لمنصب العمد أو مشايخ البلاد مسئولية الجهاز الشعبي (الاتحاد القومي في ذلك الوقت) .

٣ - جعل انتخاب العمدة والمشايخ حقا لجميع الناهخين من أبناء القرية أو الحصة المقيدة أسماءهم في جداول الانتخاب .

٤ - جعل الإلمام بالقراءة والكتابة شرطاً أساسياً ضمن الشروط الواجب توفرها في المرشحين للوظيفة بعد أن كان شرطاً تفصيلياً .

وبالرغم من استمرار العمل بنظام العمد حتى وقتنا الحالي فإن نظام الإدارة المحلية الجديد الذى صدر بالقانون رقم ١٢٤ الصادر فى ٢٨ مارس سنة ١٩٦٠ قد بدأ خطوات جديدة لتغيير شكل الجهاز الإدارى للقرية بل للمحافظات بما يضمن السيطرة الشعبية الكافية لتحقيق الرقابة الذاتية والحكم الذاتى وبدأت مجالس القرى تباشر السلطات والمسئوليات التى كان مفروضا من الوجهة النظرية أن الكثير منها كان مسئولية العمدة طبقا لقانون العمد والمشايخ .

المجالس المحلية فى مصر

كانت مصر قد عرفت نظام المجالس المحلية لأول مرة منذ تقرر على عهد الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ تعميم نظام ديوان القاهرة فى الأقاليم ، فأنشئ لكل مديرية ديوان خاص . ثم تكررت المحاولة فى عهد الاحتلال البريطانى حيث تقرر إنشاء مجالس المديريات بالقانون النظامى وقانون الانتخاب الصادرين فى عام ١٨٨٣ .

كذلك تقرر بالأمر العالى الصادر فى عام ١٨٩٠ إنشاء مجلس بلدى مدينة الاسكندرية مما فتح الباب لتجربة نظام المجالس البلدية فى مصر . ثم توالى التعديلات التشريعية بعد ذلك سواء فيما قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ أو بعده ، غير أنه على الرغم من كثرة المحاولات التى بذلت من جانب المشرع

المصرى ، بقيت المجالس المحلية على الرغم من أن غالبية تكوينها من العناصر المنتخبة أقل من الحد الذى تعتبر فيه تطبيقاً سليماً للمفهوم اللامركزى فى الإدارة حيث كانت الحكومة المركزية هى الموحية دائماً بالتوجيهات ، كما كانت السلطات الممنوحة لهذه المجالس قليلة وحتى هذا القليل كان يخضع لرقابة ووصاية قاسية من جانب الحكومة المركزية .

مع قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ كان لابد أن تعود السلطات لمصدرها الأصل وهو الشعب ومسيراً فى الخطوات الأساسية لتحقيق الديمقراطية السليمة ، تأسست لجنة عام ١٩٥٧ لإعادة النظر فى تنظيمات اللامركزية فى مصر . وانتهت هذه اللجنة من عملها عام ١٩٥٩ . وأعدت مشروع قانون صدر على أساسه قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ الصادر فى ٢٨ مارس ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية .

ثم جاء دليل العمل الوطنى بصدور الميثاق الذى نص بوضوح فى الباب الرابع إلى « أن الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحدس سلطة الدولة تدريجياً إلى الشعب » .

وكان القانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية هو الخطوة الأولى الحاسمة نحو تحقيق الحكم المحلى . حددت نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ، كما حددت نطاق المدن بقرار من الوزير المختص بينما حددت القرى بقرار من المحافظ وقد روعى عند تقسيم البلاد إلى مدن وقرى أن يكون عدد السكان هو العنصر الأساسى المميز وفقاً لقواعد تنظيمية وضعتها اللجنة التنفيذية للإدارة المحلية .

ويكون لكل من هذه الوحدات الإدارية (المحافظة والمدينة والقرية) الشخصية المعنوية حيث يمثل كل منها مجلس مختص هو مجلس المحافظة أو مجلس المدينة أو مجلس القرية .

تشكيل مجلس المحافظة :

يتكون مجلس المحافظة من :

- ١ — المحافظ رئيساً ويحل محله مدير الأمن في المحافظة عند غيابه .
- ٢ — أعضاء يعينون بحكم وظائفهم وهم يمثلون الوزارات الآتية بالمحافظة : الأشغال العمومية ، التربية والتعليم ، التموين ، الخزانة ، الداخلية ، الزراعة ، الاسكان ، الشؤون الاجتماعية ، العمل ، الصحة ، المواصلات والشباب .
- ويكون ممثل كل وزارة في المجلس رئيساً للجهاز الذي يتولى العمل بالمرفق الذي تقوم عليه وزارته بالمحافظة ، ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت إشراف المحافظ .
- ٣ — من ٣ إلى ٥ أعضاء يعينون من العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي تعزيراً لمجالس المحافظات بالكفاءات من يحسن الاستفادة بخبراتهم ويختارون من ذوى الكفاية في المرافق الإقليمية من غير أعضاء مجالس المدن أو المجالس القروية ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح المحافظ .
- ٤ — الأعضاء المنتخبون وهم أربعة أعضاء عن كل مركز أو قسم إداري من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي (الاتحاد الاشتراكي العربي) .
- ولا يجوز للأعضاء المنتخبين أن يجمعوا بين عضوية مجلس المحافظة وعضوية مجالس المدن أو المجالس القروية .
- ويراعى دائماً أن تكون الأغلبية لهؤلاء الأعضاء المنتخبين فإذا لم تتوافر لهم الأغلبية جاز زيادة ممثلي كل مركز أو قسم إلى ستة أعضاء .

تشكيل مجلس المدينة :

ويتكون مجلس المدينة من :

١ - ستة أعضاء يختارون على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي حددتها اللائحة التنفيذية بأنهم يمثلون وزارة التربية والتعليم ، والخزانة ، والداخلية ، الاسكان ، والشئون الاجتماعية ، والصحة .

ويكون تعيين هؤلاء بقرار من المحافظ بناء على اقتراح ممثل كل من هذه الوزارات ذات الشأن في مجلس المحافظة .

٢ - من ٢ إلى ٣ أعضاء من الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي ممن تتوافر فيهم شروط الترشيح لعضوية المجلس يختارون من ذوي الكفاءة في شئون المدينة من غير أعضاء مجلس المحافظة ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح المحافظ :

٣ - أعضاء لا يجاوز عددهم عشرين من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي (الاتحاد الاشتراكي العربي) ويراعى دائماً أن تكون الأغلبية هؤلاء الأعضاء المنتخبين .

هذا ويبتدأ يعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس فإن الوكيل ينتخب بواسطة المجلس من بين أعضائه المنتخبين .

تشكيل مجلس القرية :

يتكون المجلس القروي من :

١ - أعضاء يعينون بحكم وظائفهم ممن يعملون بالقرية أو القرى التي يتألف منها المجلس القروي ويكون من بينهم ممثلون للتربية والتعليم ،

والداخلية ، والزراعة والصحة والشئون الاجتماعية ، ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء بقرار من المحافظ بناء على عرض ممثل الوزارة ذات الشأن في مجلس المحافظة .

ويعهد رئيس المجلس القروى إلى الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم في المجلس القروى بتنفيذ قرارات المجلس كل فيما يخصه وتحت إشرافه .

٣ - أعضاء منتخبون لا يجاوز عددهم ٣٢ من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السرى بالطريقة التى يحددها الاتحاد القومى (الاتحاد الاشتراكى العربى) .

٤ - يجوز تعيين عضوين في مجلس القرية من ذوى الكفاءات ومن الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكى العربى وبراعى أن تكون الأغلبية للأعضاء المنتخبين .

نظام سير العمل بالمجالس المحلية

(مجالس المحافظة ، والمدينة ، والمجالس المحلية القروية)

١ - يجتمع المجلس في المكان المخصص لذلك اجتماعاً عادياً مرة على الأقل كل شهر بدعوة من الرئيس في موعد يحدده . ويؤلى عقد جلساته إلى أن ينتهى من نظر جميع المسائل الواردة في جدول الأعمال .

وللرئيس دعوة المجلس لاجتماع غير عادى ، وعليه أن يدعوه إذا طلب ذلك ثلث الأعضاء كتابة . ولا يجوز للمجلس أن يتداول في الاجتماع غير العادى إلا في المسائل التى دعى من أجلها .

٢ - يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات ، في صلاته مع الغير .

٣ - جلسات المجلس علنية مالم يطلب الرئيس أن تُلغى الأعضاء جعلها سرية ، في هذه الحالة يقرر المجلس في جلسة سرية ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تستمر في جلسة سرية أو علنية .

٤ - لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء وفي حالة عدم تكامل هذا العدد تؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل وسبعة على الأكثر ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع فإن كان عدد الحاضرين في الاجتماع الجديد أقل من العدد القانوني عرض الأمر على الوزير المختص ويجوز في هذه الحالة حل المجلس .

هذا وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين مالم ينص على اشتراط أغلبية خاصة . وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

٥ - يؤلف المجلس من بين أعضائه لجنة لكل اختصاص أو أكثر من الاختصاصات الموكولة إليه تتولى الإشراف على هذا الاختصاص وتعرض اقتراحاتها على المجلس لاستصدار القرارات اللازمة .

كما يجوز للمجلس أن يؤلف عند الاقتضاء لجاناً خاصة لأغراض معينة ويكون اختيار أعضاء هذه اللجان بطريقة الاقتراع السرى لكل لجنة وبالأغلبية النسبية . وتختار كل لجنة رئيسها على أن يراعى بقدر الإمكان أن يكون الرئيس هو العضو بحكم وظيفته الممثل لاختصاصها ، كما تختار اللجنة سكرتيرها .

٦ - لرئيس المجلس الاشتراك في أعمال اللجان ، ويرأس الجلسة التى يحضرها ويجوز للمجلس بناء على طلب اللجنة المختصة الاستعانة بمن تراه من الخبراء الفنيين فى الموضوع المطروح أمامها وله أيضاً أن يتصل بالهيئات

المصرفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستئناس بآرائها فيما يدرسه المجلس من مشروعات .

٧ — جلسات اللجان سرية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق حضور جلساتها دون أن يشترك في المناقشات أو التصويت وتعرض تقارير اللجان على المجلس لإصدار قرار في شأنها ، وتشترط موافقة الوزير المختص مقدماً ليعهد المجلس بشيء من اختصاصه إلى إحدى لجانه مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

٨ — يتولى مجلس الدولة الإفتاء في الموضوعات القانونية التي تحال إليه من المجالس المحلية ويجوز للمجلس أن تعهد إلى إدارة قضايا الحكومة مباشرة الدعاوى التي تكون طرفاً فيها كلها أو بعضها .

٩ — تبدأ إجراءات التجديد النصفي لعضوية المجالس قبل انتهاء السنتين بشهرين على الأقل .

إختصاصات المجالس المحلية

أولاً : أحكام عامة :

١ — تباشر المجالس المحلية اختصاصاتها المبينة فيما بعد في نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً لتوجيهات الوزارة ذات الشأن .

٢ — يجوز للجنة المركزية أو اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية بالإتفاق بين الوزير المختص والوزير ذى الشأن نقل بعض إختصاصات الوزارات إلى المجالس المحلية .

٣ — يصدر المجلس قراراته بعد دراسة الموضوعات المعروضة عليه

وله أن يحيل ما يرى إحالته من هذه الموضوعات إلى اللجان المختصة لدراسنها قبل إصدار قرار فيها .

— يتولى رئيس المجلس تنفيذ قراراته بمعاونة موظفي المجلس وعماله ويكون تنفيذ القرارات التي تتطلب اعتماداً من سلطة أعلى بعد صدور هذا الاعتراف .

٥ — يتولى مجلس المحافظة الإشراف على مجالس المدن والمجالس القروية الكائنة في نطاق المحافظة وله في سبيل ذلك الاستعانة بلجانه ، وفي هذه الحالة تتولى كل لجنة مختصة التفتيش دورياً على مجالس المدن والمجالس القروية في شأن المرفق الذي يدخل في اختصاصها .

وتقدم اللجنة التي قامت بالتفتيش تقريرها لمجلس المحافظة الذي يقوم بإبلاغ التقرير مع ملاحظاته إلى مجالس المدينة أو المجلس القروى والمجلس المحافظة عند الاقتضاء أن يقدم نتيجة التفتيش إلى اللجنة الاقليمية للإدارة المحلية لتقرير ما تراه .

ويراعى مجلس المحافظة هذه التقارير عند توزيع الاعانة المشار إليها في المادة ٢٩ من القانون على مجالس المدن والمجالس القروية .

٦ — يختص مجلس المحافظة بمباشرة الخدمات المحلية الضرورية في المدن والقرى التي لم يتم إنشاء مجالس فيها وذلك بقرارات يصدرها في هذا الشأن وله أن يعهد بتنفيذها إلى من يرى إختياره لذلك مع منحه الاختصاصات اللازمة في هذا الشأن .

٧ — يختص مجلس المحافظة بالنظر في طلب المجلس القروى لتحويل القرية إلى مدينة ثم يرفع الطلب مشفوعاً بملاحظاته إلى جهة الاختصاص .

ثانياً : شئون التربية والتعليم :

٨ - يباشر مجلس المحافظة شئون التربية والتعليم الآتية :

(أ) إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الثانوية العامة والفنية ماعدا المدارس التجريبية والنموزجية التي تتبع الوزارة مباشرة .

(ب) إنشاء وتجهيز وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات ماعدا معاهد المعلمين العليا .

(ج) إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس المختلفة في المدن والقرى التي ليست بها مجالس محاية أو التي لا تدخل في اختصاصها هذه الأنواع من المدارس .

٩ - يباشر مجلس المدينة شئون التربية والتعليم الآتية :

(أ) إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الاعدادية العامة والفنية في دائرة المجلس .

(ب) إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الابتدائية في دائرة المجلس .

١٠ - يباشر المجلس القروي إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الابتدائية في نطاق القرية أو القرى الداخلة في إختصاصه .

١١ - تباشر المجالس المحلية في دائرة إختصاصها الشئون الآتية :

(أ) توزيع وفتح الفصول اللازمة للتوسع في التعليم .

(ب) الإشراف على تطبيق المناهج المقررة من وزارة التربية والتعليم وتقديم التوصيات الخاصة بمشكلات التطبيق والافترحات الخاصة بالتعديلات التي تقتضيها البيئة المحلية .

(ج) تحديد مواعيد الأجازات المدرسية طبقاً للظروف المحلية مع مراعاة طول مدة السنة الدراسية المقررة .

(د) تحديد مواعيد الجدول المدرسي بما لا يتعارض مع الساعات المقررة في الخطة الدراسية .

(هـ) تنفيذ سياسة تعليم الكبار ومحو الأمية .

(و) الترخيص في إنشاء مدارس ومكاتب خاصة في ضوء السياسة العامة للتعليم وبما يتفق مع الاحتياجات المحلية ، وتحديد مستوياتها طبقاً للشروط المقررة ، ومنح الإعانة المستحقة لكل مرتبة منها .

(ز) الإشراف على إمتحانات النقل في المدارس التي يديرها كل مجلس وتحديد مواعيد هذه الامتحانات أما الامتحانات العامة فتختص بها وبالتحديد مواعيدها وزارة التربية والتعليم .

(ح) تحديد أماكن المدارس الداخلة في إختصاصه .

(ط) إنشاء وتجهيز المكتبات المدرسية والأندية الرياضية المدرسية في المدارس الداخلة في نطاقه .

(ي) تدبير وتنظيم مسائل التغذية للطلاب في المدارس التي يديرها المجلس .

(ك) تيسير كل ما يتصل بالرعاية الصحية المدرسية .

١٢ - قرارات مجالس المدن والمجالس القروية في الشئون المذكورة في المادة السابقة يجب إعتمادها من رئيس لجنة التعليم بمجالس المحافظة عدا ما جاء في البنود الأربعة الأخيرة منها .

ثالثاً : الشؤون الصحية :

١٣ — تتولى المجالس المحلية الشؤون الصحية وإنشائها وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية فيما عدا الوحدات النموذجية أو المعدة منها لأغراض البحوث أو التدريب أو الإنتاج التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .
وتحدد دائرة إختصاصات كل مجلس على الوجه الآتي :

أولاً : مجلس المحافظة :

- (أ) المستشفيات العامة .
- (ب) مستشفيات طب العيون .
- (ج) مستشفيات الأمراض الصدرية .
- (د) مستشفيات الحيات .
- (هـ) وحدات التثقيف الصحي .
- (و) معامل الصحة العامة .
- (ز) اللجان الطبية المحلية .
- (س) المخازن الإقليمية .

ثانياً : مجلس المدينة :

- (أ) المستشفيات المركزية .
- (ب) مراكز رعاية الطفل والأمومة :
- (ج) وحدات الصحة المدرسية .
- (د) مكاتب الصحة .

ثالثاً : المجلس القروى :

(أ) المجموعات الصحية والوحدات القروية .

(ب) وحدات علاج الأمراض المتوطنة .

١٤ — يتولى مجلس المحافظة جميع الشئون الصحية والطبية وإنشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية بالمدن والقرى التى ليس لها مجلس قروى .

رابعاً : الشئون البلدية والقروية :

١٥ — تبأشر مجالس المحافظات كل فى دائرة اختصاصه شئون المرافق العامة الآتية :

(أ) عمل جميع الأبحاث الخاصة بمشروعات عمليات الكهرباء والمياه والمجارى والغاز المحلية واختيار المواقع المختلفة لها .

(ب) طرح مناقصات وممارسات وتنفيذ مشروعات الكهرباء والمياه والمجارى والغاز المحلية ومشروعات تدعيم المحطات أو توسيع شبكتها أو تعديلها أو تجديدها التى لا ترتبط بأكثر من محافظة .

(ج) إدارة وتشغيل وصيانة عمليات المياه والكهرباء والغاز التى لاتدار بطريق الإلزام أو بطريق المؤسسات العامة وذلك بالتعاون مع مجلس المدينة أو مع المجلس القروى كل فى حدود اختصاصه طبقاً لإمكانات كل منهما .

(د) دراسة وبحث جميع الشكاوى والطلبات المقدمة من المواطنين والخاصة بتوصيلات المياه والمجارى والكهرباء من المشروعات القائمة أو التى تقيمها محلياً وإبداء الرغبات فى شأنها .

(هـ) أعمال المرور وإطفاء الحرائق والأسعاف والإنقاذ وتنفيذ خطة الدفاع المدني بالتعاون مع المجالس المحلية في المحافظة .

(و) القيام بجميع الشئون العمرانية وشئون المرافق العامة في المناطق التي لا توجد بها مجالس مدن أو مجالس قروية .

١٥ — تبأشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة إختصاصه الشئون العمرانية الآتية :

(أ) دراسة وإعداد مشروعات تخطيط المدن والقرى واختيار مناطق الإمتداد العمراني لها .

(ب) فحص واعتماد الاقتراحات الخاصة بمواقع المباني والأسواق العامة وما يماثلها :

(ج) إجراء أعمال الترميمات والصيانة اللازمة للمباني .

(د) فحص ومراجعة واعتماد المسائل الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم والتصرف فيها وتكون القرارات الصادرة من المجلس القروى نهائية إذا لم تتجاوز قيمه هذه الزوائد أو الضوائع ٣٠٠ جنيهه ويكون إختصاص مجلس المدينة نهائياً إذا لم تتجاوز قيمتها ألف جنيهه ويجب التصديق من مجلس المحافظة على القرارات الصادرة من مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة في دائرته فيما يتجاوز هذين الحدين .

(هـ) دراسة وإعداد وتنفيذ ردم البرك وإعداد وتخطيط وتقسيم مواقعها بعد ردمها في حالة عدم إسترداد أصحابها لها طبقاً للقانون .

(و) وضع السياسة العامة لأعمال المتنزهات وتجميل الشوارع وأعمال المشاتل ومزارع المجرارى ومشروعات إنتاج السماد العضوى والكسح

وإعداد وتنفيذ المشروعات اللازمة لكل ما من شأنه تنفيذ هذه الأعمال والنهوض بها .

(ز) دراسة وإعداد وتجهيز وتنفيذ مشروعات شق الطرق والشوارع العامة وتعديلها وصيانتها .

(ح) تنفيذ الأعمال المرتبطة بالإسكان على أساس النماذج القياسية التي تضعها وزارة الشئون البلدية والقروية وفق الخطة العامة للإسكان في هذا الشأن .

(ط) الأعمال الخاصة بالترخيص في الانتفاع المؤقت بالأراضي الفضاء المملوكة للحكومة ممدداً لا تتجاوز ثلاثة سنوات .

(ي) الإشراف على شئون التنظيم وتطبيق الأحكام والقوانين واللوائح المتعلقة بالتنظيم والمباني وتقسيم الأراضي وإدارتها والإشراف عليها .

(ك) توفير وسائل النقل العام المحلي وإدارتها والإشراف على ما يكون مداراً منها بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة .

(ل) القيام بجميع الأعمال اللازمة لإدارة المصايف والمشاتي والنهوض بها .

(و) إنشاء وإدارة الأسواق العامة والسلخانات .

(ن) إنشاء الجبانات وصيانتها والغاؤها طبقاً للاوضاع المعمول بها .

(س) أعمال النظافة العامة .

(ع) تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بترخيص المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية المتعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

١٧ - تباشر المجالس المحلية كل في دائرة إختصاصها تصميم وتنفيذ مشروعات المباني العامة التابعة لها ويجوز لهذه المجالس أن تستعين بوزارة الشئون البلدية والقروية في تصميمات المباني ذات الأهمية الخاصة .

خامساً : الشئون الإجتماعية والعمالية :

يتولى كل مجلس محلي في دائرة إختصاصه تنفيذ القوانين واللوائح الإجتماعية والعمالية على الوجه الآتي :

١٨ - مجلس المحافظة :

١ - الشئون الإجتماعية :

(أ) التعاون :

١ - الإشراف على الإنحاد التعاوني والجمعيات والهيئات التعاونية .

٢ - إقتراح حل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية أو الهيئات النهارية وإقتراح تعيين مجلس إدارة مؤقت لها .

٣ - العمل على إنشاء حركة تعاونية إستهلاكية وحركة للتسويق التعاوني وذلك بالتنسيق مع الوزارة المختصة .

(ب) النشاط الاهلي :

(١) إقتراح حل الهيئات الأهلية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وإقتراح تعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها وصرف إعانات جديدة لها .

(٢) الترخيص في جمع التبرعات للهيئات الخاصة .

(٣) إنشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الاجتماعية طبقاً للسياسة العامة .
(ج) رعاية الشباب والنزيرة الرياضية :

إنشاء وتجهيز مراكز رعاية الشباب على اختلاف أنواعها في جميع أنحاء المحافظة .

(د) الصناعات الريفية والبيئية :

(١) إجراء الدراسات التي تتطلبها الصناعات الريفية والبيئية ورفعها لجهات الاختصاص .

(٢) بحث اقتراحات مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة إلى تمويل الصناعات الريفية البيئية وتقديم الاقتراحات الخاصة بها لصندوق الدعم والاشراف على القروض والاعانات التي بمنحها هذا الصندوق .

(٣) إقامة المعارض الإقليمية والدعابة لها .

(هـ) المساعدات الاجتماعية :

(١) تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية المختلفة التي تجاوز ١٠ جنيهات للحالة الواحدة .

(٢) تقرير وصرف التعويضات التي تصرف عن الكوارث والنكبات العامة .

(٣) إنشاء وتجهيز وإدارة مراكز ومكانب التأهيل المهني لذري العاهات .

(٤) تنسيق المساعدات الاجتماعية المختلفة وتنظيم وتبادل المعلومات في هذه الناحية بين الهيئات الخاصة والحكومية .

(١) العمل :

(١) القوى العاملة :

١ - إنشاء وتجهيز وإدارة مكاتب الترخيم والتوظيف طبقا للسياسة العامة .

٢ - تكوين اللجان الاستشارية المشتركة الآتية :

(١) اللجان الخاصة برسم سياسة الترخيم المحلية وإرسالها إلى الوزارة المختصة .

(ب) اللجان الثلاثية التي تختص باقتراح المهن الخاصة بالتدرج والبرامج الدراسية النظرية والعملية وإرسالها إلى الوزارة المختصة .

٣ - الإشراف على تنفيذ الخطط التي تضعها الوزارة في تنظيم هجرة فائض الأيدي العاملة عن حاجة سوق العمل المحلي .

(ب) التفتيش العمالي :

إنشاء وتجهيز وإدارة مكاتب تفتيش العمال .

١٨ - مجالس المدن والمجالس القروية :

(١) الشنون الاجتماعية :

(١) التعاون :

١ - الإشراف على الهيئات والجمعيات التعاونية :

٢ - اقتراح حل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية أو الهيئات التعاونية واقتراح تعيين مجلس إدارة مؤقت لها ورفع الأمر إلى مجلس المحافظة .

٣ - العمل على نشر الوعي التعاوني .

(ب) النشاط الأهلي :

١ - الإشراف على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والهيئات الخاصة .

٢ - اقتراح حل الجمعيات والمؤسسات والهيئات الخاصة أو اقتراح تعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها وصرف إعانات جديدة لها .

٣ - اقتراح الترخيص في جمع التبرعات للجمعيات والمؤسسات والهيئات الخاصة .

٤ - اقتراح شهر الهيئات الخاصة والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية .

٥ - اقتراح إنشاء المشروعات الجديدة .

(ج) رعاية الشباب والتربية الرياضية :

١ - الإشراف على الهيئات العامة في ميدان رعاية الشباب والتربية الرياضية .

٢ - تنفيذ السياسة الموضوعية في مجال رعاية الشباب والتربية الرياضية وتوجيه الهيئات العامة في هذا الميدان للعمل بمقتضاها .

(د) الصناعات الريفية البيئية :

١ - العمل على نشر الصناعات الريفية والبيئية والنهوض بها .

٢ - استغلال الخامات المتوفرة في المدينة أو القرية والتي لم تصنع .

٣ - اقتراح عمليات التمويل لكل صناعة واحتياجاتها على مجلس

المحافظة .

(٥) المساعدات الاجتماعية :

١ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية الشهرية طبقاً للقوانين المنظمة لها .

٢ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية بأنواعها المختلفة التي تصرف دفعة واحدة وذلك بحد أقصى عشرة جنيهات واقترح المساعدات التي تجاوز هذا النصاب إلى مجلس المحافظة .

٣ - تقرير وصرف المساعدات الوقتية العاجلة .

٤ - تقرير وصرف المساعدات العاجلة للاغاثة في حالات الكوارث والنكبات التي تصرف خلال الثمانية والأربعين ساعة الأولى من حدوث الكارثة .

٥ - بحث حالة ذوى العاهات وتوجيههم مهنياً .

٢ - العمل :

تتولى مجالس المدن الإشراف على مكاتب التخديم والتوظيف .

سادساً : الشئون الزراعية :

٢٠ - تتولى المجالس المحلية فى دائرة المحافظة تنظيم الخدمات الزراعية وإنشاء خدمات زراعية جديدة وذلك على الوجه الآتى :

١ - الأعمال الزراعية :

(أ) الإرشاد الزراعى .

(ب) جمع الإحصاءات الزراعية والحيوانية .

(ج) مقاومة الآفات الزراعية .

(د) تنفيذ الحجر الزراعى الداخلى .

(هـ) مراقبة المشاتل المحلية .

(و) مراقبه الاتجار فى البذور .

٢ — الأعمال البيطرية :

(أ) مكافحه أمراض الحيوان والدواجن .

(ب) أعمال التفاتيش البيطرية .

(ج) مراقبه سلخ الجلود والكشف على اللحوم .

٣ — إنشاء وتجهيز وإدارة كل من :

(أ) المناحف والمعارض والمكتبات الإقليمية .

(ب) الوحدات الزراعية التابعة للإرشاد الزراعى .

(ج) المعامل البيطرية الإقليمية .

(د) المستشفيات البيطرية الإقليمية .

(هـ) وحدات مكافحه أمراض الحيوان والدواجن .

شئون التموين :

سابعاً : وحدات التموين :

٢١ — يتولى مجلس المحافظه الشئون التموينية فى نطاق المحافظة بما

فى ذلك المسائل الآتية :

(أ) العمل على توفير المواد الغذائية والتموينية وكفالة حسن توزيعها .

(ب) اقتراح تشكيل لجنة التسعير المحلية .

(ج) البت فى الشكاوى التموينية .

- (د) تقديم التوصيات الخاصة بتداول الساع التوزيعية والسلع غير الخاضعة لنظام التوزيع المراقب في حدود الكميات المخصصة .
- (هـ) البت في طلبات نزول تجار التجزئة ومن يماثلها والمخابز عن توزيع المواد التوزيعية المعهود إليهم بتوزيعها أو إعدادها .

ثانياً : شئون المواصلات :

يباشر مجلس المحافظة شئون المواصلات الآتية :

(أ) الطرق والكبارى والنقل :

- (١) إنشاء الطرق الإقليمية وطرق الدرجة الثالثة وهى التى تربط القرى بعضها ببعض أو بالطرق الرئيسية والتي لاتتعدى دائرة المحافظة الواحدة نصباتها .
- (٢) إقامة الكبارى المنشأة على الطرق المذكورة والتي تقل فتحها عن ستة أمتار وصباتها .
- (٣) تنفيذ قانون الطرق العامة والقرارات المكملة له فى دائرة الطرق الإقليمية الواقعة فى اختصاص كل محافظة .
- تنفيذ قوانين منح التزام سيارات النقل العام للركاب فى الإقليم فيما يختص بالجديدة التى تبدأ وتنتهى داخل المحافظة الواحدة .
- (٥) تدبير وسائل المواصلات فيما بين دوائر اختصاص المجالس المحلية فى دائرة المحافظة .

(ب) السكة الجديدة :

تقديم الاقتراحات والتوصيات لوزارة المواصلات فيما يختص بحركة

الجدول وإقامة المحطات وإقامة المظلات وتحسين مستوى الخدمة .

(ج) النقل النهري :

(١) إدارة ومنح التزام أو تراخيص المعدات وتشغيلها .

(٢) تقديم التوصيات الخاصة بالموانئ النهرية والمراسي وبرامج الأولويات بها .

(د) البريد :

المساهمة في إنشاء وتجهيز وإدارة المكاتب الخاصة .

تاسعاً : الشتون الاقتصادية :

٢٣ - يباشر مجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس القروية الشتون الاقتصادية الآتية :

(أ) تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية .

(ب) تنمية الصناعات المحلية .

(ج) الإشراف على أسواق الأقطان وسواحل الغلال .

(د) إقامة المعارض المحلية وتنظيمها .

(هـ) العمل على توفير الآلات الزراعية للجمعيات التعاونية الزراعية .

(و) العمل على تشجيع السياحة الداخلية وزيارة مناطق الآثار وتدير وسائل الراحة والمواصلات المناسبة .

عاشراً : شتون الأمن :

٢٤ - لمجلس المحافظة أن يقدم اقتراحات إلى وزارة الداخلية في كل

ما يتعلق باستتباب الأمن كإنشاء مراكز أو نقاط شرطة أو زيادة القوات فيها وكذلك بالنسبة إلى مكافحة الكوارث والنسكبات الطبيعية .
وللمجالس المحلية في دائرة المحافظة إبداء الرغبات والاقتراحات في هذا الشأن لمجالس المحافظة .

حادى عشر : الشؤون الثقافية :

- ٢٥ — يباشر مجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس القروية الشؤون الثقافية ولها على وجه الخصوص :
- (أ) مؤازرة الجمعيات والمنشآت الفنية والأدبية والثقافية والتشجيع على تأسيسها .
- (ب) إنشاء وإدارة المتاحف ودور الكتب العامة والتشجيع على تأسيسها .
- (ج) العمل على إنشاء المسارح والمراكز والمعاهد الثقافية في نطاق المحافظة .
- (د) تنظيم المسابقات والمهرجانات والمواسم الفنية المحلية .
- (هـ) تنظيم الاحتفالات في المناسبات القومية والعمل بكل وسيلة على نشر الوعي القومى .
- (و) العمل على تشجيع مشاهدة المناطق الأثرية وارتياحها .

ثانى عشر : المشروعات المشتركة :

٢٦ : في المشروعات ذات النفع العام التي تشترك فيها مجالس محافظات متجاورة أو يشترك فيها مجلس محافظة مع مجلس مدينة أو مجلس قروى .

أو أكثر يجوز للوزير المختص من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هذه المجالس أن يقرر تشكيل هيئة مشتركة لإدارة المشروع . ويحدد في قراره عدد الأعضاء الذين ينتخبهم كل مجلس في هذه الهيئة ويجب أن يشترك فيها الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ولهم صلة بالمشروع وتكون رئاسة الهيئة للعضو الذى يختاره الوزير ذو الشأن .

ثالث عشر : مسائل يجب موافقة المجالس المحلية عليها :

٢٧ — يجب موافقة مجلس المحافظة مقدماً فى الحالات الآتية :

(أ) إصدار المحافظة لائحة محلية أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة إلى المحافظة كلها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(ب) للمحافظ فى حالة حدوث وباء أو أمر من الأمور التى تستدعى إتخاذ إجراءات عاجلة أن يتجاوز عن موافقة المجلس وعليه فى هذه الحالة أن يخبر المجلس فى أول إنعقاد له بالأسباب التى دعت لذلك ، ويجوز للمجلس فى هذه الحالة إقرار تصرفات المحافظ أو تعديلها دون أن يكون إقرار المجلس أثر رجعى .

٢٨ — يجب موافقة مجلس المدينة أو المجلس القروى مقدماً فى موضوع تغيير اسم المدينة أو القرية .

رابع عشر : مسائل يجب أخذ رأى المجالس المحلية فيها :

٢٩ — يجب أخذ رأى مجلس المحافظة مقدماً فى المسائل الآتية :

(أ) المشروعات الزراعية التى تباشرها وزارتا الزراعة والإصلاح الزراعى أو عند العدول عن هذه المشروعات .

(ب) تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة فى المحافظة .

(ج) إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمحافظة دون سواها .

(د) الترتيبات السنوية التي تضعها وزارة الأشغال العمومية فيما يختص بالترع والمصارف العمومية في المحافظة وبمناوبات الري الخاصة بالمحافظة .

ومع ذلك فللوزارة في الأحوال المستعجلة أن تعدل ترتيب المناوبات وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أول إنعقاد له بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رأيه مقدماً .

(هـ) إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية أو الجوية متى كانت تمر بالمحافظة دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .

(و) ما يعرض للبيع من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة والمعدة للبناء في مدن أو قرى المحافظة التي ليست لها مجالس مدن أو مجالس قروية .
(ز) ما يعرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة الواقعة في دائرة نصف قطرها ٥٠٠ متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس مدن أو مجالس قروية .

(ح) إنشاء المباني الداخلية في الأملاك العامة للدولة أو تخصيصها أو تغيير إستعمالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري والكبارى .

(ط) إنشاء المعاهد العليا التابعة لوزارة التربية والتعليم أو نقلها أو إلغاؤها .

(ى) منح إمتياز بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة بالمحافظة .
(ك) تغيير حدود المحافظة أو تغيير حدود أو أسماء المدن أو القرى
أو حدودها التى لا يوجد بها مجالس مدن أو مجالس قرويه أو إنشاء قرى
جديدة أو الغاؤها .

(ل) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية .
(م) إنشاء أو إلغاء مراكز وأقسام ونقط الشرطة المستديمة .
(ن) تطبيق قانون على مدينة أو قرية فى المحافظة أو عدم تطبيقه .
(س) القرارات اللازمة لتنفيذ قانون من مدينة أو قرية فى المحافظة .
وفى جميع الحالات السابقة إذا لم تأخذ الوزارة ذات الشأن برأى
المجلس فعليها أن تبدى الأسباب .

٣٠ — يجب أخذ رأى مجلس المدينة أو المجلس القروى مقدماً فى
المسائل الآتية :

(أ) تغيير حدود المدينة أو القرية .
(ب) إنشاء معاهد أو مستشفيات تابعة للحكومة بالمحافظة وكذلك نقلها
أو إلغاؤها .

(ج) إنشاء الأسواق والمعارض التى تقيمها الحكومة المركزية .
(د) إنشاء المباني الداخلة فى الأملاك العامة للدولة وأملك مجلس
المحافظة وكذلك تخصيصها أو تغيير إستعمالها أو إلزالتها .
(هـ) ما يعرض للبيع من الأراضى الفضاء المملوكة للدولة أو لمجلس المحافظة
إذا كانت على مسافة ألف متر على الأكثر من حدود إختصاص المجلس .

خامساً : الوحدة المجمعة :

٣١ - (أ) في كل قطاع انشئت فيه وحدة مجمعة يقوم المجلس القروى الذى يمثل القرية التى تخدمها فى هذه الوحدة بإدراتها ، على أن يشترك فى عضوية هذا المجلس بحكم وظائفهم رؤساء أقسام الخدمات بهذه الوحدة وعلى أن تكون الأغلبية فى المجلس للأعضاء المنتخبين .
ويكون لمجلس القرية فى هذه الحالة الاختصاصات التى كانت مخولة لمجلس إدارة الوحدة .

(ب) يتولى مجلس المحافظة الاختصاصات التى كانت مخولة لمجلس الخدمات الإقليمى بواسطة إحدى لجانه ، لجنة تنسيق الخدمات .

(ج) تحمل اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية محل المجلس التنفيذى للوحدات المجمعة .

(د) تحمل اللجنة المركزية للإدارة المحلية محل المجلس الأعلى للوحدات المجمعة .

الموارد المالية

أولاً : مجالس المحافظات :

تشمل موارد مجلس المحافظة على فرعين من الإيرادات .

(أ) إيرادات مشتركة مع سائر مجالس المحافظات تتضمن ما يأتى :

١ - نصيب المجلس فى الضريبة الإضافية على الصادر والوارد : ويحدد

رئيس الجمهورية سعر هذه الضريبة بحيث يكون حداها الأقصى ٣ ٪ من قيمة الضريبة المحركة الأصلية . ويحتفظ المجلس الذى يحصل هذه الضريبة

بنصف الناتج منها ويودع النصف الباقي في رصيد الإيرادات المشتركة .

٢ - نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥ ٪ من الضريبة الأصلية وبقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية إذا تجاوزت ٥ ٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠ ٪ وما زاد على ذلك في حدود ١٥ ٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

ويحتفظ المجلس بنصف حصة هذه الضريبة الإضافية ويودع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة .

ويكون توزيع رصيد الإيرادات المشتركة من هذه الموردين على مجالس المحافظات بواسطة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية بناء على عرض الوزير المختص .

(ب) إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتضمن الآتي :

١ - ربع حصة الضريبة الأصلية المقررة على الأطنان في المحافظة وكذلك ربع حصة الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥ ٪ من الضريبة الأصلية ، وبقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية إذا زادت على ٥ ٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠ ٪ وما زاد على ذلك في حدود ١٥ ٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

٢ - رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الأخرى المرخص بها من المحافظة .

٣ - نصف ثمن بيع المياني والأراضي الفضاء المملوكة للحكومة والداخلية في كردون البنادر التي ينطبق عليها القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الحزاة ووزارة الاقتصاد والتجارة ولإدخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات .

٤ - إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها .

٥ - إعانة الحكومة والتبرعات غير الحكومية .

٦ - الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح مجلس المحافظة .

٧ - القروض التي يعقدها المجلس طبقاً لأحكام المادة ٢٦ .

ويتولى مجلس المحافظة توزيع جزء من موارده المشار إليها في الفقرتين (١ ، ب) من هذه المادة على مجالس المدن والمجالس القروية الداخلة في دائرة المحافظة بالنسبة التي يقررها ومع مراعاة ظروف كل مجلس واحتياجاته .

ثانياً : مجالس المدن :

تشمل موارد المجلس الضرائب الآتية :

(أولاً) الضريبة على العقارات المبنية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس والضرائب الإضافية المعلاة عليها ما عدا ضريبة الدفاع .

(ثانياً) حصيلة ضريقتي الملاهي والمراهنات المفروضتين في دائرة اختصاص المجلس .

(ثالثاً) ثلاثة أرباع ضريبة الأتايان الكائنة في دائرة اختصاص المجلس وثلاثة أرباع حصيلة الضريبة الإضافية المقررة عليها .

(رابعاً) نصيب المجلس مما يقرره مجلس المحافظة لصالح مجلس المدينة من الموارد المشار إليها في موارد مجالس المحافظات .

(خامساً) للمجلس أن يفرض في دائرة رسوماً على .

(أ) مستخرجات قيد المواليذ والإجراءات الصحية .

(ب) رخص المحاجر والمناجم ورخص الصيد .

(ج) أعمال التنظيم والمجارى واشغال الطرق والحدائق العامة .

(د) المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية .

(هـ) العربات والدراجات وحيوانات الجر والكلاب والدواب وما مائل ذلك .

(و) المراكب التجارية ومراكب الصيد والنزهة ومعادى النيل والعائمات على اختلاف أنواعها .

(ز) ما يذبح في المذابح العامة أو النقط المستعملة لذلك .

(ح) الأسواق المرخص في إدارتها للأفراد والهيئات والشركات .

(ط) العقارات التي انتفعت من المشروعات العامة بحيث لا يتجاوز قيمتها ٥٠٪ من الزيادة في قيمة هذه العقارات .

(ي) استغلال الشواطىء والسواحل .

(ك) استهلاك المياه والتيار الكهربائى والغاز إذا لم يتولى المجلس

استغلالها على ألا يتجاوز نسبتها ١٪ من قيمة الاستهلاك .

سادساً : للمجلس أن يفرض رسماً إيجارياً يؤديه شاغلو العقارات المبنية

لغاية ٤٪ على الأكثر من قيمتها الإيجارية . وعلى ملاك هذه العقارات

أو المتفعين بها تحصيل هذا الرسم من شاغليها وأداؤه في مكاتب التحصيل

في المواعيد المحددة لأداء الضريبة على العقارات المبنية . ويعنى من هذا الرسم :

(أ) العقارات التي تشغلها المصالح العامة والمجالس الممثلة للوحدات الإدارية .

(ب) المساكن التي لا تتجاوز قيمتها الإيجارية السنوية ثمانية عشر جنيها بشرط ألا يزيد القيمة الإيجارية للمساكن التي يشغلها الممول . على هذا المبلغ .

(ج) العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية .
مابعاً : للمجلس أن يفرض من الضريبة رسوماً أو اتاوات مقابل الانتفاع بالمرافق العامة أو مقابل استعمال الأملاك العامة التي آلت إليه مباشرة شئونها أو غير ذلك من الرسوم التي لها صفة بلدية محضة .

ثامناً : لا يكون قرار المجلس في شأن فرض الرسوم المنصوص عليها في البنود السابقة نافذاً إلا بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية ويجوز للوزير أن يطلب من المجلس تقرير أو تعديل رسم بلدى معين تمكيناً له من مباشرة أعماله فيما يعود بالنفع المحلى . كما يجوز له بعد موافقة اللجنة الإقليمية المشار إليها أن — يطلب إلى المجلس إلغاء الرسم أو تعديله أو تقصير أجل سريانه إن رأى في بقاءه في حالة ما لا يتفق والسياسة الاقتصادية أو المالية للدولة فإذا رفض المجلس في الحالات المذكورة إجابة الطلب ، يعرض الأمر على رئيس الجمهورية ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً .

تاسعاً : تشمل إيرادات المجلس بالإضافة إلى ما تقدم الموارد الآتية :

(أ) إيرادات أموال المجلس .

(ب) الإعانات الحكومية والتبرعات غير الحكومية مع مراعاة أنه لا يجوز للمجلس أن يقبل التبرعات المقيدة بشرط يخرج تنفيذه عن سلطة المجلس أو يغير تخصصها إلا بموافقة الوزير المختص ويشترط موافقة رئيس الجمهورية على قبول التبرعات والمساعدات التي تقدمها هيئات أو أشخاص أجنبية .

(ج) حصيلة الحكومة في دائرة اختصاصه من إيجار المباني وأراضي البناء الفضاء الداخلة في أملاكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع المباني والأراضي المذكورة .

(د) صافي إيرادات الأسواق الحكومية الواقعة في دائرة اختصاصه .

(هـ) القروض التي يعقدها المجلس طبقاً لقواعد محددة بالقانون .

ثالثاً : المجلس القروى :

تشمل موارد المجلس القروى :

١ — ثلاثة أرباع حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطيان الكائنة في دائرة اختصاص المجلس وثلاثة أرباع حصيلة الضريبة الإضافية المقررة على هذه الأطيان .

٢ — نصيب المجلس فيما يقرره مجلس المحافظة لصالح المجلس القروى من الموارد المشار إليها في الموارد المالية لمجلس المحافظة .

٣ — الإعانات الحكومية والتبرعات .

٤ — إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها .

٥ — الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس على النحو المقرر لمجلس المدن .

٦ — القروض التي يعقدها المجلس .

البَابُ الرَّابِعُ
الخدمات العامة في الريف
(ذات الطبيعة الاجتماعية)

الفصل الثاني عشر

الخدمات العامة بالريف ودورها

تطور الخدمات الريفية

ترتبط الخدمات العامة أى الخدمات التى تقدمها الدولة للشعب بالسياسة التى تقوم عليها الدولة والفلسفة التى يقوم عليها الحكم ، كما ترتبط بالإمكانيات الاقتصادية للدولة فى تقديم هذه الخدمات . إن الخدمات هى صورة من صور إعادة توزيع الثروة القومية على الشعب ، على أنها من جانب آخر هى استثمارات للنهوض بالمستوى البشرى لأبناء المجتمع . وعلى هذا فإن الحكومات إذا كانت تهتم بعدالة توزيع الثروة ، وبالنهوض بمستويات معيشة الشعب ، تجد فى الخدمات العامة مجالاً فسيحاً لتحقيق الأهداف دون مواجهة أخطار التضخم المسالى نتيجة للتوزيع النقدى .

وبتتبع تطور الخدمات العامة فى الريف خلال القرن الأخير نجد أنها ارتبطت فى حجمها أو فى أسلوب أدائها بفلسفة الحكم وسياسة الفتة الحاكمة ومصالحها إرتباطاً وثيقاً كما يتبين من العرض التالى :

الفترة الأولى ١٨٨٢ - ١٩٢٣ :

فى هذه الفترة كانت البلاد تحت الحكم البريطانى المباشر . وكان الاستعمار البريطانى بطبيعة الحال يسعى إلى استغلال موارد البلاد لصالحه بأكثر كفاءة منتجة أى أن نظرتة إلى أى برامج ومشروعات تقدم للبلاد إنما تكون على ضوء

تأثيرها على زيادة الإنتاج بأقل التكاليف ، ولا تقدم لمجرد مصلحة الأفراد أو الشعب . ولما كانت الموارد الأولية التي يسعى إليها الاستعمار هو الإنتاج الزراعى والقطن على وجه الخصوص فقد كان الريف هو مجال الاستغلال الأول الذى يستهدفه الاستعمار البريطانى . وفى ضوء هذه النظرة يمكننا أن نقبين أنواع البرامج والخدمات التى قدمت للريف فى هذه الفترة .

فى ميدان التعليم مثلاً ، كانت الحاجة الاستغلالية تتطلب عدداً قليلاً من الفنيين الزراعيين وعدداً أكبر من الكتبة الذين يقيدون البيانات والحسابات والمخزونات ، وأما الغالبية من العمال الزراعيين فلم يكن هناك حاجة إلى تعليمهم من وجهة نظر السلطة الحاكمة .

لذلك فقد كانت هناك مدرسة الزراعة السلطانية (العليا فيما بعد) والتى حولت إلى كلية الزراعة بجامعة القاهرة حالياً) ويتخرج منها عدد قليل من الفنيين الزراعيين ، أما الفئة الثانية من الكتبة فقد كان التعليم الأولى أو الكتاتيب العامة مجال تدريبهم ولعلنا نذكر أن التعليم كان يدور حول الكلمات التى يحتاج إليها هؤلاء الكتبة فى المزارع مثل زرع وحصد ووزن وغير ذلك .

أما الغالبية من أبناء الشعب ممن يعملون فى العمل الزراعى فلم يكن لهم أى نصيب أو فرصة للتعليم .

وفى ميدان الصحة مثلاً كان الخطر الأكبر على الإنتاج الزراعى يأتى من ناحية انتشار الأمراض الوبائية التى تؤثر على القوة العاملة فى الإنتاج الزراعى لذلك فقد اهتم المسئولون فى هذا الوقت بمكافحة الأمراض الوبائية وتنظيم عملية الحجر الصحى ومكاتب ضباط الصحة كما سبق بيانه عند حديثنا عن الصحة فى الريف ، ولم يكن هناك أى اهتمام بتحسين البيئة الصحية

أو تحسين فرص العلاج الصحى للأمراض الفردية لعدم انعكاس أثرها على الإنتاج انعكاساً مباشراً حيث تتوفر الأيدي العاملة الكثيرة التى تغطى أى ضعف فى الصحة الشخصية للأفراد .

واعتمد النظام الإدارى فى القرية على نظام العمد رخيص التكاليف ، قوى الفاعلية فيما يختص بالمحافظة على الأمن والممتلكات وجباية أموال الدولة ، العاجزة عن القيام بأى دور فعال فى نواحى رفع المستوى المعيشى بالريف .

أما الاهتمام الأكبر فى برامج الخدمات الزراعية فقد إنجه إلى قسم القطن بوزارة الزراعة الذى دعم بالاعتمادات المالية والفنية فأمكنه تقديم الأصناف الممتازة من القطن كذلك اهتمت الحكومة بمشروعات الري والصرف التى ينعكس آثارها المباشر على الانتاج الزراعى .

وهكذا نرى أن الخدمات العامة التى قدمت للريف فى هذه الفترة اقتصرت على مجرد أدنى الخدمات التى تنعكس آثارها على زيادة كفاءة الاستغلال الزراعى وكان ذلك هو الهدف الوحيد من تقديم هذه الخدمات .

الفترة الثانية ١٩٢٣ - ١٩٣٨ :

وهى الفترة التى تبدأ بعد تصريح ٢٨ فبراير المعروف الذى نالت مصر من ورائه إستقلالاً جزئياً وانتقل فيه الحكم من تحت الحكم الإنجليزى المباشر إلى الحكم البرلمانى الملكى .

وتتصف البرامج والخدمات الريفية فى هذه الفترة بصفة غالبية هى كثرة الوعود والأقوال وقلة التنفيذ والأفعال .

فقد كانت مقاليد الحكم في هذا الوقت تتأثر بعاملين هامين ، أولهما النفوذ البريطني على الحكم والثاني النفوذ الانقطاعي الداخلي على الحكم . وكان البرلمان والأحزاب المتنازعة على مقاعده تنثر الوعود بإصلاح الحال في الريف وما تزمع القيام به من برامج وخدمات بل وكانت خطابات العرش التي تلقى في مبدأ كل دورة برلمانية مليئة بالوعود الكثيرة في هذا الشأن .

إلا أن هذه الوعود لم تكن تصل إلى حد التنفيذ في أغلب الأحيان وأن بدأ تنفيذها فلا يلبث هذا التنفيذ أن يصطدم بالعقبات والصعوبات التي تحد من انتشاره ومن وصوله إلى الأهداف المعلن عنها .

ولعل من أوضح الأمثلة في هذا الشأن موضوع القضاء على الأمية والبده في الإلزام في التعليم . وشتان بين الوعود التي قيلت في البرلمان في هذا الشأن وبين الواقع في التنفيذ الذي سبق أن أشرنا إليه عند حديثنا عن التعليم في الريف .

على أن هناك عدة عوامل هامة برزت في هذه المرحلة ومهدت للمراحل التالية ومن أهم هذه العوامل ما يأتي :

١ — إنشاء الجامعة الأهلية وما ترتب على إنشائها من تخرج أفواج من المتعلمين الذين تكون من بينهم جماعات عديدة اهتمت بإصلاح الأحوال الاجتماعية في البلاد مثل الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وجماعة الرواد ورابطة الإصلاح الاجتماعي وبذلك بدأت جماعات من المثقفين المستنيرين تأخذ طريقها في تولى قيادة الرأي العام للإهتمام بالأحوال الاجتماعية ومشاكل المعيشة المنخفضة بين أبناء الشعب .

٢ — دخول بعض المتعلمين المصريين إلى ميدان الصحافة المصرية التي

كانت قد انعزلت لفترة من الوقت عن الشعب حيث كان يتولاها عدد من المهاجرين الذين كانوا لا يتعرضون في مقالاتهم إطلاقاً لأية من المشكلات الاجتماعية التي كانت ترزح البلاد تحتها ، وبذلك عادت الصحافة إلى دورها القيادي بين أبناء الشعب .

٣ - معاهدة ١٩٣٦ التي حدثت من النفوذ البريطاني إلى حد ما وسمحت لانتشار الأفكار والآراء الجديدة وتبادلها بين أفراد المجتمع .

٤ - من أهم العوامل الإيجابية التي أثرت على الخدمات الريفية بوجه خاص هو اتجاه مناقشات الجمعية العمومية بالجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وهي (جمعية كانت تضم مجموعة من المتعلمين في مختلف الاختصاصات والمهن) بأن يتسع عمل الجمعية إلى الريف وتشكلت لجنة للريف من بين أعضائها للعمل على تحقيق رغبة الجمعية العمومية في هذا الشأن .

الفترة الثالثة ١٩٣٨ - ١٩٤٦ :

تميزت هذه الفترة باندفاع الوزارات المختلفة وتنافسها في تقديم الخدمات للريف دون ما تنسيق أو تخطيط مشترك . وكان الدافع الأساسي لاندفاع الدولة في تقديم هذه الخدمات هو الاستجابة للرأى العام الذى كان ينادى بإصلاح الأحوال فى الريف .

فبعد أن كانت المراكز الاجتماعية قد بدأت فكرتها عن طريق الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ وكان لإنشائها فى وزارة على ماهر (وهو نفسه رئيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية) وانتقل بإنشائها عدد من رجال الجمعية المذكورة إلى مناصب مسئولة فى هذه الوزارة نذكر منهم المرحوم الدكتور عبد المنعم

رياض والمرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل والدكتور أحمد حسين وقد بدأت هذه الوزارة على الفور في تكوين إدارة للفلاح برئاسة الدكتور أحمد حسين التي أخذت على عاتقها إنشاء المراكز الاجتماعية فأنشئ منها خمسة مراكز عام ١٩٤١ وستة مراكز عام ١٩٤٢ ، ثم وقف الاتساع في نشر هذه المراكز ببقية هذه الفترة لعدم توفر الاعتمادات المالية .

وفي عام ١٩٤٢ تولى المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل وزارة الصحة فاستصدر قانون الصحة القروية ، الذي كان أهم ما يميزه هو تعهد الدولة بموجبه بتخصيص مبلغ معين من المال في ميزانيتها لبرامج تحسين الصحة القروية وفي مقدمتها إنشاء المجموعات الصحية وعمليات مياه الشرب الصغرى والكبرى في الريف .

وفي عام ١٩٤٤ بدأت وزارة الزراعة في إنشاء الوحدات الزراعية في الريف . وفي عام ١٩٤٦ دخلت وزارة التجارة والصناعة إلى التسابق فأنشأت إدارة الصناعات الصغرى التي أخذت على عاتقها إنشاء مراكز التدريب الصناعي في الريف والحضر .

وكانت وزارة التربية والتعليم (المعارف في هذا الوقت) قد بدأت هي الأخرى في إنشاء نوع جديد من المدارس سمي بالمدارس الريفية . هذا بجانب الجمعيات التعاونية التي كانت قد تحولت تبعيتها من وزارة الزراعة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية الجديدة .

وهكذا نرى أن الخدمات الريفية قد تنوعت بشكل واسع فأصبح لدينا مراكز اجتماعية وجمعيات إصلاح ريفي وجمعيات تعاونية ومجموعات صحية ووحدات زراعية ومدارس إلزامية وأرلية وريفية ومراكز تدريب

صناعى رينى ومعظم هذه الخدمات ظهرت خلال فترة لا تتعدى السبع سنوات .

إلا أنه بالرغم من التعدد الظاهر لهذه البرامج فقد لوحظ على الخدمات فى هذه الفترة ما يأتى :

١ - عدم التنسيق بين هذه الخدمات مما أدى إلى الازدواج فى الخدمات وتكرارها الشيء الذى أدى بعد مضى فترة قصيرة إلى تحول التنافس فيما بينهما إلى صراع ظاهر وعدم تعاون بين القائمين على أمورها .

٢ - لم تتمكن الميزانية بطبيعة الحال من أن توفر لكل من هذه البرامج المتعددة الاعتمادات المالية اللازمة لإنتشارها ، الشيء الذى أدى إلى أن اقتصر كل من هذه البرامج على إنشاء عدد قليل من الوحدات ووقوف انتشار الخدمات عند هذا العدد القليل .

٣ - ضياع المسؤولية بين هذه الخدمات المتنوعة المتصارعة .

وهكذا نرى أن التنوع فى هذه الخدمات والتعدد كان من ناحية أنواعها ولم يكن من ناحية انتشارها حتى لقد وصفها أحد وزراء الشئون الاجتماعية بأنها « مشروعات عينات ، أى أن كل برنامج كان يكتفى ويقتصر على مجرد إقامة عينة صغيرة من مشروعه . وقد أدى ذلك إلى أن معظم المناطق الريفية كانت محرومة من أى خدمات فى الوقت الذى نجد فيه بعض القرى مليئة بهذه الهيئات المتنافسة أو المتصارعة .

الفترة الرابعة ١٩٤٦ - ١٩٥٢ :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار مبادئ الحرية وحقوق الإنسان فى كافة أنحاء العالم ومن ضمنه مجتمعنا ، كان الناس يطالبون بالجدية

فى إصلاح الأحوال التى أصبحت لا يمكن قبولها مع الوعى المتزايد بين أبناء الشعب .

وكان على رأس الوزراء وقتئذى المرحوم اسماعيل صدق الذى كان يحشى انحراف هذا الوعى إلى اتجاهات سياسية خطيرة مالم تقم الحكومة بدور واضح صريح فى تحسين أحوال الشعب. لذلك فقد شكل لجنة عرفت فى مبدأ تشكيلها باسم اللجنة العليا لمكافحة الفقر والجهل والمرض ثم عدلت تسميتها إلى اللجنة العليا لشئون العمال والفلاحين . وكانت هذه اللجنة تتكون برئاسة رئيس الوزراء نفسه وعضوية وزراء وزارات الخدمات كالشئون الاجتماعية والصحة والمعارف وغيرها . وكان سكرتير هذه اللجنة هو الدكتور أحمد حسين مدير مصلحة الفلاح فى هذا الوقت .

وبهنا عن هذه اللجنة أعمالها فى الجانب الريفى . فقد قامت اللجنة المذكورة بزيارة أنواع البراج المختلفة الموجودة بالريف ثم انتهت إلى برنامج تنسيقى بين هذه الخدمات ينظم علاقاتها ويضع خطة تعميمها فى جميع أنحاء الريف خلال ثماني سنوات . وتتلخص هذه الخطة التنسيقية فى الآتى .

١ - ينشأ مركز اجتماعى فى كل قرية أو أكثر من القرى المتقاربة التى يبلغ تعداد سكانها حوالى ١٠.٠٠٠ نسمة . ويكون المركز الاجتماعى هو محور الخطة التنسيقية . ويكون من ضمن خدمات كل مركز اجتماعى عيادة كما كان من قبل إلا أنه لا يعين للمركز الاجتماعى طبيب خاص به .

٢ - ينشأ فى كل منطقة من مناطق أعمال المركز الاجتماعى مدرسة ريفية ومركز للتدريب الصناعى الريفى .

٣ - ينشأ بين كل ثلاثة مراكز إجتماعية (أى فى منطقة سكانها حوالى

٣٠٠٠ نسمة) مجموعة صحية يعمل بها طبيبان وبها سيارة . ويكون في المجموعة الصحية قسم داخلي للرضى تحول إليه الحالات التى تحتاج إلى علاج داخلي من العيادات الخارجية بالمراكز الاجتماعية المحيطة به .

على أن يتولى العمل بهذه العيادات الخاجية بالمراكز الاجتماعية أحد أطباء المجموعة الصحية الذى يمر على هذه العيادات الخارجية فى مواعيد محددة بحيث يخص كل عيادة منها يومين على الأقل أسبوعياً .

٤ - تنشأ فى كل منطقة مساحتها حوالى ٥٠٠٠٠ فدان وحدة زراعية تتولى إجراء التجارب الزراعية ومهمة توفير البذور المنتقاة وتوفير جميع الخدمات الزراعية اللازمة كما أن بها وحدة بيطرية على أن تسكون فى خدمة المراكز الاجتماعية الموجودة بالمنطقة . أى أن المركز الاجتماعى هو الذى يمثل حلقة الاتصال بين الأهالى وبين الوحدة الزراعية ، بل وبين الأهالى وبين كافة مؤسسات الخدمات الأخرى الموجودة بالمنطقة .

هذا وقد قررت اللجنة العليا لشئون العمال والفلاحين أن يعمم هذا البرنامج فى جميع أنحاء الريف خلال ثمانى سنوات ، وعلى أن يعمم فى أحد المراكز الإدارية خلال العام الأول للبرنامج حتى يكون صورة كاملة لما يكون عليه الريف المصرى عند نهاية مدة البرنامج، وقد اختير مركز منوف بوصفه أكثر المراكز الإدارية فى كثافته السكانية ليكون المكان الذى يتم فيه هذا التعميم فى السنة الأولى للبرنامج وقد تم التعميم فيه فعلاً فأنشئت جميع المراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية والوحدات الزراعية اللازمة كما اختيرت قرية سرس الليان لتسكون مقر الرئاسة المشرفة على المشروع من قبل جميع وزارات الخدمات .

وقد بدأ التوسع منذ سنة ١٩٤٦ فى نشر الخدمات المختلفة طبقاً للبرنامج

الموضوع إلا أن التوسع في البرنامج قابل صعوبات جمة أدت إلى توقفه
نلخصها في الآتي :

(أ) سقوط الوزارة التي تبنت المشروع مما أدى إلى تنصل كل وزارة
من الوزارات المعنية من التزاماتها المنصوص عليها في المشروع . ومن أوضح
الأمثلة على ذلك أنه بعد أن ألغت وزارة الشؤون الاجتماعية وظيفة الطبيب
اعتماداً على أن وزارة الصحة ستتولى مديريات العيادات الخارجية بالمراكز الاجتماعية
بأطباء ، تنصت وزارة الصحة من التزاماتها بدعوى عدم توفر الأطباء
واضطرت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى معالجه الموقف وحدها بمنح جمعيات
المراكز الاجتماعية إعانات خاصة للاتفاق مع الأطباء المحليين أو المجاورين
للعمل بعض أو كل الوقت بها .

(ب) أدى الأمر إلى عدم التعاون بين الوزارات في إدارة المشروع إلى
حد إهمال مركز منوف الذي تمت فيه الخدمات حتى لقد بقيت المباني الخاصة
بالإشراف على المشروع في قرية سرس الليان مهجورة تقريباً حتى استعملت
مؤخراً مقرأ المركز الدولي للتربية الأساسية للعالم العربي (المركز الدولي
لتنمية المجتمع حالياً) .

(ج) كان لتأثير حرب فلسطين على الميزانية أثره في عدم توفر الاعتمادات
اللازمة للتوسع في البرنامج طبقاً للخطة المرسومة مما أدى إلى وقوف بعض
البرامج نهائياً والاستمرار في بعضها ببطء شديد .

وقد صدر قانون الضمان الاجتماعي في نهايه هذه الفترة عام ١٩٥٠ فكان
نصاً صريحاً لحق الأفراد العاجزين قبل المجتمع .

الفترة الخامسة من ١٩٥٢ - الوقت الحالي .

بقيام ثورة ١٩٥٢ واستعادة الشعب حق تقرير أمر وطنه ، تغيرت
فلسفه الحكم ومصالح الحكام وأصبحت هي مصالح الشعب ، ولم يعد الشعب

هو الجانب الذى يقع عليه الاستغلال لمصلحة فئة أو فئات يتكون منها الطبقة الحاكمة وإنما أصبحت الفئة الحاكمة هي فئة شعبية تحدد دورها في قيادة الشعب نحو تحقيق مصالحه وآماله .

وانعكس هذا بطبيعة الحال على كل ما تقوم به الدولة من مشروعات وأعمال سواء في جوانب التنمية الاقتصادية أو الإدارية أو السياسة أو في جوانب الخدمات العامة . على أن مناقشة تطور الخدمات العامة في ظل الحكم الشعبي الثورى منذ عام ١٩٥٢ تنقسم إلى فترتين مميزتين ، أولاها فترة ما قبل ميثاق العمل الوطنى ، والثانية فترة ما بعد ميثاق العمل الوطنى .

١ - الفترة من يوليو ١٩٥٢ - مايو ١٩٦٢ (صدور ميثاق العمل الوطنى)

قامت ثوره ١٩٥٢ كبداية لمرحلة جديده من تاريخ نضال متواصل للشعب المصرى إزاء ظروف وملايسات ضاقت بها الشعب وهو يرى بعينه كيف قاده الحكم إلى أوضاع انحصها الباب الأول من الميثاق فى الاتى .

١ - غزاة أجاناب يقيمون على أرضه وبالقرب منها القواعد المدججة بالسلاح لترهب الوطن المصرى وتحطم مقاومته .

٢ - أسره مالكة دخيلة تحكم بالمصلحة والهوى وتفرض المذلة والخنوع

٣ - إقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ، ولا يترك للملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد .

٤ - رأسمالية تمارس ألوانا من الاستغلال المثلثه المصرى بعد أن استطاعت السيطرة على الحكم وترويضه لخدمتها .

٥ - مؤامرات لإخضاع القيادات السياسيه أدى إلى استسلامها واحده بعد الأخرى واجتذبتها الامتيازات العلبقيه ، بل واستعملت هذه القيادات فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديموقراطيه الزائفة .

٦ - جيش وطنى حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب أن تضعفه وأن تصرفه عن تأييد النضال الشعبي ، بل كادت أن تصل إلى استخدامه فى تهديد هذا النضال وقعه .

وإزاء هذه الأحوال اليائسة كان لابد للإرادة الثورية أن تنفجر مسلحة بالسخط العام إزاء الأوضاع السائدة ، ومبشرة بأحلام الشعب التى كافح وناضل من أجلها .

« وفى مواجهة هذه الاحتمالات صباح اليوم الثالث والعشرون من يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصرى رأسه بالإيمان والعزم ، ومضى فى طريق الثورة ، مصمماً على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام ، عاقداً العزم فى غير تردد على إحراز النصر توكيداً لحقه فى الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات .

إن قوة الإرادة الثورية لدى الشعب المصرى ، تظهر فى أبعادها الحقيقية الهائلة إذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل ، بدأ زحفه الثورى من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة . كذلك فإن هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثورى .

إن إرادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادئ الستة المشهورة التى نحتتها إرادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته ، « الميثاق الوطنى - الباب الأول » .

وكانت هذه المبادئ الستة هى استجابة سريعة لتلك الظروف اليائسة التى كان يعيشها الشعب المصرى .

١ - ففى مجابهة جيوش الاحتلال وضع المبدأ الأول وهى « القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة »

٢ — وفي مواجهة تحكم الإقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها كان
المبدأ الثانى « القضاء على الإقطاع » .

٣ — وفي مواجهة الرأسمالية المسيطرة على الثورة وعلى الحكم كان المبدأ
الثالث « القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » .

٤ — وفي مواجهة الظلم الاجتماعى والحرمان للغالبية من الشعب كان
المبدأ الرابع « إقامة عدالة اجتماعية » .

٥ — وفي مواجهة المؤامرات لاضعاف قوى الشعب وأمنه كان المبدأ
الخامس « إقامة جيش وطنى قوى » .

٦ — وفي مواجهة التزيف السياسى كان المبدأ السادس « إقامة حياة
ديمقراطية سليمة » .

ومن النظرة التحليلية إلى هذه الأهداف أو المبادئ نجد أن الثورة
لم تقم لمجرد إزاحة العقبات التى تواجه المجتمع (كما هو واضح فى الثلاثة
مبادئ الأولى) وإنما تجاوزتها إلى تحقيق آماله وأحلامه (كما هو واضح
فى الثلاثة مبادئ الثانية) . فكثير من الثورات تعتبر أنها قد نجحت لمجرد
أنها حطمت بعض القوى المعادية لحركة المجتمع إلا أن ثورة يولية سنة ١٩٥٢
تميزت بأنها ليست مجرد ثورة لتحطيم القوى المعادية وإنما هى ثورة أصيلة
لتبنى المجتمع وتحقيق للشعب آماله وأهدافه الكبرى فى حياة كريمة سعيدة .
على أن هذه المرحلة من الثورة لم تكن واضحة الأساليب فى كيفية
تحقيق هذه الأهداف وضوحاً كاملاً كما ذكر الميثاق حيث كان العمل الوطنى
يفتقد نظرة كاملة للتغيير الثورى ، ودليلاً واضحاً للعمل الوطنى .

على أن افتقاد الدليل فى هذه الفترة لم يكن يعنى عدم وضوح المفهوم
العام لأهداف الثورة كما حددتها المبادئ الستة السابقة .

وكان أول الخطوات الحاسمة التي اتخذتها حكومة الثورة في هذا السبيل قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في أعقاب قيامها وبالتحديد في سبتمبر عام ١٩٥٢ ثم كان توحيد نظم التعليم بالمرحلة الأولى في عام ١٩٥٣ ثم كان لإنشاء المجلس الدائم للتنمية الاقتصادية دورا غير مباشر على سحب القوى العاملة العاطلة في الريف ثم كان لإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة وما نتج عنه مشروع الوحدات المجمعة أثره في زيادة الخدمات في الريف وعدالة توزيعها .

وبما يجب ذكره أيضاً عن الخطوات السريعة التي تمت في أعقاب قيام الثورة لإنشاء مؤسسة أبنية التعليم عام ١٩٥٢ التي كان لها فضل كبير في رفع مستوى المباني المدرسية في الريف على وجه الخصوص .

ولعل من أهم البرامج التي أثرت على الحالة الصحية في الريف هو ما قامت به حكومة الثورة بالبده في مشروع تعميم المياه الصالحة للشرب في الريف في فترة زمنية مناسبة .

ويمكن على وجه العموم أن نقبين الانجازات الآتية للخدمات العامة في هذه الفترة الأولى من قيام الثورة :

١ — التخطيط :

فالتخطيط يلعب الدور الاساسي في برامج هذه الفترة . والتخطيط يستلزم القيام بالبحوث اللازمة والعمل على تنسيق الإمكانيات وتوفيرها للتمكن من تنفيذ الخطط المرسومة . وبذلك تعد البرامج ذات صبغة شخصية وفق أهواء المسئولين وسرعان ما تهمل البرامج بتغيرهم كما كان الحال في الماضي ، بل أصبحت البرامج تنفذ طبقاً لخطة موضوعة فلا تتأثر بتغير القائمين على

تنفيذها مما يضمن لها الاستقرار والنمو. وقد أفاد التخطيط كذلك في التنسيق بين الخدمات والتخفيف من حدة التكرار والصراع الذى كانت طابع الخدمات فى الماضى . وقد تتج هذا الاتجاه وضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس الأولى التى اعتمدها المؤتمر العام للاتحاد القومى عام ١٩٦٠ .

٢ — شعبية المشروعات والبرامج :

ويلاحظ المتتبع لبرامج الخدمات والمشروعات التى قامت فى هذه الفترة أنها جميعاً تستهدف ، مصلحة الغالبية من أبناء الشعب حتى ولو أدى الأمر إلى أن يشعر قلة من الشعب بعدم استفادتهم منها أو بالحاق ببعض الضرر بهم فالإصلاح الزراعى مثلاً قد أفاد آلاف من الملاك الجدد وملايين من المستأجرين والعمال الزراعيين وإن كان قد وس ملكية عشرات من كبار الملاك .

وتوحيد نظام التعليم بالمرحلة الأولى مثلاً قد أفاد جميع أبناء الشعب فى هذه المرحلة وإن كان قد أثر فى مبدأ الأمر على مستوى التعليم فى بعض المدارس الابتدائية القديمة وهكذا .

٣ — اللامركزية فى تنفيذ برامج الخدمات :

انجبت التنظيمات الإدارية فى وزارات الخدمات كوزارة الصحة ، والشئون الاجتماعية والعمل والشئون البلدية والقروية ، والتربية والتعليم ، والزراعة إلى إعادة تنظيم جهازها التنفيذى على أساس وجود إدارات أو مراقبات أو مناطق إقليمية تمنح سلطات واسعة للبت فى المسائل المتعلقة بتنفيذ البرامج وبذلك زالت المركزية القديمة التى كانت تؤخر البت فى المسائل حتى ترد الموافقة على كل أجراءتها من الوزارة المركزية بالقاهرة . وقد تتج

عن هذا الاتجاه اللامركزي في الإدارة الحكومية لوزارات الخدمات أن أصبحت البرامج وتنفيذها يتمشى مع الظروف الإقليمية مما يدعم فائدتها كما أن سرعة البت في الأمور أصبحت حقيقة واقعة ومن جهات على معرفة وثيقة بالظروف المحلية عند البت في هذه الأمور. هذا وقد تبلورت هذه اللامركزية في عام ١٩٦٠ إلى نظام متكامل للإدارة المحلية.

(ب) الفترة من ١٩٦٢ بعد صدور ميثاق العمل الوطني - حتى الوقت الحالي :

كان صدور ميثاق العمل الوطني نقطة تحول هام في تخطيط وتنفيذ العمل الوطني حيث أمدت هذا العمل بدليل واضح له يحدد فلسفته وأسلوبه وأهدافه.

ولنتبين مكانه الخدمات العامة في المجتمع نشير إلى ما ورد في الباب السابع من الميثاق حيث جاء :

« إن الإنتاج كله للمجتمع ، في خدمته ولتحقيق سعادته ، ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

إن المجتمع ليس وصفاً شائعاً . إن المجتمع هو كل إنسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين ، من أجل غد عزيز لهم جميعاً والأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم .

وغاية الإنتاج الحقيقي ، هي توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون

أعلام الرفاهية التي ترفرف على المجتمع كله .

وهكذا يتضح أن الإنتاج هو السبيل إلى توفير الخدمات بأكثر قدر ممكن يحقق مجتمع الكرامة والرفاهية الذي تسعى إليه اشتراكيتنا.

وحدد الميثاق في نفس الباب الحقوق الأساسية من هذه الخدمات العامة التي يجب تكريس الجهود لتوفيرها لكل مواطن وهي :

١ - حق كل مواطن في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجاً ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى ، وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بشئ مادي . ولا بد أن تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن ، في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة . ولا بد من التوسع في التأمين الصحي ، حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

٢ - حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه .

٣ - حق كل مواطن في عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذي تحصل عليه .

٤ - توسيع نطاق التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم في النضال الوطني وجاء الوقت الذي يجب أن يضمّنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان .

٥ - حق الطفولة في أن يتوفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسؤولية القيادة بنجاح .

٦ - حق المرأة في التساوى بالرجل وإزاحة العوائق التي تعوق حركتها الحرة في أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة .

٧ - حق الأسرة في أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطني ، مجددة لنسيجه ، متحركة بالمجتمع كله ومعه إلى غايات النضال الوطني .

إن هذه الحقوق الأساسية التي يجب أن تكرس الجهود لتحقيقها إنما تمثل

فلسفة أساسية في الحكم قائمة على الحرية وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين وتوفير الظروف المواتية لمجتمع يشعر أفرادها بالكرامة الانسانية والحرية .

على أن الريف بالذات قد خصه بالإضافة إلى هذه الحقوق مجتمعة توجهات ميثاقية خاصة ترسم للخدمات العامة ولبرامج التنمية الاقتصادية دوراً يتطلب جهوداً إضافية خاصة للمجتمع الريفي . فقد قرر الميثاق وجوب وصول القرية إلى المستوى الحضارى للمدينة .

فورد في الباب السادس من الميثاق ما يلي :

« إن وصول القرية إلى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط .
ولكنه ضرورة من ضرورات التنمية .

إن المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد في القرية من غير تعال عليها ومن غير خيلاء .

إن وصول القرية إلى مستوى المدينة الحضارى - وخصوصاً من الناحية الثقافية - سوف يكون بداية الوعي التخطيطى لدى الأفراد . وهو الوعي الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهدها وهى مشكلة تزايد عدد السكان .

إن الإدراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد ، سوف يكون هو الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدى حيالها ، ويضع مكانها الشعور بالمسئولية ، وإقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب ، ، .

دور مؤسسة الخدمات في التغيير الاجتماعي

عندما تنشأ مؤسسة للخدمات في إحدى القرى مثل إنشاء مستشفى أو مركز اجتماعي أو وحدة مجمعة أو أى مؤسسة أخرى ، فإن مثل هذه المؤسسة تؤثر في ثقافة المجتمع السائدة بشكل ما ، أى تحدث فيه تغييرا اجتماعيا . وهدف المؤسسة هو في الواقع أحداث تغيير اجتماعي مقصود وموجه ، ومجرد وجود هذه المؤسسة في القرية يحدث تغييرا اجتماعيا قد يتفق مع الهدف من إنشائها وقد يحدث هذا التغيير عفواً دون توجيه محدد ، ويمكن تلخيص الأثر الذي يحدثه تواجد مؤسسة خدمات في إحدى القرى في النواحي التي سندينها باختصار فيما بعد . ولسهولة الإيضاح سنفترض أن هذه المؤسسة هي مستشفى لتوضيح الأمثلة :

١ : حدوث تغيير اجتماعي عن طريق الإيجاء والتقليد .

فن مجرد وجود المستشفى في القرية مثلاً قد تحدث عمليات إيجاء وتقليد بين المؤسسة وموظفيها وبين الأهالي ينتج عنه حدوث تغيير في ثقافة الأهالي ، فمثلاً قد يعجب بعض الأهالي من الشكل المعماري لمبنى المستشفى وانخفاض ارتفاع أسقف الغرف فيقلدونه في مبانيهم ، أو قد يرى الأهالي الستائر الرخيصة والبسيطة التي تستعمل في نوافذ المستشفى فيقلدونها ويستعملونها في تجميل منازلهم وهكذا . أو قد يرى الأهالي أحد الأشياء فيستوحيون منها فكرة مخالفة إلى حد ما يستعملونها في حياتهم الخاصة دون تقليد مباشر .

ومن هذا المستوى يتضح أن مجرد تواجد مؤسسة خدمات بإحدى القرى قد ينشأ عنه تغيير اجتماعي . إلا أن هذا التغيير الاجتماعي ليس مقصودا من جانب المؤسسة في أغلب الأحوال بل وربما لا يشعر القائمون بالعمل في المؤسسة بدورهم في حدوثه . من أجل ذلك يطالب العاملون في مثل هذه المؤسسات بأن يكونوا دائماً قدوة حسنة في سلوكهم وتصرفاتهم ومظهرهم لأنهم يكونون دائماً موضع تقليد من أهالي المجتمع دون أن يشعروا

٢ — حدوث تغيير اجتماعى عن طريق تقديم خدمات هامة كان المجتمع يفترق إليها (مستوى الاجراء) :

قبل إنشاء المستشفى كان أهالى القرية يجدون صعوبة جمة فى الحصول على العلاج المطلوب لمرضاهم لاضطرارهم إلى دفع تكاليف مالية كبيرة للانتقال إلى الجهات التى يتوفر بها مثل هذه الخدمات .

وكان غالبية الأهالى الذين لم يكن لهم الموارد المالية الكافية التى تتحمل هذه الأعباء يهملون فى علاج مرضاهم حتى يتقدم بهم المرض إلى درجة يصبح من الصعب شفائه ، أو قد يلجئون إلى الوصفات البلدية واليهجر والشعوذة التى تسكون فى متناول أيديهم وإمكاناتهم فى القرية .

وبعد إنشاء المستشفى تبدأ المستشفى فى تقديم خدماتها سواء بعلاج المرضى أو بتطعيم الأهالى ضد الأمراض ومثل هذه الخدمات ستؤثر ولاشك على الأنماط السلوكية السائدة للأهالى قبل الأمراض وتقل معدلات الوفيات ونسبة انتشار الأمراض .

ويلاحظ عن هذا المستوى من التغيير ملاحظتين هامتين :

(١) أن مثل هذا النوع من التغيير هو تغيير موقوت باستمرار عمل هذه المؤسسة إلى حد كبير بحيث أن أثر التغيير يكاد يختفى فى حالة توقف المستشفى عن تقديم هذه الخدمات للمجتمع فهو من هذه الناحية تغيير يكاد يكون سطحياً لا يؤثر تأثيراً عميقاً على ثقافة المجتمع والتكوين الذهني والعقلي لأفراده .

(ب) أن هذا الدور لمؤسسات الخدمات هو الدور الشائع فى أذهان غالبية القائمين على تقديم الخدمات لأنه سهل محدد يمكن قياسه وإحصائه

بسهولة فالمستشفى تستطيع أن تذكر في تقاريرها عدد المرضى وأنواع الأمراض وإحصائيات عن العلاج والأدوية المنصرفة وكذلك عدد الذين تحصنوا ضد الأمراض أو أعطوا حقناً بمعرفة المستشفى . . . الخ . مما يسهل عرضه على الرأى العام وعلى رئاستهم .

٣ - حدوث تغيير اجتماعى عن طريق تولى المؤسسة لدور فبادى تعليمى فى المجتمع (مستوى التفاعل) :

ويعتبر هذا الدور هو أعمق وأهم الأدوار التى يمكن للمؤسسة أن تقوم بها لتحقيق ما تستهدفه من أحداث تغيير اجتماعى موجه بين أفراد المجتمع الذى تعمل فيه .

ومثال ذلك فى عمل المستشفى مثلاً هو قرن الخدمات التى تعطى للأفراد بعملية تعليمية سليمة قائمة على أساس تفاعل اجتماعى بين موظفى المؤسسة وبين الأهالى . فمثلاً بدلاً من مجرد تنظيم الأهالى فى طابور لإعطائهم الحقن أو الأمصال المضادة لمرض من الأمراض ، فإن الطبيب القائم بالحقن يقوم بمجهود تعليمى آخر فى شرح أسباب هذا الحقن ، والكيفية التى تؤثر فيها على هذا المرض وإمكان اتباع هذا الإجراء مع غيره من الأمراض وغير ذلك من المعلومات التى ترفع من نوعه الآدمى وتزيد من قدرته على مواجهة مواقف أخرى ومثل هذا الشخص قد يسعى بنفسه للحصول على التطعيم اللازم ضد الأمراض حتى ولو توقف عمل المؤسسة فى قريته لاقتناعه وإيمانه بفائدته وأهميته .

ولا شك أن هذا الدور يتطلب مجهوداً إضافياً من جانب القائمين على العمل بالمؤسسة أكثر من المجهود الذى يتطلبه الدور السابق أى مجرد تقديم

الخدمات الملوسة . ومثل هذا المجهود عادة لا يمكن تدوينه بالأرقام والإحصاءات في التقارير . وما لم يكن هذا الدور والمجهود الذى يتطلبه موضع تقدير من جانب الرؤساء فإن القائمين بالعمل غالباً ما يتجاهلونه ولا يقومون بتأديته ، وبالتالي فهم يهملون أخطر وأهم دور المؤسسة الاجتماعية أو مؤسسة الخدمات فى التأثير الفعال على أفراد المجتمع لإحداث تغيير اجتماعى فى حياتهم .

وفى ضوء هذا المفهوم ننتقل إلى عرض سريع موجز لبعض برامج الخدمات العامة ذات الطابع الاجتماعى التى قدمت أو قامت فى مجتمعنا الرينى فى مصر . ولا شك أن أول هذه البرامج أهمية موضوع الإصلاح الزراعى الذى تعرضنا له فى الفصل الخامس من الباب السابق .

الفصل الثالث عشر

خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية

١ - جمعيات المراكز الاجتماعية Rural Social Centers

يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج التي قامت في الريف المصري . وقد بدأت المراكز الاجتماعية أول ما بدأت بقيادة أهلية هي قيادة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التي أنشأت أول مركز اجتماعي في أواخر عام ١٩٣٨ في قرية المنابل بمديرية (محافظة) القليوبية ثم بدأت الحكومة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية تعمل على نشر الفكرة بعد إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ حينما أنشأت إدارة الفلاح بها أول خمسة مراكز اجتماعية في عام ١٩٤١ .

والمركز الاجتماعي هو الاسم الشائع لهذا البرنامج إلا أن وضعه القانوني الصحيح هو تسميته جمعية المركز الاجتماعي ، وهي جمعية أهلية معانة من الدولة كما سيتبين من مناقشتنا .

الأسس التي يقوم عليها مشروع المراكز الاجتماعية :

١ - نظرا لما نعرفه في علم الاجتماع من ترابط أجزاء الثقافة بعضها ببعض وتأثير كل ناحية منها على الأخرى وتأثره به ، فإن النظم الاجتماعية جميعاً ، وهي جزء من ثقافة المجتمع تتأثر ببعضها وتؤثر في بعضها وبذلك تكون الأحوال الاقتصادية ، والصحية والتعليمية والترويحية والروحية

والإدارية ، جميعها تتأثر ببعضها وتؤثر في بعضها . كذلك فإن أى تغيير يحدث فى أحد هذه النواحي دون مراعاة للترابط والتوازن فيما بينها جميعاً قد يؤدى إلى تفكك اجتماعى وإلى حدوث فجوات ثقافية ، وبالتالي إلى عديد من المشكلات الاجتماعية .

لذلك فإن من أهم الأسس التى يقوم عليها مشروع المراكز الاجتماعية هو العمل على النهوض بمختلف نواحي الحياة الاجتماعية فى القرية سواء فى نواحيها الاقتصادية أو الصحية أو التعليمية أو الترويحية أو الروحية أو غيرها فى وقت واحد وبطريقة متوازنة . وهذا لضمان نجاح هذا النهوض من ناحية لما بين هذه النواحي من تأثير متبادل ، وضمان التوازن فى النهوض من ناحية أخرى بحيث لا يؤدى الاهتمام ببعضها وإهمال البعض الآخر إلى إحداث تفكك اجتماعى ومشكلات اجتماعية بالتبعية .

٢ - تأخذ فكرة المراكز الاجتماعية بالمبدأ القائل « ساعد الناس لى يساعدوا أنفسهم » ، وبذلك تصبح المراكز الاجتماعية ليست مجرد خدمة عامة تقدمها الدولة إلى أفراد المجتمع الريفى ، بل هى أكثر من ذلك برامج للنهوض بالمجتمع المحلى يعتمد على استشارة أفراد المجتمع للعمل سوياً فى سبيل مقابلة مشكلاتهم وعمل البرامج الكفيلة بتحسين مستوى معيشتهم عن طريق هذه الجهود المحلية الجماعية .

٣ - نظر الآن التغيير الاجتماعى يتم عن طريق تغيير الأفراد أنفسهم فى إنجازاتهم وقيمهم وأنماطهم التفكيرية والسلوكية وعلاقاتهم الاجتماعية ، فإن التغيير الاجتماعى يتم عن طريق عملية التعلم التى يمر فيها هؤلاء الأفراد أثناء اشتراكهم فى البرامج والمواقف المتعددة . لذلك فإن من الأسس الهامة التى يقوم عليها مشروع المراكز الاجتماعية أن تستهدف البرامج إشراك أكبر عدد من أفراد المجتمع المحلى فى عمليات التفكير والتنفيذ والتويل

لأى مشروع أو برنامج محلي فبذلك يتسنى لعملية التعلم أن تؤثر في تغيير طرق وأنماط تفكير أفراد المجتمع في المشكلات ، كما تعمل على تعليمهم مهارات جديدة في التنفيذ وتربطهم بهذه البرامج التي يتولون تمويلها فيعملون على المحافظة عليها والاستفادة منها .

٤ — تختلف حاجات ومشكلات المجتمعات المحلية بعضها عن البعض الآخر . كذلك تختلف ظروف وإمكانيات كل مجتمع محلي عن ظروف وإمكانيات غيره من المجتمعات المحلية . لذلك فإن من الأسس الهامة التي يقوم عليها مشروع المراكز الاجتماعية المرونة في تخطيط وتنفيذ هذه البرامج بشكل يتمشى مع مشكلات كل مجتمع محلي ومع ظروفه وإمكانياته . فليس المفروض أن هناك برامج بعضها يختار مركزياً وتنفذ في جميع القرى التي بها مراكز اجتماعية اللهم إلا إذا كانت هذه البرامج في نطاق الخدمات العامة ، أما جميع برامج النهوض بالمجتمع المحلي فينبج أن تنبع من حاجة المجتمع المحلي ذاته وأن تتمشى خطة تنفيذ البرامج مع ظروف وإمكانيات هذا المجتمع .

٥ — من أسس البرنامج كذلك البساطة في المنشآت وقلة التكاليف . وظروف مجتمعاتنا الاقتصادية لا تسمح بالتغالي في المنشآت وتكاليف الخدمات . وأى إسراف في هذا الجانب سينعكس أثره على عجز البرنامج عن القيام بتحقيق الأهداف التي يبتغيها من وراء هذه المنشآت ، كما سينعكس أثره على العجز في التوسع في نشر البرنامج لخدمة أنحاء الريف جميعه .

٦ — الديمقراطية في إدارة البرنامج لتدريب الأهالي على العمل المشترك الديمقراطي الذي يقوم على المساواة في الفرص بين أبناء المجتمع المحلي للتأثير على حياتهم المشتركة في جو من التفكير الديمقراطي المستنير .

٧ — والاساس الاخير هو أن دور الحكومة أو الهيئة المشرفة على البرنامج من خارج القرية هو دور القيادة والمعارنة الفنية والمالية بحيث تسعى هذه القيادة إلى استثارة أفراد المجتمع المحلي للقيام بمسئوليتهم الاجتماعية نحو مجتمعهم وأهلهم وبحيث تعينهم على زيادة قدرتهم الفنية والمالية للقيام بهذه المسؤولية .

وبذلك يكون مشروع المراكز الاجتماعية قد قام على أسس راسخة تتفق مع الاتجاه العلمى للبرامج الاجتماعية . وقد نالت هذه الأسس المتكاملة إعجاب العلماء فى جميع الهيئات المحلية والدولية ، وقامت هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالدعوة للأخذ بالمشروع بين مختلف الدول التى تعمل فى هذا الميدان .

كيفية إنشاء المركز الاجتماعى :

١ — يتقدم أهالى القرية أو القرى بطلب لمديرية الشؤون الاجتماعية التابعة لها لإنشاء مركز اجتماعى ويتعهدون فى الطلب بتقديم ١٥٠٠ جنيه وفدانين من الأرض كتبرع مع إستعدادهم لتقديم المباني اللازمة لسكن الأخصائى وعمل المركز الاجتماعى والمستوصف وذلك بصفة مؤقتة حتى يتم بناء المركز الاجتماعى .

٢ — تحول المديرية هذا الطلب إلى رئيس الوحدة أو تنتدب من يقوم ببحث القرية بحثاً شاملاً على إستشارة خاصة تتضمن تعداد السكان ومساحة الأراضى الأميرية ونوع الخدمات الموجودة أثناء البحث سواء كانت حكومية أو أهلية ومدى إستفادة الأهالى بها . كما يبين فى البحث روح الأهالى الاجتماعية وميولهم ومدى إشتراكهم فى الجمعية التعاونية إن وجدت كما

يبين مركز الجمعية التعاونية المالية والصناعات التي تشتهر بها القرية ونظام الإيجار الشائع وطريقة إستغلال الأراضى الزراعية ، كما يبين البحث مدى إستعداد الأهالى للتبرع لإنشاء المركز الاجتماعى ثم يشفع البحث برأى الباحث فى مدى جديده القرية فى القيام بالمشروع ، ويرسل المنطقة .

٣ - الشروط الواجب توافرها نتيجة بحث القرية هى :

(أ) ازدحام المنطقة بالسكان .

(ب) سوء حالة السكان الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

(ج) إنعدام الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية بالمنطقة أو عدم كفايتها .

(د) إستعداد أهالى المنطقة بوعى كامل للمساهمة فى إنشاء المراكز الاجتماعية .

(هـ) إمكان تنظيم عملية جمع التبرعات المقررة للمساهمة فى الإنشاء .

٤ - ترسل المديرية ترخيص جمع تبرعات للمسؤولين بالقرية ويحدد رئيس الوحدة موعداً لاجتماع شامل يضم أغلب أهالى المنطقة لإنتخاب لجنة جمع تبرعات ويحرر بذلك محضراً لهذا الاجتماع ويكون جدول الأعمال كالاتى :

(أ) تكوين جمعية من الحاضرين لتأسيس مركز إجتماعى (الجمعية التأسيسية) .

(ب) إنتخاب لجنة لجمع التبرعات من بين الحاضرين ويكون عددها فردى .

(ج) تفويض لجنة جمع التبرعات لطبع عدد معين دفاتر الايصالات

باسم جمعية المركز الاجتماعي بناحية تحت التأسيس وتكون هذه الدفاتر مرقمة وعلى أن تختم بخاتم المديرية مع حصرها بمحضر وأن تكون الإيصالات من أصل وصورة .

(د) تعيين البنك الذي تودع به التبرعات أولا بأول ، و أمانات على ذمة إنشاء جمعية مركز اجتماعي ، ثم تجتمع لجنة التبرعات لانتخاب رئيس للجنة والسكرتير وأمين الصندوق ويوالى الأهالى بالاشتراك مع رئيس الوحدة الاجتماعية جمع التبرعات حتى تصل إلى المبلغ المطلوب ١٥٠٠ جنيه وفدانين .

هـ - يحدد للمؤسسين ميعاد لاجتماع الجمعية العمومية وذلك للنظر في جدول الأعمال الآتى :

(أ) يتكون من الحاضرين الجمعية العمومية للمؤسسين لجمعية المركز الاجتماعي بالناحية .

(ب) الاطلاع على القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات الخيرية والتعهد بجعل نشاط الجمعية فى حدوده وطبقا لمواده وبنوده .

(ج) الاطلاع على اللائحة الأساسية للجمعية والتصديق عليها بعد تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة واللجان وإقرارها .

(د) تحديد قيمة الاشتراك السنوى لعضوية الجمعية العمومية وكذا تحديد قيمة رسم الالتحاق .

(هـ) إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

(و) إنتخاب مراقب حسابات .

ويلزم لصحة إنعقاد هذه الجمعية حضور نصف الأعضاء المؤسسين فى

الاجتماع الأول وأى عدد فى الاجتماع التالى كما يطالب لصحة القرارات موافقة أغلبية الأصوات المطلقة للأعضاء الحاضرين مع ترجيح الرأى الذى فى جانبه رئيس الجلسة فى حالة تساوى الأصوات ويرأس اجتماع هذه الجمعية أكبر الأعضاء سنأ . وينتخب ملاحظ تصويت من بين الحاضرين لمراقبة الانتخاب .

٦ - ولشهر جمعية المركز الاجتماعى يتطلب الأمر أن ترسل الجمعية للمديرية المستندات الآتية :

• ٧ صور من لائحة النظام الأساسى بعد ملئها بالبيانات المقررة من حيث عدد أعضاء المجلس وعدد اللجان المختلفة وقيمة الاشتراك السنوى وقيمة رسم الإنضمام ، موقعة من أعضاء مجلس الإدارة ومن رئيس الوحدة .

• ٧ صور من محضر الجمعية العمومية للأعضاء المؤسسين .

• صور من كشف بأسماء المؤسسين توقيعات الحاضرين منهم فى اجتماع الجمعية العمومية .

• صور من كشف بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ووظائفهم وتوقيعاتهم .

• ٧ صور من محضر اجتماع مجلس الإدارة الأول وهذا يتم انعقاده بعد ١٥ يوم من تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية للمؤسسين (حتى يكون هناك فرصة لمن يرغب فى الطعن فى الانتخابات الخاصة به) وجدول أعمال هذا المجلس هو :

(أ) انتخاب الرئيس ونائبه وأمين الصندوق ونائبه والسكرتير .

(ب) تحديد البنك الذى يفتح به حساب جارى الجمعية .

(ج) إنتخاب من لهم حق التوقيع على الفيدشات وأذونات الصرف مع رئيس الوحدة الاجتماعية بالقرية وفي هذه الحالة يكون من لهم حق التوقيع هم أمين الصندوق أو نائبه ورئيس مجلس الإدارة أو نائبه .

(د) ما يستجد من الأعمال .

٧ - بعد شهر الجمعية ونشر قرار الشهر في الجريدة الرسمية تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية بالآتي :

(أ) تعتمد المديرية الأعانة الأولى لجمعية المركز الاجتماعي .

(ب) تعين المديرية الاختصاصي الاجتماعي والحكيمة ومساعد المعمل وباقي موظفي المركز .

(ج) يرسل الأثاث اللازم والأدوية ويبدأ العمل بالمركز الاجتماعي .

٨ - يجتمع مجلس الإدارة لعمل الآتي :

أولاً : تعين أعضاء اللجان المختلفة وهذه على الأقل اللجان هي :

(أ) لجنة الاقتصاد والزراعة .

(ب) لجنة الشؤون الصحية والعمرانية .

(ج) لجنة الثقافة والنادي الريفي .

(د) لجنة تنظيم البر والإحسان .

(هـ) لجنة المصالحات .

ثانياً : عمل مشروع ميزانية في حدود إعانة المنطقة وتبرعات الأهالي والاشتراكات لخدمة القرية اجتماعياً واقتصادياً وصحياً .

تنظيم جمعية المركز الاجتماعي :

قبل شرح نظام العمل في المركز الاجتماعي يجدر بنا أن نذكر أن مباني المركز الاجتماعي تتكاف حوالى من ٧ - ٨ آلاف جنيه مع توخى البساطة التامة في البناء .

ويتكون بناء المركز الاجتماعي من الآتى :

١ - قاعة الاجتماع أو المحاضرات بها جهاز الراديو وملحق بها مكتبة ريفية .

٢ - مكتب للإخصائى الزراعى ومسكن له .

٣ - عيادة طبية خارجية للفحص والعلاج وملحق بها معمل للتحاليل وصيدلية لصرف الدواء ومعزل .

٤ - دار لرعاية الأم والطفل وبها غرفة للفحص وأخرى للولادة وعنبر نوم للوالدات وملحق به سكن الزائرة الصحية .

٥ - دار لتعليم الصناعات الريفية المنزلية .

٦ - عملية مياه الشرب النقية وملحق بها أحواض لشرب الحيوانات وحمامات ومغاسل عامة .

٧ - نادى رينى وملعب عام .

٨ - حظيرة للطلائق الممتازة .

٩ - حقل نموذجى مساحته فدان تطبق فيه الأساليب الحديثة في الزراعة .

ويعمل جميع موظفي المركز الاجتماعى كالإخصائى والطبيب

والحكيمة متعاونين كفريق واحد . كما أنهم يتعاونون مع المؤسسات الحكومية والأهلية المحلية التي تقدم خدمات عامة .

وبهذه الوسيلة يقوم المركز الاجتماعي بالتنسيق بين جميع الجهود الحكومية والأهلية في القرية ويمنع التضارب بين هذه الجهود ويعاون الأهالي بأكبر قدر ممكن في تعاملهم مع جميع الهيئات .

جمعية المركز الاجتماعي :

بعد إعتقاد إنشاء المركز الاجتماعي وشهره تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة باعتماد الاعانة الأولى للمركز الاجتماعي وتعيين الموظفين وإرسال الأثاث والأدوات والأدوية ويبدأ العمل في المركز الاجتماعي بالمباني المؤقتة التي تقدمها الأهالي للبدء فوراً في عمل المركز . وتتكون جمعية المركز الاجتماعي من الهيئات الآتية :

(١) الجمعية العمومية :

١ - تتألف من جميع الأعضاء المسددين لاشتراكهم في الجمعية .

٢ - تعقد الجمعية العمومية مرة واحدة كل عام بصفة عادية لسماع تقرير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات ومندوب مديرية الشؤون الاجتماعية عن أعمال الجمعية خلال العام السابق ، واستعراض حالة العضوية وبحث المشروعات المقترحة من الأعضاء والاطلاع على الحسابات الختامية للجمعية عن السنة المالية السابقة والتصديق عليها . وإقرار مشروع ميزانية السنة التالية كذلك انتخاب مجلس الإدارة .

٣ - تعقد الجمعية العمومية جلسة غير عادية في أي وقت متى رأى

مجلس الإدارة عقدها أو إذا رأت مديرية الشئون الاجتماعية أن هناك ما يدعو لذلك مثل تعديل النظام الداخلي للجمعية أو حلها أو تصفيتها .

٤ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو وكيله وفي حالة تغيبهما يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سناً .

(ب) مجلس الإدارة :

١ - تقوم الجمعية بانتخاب مجلس الإدارة من بين أعضائها لإدارة المركز ويكون لكل عضو في الجمعية صوت واحد .

٢ - يتكون مجلس الإدارة من عدد فردى من الأعضاء ولا يقل عن خمسة .

٣ - ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه في أول اجتماع له رئيس الجمعية ووكيلها وسكرتيرها وأمين صندوقها .

٤ - يجتمع مجلس الإدارة كلما دعت إلى ذلك أعمال الجمعية بدعوة من الرئيس أو نائبه أو مندوب مديرية الشئون الاجتماعية ولا تقل اجتماعاته عن مرة كل شهر وذلك للمناقشة واعتماد مشاريع اللجان المختلفة .

٥ - لا يتناول أعضاء مجالس الإدارة أجرة عن أعمالهم .

٦ - يضع مجلس الإدارة ميزانيه وتقريراً عن أعمال الجمعية مرة كل سنة ليقدمها إلى الجمعية العمومية .

٧ - يحدد مجلس الإدارة كل عام المال اللازم لكل لجنة من ميزانية الجمعية .

٨ - يتكون من رئيس الجمعية وسكرتيرها وأمين صندوقها هيئة تنفيذية تتولى إدارة أعمال الجمعية وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

(ج) اللجان :

١ — يشكل مجلس الإدارة من بين أعضاء الجمعية العمومية لجانا لتحقيق أغراض الجمعية .

٢ — تكون هذه اللجان مسؤولة مباشرة أمام المجلس وترفع كل لجنة نتيجة أعمالها وقراراتها إلى مجلس الإدارة .

٣ — يرأس كل لجنة من هذه اللجان عضو مجلس الإدارة المنتدب لها .

٤ — تجتمع اللجنة كلما دعت الظروف إلى ذلك على ألا يقل عدد إجتماعاتها عن مرتين كل شهر .

٥ — لجان جمعية المركز الاجتماعي هي :

(أ) لجنة الاقتصاد والزراعة .

(ب) لجنة الشؤون الصحية والعمرانية .

(ج) لجنة الثقافة والنادى الريفي .

(د) لجنة تنظيم البر والاحسان .

(هـ) لجنة المصالحات .

(و) لجنة النشاط النسائي (كانت موجودة في بعض الجمعيات فقط) .

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن جمعية المركز الاجتماعي بتشكيلاتها من مجالس إداره ولجان عبارة عن هيئة أهلية وليست حكومية وأن هذه الجمعية هي صاحبة السلطة العليا في إداره المركز الاجتماعي وأما الإخصائي الزراعي الاجتماعي فيعتبر مستشاراً للجمعية وهززه وصل بينها وبين وزارة الشؤون الاجتماعية . ولا شك أن هذا من شأنه تقوية روح الاهتمام بالبيئة المحلية وتربية قادة في القرية يعملون على خدمة أنفسهم بأنفسهم فلا تفرض

الخدمات على الأهالى ولا تملى على القرية وإنما تنمو الخدمات الريفية نتيجة حاجة البيئة نفسها وطبيعتها ورغبة الأهالى .

المعونة الحكومية لجمعية المركز الاجتماعى :

يتضح مما سبق أن منشآت المركز الاجتماعى هى منشآت أهلية تتبع الجمعية التى كونها الأهالى فيما بينهم ، كما يتضح بأن معونة الدولة إلى هذه الجمعيات تنقسم إلى الأنواع الآتية .

١ — معونة مالية : وتشتمل هذه المعونة على جزء تأسيسى لمعاونة جمعية المركز الاجتماعى فى استكمال المباني كما تشتمل على جزء دورى سنوى هى الإعانة المالية التى تعين لجان المركز الاجتماعى على القيام ببرامجها .

٢ — معونة فنية : وتنقسم هذه المعونة إلى فئتين من الموظفين :

(أ) فئة تعمل فى القرية طول الوقت وتتكون من أخصائى زراعى اجتماعى — طبيب — حكيمة — زائرة صحية — مساعد معمل — خدمة سائرة مثل التومرجى والتومرجية والساعى والبستاني .

(ب) فئة تتردد على القرية من آن لآخر عند الطلب مثل إخصائى والصناعات الزراعية والريفية ومعلمات الأشغال وإخصائى النحل وغيرهم من فئات الفنيين الذين يحتاج العمل إلى معونتهم .

التكاليف التى تتحملها ميزانية الدولة للمعاونة فى إنشاء وإدارة المركز

الاجتماعى :

تنقسم هذه الأعباء إلى قسمين قسم إنشاءى تأسيسى يصرف فى أول إنشاء جمعية المركز الاجتماعى وقسم دورى سنوى يصرف طوال سنوات معاونة المركز الاجتماعى .

(١) التكاليف الإنشائية :

إعانة استكمال تكاليف المباني ٨٠٠٠ جنيه
تكاليف الاعانه لتأثيث العيادة والمبنى ١٥٠٠ جنيه

٩٥٠٠ جملة الاعانه التأسيسيه

أى أن التكاليف الانشائية تكون بمعدل حوالى تسعون قرشاً للفرد
فى المتوسط .

(ب) التكاليف الدورية السنوية :

المرتبات :

جنيه
مرتب اخصافى زراعى اجتماعى (بما فيه بدل القرية) ٢٦٤
مرتب طبيب (بما فيه بدل التفرغ) ٤٢٠
مرتب حكيمة (بما فيه بدلات التفرغ والغذاء والملابس) ٢١٠
مرتب مساعد معمل ١٣٨
مرتبات خدمة سايره ومكافآت ديات ٢٥٢
مجموع المرتبات ١٢٨٤

مصاريف إدارية :

بدل انتقال ٢٠٠
مصاريف إناره ومياه ١٠٠
أدوية ٢٠٠
نثریات وتليفون وتلغراف ٦٦
مجموع المصاريف الادارية ٥٦٦

ما قبله ١٨٥٠ جنيه

إعانات

متوسط الإعانات المالية السنوية لنشاط اللجان ٨٠٠ جنيه

مجموع التكاليف الدورية السنوية ٢٦٥٠ جنيه

أى أن التكاليف الحكومية السنوية لكافة الخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية تبلغ بمعدل ٢٥ قرشاً للشخص سنوياً وهذا يعتبر من أرخص تكاليف الخدمات .

الصعوبات الاجتماعية والفنية التى قابلت تنفيذ البرنامج فى مصر :

وبالرغم من النجاح غير القليل والاثـر الظاهر الذى نتج عن إنشاء المراكز الاجتماعية فقد واجه تنفيذ المشروع فى مصر عدة مشكلات هامة مثل الصعوبات المالية التى حالت دون التوسع فى البرنامج من ١٩٤٢ — ١٩٤٦ بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية . ثم التوقف فى التوسع مرة أخرى منذ عام ١٩٥٣ بمناسبة توجيه الاعتمادات المالية لإنشاء الوحدات المجمعة واستمر هذا التوقف إلى عام ١٩٥٩ حين قرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذى للأقليم المصرى إعادة التوسع فى إنشاء المراكز الاجتماعية .

إلا أن هذه المشكلات المالية التى عافت التوسع فى المشروع لفترات من الوقت لاتهمنا فى دراستنا الحالية بقدر ما يهـمنا معرفة الصعوبات الاجتماعية والفنية التى عافت تنفيذ المشروع فى بعض المراكز الاجتماعية بالرغم من سلامة الأسس القائمة عليها المشروع . ويمكننا أن نلخص أهم هذه الصعوبات فى النواحي الآتية :

١ — الإقطاع في الريف : كان النظام في مجتمعنا الريفي قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي يقف حائلاً منيعاً ضد إمكان تطبيق أسس البرنامج والسير به السير الطبيعي الذي يتمشى مع هذه الأسس في مثل هذا المجتمع الإقطاعي كانت الديمقراطية بين أفراد المجتمع ومساواتهم في الفرص للتأثير على حياتهم الاجتماعية بعيدة المنال بل مستحيلة التحقيق ، ولم تكن البرامج التي تقرر محلياً تراعى حاجة الناس ومصالحها الحقيقية مراعاتها لمصالح الإقطاعيين الخاصة لذلك واجهت المراكز الاجتماعية وقيادتها مشكلة كبرى في تحقيق أسسها وأهدافها في ظل النظام الإقطاعي .

٢ — ضعف تدريب القائمين بالعمل : لما كان دور الدولة في المشروع هو القيام بتوفير القيادة والمعونة الفنية والمالية لأهالي قرى المراكز الاجتماعية . فقد كانت الدولة تعين لهذه المراكز من يتولون الدور القيادي بها . وبالرغم من أن عدد غير قليل من هؤلاء القادة قد قام بعمله على درجة كبيرة من النجاح وحسن التقدير والتصرف والتفاني في عملهم ، وخاصة في مراحل البرنامج الأولى ، فإن الخبرات الناتجة عن هذا العمل الجديد لم يكتب لها التسجيل العلمي السليم الذي يمد العاملين الجدد في هذا الميدان بذخيرة وافية عن الطرق والوسائل الناجحة أو الفاشلة في العمل مع المجتمع الريفي المصري . وكان المعينون الجدد لهذه الوظائف يحصلون على قدر غير قليل من برامج التدريب إلا أن هذه البرامج كانت موجهة أساساً إلى ماذا نرجو أن يتم في الريف ؟ أو الأهداف التي نسعى إليها من وراء عمل ونشاط المركز الاجتماعي . هذا بينما افتقر تدريب العاملين الجدد على كيفية القيادة نفسها ، فثلاً كيف يستشار الناس في القرية وكيف يتغيرون أو كيف يستجيبون أو ينفرون أو ماهي الطريقة التي تتبع لإستنارة الأفكار ونحويلها

إلى برامج معدة للتنفيذ، وكيف يمكن تشجيع ظهور القيادات المحلية والعمل على إشراك الأهالى فى البرامج؟ هذه أسئلة وموضوعات تمثل وغيرها نوع الذخيرة التى كان يجب أن يمد بها الموظف الجديد أثناء تدريبه . وهى موضوعات تباحثتها أو مستها مسأ خفيفاً برامج التدريب إما لنقص فى إعدادها وأما لصعوبتها وعدم المعرفة بها نتيجة لعدم إتمام عملية التسجيل العلمى للخبرات التى اكتسبتها العاملون الأوائل فى الميدان .

ونتيجة ذلك بطبيعة الحال هو أن الاختصاصى أو الموظف الجديد كان يوفد إلى القرية وهو ملء بالأهداف دون إلمام بالطرق والوسائل التى تؤدى إليها . وكان البعض يظن أن معرفة الاختصاصى بالتعليمات المالية والإدارية كاف لتحقيق هذا الغرض وهو ما نعرف جميعاً أنه لا يكفى إطلاقاً . فإن للقيادة طرقها ووسائلها الخاصة فى برامج النهوض بالمجتمع المحلى التى يجب أن تستنبط أساساً من تنظيم الخبرات المتحصل عليها فى العمل فى المجتمع ذاته . وبذلك لا يكون للخبرات المستمدة عن العمل فى مجتمعات غير مجتمعنا فائدة كبيرة فى هذا السبيل . فاختلاف الظروف والعوامل والثقافة فى كل مجتمع يختلف معها الاستجابات للمؤثرات المختلفة . ونستطيع أن نلخص أهم أخطاء التدريب السالفة الذكر فى أنها كانت تهتم بماذا نريد ولا تهتم بكيف نحققه .

٤ - ضعف الإشراف : واجهت المراكز الإجتماعية عدة عوامل أدت إلى ضعف الإشراف عليها من أهمها .

(أ) عدم تقدير المسؤولين فى الدولة فى هذا الوقت لدور المركز الإجتماعى الذى كان يتمشى أساساً مع الدور الثالث فى أدوار المؤسسة

الاجتماعية^(١) وكانت مطالبة هؤلاء المسؤولين تتجه دائماً إلى طلب البيانات الإحصائية والمادية عن خدمات المركز الإجتماعى ، فكان الإهتمام ينصب مثلاً عن عدد أرباب التقاوى التى وزعت على الفلاحين ، وعدد الدواجن ذات السلالات المحسنة التى وزعت على الأهالى بصرف النظر عن الكيفية التى تم بها هذا التوزيع أو الدرجة التى اقتنع بها الأهالى باستخدامها ، مما أدى إلى الضغط على القائمين بالعمل بالمراكز الاجتماعية لإهمال الأهداف الرئيسية للعمل إلى أهداف ثانوية أخرى كان الإسراع والإصرار على تحقيقها يتنافى ويتعارض مع الأهداف الرئيسية للعمل .

(ب) إهتمام المشرفين على العمل بتقدير الموظفين على أساس مايفعلونه من نتائج يمكن كتابتها فى التقارير والإصرار على ملء تقارير مرسومة يطالب الأخصائيين والأطباء بملء بياناتها . وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى نتيجتين : الأولى أن أصبح الذى يعمل فعلاً بالطرق الصحيحة لتغيير الأفراد لايجد لديه من البيانات المادية قدر مايجد زميله الذى أهمل التفاعل الاستنارى مع الأفراد ولجأ إلى فرض المشروعات والبرامج والخدمات فرضاً ، فعمل ذلك على إنحراف العمل فى كثير من المراكز الاجتماعية والنتيجة الثانية هو أن عدداً من العاملين فى الميدان كان يكذب فى التقارير عند ملئها مما كان يفقد الأهالى الثقة فى أمانته . والثقة هى الأساس الأول للتجاوب بين القيادة وأفراد المجتمع .

(ج) عدم الدراية الكافية بين كثير من المشرفين لتوجيه العاملين فى الميدان بحيث كان الإشراف يتجه إلى التفتيش والمحاسبة العسيرة على

(١) راجع الفصل الثانى عشر صفحتى ٢٧٣ و ٢٧٤ .

على النتائج دون توجيه ومعاونة في الوسائل وكيفية التغلب على الصعوبات (د) أكثر المشرفون من حركات التنقلات بين القادة الميدانيين بحيث كانت حركات تنقلاتهم من الكثرة بشكل لا يسمح لأغلبهم بأى استقرار في البيئة التي يعمل بها . ولما كان الأساس الأول للعمل الاجتماعى الناجح إستقرار القائد للامام بظروف وحاجات المجتمع والتعرف الوثيق على الأهالى وإكتساب ثقتهم فإن أغلب العاملين الميدانيين لم يكن يتوفر لهم الوقت للتعرف المذكور وبالتالي فإن كثيرا من المراكز الاجتماعية بالرغم من قدمها لم يتوفر لها القيادة المستقرة التي ينتها لها فرصة التعرف والعمل والإنتاج .

وقد كان لهذه الصعوبات ولا شك أثرها على العمل فى بعض المراكز الاجتماعية وخاصة بعد التوسع السريع فى إنشائها فى الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٢ ثم تأثرت بعض المراكز الاجتماعية الأخرى بعد إنشاء الوحدات المجمعـة حيث سحب عدد كبير من الأخصائيين المدربين من المراكز الاجتماعية للعمل فى الوحدات المجمعـة الجديدة وفقدت المراكز الاجتماعية صفوة من الأخصائيين المدربين للعمل فيها من ذوى الخبرة الميدانية . وقد اتجه البعض إلى نقد الحالة التي وصلت إليها بعض المراكز الاجتماعية بآتهام المشروع نفسه بالفشل دون مراعاة الأسس التقويمية السليمة للحكم على المشروع وتقدير الأسباب التي أدت إلى ضعف العمل فى المراكز الاجتماعية . ولا بد لنا من الاعتراف بسلامة المشروع وتقدير الصعوبات التي واجهت تنفيذه حتى يكون نقدنا موضوعياً بنائياً يدعو إلى معالجة هذه الصعوبات والسير بالمشروع سيراً طبيعياً يحقق أهدافه فى خدمة الريف ، خاصة وقد كان لصدور قانون الإصلاح الزراعى وقيام الثورة أثر كبير فى إزالة أكبر عقبة واجهت المشروع وهى عقبة الإنقطاع من الحياة الريفية .

٢ - جمعيات الإصلاح الريفي Rural Reconstruction Association :

وقد نبتت فكرة جمعيات الإصلاح الريفي في أعقاب مشروع المراكز الاجتماعية حيث تبين لإدارة الفلاح في عام ١٩٤٢ بأن الإعتمادات اللازمة لنشر المراكز الاجتماعية قد توقفت بعد إنشاء الاحد عشر مركزاً اجتماعياً الأولى ، فانجهت الفكرة إلى إنشاء جمعيات الإصلاح الريفي . وتقوم فكرة جمعيات الإصلاح الريفي على نفس الأسس والمبادئ التي تقوم عليها جمعيات المراكز الاجتماعية فهي جمعيات أهلية معانة من الدولة تعمل على معاونة الأهالي لتنظيم جهودهم لخدمة مجتمعهم في مختلف النواحي الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها . إلا أن الاختلافات بين جمعية الإصلاح الريفي وجمعية المركز الاجتماعي اختلافات شكلية بسيطة يمكن تلخيصها في النواحي الآتية :

١ - بينما تقوم جمعية المركز الاجتماعي بخدمة قرية أو أكثر تعدادها في حدود حوالى عشرة آلاف نسمة فإن جمعيات الإصلاح الريفي في العادة قرية واحدة دون تحديد لتعدادها . فرغبة الأهالي في أى قرية لإنشاء جمعية للإصلاح الريفي هو الشرط الوحيد لاعتماد إنشائها بعد اتخاذ الاجراءات التي ينص عاها القانون لإستيفاء التسجيل .

٢ - لا تلتزم الدولة بإيفاد موظفين دائمين لمعاونة جمعية الإصلاح الريفي كما هو الحال في جمعية المركز الاجتماعي ، بل يكتفى عادة بمرور موظفي (مصاحبة الفلاح) على هذه الجمعيات من آن لآخر لزيارة الجمعية وتقديم المعونات الفنية لها لتمكينها من أداء رسالتها .

٣ - لا يشترط أى تبرع بأرض أو بمبالغ خاصة بالمباني عند إنشاء

جمعية الإصلاح الريفي كما هو الحال في جمعية المركز الإجتماعي وتستطيع جمعية الإصلاح الريفي أن تمارس نشاطها وأعمالها في بيت أو أكثر من بيوت القرية بخصص لهذا النشاط .

ومن ذلك يتضح أن جمعيات الإصلاح الريفي لا تحمل الدولة أية أعباء مالية كبيرة كما كان الحال في جمعيات المراكز الاجتماعية . وتعان جمعيات الإصلاح الريفي عادة من الدولة بمبلغ من المال يتناسب مع نشاط كل جمعية منها بحيث تزداد الإعانة المالية بزيادة نشاط الجمعية .

وقد أتجهت وزارة الشؤون الاجتماعية الى معاونة بعض جمعيات الإصلاح الريفي الناجحة بإعانتها إحدى الحكيمات للمعاونة في تخفيض الأعباء المالية على الجمعية وتشجيعها على رعاية الأمومة والطفولة .

٣ — الوحدات الاجتماعية القروية Rural Social Units

كان التفكير في إنشاء هذه الوحدات كحالة جزئية للتحويل إلى توفير وحدة الخدمات الريفية المتكاملة (الوحدة المجمع التي سنعرض لها في الفصل التالي) وذلك باستكمال المجموعات الصحية الريفية قائمه وإضافة جانب الخدمات الاجتماعية إليها ، أو البدء في إنشاء الوحدة الاجتماعية القروية في القرية المزمع إنشاء وحدة مجمعة بها في المستقبل ، على أن تستكمل فيما بعد إنشاء جانب الخدمات الصحية والجوانب الأخرى للخدمات بها .

وقد تضمنت مشروعات وزارة الشؤون الاجتماعية في خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ إنشاء ٢٥٣ وحدة اجتماعية قروية جديدة ، بالإضافة إلى استكمال ١٩٤ مجموعة صحية فائمة بأضافة وحدات اجتماعية قروية إليها .

ومن المقرر طبقاً لتخطيط وزارة الشؤون الاجتماعية أن تخدم كل وحدة من هذه الوحدات حوالى عشرة ألف نسمة وتنشأ طبقاً للأسس الآتية : —

- ١ — أن تكون مناطق خدمة الوحدات الاجتماعية القروية متمشية مع تقسيم الجمهورية إلى مناطق إنشاء الوحدات المجمعة .
 - ٢ — أن تقام الوحدات فى المناطق الخالية من الخدمات . .
 - ٣ — أن يتم إنشاء الوحدات خلال سنوات الخطة بالتنسيق مع إنشاء الوحدات المجمعة المقررة فى الخطة .
 - ٤ — أن تمثل مباني الوحدة الاجتماعية القروية القسم الاجتماعى فى الوحدة المجمعة حتى تستكمل مستقبلاً بباقي أقسام الوحدة المجمعة .
 - ٥ — أن يكون الاتجاه مستقبلاً إلى استكمال المراكز الاجتماعية والوحدات الاجتماعية القروية والمجموعات الصحية إلى وحدات مجمعة .
 - ٦ — تبرع الأهالى بفدانين من الأرض وبمبلغ ١٥٠٠ جنيه (ولقد أعفى الأهالى من هذا الشرط بعد أن تبين للوزارة أن هذا الشرط يعوق إنشاء الوحدات طبقاً للاحتياجات الفعلية التى تتطلبها العدالة فى توزيع الخدمات) .
- أسس إدارة الوحدات الاجتماعية القروية : —

كذلك قد روعى فى إدارة خدمات الوحدات الاجتماعية القروية النواحي الآتية —

- ١ — ضغط تكاليف الإنشاء إلى أقل احتياجات لازمة تحقيقاً لانتاج الدولة فى تخفيض تكلفة الخدمات توفيراً للاستثمارات فى قطاعات التنمية الإقتصادية فى مراحل الخطة الأولى .

٢ — تكامل الخدمات الاجتماعية وشمولها وإخضاعها للإدارة المحلية .

٣ — مشاركة الأهالى لامل فى ميدان التنمية الاجتماعية عن طريق جمعية الوحدة التى تتولى إقامة مبانى الوحدة ، والقيام بأوجه النشاط المختلفة على طريق مجلس إدارة منتخب من الأعضاء ، ولجان النشاط المختارة من بينهم ، تحقيقاً لمبدأ المشاركة الإيجابية الفعالة للأهالى فى عمليات النهوض بمجتمعهم .

٤ — تنسيق خدمات الشؤون الاجتماعية المختلفة فى الريف ، وتوعية الفلاحين وحفزهم على الاستفادة منها .

٥ — تدريب وإعداد القائمين على المشروعات سواء من الموظفين أو أعضاء الجمعية ولجانها لرفع كفاءتهم الإنتاجية وتحقيق رسالة النهوض بالمجتمع الريفي .

نظام تمويل الوحدات الاجتماعية القروية :

تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية لجمعية الوحدات القروية مبلغ ١٥٠٠ جنيه لإقامة المبانى ومقابلة مصروفات التأثيث وشراء وسيلة انتقال ويزداد هذا المبلغ بالنسبة لظروف بعض المناطق التى يرتفع فيها تكاليف النقل والبناء يضاف إلى ذلك معونة سنوية للجمعية قدرها ٩٠٠ جنيه منها ٦٠٠ جنيه إعانة للجان المختلفة (يلاحظ أن النظام أقرب إلى نظام المراكز الاجتماعية بعد إضافة لجنة النشاط النسائي) ، بينما يخصص مبلغ ٣٠٠ جنيه للتغذية وشراء ملابس أطفال دار الحضانة .

ويتكون طاقم الموظفين الذين تخصصهم الوزارة من بين موظفيها لكل وحدة من رئيس الوحدة وباحث اجتماعي ومشرفة اجتماعية ومدرسة أشغال وسكرتير ومعلم صناعات ومربية وسائق وفراش .

على أنه يلاحظ أنه بالرغم من أن الوزارة كانت تزمع إنشاء ٢٥٣ وحدة اجتماعية قروية في السنوات الخمس للخطة الأولى بالإضافة إلى استكمال ١٩٤ وحدة صحية بوحدات اجتماعية قروية إلا أن تخفيض المخصصات من ناحية وارتفاع أسعار البناء في هذه الفترة عن المقدّر في أول الخطة من ناحية أخرى قد أدّى إلى أنه قد تم إنجاز إنشاء ٨٥ وحدة ريفية قروية جديدة واستكمال ٢١ وحدة صحية بوحدات اجتماعية قروية . بمجموع قدره ١٠٦ وحدة ريفية قروية .

٤ - دور الحضانة

ويطلق عليها اسم مراكز الرعاية النهارية ، ويهدف المشروع إلى رعاية الأطفال حتى سن السادسة ، ويفضل قبول أبناء النساء العاملات وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية لهم في مراحل نموهم الأولى . وقد اعتمد في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) إنشاء ٧ وحدات من دور الحضانة ، إلا أنه تبين من دراسة الوزارة أن هذا العدد أقل بكثير من احتياجات الدولة . فالمنتظر وفقاً لهذه الدراسة ، أن يكون عدد سكان الجمهورية عام ١٩٧٠ حوالى ٣٢ مليون نسمة يمثل الأطفال في فئة السن ٦ سنوات فأقل ١٤ ٪ منهم أى تكون جملتهم ٤,٤٨٠,٠٠٠ طفل ويلزم إنشاء دور الحضانة لحوالى ٢ ٪ من جملتهم أى لحوالى ٨٩٦٠٠ طفل متوفر لهم حالياً أما كن لـ ٣٢,٠٠٠ فيكون العدد المطلوب لإنشائه من دور الحضانة حوالى ٦٠٠ دار حضانة لخدمة ٥٧٦٠٠ طفل . ولهذا اقترح في الخطة الثانية إنشاء ١٠٠ دار حضانة لهذا العدد كما أسست دور الحضانة في الوحدات القروية الجديدة وفي المراكز الاجتماعية القائمة وفي الوحدات المجمعة القائمة أو التى تنشأ والجدول رقم ٣٤ يبين دور الحضانة القائمة في الجمهورية العربية المتحدة موزعة على المحافظات في القطاعين الريفي والحضرى .

جدول رقم (٣٤)

يبين توزيع دور الحضانة على المحافظات حسب القطاعات
الريفية والحضرية (الدور القائمة بالعمل عام ١٩٦٥)

رقم	المحافظات	عدد دور الحضانة بالمدين	القطاع الريفي			الجهة	عدد الأطفال المستفيدين
			مراكز اجتماعية	وحدات قروية	وحدات مجمعة		
١	القاهرة	٤٤	—	—	—	٤٤	٤٤٠٠
٢	الاسكندرية	٢٤	—	—	—	٢٤	٣١٠٤
٣	بورسعيد	٣	—	—	—	٣	١٧٣
٤	الاسماعيلية	١	١	٢	—	٤	٢٠٠
٥	العريش	٢	—	٢	—	٤	٣٠٥
٦	دمياط	٥	٢	٢	٤	١٣	٨٠٦
٧	الدقهلية	٧	١٠	٦	٢٥	٤٨	٣٢٧٥
٨	الشرقية	٨	٤	٥	١٤	٣٤	٣٠٦٠
٩	القليوبية	—	٥	٣	١٠	١٨	١٢٥٥
١٠	الغربية	٧	٥	٦	٩	٢٧	١٣٦٧
١١	المنوفية	٤	٨	٤	١٤	٣٠	١٦١١
١٢	كفر الشيخ	٢	٣	٥	٩	١٩	٩٠٠
١٣	البحيرة	٥	٦	٤	١٥	٣٠	١٧٧٠
١٤	الجيزة	١٤	٥	٣	١٠	٣٢	١٩٩٩
١٥	الفيوم	٣	٢	٢	١١	١٨	١٠٦٤
١٦	بنى سويف	٢	٢	٤	—	٨	٣٠٥
١٧	المنيا	٦	٤	٦	٢٢	٣٨	٢٠٩٧
١٨	أسيوط	٨	٢	٤	١٦	٣٠	١٤١٢
١٩	سوهاج	٥	١	٤	٢١	٣١	١٤٥٥
٢٠	قنا	٤	١	٥	١٦	٢٦	١٠٣٥
٢١	أسوان	—	١	١	٤	٦	٣٠٠
٢٢	سيناء	٢	—	—	—	٢	١٣٠
٢٣	الصحراء الغربية	١	—	—	—	١	٤٩
		١٥٧	٩٢	٦٨	٢٠٠	٤٨٧	٢٨٧٨٦

وقيمة الاشتراك الشهري للطفل الملاحق بدار الحضانة ٣٠ جنيه نظير التغذية وثمان المراكيل والخدمات التي تقدمها الدار . وهناك نسبة ١٠ ٪ من مجموع أطفال الدار يمكن إعفاؤهم من دفع الاشتراك في حالة العسر .

٥ - الصناعات البيئية والمنزلية

« إن تصنيع الريف إتصالا بالزراعة يفتح فيه أبعاداً هائلة لفرص العمل ، ، .

(الميثاق)

كانت وزارة الشؤون الاجتماعية أول وزارة عيّنت بالصناعات البيئية والمنزلية فممن بدأ إنشاء المراكز الاجتماعية في عام ١٩٤١ راعت أن تكون للصناعات البيئية والمنزلية دور إيجابي في سياسة هذه المراكز .

واقدر نجحت المراكز الاجتماعية في استمالة الريفيين إلى التدريب على بعض الصناعات التي تتوفر أغلب خاماتها وساهمت الوزارة في تصريف منتجاتهم وأقامت في كل مركز إجتماعي ووحدة قروية مركزاً للتدريب يناسب خامات البيئة .

هذا بالإضافة إلى أن وزارة التجارة والصناعة كانت قد أنشأت في عام ١٩٤٦ - ١١ مركزاً للتدريب الصناعي تضم ١٨٢ فتي وفتاة يتدربون على صناعات النسيج اليدوي والسجاد والسكيم والخيزران ومنتجات النخيل وأشغال البنات .

ولما لمست الوزارة تأثير الأسر الريفية بدخل هذه الصناعات والزيادة الملموسة في دخولهم عملت على تنفيذ سياسة متكاملة لتنمية الصناعات شملت عدة مجالات هي :

١ - مجال الدراسات والبحوث :

وفي هذا المجال تم مسح جميع المحافظات مسحاً شاملاً يهدف إلى حصر الصناعات القائمة فعلاً والتعرف على الخامات الموجودة وإجراء التجارب اللازمة لاستغلالها على أحسن وجه .

٢ - مجال الإرشاد :

ويتم الإرشاد للريفيين وتوجيههم فنياً إلى أبسط الوسائل وأحسن الطرق التي تؤدي إلى الوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة عن طريق أجهزة الصناعات بالمديريات في مختلف التخصصات ويبلغ عدد الاختصاصيين نحو ٣٠٠ موظف وموظفة في مختلف الفروع .

٣ - مجال التدريب :

اتخذ التدريب ثلاثة مستويات .

- (أ) تدريب الفنيين والقائمين بالإشراف على تنفيذ البرامج .
- (ب) تدريب العمال والصناع ولقد أنشئ لهذا الغرض ٣ مراكز التدريب
- (ج) تدريب الذشيء ويتم ذلك في ٤٨١ مركزاً للتدريب تتبع الهيئات والمجمعات .

جدول رقم (٣٥)

يبين عدد الهيئات وعدد الذين تم تدريبهم وقيمة الإنتاج السنوى

من ١٩٦١/٦٠ إلى ١٩٦٤/٦٣

السنة	عدد الهيئات	عدد المستفيدين بالتدريب	قيمة الإنتاج بالجنهيات	قيمة ماتم تصريفه بالجنهيات
٦١/٦٠	٤٥٩	٢١٨٨٥ فنى وقتاه	—	
٦٢/٦١	٤٤١	٢٤٩٩٥ د د	٨٨١٤٦	
٦٣/٦٢	٤٤٣	٢٨٦٦٢ د د	١٢٤٨٠٨	٦٢٢١٩
٦٤/٦٣	٥٧٩	٣٢٥٦٢ د د	١٦٩٩٤٨	١٢٩٩٢٠
		١٠٨١٠٤	٣٨٣٧٠٢	١٩٢١٩٩

٤ — مجال التمويل :

أنشئ في عام ١٩٥٦ صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية الذى يتولى أمر منح القروض والإعانات للهيئات المشتغلة بالصناعات البيئية والمنزلية وتعذلت لانحة الصندوق وأصبح من الممكن إعانة الأفراد بعد أن كانت الإعانة قاصرة على الهيئات .

ولقد ساهم صندوق دعم الصناعات خلال الفترة من ١٩٥٧/٥٦ إلى

٦٤/٦٣ فى صرف قروض بلغت ١٢٧٦٤٠ جنيه لعدد ١٢٢ هيئة وكذلك
صرف إعانات بلغت ١٧٦٩٨٥ جنيه لعدد ١١٨ فرد .

٥ - مجال التسويق :

عاونت الوزارة الهيئات المنتجة للصناعات البيئية والمنزلية فى تصريف
منتجاتها وذلك عن طريق المعارض المختلفة التى أنشأتها الوزارة لهذا
الغرض .

٦ - مجال الابتكار والتجديد :

وفى هذا المجال قامت الوزارة بإجراء التجارب المختلفة لاستغلال بعض
الخامات وتهذيب منتجات أشغال البنات وتوحيد العبوات وتطوير أنوال
السجاد وتحسين التصميمات وابتكار إستعمالات جديدة للخامات المتوفرة
ولقد أنفقت الوزارة على هذا مبلغ ٥١١٠ جنيه خلال الفترة من
١٩٦١/٦٠ إلى ١٩٦٤/٦٣ .

٥ - رعاية الأسرة

إزدادت مسئوليات الوزارة نحو الأسرة مع التطور الاشتراكى الذى
ضاعف من حركة الأسرة فى المجتمع وفتح أبواب العمل أمام المرأة ولقد
تطلب هذا التطور السريع المبادرة بالتدخل لمواجهة الموقف بتوفير ماتحتاج
الأسرة من خدمات مناسبة بالقدر المناسب حفظا للتوازن والتماسك
والاستقرار فى حياتها ..

وتحقيقاً لذلك عيّنت الوزارة بتوفير وتوسيع نطاق الخدمات التى
تقدم للأسرة فى الريف والحضر عن طريق الهيئات الأهلية فى مختلف

النواحي من صحية وإجتماعية وثقافية ومهنية بالإضافة إلى العمل على علاج المشاكل والأزمات التي قد تعترض حياتها وتهدد أمنها واستقرارها وكذلك إضافة خدمات جديدة تتمثل في التوجيه الأسري وتنظيم الأسرة ومشروع الأسر المنتجة .

١ - التوجيه الأسري :

ويتم التوجيه عن طريق مكاتب التوجيه والامتشارات الأسرية وتتلخص أهداف المكاتب في .

(أ) علاج المشاكل التي تتعرض لها الأسرة وتقصى أسبابها .

(ب) تهيئة الجو العائلي السليم الذي يكفل للأطفال نشأة إجتماعية سليمة صالحة .

(ج) توجيه الأسر نحو مصادر الخدمات الاجتماعية المختلفة في المجتمع المحلي للانتفاع بها .

(د) معاونة قضاء الأحوال الشخصية في بحث العوامل المسببة للمنازعات الزوجية والعائلية .

(هـ) القيام بالبحوث والدراسات المنصلة بالأسرة والتي تساعد على تحديد الخدمات اللازمة لها .

وتعمل هذه المكاتب على تحقيق أهدافها بأسلوبين :

١ - الأسلوب العلاجي : ويقصد به دراسة الحالة التي تعرض عليها وبحث أسبابها والعمل على علاجها وتقديم الخدمات التي تساعد على تدارك أسباب المشكلة .

٢ - الأسلوب الوقائي : وذلك عن طريق التوعية الأسرية والاستعانة

بوسائل الإعلام المختلفة وإجراء البحوث والدراسات وعقد الندوات والمؤتمرات التي تهدف إلى زيادة الوعي والتبصير بالمشاكل .

ولقد أنشئ من هذه المكاتب في الخطة الخمسية الأولى ٦ مكاتب ومقترح إنشاء ٤٠ مكتب في الخطة الخمسية الثانية وتبلغ تكاليف إنشاء المكتب الواحد ٢٨٩٦ جنيه منها ٢٠٠ جنيه أثاث و ١٦٥٠ جنيه ماهيات وأجور و ١٠٤٦ جنيه مستلزمات إنتاج ويعمل بالمكتب مدير وعدد ٢ أخصائي اجتماعي أو أخصائي نفسى (بعض الوقت) وموجه اقتصادى (بعض الوقت) وسكرتير وساعى ومستخدم . . . وتعتبر الوحدات الاجتماعية الحضرية والقروية وسيلة الاتصال ما بين العملاء وهذه المكاتب .

٢ - مراكز تنظيم الأسرة :

• إن مشكلة التزايد فى عدد السكان لى من أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى إنطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة ، وإن الإدراك العميق بضرورة التخطيط فى حياة الفرد سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة التزايد السكانى ، (الميثاق) .

ودور الوزارة فى هذا المجال حتم عليها مواجهة مثل هذه المشكلة والمساهمة العلمية فى إيجاد حل لها لإيجاد التوازن بين السكان وبين الموارد والامكانيات ، لذا فكرت الوزارة فى إنشاء مراكز لتنظيم الأسرة لمعارنة الراغبين فى التنظيم بالإضافة إلى نشر الوعي التنظيمى بين المواطنين بغية إيجاد أسرة مستقرة .

والمقصود بتنظيم الأسرة توقيت فترات الإنجاب بحيث يأتى المولود فى الوقت المرغوب فى وجوده مالياً ونفسياً وصحياً .

ولما كانت مكاتب تنظيم الأسرة الحالية تشرف عليها جمعية الدراسات السكانية ويبلغ عددها ٣٨ مركزاً بالإضافة إلى ١٠٠ مركز مزعم إنشائها وقد قامت الوزارة بإعانة الجمعية بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه لهذا الغرض ولمواجهة المشكلة على مستوى الريف والحضر وضعت الوزارة خطة لإنشاء ٧٠٠ مركزاً لتنظيم الأسرة يخص الريف منها ٥٣٨ مركزاً موزعة على الوجه التالي :

١١٠	مركزاً بالجمعيات والهيئات الأهلية .
٥٢	مركزاً بالمجمعات السكنية .
٨٨	مركزاً بمقار المراكز الاجتماعية .
١٠٠	مركزاً بمقار الوحدات القروية .
٣٥٠	مركزاً بمقار الوحدات المجمععة .

ومقترح إنشاء هذا العدد من مراكز تنظيم الأسرة في الخطة الثانية ١٩٦٦/١٩٧٠ . وميزانية إنشاء المركز الواحد كالتالي :

جنيه	
١٢٠	مكافأة طبيب بعض الرقت .
١٨٠	مرتب ممرضة .
١٠٠	مطبوعات ونشرات .
٦٠٠	أدوات اخدمة ٣٠٠ حالة مترددة بواقع جنيهان للحالة .
٠٨٤	لبرامج التوعية .

٣ — مشروع الأسر المنتجة :

يهدف مشروع الأسر المنتجة إلى رفع المستوى الاقتصادي للأسرة وتهيئة مستوى أفضل من المعيشة للمواطنين عن طريق .

(أ) توفير العمل للقادرين من أفراد الأسر العاطلين والذين لديهم وقت فراغ يمكن إستغلاله في إنتاج الصناعات المنزلية لرفع المستوى الإقتصادي للأسرة .

(ب) العمل على رفع قيمة المنتجات البيئية والموجودة نتيجة لما سيطرأ من إرشاد فني أو عون مادي حتى يمكن تسويقها بسعر أكثر ارتفاعاً وهذا لرفع مستوى دخل الأسرة .

(ح) تحويل خامات البيئة إلى منتجات صناعية لها قيمتها المادية .

(د) إستغلال طاقات عدد كبير من ذوى العاهات وكبار السن وغيرهم مما يخفف من الوضع الذي يعيشون فيه فيقومون بشغل أوقاتهم بإنتاج يعود عليهم بفائدة مادية فضلاً عن التأثير المعنوي والنفسى .

ولقد بدأ تنفيذ المشروع فى ديسمبر ١٩٦٣ وبلغت الإعانات التى قدمها صندوق دعم الصناعات لتنفيذ المشروع فى المحافظات مبلغ ٢٦ ألف جنيهها يضاف إليها ١٣ ألف جنيه من إعتمادات الضمان الاجتماعى فتكون الجملة ٣٩ ألف جنيهها .

وبيان الأسر المنتجة فى المحافظات كما يلى عام ١٩٦٥ .

الأسر المنتجة العادية	١٥٨٤	أسره
الأسر المنتجة الضمانية	٢٧٩	أسره
	—	
	١٨٦٣	أسره

ومن المقترح إقامة ١٠٠ ألف مشروع أسره منتجه في الخطة الخمسية
١٩٧٠/١٩٦٦ .

٦ - الضمان الاجتماعي Social Security

الضمان الاجتماعي هو في أبسط تعاريفه ضمان للحد الأدنى لدخل الأسرة أو الأفراد وقد عرفه ولیم بيفردج في تقريره عن التأمينات الاجتماعية : إنه يقصد بإصطلاح الضمان الاجتماعي ضمان حصول الفرد على دخل محل محل أجره عندما ينقطع هذا الأجر بسبب التعطل أو المرض أو الإصابة ، وعلى معاش تقاعد في حالة الشيخوخة ، وفي حالة وفاة العائل وسد النفقات الاستثنائية كما في حالات الوضع والوفاة والزواج .

والضمان الاجتماعي برنامج ذو فلسفة إنشائية فهو ينظر إلى الفرد كإنسان له احترامه في نظر الدولة ، وأن التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع يجب أن ينظم بحيث تصبح مساعدة المحتاجين في وقت الشدة حقاً لهم على الدولة .

تتمثل نظم الضمان الاجتماعي في ثلاث صور رئيسية هي :

- ١ - التأمينات الاجتماعية
- ٢ - المساعدات العامة .
- ٣ - الخدمات الاجتماعية العامة .

مقارنة بين نظام التأمينات الاجتماعية ونظام المساعدات العامة (١) :

يمكن عرض الفروق بين نظامي التأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة في النواحي الآتية :

١ - يقوم نظام التأمينات الاجتماعية على أساس الاشتراك والمساهمة من جانب العامل وصاحب العمل والحكومة في دفع قيمة التأمين بموجب القانون وفي الحدود التي توضع لذلك وإن كانت نسبة الاشتراك وقيم التأمين تختلف من دولة إلى أخرى .

أما نظام المساعدات العامة فإن تمويله يكون عن طريق الدولة من الخزانة العامة أى من الضرائب التي يساهم فيها جميع أفراد الشعب .

٢ - قيمة الإعانة : تتوقف قيمة المبلغ الذي يحصل عليه المستفيد في حالة التأمينات الاجتماعية على مدة عمله وعلى مقدار الاشتراك الذي ساهم به أى على أساس ملف خدمته وقد يكون للتأمين حد أدنى وحد أعلى كما في الولايات المتحدة الأمريكية كما قد يكون قيمته موحدة كما في إنجلترا .

أما في المساعدات العامة فتصرف الإعانة على أساس الحاجة أى وفقاً لمدى احتياج المستفيد إلى المساعدة ولذلك فإن التأمين يصرف لصاحبه حتى ولو كان في غنى عنه أما المساعدات العامة فلا تصرف إلا إذا كان صاحبها محتاجاً إليها .

٣ - طريقة تقدير الإعانة : لا يستدعى تقدير قيمة التأمين إجراء بحث فردى عن حالة المستفيد لمعرفة دخله وموارده المالية قبل صرف قيمة التأمين بل يمكن تقديره بعملية حسابية طبقاً لملف الخدمة .

(١) محاضرات عن الرعاية الحكومية للأستاذ مصطفى السلطاني .

أما في حالة المساعدات فلا بد قبل صرفها من معرفة موارد الأسرة المالية وحالتها الاجتماعية لإمكان تقدير حاجة الحالة إلى المساعدة وقيمة هذه المساعدة . وهذا يتمشى مع ماسبق إيضاحه من أن المساعدة العامة لا تصرف إلا للمحتاجين إليها بينما يصرف التأمين لصاحبه بمجرد استحقاقه .

٤ — تكاليف النظام: يعتبر نظام التأمينات الاجتماعية أقل كلفة في إدارته وتنظيمه حيث يشترك في أعبائه ثلاثة أطراف هي العامل وصاحب العمل والحكومة كما أن تقدير قيمة التأمين لا يحتاج لعمل أبحاث فردية على حالة كل مستفيد وقد تقوم بعض المكاتب الحكومية بهذه العملية كمكاتب البريد أو غيرها .

أما نظام المساعدات العامة فإن تنظيمه وإدارته يقع على الحكومة وحدها كما أن الإعانات لا تصرف إلا بعد عمل أبحاث اجتماعية فردية عن حالة كل مستفيد مما يجعلها أكثر كلفة من نظام التأمينات لما تتضمنه عملية الأبحاث من أجور للباحثين الفنيين .

ويفضل الاجتماعيون نظام التأمينات الاجتماعية على نظام المساعدات العامة لأن المستفيد من نظام التأمينات يشعر بأنه مساهم في مقدار التأمين الذي يتقاضاه وأنه يسترد حقاً له مما يحفظ له كرامته . كذلك يشعر المستفيد من التأمينات بأن ما يأخذه من تأمين يتوقف على قيمة اشتراكه ومدى مساهمته دون حاجة إلى بحث حالته ومعرفة دخله وموارده المالية مما يدفعه إلى العمل ليوفر في شبابه ما ينفعه في مستقبله عند العجز عن العمل . وهذا بطبيعة الحال أكرم على النفس من شعور المستفيد من نظام المساعدات العامة الذي يشعر بأنه يتلقى مساعدات بعد ثبوت حاجته ومعرفة ظروفه الاجتماعية

ودخله لتقدير مدى هذا الاحتياج ، وهو شعور لا يعالجه كون هذه الأبحاث سرية بحكم القانون .

وتتجه الآراء الإجتماعية الحديثة إلى التوسع في الأخذ بنظام التأمينات الإجتماعية بحيث تصبح هى الأصل فى نظام الضمان الاجتماعى وتكون المساعدات العامة مكملة لها لضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة لفئات أخرى لا يشملها التأمين أو لتكملة هذا الحد لمن يشملهم نظام التأمينات ولا يحصلون على تأمينات كافية وليس لديهم موارد أخرى .

نظام الضمان الاجتماعى فى مصر :

صدر قانون الضمان الاجتماعى فى أغسطس عام ١٩٥٠ محققاً لتحول خطير فى فلسفة الرعاية الاجتماعية من مجرد الإحسان والمعاونات الخيرية إلى تقرير حق المواطنين المحتاجين فى الحصول على العون من الدولة . وقد بدأ تنفيذ القانون فى ١٠ يناير ١٩٥١ .

وقد قام قانون الضمان الاجتماعى فى مصر على مبدأ المساعدات العامة بأنواعها ويرجع ذلك إلى طبيعة ظروف مصر كبلد يعمل غالبية سكانها فى مهنة الزراعة وبالتالي فلم يكن يجمع غالبية السكان أية منظمات عمالية أو مهنية تمكن من الأخذ بمبدأ التأمينات الاجتماعية .

ويعتمد نظام الضمان الاجتماعى فى مصر طبقاً لهذا القانون على فرعين من المساعدات العامة عرفت أولاً باسم المعاشات والثانية باسم المساعدات الاجتماعية الضمانية .

المعاشات :

ويقصد بها إعطاء معونات مالية شهرية بصفة مستمرة لبعض الفئات

وهي الأرامل ذوات الأولاد والأيتام والأشخاص عاجزين عن العمل عجزاً كلياً ومن بلغوا سن الشيخوخة .

ففي حالة الأرامل ذات الأولاد قصد بطبيعة الحال معاونة الأولاد المعولون الذين لا تزيد سنهم عن ١٣ سنة وكذلك الذين لا يتجاوز سنهم ١٧ سنة إذا كانوا ملتحقين بالمدارس أو المعاهد التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أو إذا كانوا عاجزين كلية أو كانوا من البنات المعولات .

كما عرفت الأيتام بأنهم الأولاد الذين توفي والداهم أو الذين توفي أباهم وتزوجت أمهاتهم أو مجهولو الأب أو الأبوين .

والعاجز عجزاً كلياً عن العمل هو كل شخص تزيد سنه عن سبعة عشر سنة ولا تبلغ ٦٥ سنة سواء كان رجلاً أو امرأة لازوج لها بشرط أن يثبت من الفحص الطبي أنه غير قادر على القيام بأى عمل لكسب عيشه إما لمرض أو حادث أو حالة لازمته منذ الولادة .

ومن بلغ سن الشيخوخة هو كل رجل أو امرأة لازوج لها يثبت بوثيقة رسمية أنه قد بلغ ٦٥ سنة .

هذا وتستحق الفئات المذكورة للمعاشات بنسب تختلف بين المدينة والقرية وبين الكبير والصغير . ويستحق المعاش كاملاً إذا لم يكن لصاحب المعاش دخل فإن كان له دخل خفض معاشه بمقدار دخله ولا يمنح المعاش إلا للأفراد الذين تقل دخولهم أو مواردهم عن مقدار المعاش المنصوص عليه في القانون .

المساعدات الاجتماعية الضمانية :

لم يغفل القانون حاجة الفئات الأخرى بل وضع نظاماً للمساعدات

اجتماعية الضمانية وتوسع فيها وجعلها جزءاً من مشروع الضمان الاجتماعي غير منفصل عنه وتصرف المساعدات الاجتماعية إلى فئات عديدة تحدد بمعرفة وزير الشؤون الاجتماعية ، وكذلك للأفراد والأسر في حالة النكبات والكوارث العامة والفردية. والمساعدات الاجتماعية إعانات تصرف لفترة مؤقتة وليس لمدة الحياة كالمعاشات . وهي مرنة بحيث يمكن صرفها على أقساط شهرية أو دفعة واحدة لاستخدامها في عمليات التأهيل ويمكن في تلك الحالة أيضاً مضاعفتها . كذلك يمكن تجديد صرف المساعدات الاجتماعية لأكثر من مدة واحدة لا تتجاوز السنة .

هذا وقد صدر قرار في أكتوبر عام ١٩٥٢ بعدم ربط معاشات جديدة وتحويل جميع الحالات الجديدة التي تستحق معاشات إلى ناحية المساعدات الاجتماعية التي يتوقف صرفها على توفر الاعتمادات المالية اللازمة لها . وبذلك أصبحت الحالات التي تستحق المساعدات الاجتماعية في الوقت الحالي أربعة عشر فئة هي :

- ١ - الأيتام ٢ - الأراامل ذوات الأولاد ٣ - العاجزون عجزاً كلياً عن العمل ٤ - الأشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة ٥ - الفرد المصاب بمرض جزئي لا يقل عن ٥٠ ٪ ٦ - الفرد المصاب بمرض ٧ - الأسرة التي يهجرها عائلها لمدة لا تقل عن سنة . ٨ - الحوامل محتملاً من الشهر الثالث من الحمل . ٩ - الرضيع حتى يتم عامه الأول . ١٠ - الخارجون من السجون . ١١ - المصابون بكوارث أو نكبات فردية . ١٢ - المصابون بحوادث لا تنطبق عليها أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص باصابات العمل . ١٣ - أمير المجندين عسكرياً . ١٤ - الطلبة المنسكوبون في السنوات الأخيرة من مراحل التعليم .

هذا ومن الواضح أن مثل هذه الفئات هي فئات لا تستفيد من مشروعات التصنيع (فيما لو حولت أموال الضمان الاجتماعى إليه) لأنهم جميعاً فئات لا تستطيع العمل وغير قادرة عليه .

ويهتم قانون الضمان الاجتماعى بعملية التأهيل للعجزة . وقد تضمن القانون نصاً واضحاً بأن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع الوزارات والهيئات المختصة باتخاذ التدابير الضرورية لإنشاء وتنظيم المعاهد والمدارس اللازمة لتوفير الخدمات الخاصة لعلاج العجزة وتدريبهم وإعدادهم وقد رصدت الوزارة في ميزانيتها الأولى مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه لهذا الغرض فأنشأت مؤسسات المكفوفين وتدريبهم المهني بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة والجمعية العربية لرعاية المكفوفين وأنشأت مؤسسة للتأهيل المهني بمدينة القاهرة وأخرى بمدينة الإسكندرية .

هذا وقد اتجهت الدولة إلى إدخال نظام التأمينات الاجتماعية في مختلف الجماعات المنظمة والموظفين والعمال والمؤسسات والنقابات حتى ينمو نظام التأمينات الاجتماعية مع الوقت كأساس للضمان الاجتماعى بينما يبقى نظام المساعدات الاجتماعية في نطاق فئات الشعب التى لا يضمها تنظيمات تسمح بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية عليها .

تعديل القانون :

لقد أسفرت التجربة العملية في تطبيق القانون إلى تبين نواحى القصور في القانون سالف الذكر وكان من الضرورى أن يصدر تشريع جديد يعيد تنظيم الضمان الاجتماعى بعد تنفيذ نظام الإدارة المحلية ثم صدور الميثاق الوطنى والتحول الإشتراكى الذى اقتضى ضرورة مراعاة الارتفاع في نفقات المعيشة .

لذلك أصدرت الدولة القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ الذى ألغى بدوره القانون ١١٦ لسنة ١٩٥٠ وبدأ العمل بالقانون الجديد إعتباراً من ١٩٦٤/٤/٤ .

ويهدف القانون الجديد إلى :

٧ — ضمان الرعاية الإجتماعية فى صورها المختلفة لكل مواطن لا يستفيد من نظام التأمينات الإجتماعية .

١ — زيادة فئات المعاشات والمساعدات بما يوازى ٣٠ ٪ من قيمتها المحددة فى القانون السابق كما فى الجدول رقم ٣٦ .

٣ — تضمن القانون الجديد تبسيطاً لجميع العمليات الإدارية اللازمة للحصول على المعاش أو المساعدة .

٤ — نص القانون الجديد على أن يكون استحقاق المعاش خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ تنفيذ القانون فى حدود ما يدرج لذلك فى الميزانية من اعتمادات مع التدرج فى الزيادة بقيمة المعاشات والمساعدات المستحقة فى السنة الرابعة للخطة الخمسية الثانية أى السنة الخامسة من بدء تنفيذ القانون كما يتضح من الجدول رقم ٣٧ .

جدول رقم (٣٦)

يوضح القيمة الشهرية للعاش الكامل
قبل وبعد القانون الجديد

القانون الجديد			القانون السابق		تكوين الأسرة	الحالة
قيمة القربة العامة	قيمة القربة العامة	قيمة القربة العامة	قيمة القربة العامة	قيمة القربة العامة		
١٠٠٠	١٤٠٠	١٥٠٠	٨٠٠	١١٠٠	يقيم واحد	الأيام
١٥٠٠	٢٠٠٠	٢١٠٠	١٢٠٠	١٦٠٠	يقيم	
٢٠٠٠	٢٦٠٠	٢٨٠٠	١٦٠٠	٢١٠٠	٣ أيام	
٢٤٠٠	٢٢٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠٠	٢٦٠٠	٤ أيام	
١٥٠٠	٢١٠٠	٢٣٠٠	١٢٠٠	١٧٠٠	ذات ولد	أرامل ذوات أولاد
١٧٠٠	٢٤٠٠	٢٦٠٠	١٤٠٠	٢٠٠٠	ذات ولدين	
٢٠٠٠	٢٨٠٠	٣٠٠٠	١٦٠٠	٢٣٠٠	ذات ٣ أولاد	
١٢٠٠	١٧٠٠	١٩٠٠	١٠٠٠	١٤٠٠	شخص بمفرده	عجز كلي أو شيخوخة
١٧٠٠	٣٥٠٠	٢٥٠٠	١٤٠٠	١٩٠٠	رجل وزوجته	
٢٠٠٠	٢٧٠٠	٢٩٠٠	١٦٠٠	٢٢٠٠	د و ولد	
٢٢٠٠	٣٠٠٠	٣٣٠٠	١٨٠٠	٢٥٠٠	د و ولدين	
١٥٠٠	٢١٠٠	٢٣٠٠	١٢٠٠	١٧٠٠	شخص و ولد	
١٧٠٠	٢٤٠٠	٢٦٠٠	١٤٠٠	٢٠٠٠	شخص و ولدين	
٢٠٠٠	٢٨٠٠	٣٠٠٠	١٦٠٠	٢٣٠٠	شخص وثلاث أولاد	

جدول رقم (٣٧)

يبين التدرج عند تنفيذ القانون الجديد في تغطية المستحق
للمعاشات والمساعدات

السنة	نسبة التغطية	المعاشات بالجنيئات	نسبة التغطية	المساعدات بالجنيئات	الجملة بالجنيئات
٦٤/٦٣	—	٨٦٠٣٥٠	—	٦٨٠٠٠٠	١٥٤٠٣٥٠
٦٥/٦٤	٪٢٤	١٥٥٤٣٩٥	٪٣٧	٨٠١٧٩٤	٢٣٥٧١٨٩
٦٦/٦٥	٪٤٠	٢٤٠٠٠٠٠	٪٤٠	٨٨٠٠٠٠	٣٢٨٠٠٠٠
٦٧/٦٦	٪٦٠	٣٩٠٠٠٠٠	٪٦٠	١٣٢٠٠٠٠	٥٢٢٠٠٠٠
٦٨/٦٧	٪٨٠	٥٢٠٠٠٠٠	٪٨٠	١٧٦٠٠٠٠	٦٩٦٠٠٠٠
١٩٦٩/٦٨	٪١٠٠	٦٥٠٠٠٠٠	٪١٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	٨٧٠٠٠٠٠

٢ — الإغاثة والنكبات :

جاء في المادة ٣٩ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٥٠ ما نصه د لوزير الشؤون الاجتماعية أن يمنح بقرار منه مساعدات للإغاثة في حالات الكوارث والنكبات العامة كالفيضانات والحريق والسيول وغيرها وتمنح هذه المساعدات لأصحاب المعاشات وغيرهم دون تفرقة ،

وأناط القانون بالجهات الإدارية الإغاثة العاجلة خلال أسبوعين ساعة التالية لوقوع الحادث كما وضع للجنة الإغاثة أسس المساعدة العاجلة التي تمنح خلال الخمسة أيام التالية للثماني والأربعين ساعة وكذلك مساعدات الإغاثة .

وفي ٢٦/٧/١٩٥٨ صدر القرار الوزاري رقم ٢١٣ ونص على المساعدات

العاجلة التي تصرف عند حدوث خسائر في الأرواح أو العاهات ورفع دخل الأسرة السنوى التي تستحق المساعدة إلى ٢١٠ جنيه بعد أن كان ١٢٠ في القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ .

وفي ١٩٦٤/١/٩ صدر القرار الوزارى رقم ١٣ لقواعد وإجراءات وشروط منح المساعدات للإغاثة في حالات الكوارث والنكبات العامة فألغى القرار ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ وزاد في الحد الأقصى لمساعدة الإغاثة في خسائر الأموال إلى ٥٠ جنيه بدلا من ٤٠ كما رفع مساعدة الإغاثة في حالة الإصابة بعجز كلى إلى ٦٠ جنيه ومساعدة الخسائر في الأرواح إلى ٥٠ جنيه بعد أن كانت ٤٠ ج .

وفي ١٩٦٤/٧/٨ صدر القرار ٩٥ بشروط وأوضاع وقواعد صرف المساعدات في حالات الكوارث والنكبات العامة فأضاف زيادات لصالح المنكوبين منها عدم التقيد بعدد أفراد الأسرة . وصرف مساعدة الإغاثة العاجلة في حالة الخسائر في الأرواح لمن يقوم بإجراءات الدفن في حالة عدم وجود أسرة للمتوفى وكذلك صرف مساعدة الإغاثة لمن كان يعولهم المتوفى خلال حياته دون التقيد بكونهم أسرة ضمانية .

٧ — تدريب العاملين في ميادين الخدمات الاجتماعية

بالمهيات والمنظمات الأهلية

تهدف برامج التدريب التي تقوم بها وزارة الشئون الاجتماعية في هذا الصدد إلى :

- ١ — إثارة الوعي الاجتماعى الصحيح بين أعضاء المهيات والمنظمات .
- ٢ — تقديم الخطوات الحديثة والاتجاهات الجديدة في الميادين الاجتماعية للاخذ بها في إدارة هيئاتهم .

- ٣ — إرشادهم إلى ما يعود على المجتمع من فوائد تنظيم وتنسيق الخدمات.
- ٤ — تدريب وإعداد العاملين في الهيئات على مختلف المستويات بما يكفل رفع الكفاية الإنتاجية وتنسيق مستويات الخدمة .
- ٥ — إعداد جيل معد من القادة المتطوعين للخدمات العامة واكتشاف العناصر القيادية .

فئات المدربين :

- ١ — أعضاء الهيئات والمنظمات الأهلية والعاملين بها من موظفين وقادة وكذا العاملين بشئون العمال بالمؤسسات الصناعية والمشتغلين في ميدان رعاية الأحداث ورعاية الأمومة والطفولة (متطوعين وموظفين) .
- ٢ — طلاب وطالبات الجامعات والمعاهد العليا .
- ٣ — قادة الشباب الربنى والحضرى .
- والجدول التالى يبين نشاط تدريب الهيئات خلال الفترة من ٥٦ / ٥٧ إلى ٦٣ / ٦٤ .

الفئة	جملة المدربين
قادة شباب	٥١٩٣
التدريب والتعليم التعاونى	٤٥٨٨٦
إعداد القادة الاجتماعيين	١٨٣١
تدريب الهيئات	١٨٨٤٨
الطفولة والأسرة	٣٩٤
العمل والعمال	٧٢٤
رعاية الأحداث	٥٦٩
الجملة	٧٣٤٤٥

مستويات التدريب :

يتم تدريب أعضاء الهيئات والجمعيات الأهلية على مستويين :

(أ) المستوى المحلي : تنظم دورات تدريبية عن طريق المديريات (مديريات الشؤون الاجتماعية بالإشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية التي تقوم بتمويلها وتوافق على برنامج الدورة بميزانيتها) .

(ب) المستوى المركزي . وتنظم هذه الدورات الإدارة العامة للتدريب بالوزارة وتعقد هذه الدورات أما بالإدارة نفسها أو بمركز تدريب الهيئات بأبي قير ورأس البر .

خاتمة :

بالإضافة إلى مختلف النشاط التي عرضت والتي تمس المجتمعات الريفية من قريب وتحقق الرعاية الاجتماعية الكاملة للمواطنين بها وتعمل على النهوض بتلك المجتمعات وتحسين الحياة الاجتماعية بها، توجد جهود وبرامج وخدمات تقدمها الوزارة وتستفيد منها المجتمعات الريفية من قريب أو من بعيد.. ويكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى أوجه النشاط المختلفة الباقية والتي يمكن أن نجملها في :

١ - نشاط الوزارة في مجال التخطيط الاجتماعي للريف أو الحضر على السواء .

٢ - نشاط الوزارة في مجال البحث العلمي وهناك بحوثاً أجريت منها في الريف .

٣ - نشاط الوزارة في مجال المتابعة والتقييم

٤ - ، ، ، النشاط الأهلي في ميادين الرعاية الاجتماعية

٥ - ، ، ، التأهيل لذوى العاهات وتدريبهم .

٦ - نشاط الوزارة ، دورها الفعال في تهجير أهالي النوبة إلى الموطن الجديد بكوم امبو .

الفصل الرابع عشر

الوحدات المجمعّة

مشروع الوحدات المجمعّة هو أحد مشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة وقد وضع المشروع ليؤدي للريف مختلف الخدمات من اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية بما يشتمل على تلك الخدمات التي كانت تقوم بها المراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية والوحدات الزراعية بطريقة موحدة متناسقة .

وعند وضع المشروع استهدف طبقاً للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ إنشاء ٨٦٣ وحدة بمجمعة منها ٦٠١ تبنى بجميع أقسامها في المناطق التي تفتت خلوها من المنشآت الصحية والاجتماعية ثم استكمال ٢٦٢ وحدة بمجمعة في المناطق التي سبق إنشاء مباني للمراكز الاجتماعية أو المجموعات الصحية بها ، وتخدم كل وحدة بمجمعة قرية أو أكثر بمجموع سكانها حوالي ١٥٠٠٠ نسمة في المتوسط .

هذا وقد بلغ عدد الوحدات المجمعّة التي تم إنشاؤها منذ بداية هذا المشروع مائتين وخمسون وحدة ثم توقف التوسع منذ عام ١٩٥٨ لفترة مؤقتة ، ثم تقرر إنشاء مائة وحدة جديدة خلال السنوات الخمس ١٩٦٥/٦٠ بمعدل عشرون وحدة سنوياً .

ويعتبر الوضع القانوني للوحدة المجمعّة أنها مؤسسة خدمات حكومية

أى أنها تختلف عن جمعيات المراكز الاجتماعية والاصلاح الريفي التي هي جمعيات أهلية معانة من الدولة .

وظيفة الوحدة المجمعّة :

بالرغم من أن دور الوحدة المجمعّة غير محدد تحديداً واضحاً في القانون أو في اللائحة التنفيذية فإن من واقع مراجعة ما جاء بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٦ وما جاء باللائحة التنفيذية ونوع البرامج والخدمات التي تؤديها الوحدات يمكن استخلاص وظيفتها في النواحي الآتية :

١ - تقديم الخدمات العامة التي تقدمها وزارات الخدمات لأهالي منطقة عمل الوحدة ومن هذه الخدمات ما تقوم به وزارة الشؤون مثلاً من أعمال الضمان الاجتماعي والاغاثة وما تقوم به وزارة التربية والتعليم من خدمات التعليم العام وهكذا .

٢ - استنارة الأهالي لتنظيم جهودهم وتوجيهها لمقابلة مشكلاتهم والنهوض بمستوى معيشتهم (برامج النهوض بالمجتمع المحلي) .

٣ - القيام بتنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي الريفي وهي برامج للتنمية الاقتصادية في ميادين الزراعة النباتية والحيوانية والصناعات الريفية .

أقسام الوحدة المجمعّة

تقام وحدة المباني المجمعّة على مساحة تتراوح بين خمسة وسبعة أفدنة يترك منها جزء للمساحة الشعبية وجزء آخر لحقل التجارب الزراعية وتقام المباني على المساحة الباقية . والأقسام الرئيسية للوحدة المجمعّة هي :

أولاً : قسم الشؤون الصحية :

ويرأس طبيب الوحدة هذا القسم ويختص بالمسائل الآتية :-

١ - الفحص الصحى للبيئة الريفية فى منطقة الوحدة للتعرف على مشكلات صحة البيئة ودراسة أسبابها والعمل على تداركها وعلاجها .

٢ - الفحص الطبى الشامل لأهالى المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات الصحية ذات الأهمية فى الريف كالأعراض المتوطنة وعلاج المرضى منهم .

٣ - الخدمة الطبية العلاجية لمن يتقدم من المرضى عن طريق العيادة الخارجية والقسم الداخلى والصيدالية سواء فى ذلك الأمراض العادية أو الإصابات وحالات الإسعاف الطارئة فى حدود إمكانيات الوحدة وتحويل الحالات الأخرى إلى المستشفيات العمومية ووضع نظام يودى إلى استفادة المريض وتنسيق الخدمة ومنع التكرار أو الازدواج فى الخدمات .

٤ - رعاية الطفولة والأمومة عن طريق الخدمة الطبية الصحية للحوامل والوالدات والأمهات والأطفال من أهالى المنطقة .

٥ - المساهمة فى مكافحة الأمراض المعدية بالمنطقة .

٦ - القيام بخدمات الصحة المدرسية لتلاميذ مدرسة الوحدة وتلاميذ المدارس الأخرى بالمنطقة وفق التعليمات التى تصدر لذلك .

٧ - الرعاية الطبية للموظفين والعمال وعائلاتهم بالوحدة .

٨ - القيام بعمل الإحصاءات الصحية لمنطقة الوحدة عن حالات المرض والوفاة .

٩ — تنفيذ القوانين الصحية المعمول بها في الدولة بصفة عامة وفق ما يصدر للوحدة من تعليمات .

١٠ — اقتراح تكوين اللجان الصحية بقرى الوحدة وتوجيهها والإشراف على نشاطها .

ويعمل مع الطبيب في هذا القسم مراقب صحي وحكيمة ومساعدتي مولدة ومساعدة ممرضة ومساعد معمل وعدد من التومرجية .

ثانياً : قسم التربية والتعليم :

يرأس هذا القسم ناظر المدرسة ويختص بالمسائل الآتية : —

١ — إدارة مدرسة الوحدة وتنفيذ الخطط والمناهج التي تنص عليها قوانين التربية والتعليم وما يصدر من تعليمات خاصة من وزارة التربية أو من المجلس التنفيذي أو من المجلس الإقليمي للوحدات المجمعة .

٢ — تنظيم البرامج الزراعية والصناعية الخاصة بالتوجيه والتدريب المهني لتلاميذ مدرسة الوحدة بالاتفاق مع قسم الشؤون الاجتماعية والزراعية .

٣ — اقتراح تكوين لجان التربية والتعليم بقرى الوحدة وتوجيهها والإشراف عليها .

٤ — إعداد ما يخص شؤون التربية والتعليم من معروضات للمتاحف والمعارض والندوات التي يتقرر إقامتها .

٥ — تنسيق العمل بين مدرسة الوحدة وسائر مدارس المنطقة بتبادل الزيارات والاجتماعات والندوات سواء بين النظائر أو المدرسين أو التلاميذ وتنظيم أنواع النشاط المدرسي المشترك .

٦ - نشر الثقافة التعليمية بين الصغار والكبار في قرى الوحدة والتعاون مع أولياء الأمور في رعاية أبنائهم .
ويعمل مع الناظر بمجموعة من المدرسين وأحد المكتبة وعدد من الفراشين .

ثالثاً : قسم الشؤون الاجتماعية :

يرأس هذا القسم الاختصاصي الزراعي الاجتماعي ويختص بالمسائل الآتية : -

(١) الرعاية الاجتماعية :

- ١ - دراسة البيئة دراسة اجتماعية شاملة واقتراح البرامج اللازمة للمنطقة في ضوء البحوث الاجتماعية .
- ٢ - تنفيذ السياسة الاجتماعية التي يضعها المجلس التنفيذي وكذلك تنفيذ جميع التشريعات الاجتماعية وكل ما توكله وزارة الشؤون الاجتماعية من أعمال الوحدات المجمعة .
- ٣ - تتبع البرامج التي تقوم بها الوحدة من حيث أثرها الاجتماعي وتسجيل للتغيير الاجتماعي بالمنطقة .
- ٤ - المعاونة في نشر الفنون والثقافة الشعبية وتشجيع أحياء الأعياد القومية والموسمية .
- ٥ - إعداد وتنفيذ برامج النشاط الرياضي والترويحي والإشراف عليها بالاشتراك مع باقي الأقسام .
- ٦ - اكتشاف وتدريب القادة المحليين الذين يتطلبهم تنفيذ البرامج وأنواع النشاط المختلفة .

- ٧ - تنسيق الخدمات الاجتماعية الأهلية والحكومية في منطقة الوحدة.
- ٨ - اقتراح تكوين اللجان الاجتماعية لمختلفة بقرى الوحدة وتوجيهها والإشراف على نشاطها.
- ٩ - معاونة الأقسام المختلفة في اعداد الرأى العام للتجاوب مع مختلف البرامج الخاصة والعامه.
- ١٠ - معاونة الأقسام الأخرى في الدراسة الاجتماعية للحالات والجماعات التى يرى دراستها.

(ب) التعاون :

- ١ - نشر التعاون وإيجاد رعى تعاونى وتدريب القادة التعاونيين والنموض بالجمعيات التعاونية القائمة .
- ٢ - إيجاد مشروعات تعاونية جديدة تحقق الانعاش الاجتماعى والاقتصادى بالمنطقة مع العناية بتيسير الاقراض الزراعى والتعارفى لأهالى المنطقة .
- ٣ - تنظيم ودعم العلاقات بين الجمعيات التعاونية الريفية بالمنطقة والهيئات التعاونية الأخرى وتيسير انتفاع الجمعيات التعاونية بامكانيات الوحدة والمساهمة فى مشروعاتها .

(ج) الصناعات الريفية :

- ١ - الإشراف على نواحى النشاط الخاصة بالصناعات والحرف اليدوية والريفية .
- ٢ - اقتراح المشروعات الانتاجية الصناعية على اختلاف أنواعها

بالوحدة والقيام بتنفيذها بعد اعتمادها ، وإقامة المتاحف والمعارض والندوات الخاصة بالصناعات اليدوية الريفية .

٣ — العمل على تنسيق الجهود التي تبذلها الهيئات الحكومية الأهلية المتصلة بنواحي الصناعات اليدوية واتخاذ الوسائل الكفيلة بتنميتها وحسن أدائها .

٤ — القيام بعمل الإحصائيات الخاصة بالصناعات والخامات الموجودة بالمنطقة وعمل البحوث والتجارب الخاصة بتنميتها .

رابعاً : قسم الشؤون الزراعية :

وبرأس هذا القسم في الوقت الحالى الأخصائى الزراعى الاجتماعى نفسه ويختص هذا القسم بالمسائل الآتية : —

١ — الاشراف على نواحي النشاط الزراعى والنشاط الخاص بالإنتاج الحيوانى والدواجن والنحل وغيرها من نواحي النشاط الاقتصادى فى الوحدة .

٢ — اقتراح المشروعات الانتاجية الزراعية على اختلاف أنواعها فى منطقة الوحدة والقيام بتنفيذها بعد اعتمادها وتنمية هذه المشروعات حتى تصلح نواه لتعليم هذا النوع من النشاط فى منطقة الوحدة .

٣ — دراسة احتياجات الأهالى ورغباتهم والاعداد لتلبية هذه الاحتياجات والرغبات عن طريق إنشاء وحدات إنتاجية للبذور أو الشتلات وغيرها بالوحدات أو الاتصال بالجهات المسؤولة لتنسيق الصلة بينها وبين الأهالى .

٤ — المعاونة فى كافة الجهود التى تقوم بها وزارة الزراعة بالجهات المختصة فى منطقة الوحدة سواء بالنسبة لمقاومة الآفات النباتية والحيوانية

أو وسائل الإكثار أو تحسين البذور وسلالات الماشية والدواجن وحث
الآهالى على اتباع القوانين والتشريعات الزراعية .

٥ — والاة الزراعة بالإرشاد والتوجيه وتقديم المعونة اللازمة فنية
كانت أم مادية .

٦ — إقامة المتاحف والمعارض والندوات الزراعية والاشتراك فيها .

٧ — العمل على تنسيق الجهود التي تبذلها الهيئات الحكومية والأهلية
المتصلة بالنواحي الزراعية .

٨ — معاونة الأقسام الأخرى فيما يتعلق بنواحي النشاط التعليمية
والصحية ونواحي التغذية بالمنطقة وتدريب التلاميذ على نواحي الإنتاج
فى الوحدة .

٩ — القيام بعمل الإحصاءات المتصلة بشئون الزراعة وتربية الحيوان
فى المنطقة وإجراء البحوث والتجارب الخاصة بذلك تمهيداً لوضع برامج
الانعاش الاقتصادى للوحدة .

ويعاون الأخصائى الزراعى فى عمله مساعد أخصائى وأحد الكتبة
ومعاون وبعض الفراشين والعمال .

الصعوبات التى تقابل عمل الوحدات المجمعة

١ — ضخامة المباني وارتفاع التكاليف : بالرغم من أن ضخامة مباني
الوحدة المجمعة تلجح إمكانيات وتسهيلات أوفر للعمل فإن لضخامة المبنى
عيوبها فى أية مؤسسة للخدمات المجتمعية الريفية للأسباب الآتية^(١) .

(١) مستمدة من تقرير مقدم من الدكتور عبد المنعم شوق الحبير العربى لهيئة الأمم المتحدة
بالباكستان إلى الأمم المتحدة بشأن مباني مراكز خدمة البيئة .

- (أ) أن المبنى الضخم له هبة لا تشجع أهالى المجتمع للتردد عليه بسهولة.
- (ب) أن ضخامة المبنى تشغل وقت وتفكير الأخصائى بمشكلات المبنى الداخلية وتحدد عمله فى حدود المبنى وقلبا يخرج بعمله إلى المجتمع .
- (ج) أن المباني الضخمة توحى للمستولين بعد بنائها بشعور خاطيء بآتمام الخدمة .

هذا بالإضافة إلى أن إرتفاع تكاليف المباني يتبعه بطبيعة الحال إرتفاع تكاليف الصيانة والادارة والحراسة مما يستهلك جزءاً كبيراً من الميزانية فلا تبقى الأموال اللازمة للمشروعات التى أنشئ المبنى من أجلها .

ويلاحظ بطبيعة الحال أن ارتفاع التكاليف لمؤسسات الخدمات لا يتمشى مع ظروف مجتمعتنا التى تتطلب توجيه الجهود الكبيرة الرئيسية إلى ميدان التنمية الاقتصادية .

٢ - ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتق الأخصائى : إن كمية المسؤولية أو عبء العمل الملقى على عاتق الأخصائى توضح بشكل قاطع استحالة قيام فرد واحد بأداء هذه المسؤوليات جميعها مهما بلغت درجة تمكنه من فهم عمله وتفانيه فى أدائه .

٣ - بالرغم مما سبق الإشارة إليه عن وظيفة الوحدة المجمعة وأنها تتكون من ثلاثة أنواع من البرامج لكل منها أسلوبه الخاص فى الأداء . فإن التوجيه العام فى اللانحة والمسؤوليات لم يراعى الفصل بينها ، ولم يضع أساس التقويم لكل منها على حدة كما هو الواجب أن يكون . وقد أدى ذلك إلى أن أصبح لتنفيذ البرامج التى ترتبط باللوائح والتعليمات الأولوية الأولى (الوظيفيتين الأولى والثالثة صفحة ٢٢٢) أما الوظيفة الثانية (برامج النهوض بالمجتمع

المحلى) فلم يولها الاخصائى إهتماماً يذكر . وذلك لما يرتبط بالبرامج الأولى من مسئوليات مالية أو لسهولة أدائها . وقد أدى إهمال برامج الوحدات المجمعّة حتى الوقت الحالى لإشراك الأهالى واستشارة جهودهم الإيجابية فى شئون مجتمعهم أن أصبحت الصبغة الغالبة لبرامج الوحدات المجمعّة هى صبغة البذل وتقديم الخدمات للأهالى الذين يحتلون موقفاً سلبياً يتلقى الخدمات ولا يشترك فى أدائها .

٤ — ضعف برامج اعداد الموظفين وتدريبهم ، وينطبق على هذا نفس الشرح الذى سبق بيانه عند مناقشة هذا الموضوع ضمن الصعوبات الفنية التى قابلت المراكز الاجتماعية فى الفصل الثالث عشر .

كان التنظيم للوحدات المجمعّة معقّد إلى درجة كبيرة فأمره موكول إلى أربعة مجالس تبدأ بالمجلس الأعلى للوحدات المجمعّة فالمجالس التنفيذية فالمجلس الإقليمى فمجلس الإدارة .

ولا توجد أى مؤسسة خدمات على مستوى القرية لها هذا النظام المعقّد من النظم الإدارية التى نشأ عنها تضخم أعداد ومستويات المشرفين والموجهين والمفتشين على الموظف التنفيذى الواحد والأمل كبير فى أن يؤثر نظام الإدارة المحلية على تبسيط إجراءات الإدارة فى الوحدات المجمعّة وأن يكون فى إشترك الأهالى فى إداراتها طبقاً لما جاء بهذا القانون علاج لبعض الصعوبات سالفة الذكر .

الوحدة المجمعة كمؤسسة تنسيق للخدمات الريفية ، وفي ظل الإدارة المحلية

لما اتضحت جميع هذه المشكلات ، كان لابد من أن تهيأ لهذه الوحدات بصفتها أكبر مستوى متكامل شامل للخدمات في المجتمعات الريفية الامكانيات التنظيمية والإدارية والفنية التي تسمح لها أن تؤدي عملها بصورة فعالة في خدمة المجتمعات الريفية .

وقد ساعد على ذلك الانتقال من النظام المركزي في الحكم إلى الإدارة المحلية ونشأة المجالس القروية لتكون جهاز الحكم في القرية الذي ينسق مستويات الاشراف والإدارة على مختلف الخدمات العامة بها .

وعلى هذا انفق على أن تكون الوحدة المجمعة هي الصورة الشاملة من الخدمات الذي يجب أن تتوفر في كل المجتمعات الريفية ، على أن تتعاون الوزارات تعاوناً وثيقاً في تحقيق هذا الهدف .

ونظراً إلى أن تكاليف الوحدة المجمعة ككل مرتفعة ، وقد يقتضى الأمر إهمال بعض المجتمعات التي لا تسمح الميزانية بامتداد خدمة الوحدات المجمعة إليها في وقت سريع ، فقد تقرر أن تتولى كل وزارة الأسراع بإنشاء الجزء الخاص بها من الوحدة المجمعة دون التقيد باتمام الوحدة بأكملها . فأخذت وزارة الشؤون الاجتماعية مثلاً في إنشاء الوحدة الاجتماعية القروية (جانب الخدمات الاجتماعية في الوحدة المجمعة المتكاملة) في القرى التي تفتقر إلى هذا النوع من الخدمات بشرط أن يكون إنشاءها في نفس المقار المزمع إنشاء وحدات مجمعة بها ، أو تعمل على استكمال قرية كان بها مجموعة

صحية . (جانب الخدمات الصحية من الوحدة المجمعـة المتكاملة) بإنشاء وحدة اجتماعية ريفية بها . . وهكذا بينما تمضى كل وزارة من الخدمات فى إنشاء الجانب المسئولـه عنه من الوحدة المجمعـة فى نفس أماكن إنشاء مقار الوحدات المجمعـة ، فإن الخدمات تصل إلى هذه القرى بأسرع طريق ، مع ضمان أن نهاية الطريق هو أن تتجمع مجموعة الخدمات التى تضمها الوحدات المجمعـة فى الريف بنفس الصورة المتوقعة والمخطط مشروع الوحدات المجمعـة أصلا على أساسها .

وقد أدى الأخذ بنظام الإدارة المحلية بطبيعة الحال إلى معالجة مشكلة التنظيم الإدارى المعقد للوحدات المجمعـة فلم تعد هناك حاجة بعد ذلك إلى المجلس الأعلى للوحدات المجمعـة ، ثم المجلس التنفيذى ، فالمجلس الإقليمى . وإنما اقتصر الإشراف على سير العمل بهذه الوحدات على مجرد التنظيم الإشرافى العادى للخدمات العامة فى ظل نظام الإدارة المحلية .

الفصل الخامس عشر

الجمعيات التعاونية الزراعية

مرت الزراعة في مصر في نفس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ترقت على الانقلاب الصناعي والزراعي منذ القرن التاسع عشر فقد تورط المزارعون في الاستدانة من بنوك الرهن العقاري منذ أواخر القرن التاسع وأثقلت ممتلكاتهم بالرهن وانتقلت ملكية الكثير منها إلى أيدي الدائنين وارتفع صوت مجلس شورى القوانين في سنة ١٨٩٣ بالشكوى من الحالة حيث ورد في أحد تقارير هذا المجلس : ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لن يمضي إلا سنوات قلائل حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الأراضي المصرية ومعظمها مرهون ويصبح الأهالي أجراء فيما كانوا يملكون ، (١) .

وتبين أن حاجة الفلاح في مصر إلى الاستدانة لا تقل عن حاجة الفلاح في أوروبا إليها منذ منتصف القرن الماضي إذ كان من نتيجة الانقلاب الزراعي أن اتسعت السوق التي يبيع فيها المزارع محصوله لانه ومنتجاته وتبينت هذه الظاهرة بجلاء فيما يتعلق بمحصول القطن المصري مما نتج عنه ظهور طائفة السماسرة وبيوت التصدير التي استغلت الفلاح أسرا استغلال بالإضافة إلى اشتداد حاجة المزارع إلى الأموال للوصول إلى أقصى ما يستطيع الأرض أن تنتجه من الثروة الزراعية بواسطة استعمال الأسمدة الكيماوية والآلات الزراعية الحديثة .

وبحلول الأزمة الاقتصادية بمصر عام ١٩٠٣ اتضح من تلك الأزمة أن مصر تسير حياتها الاقتصادية على رؤوس الأموال الأجنبية (بمعنى أدق على رؤوس الأموال التي يتحكم في توجيهها الأجانب) فلما وقف تيار استخدام هذه الأموال بسبب هذه الأزمة وقع الناس في ضيق شديد .

وفي ذلك الوقت نادى بعض المفكرين وعلى رأسهم عمر لطفي (المسمى بأبي التعاون في مصر) بنظام التعاون الذي أخذت به الدول في أوربا كوسيلة لحماية المزارع وتدير ما يلزم له من أموال . وبدىء في إنشاء بعض الجمعيات التعاونية سنة ١٩٠٨ .

والتعاون نظام اقتصادي يستهدف رفع المستوى المادي للأفراد التعاونيين عن طريق تقوية قدراتهم الانتاجية إن كانوا منتجين ، أو الاستهلاكية إن كانوا مستهلكين .

والتعاون إلى جانب ذلك له تأثير على الحياة الاجتماعية المتعاونين أنفسهم وعلى البيئة التي يعيشون فيها ، فيقوم التعاون على نشر العلم بين المتعاونين ، ويعمل على تحقيق الروابط الاجتماعية السليمة بين الأفراد القائمة على الأسس الديمقراطية والأخلاقية .

وتتم أهداف هذا النظام عن طريق هيئات تسمى الواحدة منها « جمعية تعاونية » وهذه الجمعية يؤلفها الأفراد فيما بينهم بمطلق حريتهم ، ويكون لها غرضا مشروعا يتصل بأعمالهم المهنية ، أو احتياجاتهم الاستهلاكية ، كما يجمعون لها أموالا باشتراك يدفعونها أو مدخرات يودعونها لديها أو يقتضون ما يحتاجون إليه من المال لمشروعاتهم المشتركة وللوازمهم

كأفراد وذلك من المصادر الخارجية بشروط ميسرة وفوائد قليلة معتمدين على قوة اجتماعهم .

مبادئ التعاون^(١)

يقوم التعاون في العالم جميعه على عدة مبادئ تحيط بالنظام التعاوني وتكون له الطابع الخاص به . وتعتبر بعض هذه المبادئ أساسية في العرف التعاوني بمعنى أنها مبادئ تفقد المؤسسة التعاونية صفتها التعاونية إذا أهملت إحداها ، بينما تعتبر بعض هذه المبادئ ثانوية بمعنى أنها غير ملزمة للمؤسسات التعاونية إذا اقتضت ظروف عملها الإغضاء عنها وإن كان اتباعها ينصح به دائماً ما لم يكن ذلك مخالفاً لمقتضيات الظروف . وتعرف هذه المبادئ عادة باسم مبادئ التعاون أو مبادئ روتشديل نسبة إلى الجمعية التعاونية بناحية روتشديل بإنجلترا التي كان لها الفضل الأول في إبراز هذه المبادئ والتمسك بها في عملها . ويمكننا أن نلخص مبادئ التعاون فيما يلي .

أولاً : المبادئ الأساسية :

١ — باب العضوية المفتوح . ويقصد بذلك المبدأ أن الجمعية التعاونية ترحب بعضوية أى شخص ينطبق عليه شروط الاستفادة من نشاط الجمعية في أى وقت . كذلك ليس هناك إلزام لأى عضو في الاستمرار في عضوية الجمعية إن رأى تركها .

(١) سنعرض هنا للمبادئ التي كانت نشأة التعاون قائمة عليه ولا زالت تسير عليه في غالبية الدول التي يسود اقتصادها النظام الرأسمالي . أما في الدول ذات الاقتصاد الموجه فقد وجد أن كثير من هذه المبادئ لا يساعد على جعل المنظمات التعاونية قادرة على الوفاء بدورها في معركة التنمية وتحقيق الخطوة مما يلزم إعادة النظر في بعض هذه المبادئ والسير بالجمعيات في حدود روح المبدأ قبل التقييد بنصوصه .

٢ — الديمقراطية في الإدارة : ويقصد بذلك أن لكل عضو صوت واحد في اجتماعات جمعياتها العمومية مهما كانت عدد الأسهم الحاصل عليها . فالعضو المشترك في الجمعية بسهم واحد له نفس القوة في التصويت كزميله الذي يمتلك مائة سهم ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن التعاون يقوم على تعاون الأفراد على خدمة أنفسهم وليس على خدمة رأس المال كالشركات المساهمة .

٣ — الربح المحدد على رأس المال : فالتعاون كما يبدأ يقوم على أساس تعاون الأفراد قبل أن يكون على أساس تعاون رأس المال . لذلك فقد اتجهت الجمعيات التعاونية إلى الحد من الربح الذي يحققه رأس المال موجهة هذه الأرباح بصورة أخرى إلى الأعضاء المتعاملين مع الجمعية والمتسببين في هذه الأرباح كما سيتبين من المبدأ التالي وقد حدد قانون التعاون في الجمهورية العربية المتحدة ربح رأس المال بما لا يزيد عن ٦ ٪ مهما بلغت أرباح الجمعية ، وهذا الربح المحدد في القانون المصري يشجع الأعضاء على إيداع رؤوس أموالهم بالجمعية ولا يجعل رأس المال هو المسيطر على نشاطها وخدماتها .

٤ — العائد على المعاملات : فعضو الجمعية يعود إليه في نهاية العام الأرباح التي تحققت للجمعية عن العمليات التي تمت نتيجة لتعامله مع الجمعية وبذلك يشجع التعاون تعامل أعضائه مع جمعيتهم فعن طريق هذا التعامل وحده يتم تحقيق فوائد التعاون وأهدافه لجميع الأعضاء .

٥ — نشر التعليم التعاوني : ويقصد بذلك نشر الوعي والثقافة التعاونية لا بين أعضاء الجمعية فحسب بل وأيضاً بين أفراد البيئة التي تعمل الجمعية في نطاقها . فالعلم والتعاون صنوان ، ومالم يكن الأعضاء مدركين لفكرة

التعاون ونظمه استحالة على الجمعية أن تخدم أعضائها كما تريد . كما أن البيئة الواعية تهتم بالجمعية التعاونية وتساندها ولا تقيم أمامها العقبات في أداء رسالتها .

ثانياً : المبادئ الثانوية :

١ — الحيدة في المنازعات الدينية والسياسية والعنصرية . ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية للجمعيات التعاونية في مصر . ويقصد به ألا تتدخل الجمعية التعاونية أو تفرق بين أعضائها على أساس الدين أو المبدأ السياسي أو العنصري فالتعاون للجميع وهو فوق هذه المنازعات والاختلافات

٢ — البيع بالنقد : والفكرة من هذا المبدأ حماية الأعضاء التعاونيين أنفسهم من التورط في الديون واختلال ميزانيتهم ، وكذلك عدم تعريض أموال الجمعية التي هي أموال الأعضاء لأية مخاطر نتيجة البيع بالآجل . ولا شك أن هناك من الجمعيات ما لا يستطيع الأخذ بهذا المبدأ لتعارضه مع طبيعة أغراضها كالجمعيات التعاونية للأقراض والتسليف ، والجمعيات التعاونية الزراعية التي تمد المزارعين بما يحتاجونه من تقاوى وأسمدة ومبيدات حشرية لحين نفوذ محصول وبيعه .

٣ — البيع بسعر السوق والمقصود به حماية الجمعيات من تقلبات الأسعار في السوق ، وكذلك حتى لا تتورط الجمعية في إساءة علاقاتها بالتجار الآخرين . وهناك من الظروف ما يحتم على الجمعية ألا تأخذ بهذا المبدأ مثل الاحتكار والتغالي في الأسعار والأرباح الذي قد يوجد بين تجار بعض الجهات وخفض أسعار الجمعية لسلعها عن الأسعار السائدة في مثل هذه الحالات كفيل بارجاع الأسعار إلى مستواها الطبيعي كما يحدث في مساهمة الجمعيات التعاونية في أعمال مكافحة غلاء المعيشة .

تطور التعاون الزراعى فى مصر

يمكن عرض هذا التطور فى ثلاث فترات هى مرحلة الإنشاء وتبدأ من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩٢٣ ثم فترة اعتراف الدولة بالتعاون وتبدأ من عام ١٩٢٣ إلى ١٩٥٦ ثم فترة توجيه الدولة ورعايتها للتعاون وتبدأ من بعد ١٩٥٦ حتى الوقت الحالى ونستعرض فيما يلى كل مرحلة من هذه الفترات على حده .

أولاً : الفترة الأولى : (مرحلة الإنشاء) :

منذ أن نادى عمر لطفى وزملاؤه بإنشاء الجمعيات التعاونية فى مصر ومنذ أن تشكلت الجمعيات الأولى عام ١٩٠٨ حاول عمر لطفى أن يحمل الحكومة على إصدار تشريع تعاونى ينظم الجمعيات التعاونية ويعطيها الشخصية الاعتبارية ، إلا أن جهوده فى هذا السبيل لم تسفر عن نتيجة حتى توفى فى سنة ١٩١١ . ولا شك أن السياسة الإنجليزية التى كانت تلعب دوراً خطيراً فى شئوننا الداخلية فى ذلك الوقت هى التى حالت دون أن يأخذ هذا التشريع سيره الطبيعى ، خصوصاً بعد أن اشتدت حركة المطالبة بجلاء الجيوش البريطانية ، نفشى المسيطرون على الحكومة المصرية من الإنجليز أن تتحول هذه الجمعيات إلى هيئات منظمة منتشرة فى سائر أنحاء البلاد وتعمل على زوال ظلمهم عنها .

ومع هذا فقد بلغ عدد الجمعيات الزراعية التى أسست من ١٩٠٨ إلى ١٩١٤ هو ٢٣ جمعية خلاف ١٧ جمعية تعاونية استهلاكية .

ثانياً : الفترة الثانية (من تاريخ اعتراف الحكومة بالتعاون إلى

صدور الميثاق) .

بصدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتقرير الأحكام الخاصة

بشركات التعاون الزراعية المصرية ، صدر أول قانون للجمعيات التعاونية في البلاد .

وقد تطورت الحركة التعاونية على إثر صدور هذا القانون حتى بلغت الجمعيات التعاونية الزراعية ١٤٧ جمعية ، وقد عملت الحكومة على تمويل هذه الجمعيات ومدها بالقروض الإنتاجية اللازمة لأعضائها من الاعتماد الذي أودعته الحكومة في بنك مصر للسلف الصناعية . وبدأت الجمعيات في هذه الآونة تحصل على القروض من هذا الاعتماد بفائدة قدرها ٥ ٪ ، ثم ظهرت الحاجة إلى تعديل قانون التعاون الأول لتلافي النقص فيه ، ولكي تكون أحكامه شاملة لكافة أنواع الجمعيات التعاونية فصدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية .

ووجهت الحكومة عناية خاصة لتمويل الجمعيات على نطاق واسع ففتحت لهذا الغرض اعتماداً خاصاً في بنك مصر ، وبلغ عدد الجمعيات التي استفادت من هذه القروض حتى عام ١٩٣١ (٦٣٧) جمعية كانت تقترض بفائدة قدرها ٤ ٪ . ثم أنشئ بنك التسليف الزراعي المصري الذي سعى بعد ذلك بنك التسليف الزراعي والتعاوني وانتقلت إليه مهمة تقديم القروض إلى الجمعيات التعاونية .

واستمر العمل بأحكام قانون التعاون الصادر في سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٤٤ حيث صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية . وقد استمر العمل بهذا القانون إلى أن صدر قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ متضمناً في الباب الثاني منه الأحكام الخاصة بالجمعيات التعاونية الزراعية في مناطق الإصلاح الزراعي .

وبالرغم من الانتعاش الظاهر لعدد الجمعيات التعاونية ، ولأرقام القروض

الممنوحة لها في هذه الفترة، فقد تحكم التجار والإقطاعيون في هذه الجمعيات، وحال ذلك دون استفادة الغالبية من صغار المزارعين من خدمات جمعياتهم التعاونية.

ويمكن تلخيص أهم الصعوبات التي اعترضت نجاح الحركة التعاونية في الريف المصرى في هذه الفترة في النواحي الآتية :

(١) صعوبات تتعلق بالجمعيات التعاونية نفسها :

١ - عدم انتشار الوعي التعاونى بين الزراع و جهل أعضاء الجمعيات بحقوقهم وواجباتهم .

٢ - تسلط ذوى النفوذ والتجار والافطاعيون على الجمعيات ومجالس إدارتها وقصر نشاط الجمعيات على مصالحهم الخاصة دون خدمة الأعضاء جميعاً وإستغلال التجار لبعض الجمعيات ورؤوس أموالها في مآربهم الشخصية .

٣ - ضعف جهاز الإدارة في الجمعيات وعدم قدرته على تنفيذ قرارات مجالس الإدارة أو طلبات الأعضاء وكذلك عدم الدراية والمقدرة على استيفاء الحسابات أولاً بأول نظراً لعدم وجود جهاز موظف بالجمعيات والاعتماد على التطوع وحده في كل أعمال الإدارة .

٤ - قلة رؤوس أموال الجمعيات مما حد من نشاطها فأضعف من معاملاتها وخدماتها .

٥ - فتح باب العضوية في الجمعيات لجميع المقيمين في القرى ، جعل الفرصة سانحة لانضمام أعضاء ليس لهم مصالح فعلية في الجمعيات التعاونية .

٦ - عدم وجود مقر للجمعيات تنظم فيه أعمالها ودفاترها وحساباتها

٧ - اقتصر أعمال الجمعيات التعاونية على عمليات الاقراض وتوريد البذور والسماذ فقط ولم تقم بالخدمات التعاونية التي تغطي جميع طلبات الاعضاء فتربطهم بها ارتباطاً كاملاً .

(ب) صعوبات تتعلق بجهاز الإشراف على الحركة التعاونية :

١ - عدم استقرار أجهزة الإشراف على الحركة التعاونية وتعددتها وكثرة الانتقالات بين موظفيها مع قلة عددهم مما أفقد هذه الأجهزة قوة توجيهها ورقابتها .

٢ - ضعف الأجهزة المشرفة بالانحادات التعاونية وعدم توفر الفنيين اللازمين لإدارة وتوجيه الجمعيات .

(ج) صعوبات تتعلق بالجهاز الممول للحركة التعاونية (بنك التسليف) :

١ - اشترط البنك ضمان الأرض عند منح القروض الزراعية مما حرم غالبية الزراع الحقيقيين وهم المستأجرون من الانتفاع بالقروض الزراعية وبالتالي من أهم الخدمات التي يمكن للجمعية أن تقدمها إليهم لحمايتهم من المرابين .

٢ - عدم توفر احتياجات الجمعيات التعاونية جميعها بالبنك .

٣ - قيام البنك باقراض الأفراد بجانب قيامه باقراض الجمعيات التعاونية الأمر الذي أدى إلى عدم ربط الزراع بجمعياتهم .

٤ - كثرة التعقيدات في إجراءات القروض مما أدى إضياع وقت وأموال الجمعيات في المواصلات لاستيفاء طلبات البنك وشروطه عند الاقراض .

٥ - عدم توافق مواعيد سداد القروض مع مواعيد نضج المحصول وبيعها .

وقد أدى ذلك جميعه إلى فشل عدد كبير من الجمعيات التعاونية في تأدية عملها وإلى إساءة استغلال بعض الجمعيات وأموالها لصالح فئات قليلة من ذوى النفوذ الذين سيطروا على أعمالها. الأمر الذى أدى إلى تخوف المزارعين من الجمعيات التعاونية وإساءة الظن بها بالرغم مما للتعاون كحركة اقتصادية من أثر كبير على خدمتهم لو أتيح للجمعيات التعاونية الظروف المناسبة والرقابة الدقيقة لخدمة المزارعين .

ثالثاً : الفترة الثالثة (التعاون الموجه) :

كانت التجارب التى استخلصها الفنيون لمشكلات الحركة التعاونية فى مصر فى النصف قرن الأول من ظهور الحركة التعاونية فى مصر ، معيناً لإعادة النظر فى أثر هذه الحركة على خدمة المزارعين ، وحافزاً لإعادة التنظيم بما يتلافى نواحي الضعف الماضية ، وبما يحقق الآمال المعقودة على الحركة التعاونية لتسكون معيناً لتحقيق التقدم والرفاهية للعاملين فى الزراعة وصدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية .

ومرت الإجراءات التى تمت فى الحركة التعاونية فى هذه الفترة فى ثلاث مراحل .

١ - البدء فى نظام الائتمان الزراعى التعاونى :

استهدف هذا النظام الجديد تيسير الاقتراض وتقديم الخدمات المختلفة لزراع الأرض الفعليين سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين طبقاً لحيازتهم بضمان المحصول عن طريق جمعيتهم التعاونية ، باعتبارها وحدة محلية لها شخصيتها الاعتبارية ويمكنها توصيل الخدمات لهم فى قراهم .

وقد اقتضى الأمر تقوية الجمعيات التعاونية بالتنظيم واليد العاملة ، ومعاونتها

على القيام بأعبائها وتدعيم الأجهزة المعاونة لها كالاتحادات التعاونية، وتعزيز الأجهزة المشرفة عليها والموجهة لها .

كما اقتضى الأمر لتنفيذ برنامج الائتمان الزراعي التعاوني أن يمتنع بنك التسليف عن التعامل في مناطق الائتمان مع الأفراد وأن يقتصر تعامله مع الجمعيات التعاونية فقط ، وأن تكون القروض بضمان المحصول .

وقد قضت الخطة بالتدرج في تعميم النظام في قرى الجمهورية في مجموعات تابعة للمراكز الإدارية فبدأ في ثلاث مراكز إدارية عام ١٩٥٧ ثم قرى أربعة مراكز إدارية أخرى في عام ١٩٥٨ ، ثم قرى ستة وثلاثون مركزاً إدارياً أخرى عام ١٩٥٩ وهكذا .

قد قضت الخطة التفصيلية للبرنامج تنظيم الجمعيات التعاونية بتصفية عضويتها غير القانونية ، وضم أصحاب الحيازات الزراعية لها ، وإيجاد مقر ، وتعيين كاتب لكل جمعية لقيد الحسابات وتنظيمها ، كما اقتضى الأمر تنظيم الاتحادات التعاونية بالمحافظات بتعيين مدير في لها ، وكذلك تعيين من يلزم من أصحاب المؤهلات الزراعية ، والتجارية والمحاسبين لإدارة الاتحاد والإشراف على جمعيات منطقتها .

ودور بنك التسليف أساسى في نظام الائتمان فهو الجهة الممولة للجمعيات التعاونية تمويلًا نقدياً وعينيًا . وبذلك أطلق على جمعيات الائتمان « بنوك القرية » ، حيث يجد كل زارع أرض في جمعيته جميع أنواع السلف التي يحتاجها ، كما يجد التقاوى والأسمدة والمبيدات الحشرية ، وآلات المقاومة من رشاشات وعفارات ، يطلبه فيصرف له ما يخص حيازته فوراً بالأجل وبضمان المحصول .

٢ - إعادة تنظيم مسؤولية الإشراف على قطاعات التعاون :

كان التعاون بجميع قطاعاته مسؤولية وإشراف وزارة الداخلية في أوائل إنشائه ثم انتقل إلى وزارة الزراعة ثم استقرت هذه المسؤولية في وزارة الشؤون الاجتماعية منذ إنشائها عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٦٠ .

ففي عام ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الجهات الإدارية المختصة بالإشراف على الجمعيات التعاونية، وقد نص هذا القانون على أن تتولى وزارة الإصلاح الزراعي الإشراف بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية ، ووزارة التوطين بالنسبة للجمعيات الاستهلاكية ووزارة الصناعة بالنسبة للجمعيات التعاونية الانتاجية .

كما نص القانون على أن تنشأ مؤسسات عامة تعاونية تكون كل منها مؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية وتختص كل مؤسسة عامة تعاونية بالاشتراك في رسم السياسة العامة للقطاع التعاوني في الاقتصاد القومي ، والعمل على تنمية القطاع التعاوني بتوفير المعونة المالية للجمعيات التعاونية والإشراف على هذه الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال .

وبذلك أصبحت المؤسسة التعاونية الزراعية العامة هي المسؤولة عن القطاع التعاوني ، والمحدد أغراضها في رسم السياسة التعاونية الزراعية وتنمية القطاع التعاوني الزراعي بتوفير ما يلزمه من المعونات الفنية والمالية والتوجيهية والإشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية ، والإشراف على البنك ، والمؤسسات والهيئات العاملة بالقطاع الزراعي وهي الهيئة الزراعية المصرية ، وبنك التسليف الزراعي التعاوني ، وصندوق دعم الأسمدة ، والاشتراك في رسم السياسة للقطاع التعاوني الزراعي في الاقتصاد القومي .

٣ - التعاون الزراعى فى ضوء ميثاق العمل الوطنى (تنظيم الإنتاج

الزراعى) :

كان الميثاق كما سبق أن بينا فى عرض تطور الخدمات الريفية ، نقطة تحول هام فى وضوح الرؤية عند تخطيط الخدمات وبرامج العمل الوطنى . وباستعراض الباب السابع من الميثاق نفتطف منه الأجزاء الآتية :

« إن التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة وإنما هو يؤمن — استناداً إلى الدراسة وإلى التجربة — بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالاقطاع .

إن التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب ، وإنما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

أنها تبدأ مع تجميع الاستغلال الزراعى ، الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير ، وتساهل عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المزايا ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله ، وتصل به إلى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الإنتاج ، ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضاً عن عمله وجهده وكده المتواصل .

« إن كفاية الفلاح المصرى — على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة — قد وصلت فى قدرتها على استغلال

الأرض إلى حد متقدم ، خصوصاً إذا ما أتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

فى ضوء هذه الرؤية الواضحة ، كان لابد أن يعاد النظر بشكل ثورى فى التنظيمات التعاونية كجزء لا يتجزأ من مشـكلة رفع مستوى الإنتاج الزراعى عامة ، خصوصاً وأن الإنتاج الزراعى فى مصر — بالرغم من ضيق الرقعة الزراعية — لم يصل إلى المستويات الإنتاجية العالمية بل تخلف عن هذه المستويات حتى فى المحصولات الرئيسية .

فى محصول الذرة تعتبر الجمهورية العربية المتحدة فى المرتبة الخامسة عشر بالنسبة لإنتاجية هذا المحصول . إذ بلغ إنتاج الفدان من الذرة فى مصر فى الفترة من (٥٩ — ١٩٦١) نحو ٦,٥٣ أردب بينما وصل إنتاجه كندا فى نفس الفترة ١٢,١٤ أى بزيادة نسبتها حوالى ٨٦ ٪ .

وفى محصول البصل تحتل الجمهورية العربية المتحدة المرتبة الخامسة بالنسبة لدول العالم إذ يبلغ متوسط إنتاج الفدان منه لنفس الفترة ١٤٢ قنطاراً فى حين بلغ فى الولايات المتحدة الأمريكية ٢٦٠ قنطاراً أى بزيادة قدرها ٨٣ ٪ .

وحتى فى محصول القطن تحتل إنتاجية الفدان منه فى مصر المرتبة الثالثة بالنسبة لدول العالم فقد بلغ متوسط إنتاج الفدان من القطن فى نفس الفترة ٤,٩٩ قنطاراً فى حين أنه بلغ فى سلفادور نحو ٦,٤٦ قنطاراً بزيادة قدرها نحو ٢٩ ٪ .

لذلك فقد كان لابد من أن نتطلع إلى متوسطات أعلى من الحدود التى حققها إنتاجنا من المحاصيل المختلفة حتى الآن . وأصبح من الواجب أن ننظر إلى جوهر الهدف فإن أى جهاز وزارى أو أى تنظيم اقتصادى أو اجتماعى لا بد وأن يكون فى خدمة المجتمع فى أهدافه الكبرى نحو تحقيق

أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية يحقق أكبر قدر من الحياة الاشتراكية .
حياة الرفاهية للمواطنين .

من هذا بدأ التفكير في مشروع شامل لتنظيم الإنتاج الزراعي يساهم فيه التنظيم التعاوني بالقسط الأدنى مع غيره من الأجهزة في سبيل تحقيق الأهداف الكبرى من الإنتاج .

الدوافع التي دعت إلى تنفيذ مشروع تنظيم الإنتاج الزراعي :

لا شك أن الاختلاف الواضح في متوسطات الإنتاج للمحصول الواحد بل وللصنف الواحد بين مزرعة وأخرى . كذلك انخفاض الإنتاجية عن الدول الأخرى وعدم إمكان تحقيق زيادة كبيرة في معدلها إنما يرجع أساساً إلى عاملين رئيسيين .

(١) ضآلة أحجام معظم الوحدات الزراعية مما نشأ معه :

- ١ — عدم قيام الزراع بتطبيق الأساليب الحديثة والاكتفاء بالموروث من الأساليب الإنتاجية وبما تمليه العادات والتقاليد .
- ٢ — عدم القدرة على التوسع في استخدام الموارد الزراعية استخداماً اقتصادياً وذلك بسبب ضعف موارد الزراع المالية .

(ب) عدم إمكان الاستفادة من جهود المنظمات العاملة بالقطاع الزراعي

وقد ترتب على ذلك :

- ١ — عدم تفهم طبيعة المشاكل الزراعية الأمر الذي نشأ عنه قصور المشروعات الزراعية المنفذة عن مداركة الحل السليم لمشكلات الإنتاج الزراعي الفردية والجماعية على مستوى القرية .

٢ — عدم التنسيق أو التكامل أو الترابط بين المشروعات الزراعية مع قصور تقييم نتائجها .

٣ — لم يكن هناك تفاعلاً إيجابياً بين المنظمات التي تعمل في الريف .

٤ — لم استطع الجمعيات التعاونية أن تأخذ وضعها المرجو منها وظلت كمستودعات لبعض مستلزمات الإنتاج الزراعي وكان يجب أن تدخل في إطار متكامل مع باقي قطاعات المجتمع الزراعي .

٥ — لم تتوفر المنظمات القيادية والإرشادية في الريف عنصر الإدارة الكفء اللازم لتوجيه الموارد الزراعية نحو تحقيق الإنتاج الاقتصادي .

لذلك فإن فرص العمل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الزراعية ممكنة ومتاحة بتطبيق برنامج متكامل تشترك فيه كل الهيئات التي تعمل في الريف وتعمل فيه كل وزارة فيما يخصها سواء كانت تعمل في حقل الإنتاج أو في حقل الخدمات بعد أن تتعرف على طبيعة المشاكل الزراعية وتسمع إلى وجهة نظر الزراع .

ويأخذ المنتج دوره الصحيح باعتباره عضواً في الجمعية التعاونية الزراعية قادراً على قيادة موارده نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية بل وقادراً على المشاركة في توجيه استخدام موارد القرية كلها إلى أفضل استخدام ممكن .

وبذلك يتم خلق قيادات ريفية تشكّل هيكل الإنتاج الأمثل ومقوماته كما تدرس المشكلات الزراعية وحلولها كل ذلك على أسس إحصائية سليمة وواقعية .

ولذلك كانت الحاجة ماسة إلى ألف-كبير في تنفيذ مشروع تنظيم الإنتاج الزراعي الذي يوفر لأعضاء الجمعيات التعاونية الحرية والمرونة في العمل وفي تقرير ما يرونه صالحاً لإدارة أراضيهم وزراعتها واستغلالها كما يكفل

في نفس الوقت إشراف الأجهزة المختصة على الإنتاج الزراعي وتوجيهه
الزراع نحو تحقيق مصالحهم الخاصة وتحسين مستواهم ورفع دخولهم بما
يتمشى مع الصالح العام بحيث يتم وضع جميع الأجهزة الفنية والإدارية في
تنظيم واحد لتركيز الجهود داخل إطار الإدارة المحلية فيعمل الجميع في تعاون
تام طبقاً لخطة محددة هدفها في زيادة الإنتاج ورفع مستواه إلى أقصى حد
يمكن الوصول إليه .

أهداف المشروع :

- ١ — زيادة الإنتاج الزراعي إلى أقصى حد اقتصادي ممكن الوصول
إليه بتوفير كافة الإمكانيات الفنية والمادية ، ومستلزمات الإنتاج .
- ٢ — زيادة دخل الفلاح بخلق إمكانيات وموارد جديدة وخفض
تكاليف الانتاج .

٣ — خلق فرص جديدة للعمل .

٤ — نشر الوعي التعاوني السليم ومنع الاستغلال .

٥ — خلق قيادات واعية تقود الريف اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

أسس تنفيذ المشروع :

- ١ — عدم المساس بالملكية الفردية طبقاً لما قرره الميثاق من أن التطبيق
العربي للإشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض بتحويلها إلى مجال
الملكية العامة ، وإنما يؤمن بالملكية الفردية للأرض في الحدود التي لا تسمح
بالإقطاع ، وعلى ذلك فإن كل مزارع سواء كان مالكا أن مستأجراً سيقوم
بمباشرة زراعة أرضه بنفسه محتفظاً بحدودها ومعالمها كما هي وسيجني ثمرة
جهوده وعمله وحده .

٢- إتباع نظام تعاؤنى سليم تسانده الأجهزة الفنية والحسابية الكافية بما يكفل تغطية احتياجات المزارع على مختلف مراحل الإنتاج بدلا من النظام الحالى الذى يقتصر على مجرد الإلتئان البسيط .

٣ - إستخدام الأساليب العلمية الحديثة فى زيادة الإنتاج .

٤ - توفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ المشروع

٥ - إشراف المنظمات الشعبية على مختلف المستويات بالمحافظة فى مراقبة

المشروع .

وسائل تنفيذ المشروع :

١ - إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية ودعم أجهزة التوجيه والإرشاد .

٢ - تحسين الأراضي الضعيفة .

٣ - تحسين وتوفير وسائل الرى والصرف .

٤ - التوسع فى الخدمة الآلية .

٥ - توفير مستلزمات الإنتاج وتعميم التقاى المنتقاى .

٦ - النهوض بالثروة الحيوانية ورعاية صحة الحيوان .

٧ - التوسع فى الصناعات الريفية والبيئية القائمة على الخامات المحلية .

٨ - إجراء الدراسات الاقتصادية على الحاصلات الزراعية .

خطوات التنفيذ :

١ - إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية :

يعتمد المشروع على إتباع نظام تعاؤنى سليم يساهم فيه كل مزارع مع غيره فى العمل على تحقيق صالح الجماعة ويؤدى إلى تيسير حصول الأفراد على احتياجاتهم من السلف النقدية والعينية ومن مقومات الإنتاج ووسائل

الخدمة المختلفة في أوقاتها المناسبة دون استغلال أو محاباة .

٢ — وهذا يتطلب تغيير نظام العمل بالجمعيات التعاونية الذي كان يمثل في إدارة الجمعية عن طريق نفر من أعضاء مجلس الإدارة بمعاونة كاتب غير مؤهل أو مدرب تدريباً بسيطاً على الأعمال الحسابية .

لذلك فقد روعى في إعادة تنظيم الجمعيات أن تشرف الجمعية التعاونية على زمام القرية وفي حدود ١٥٠٠ فدان على أن تزود كل جمعية بالجهاز الفني والإدارى المكون من :

عدد

١ مشرف زراعى لزمام الجمعية .

٢ مساعد مهندس يشرف على مساحة ٥٧٠ فدان (زراعة ثانوية)

١ مدير للجمعية (زراعة ثانوية)

١ كاتب (تجارة ثانوية)

١ أمين مخزن (تجارة ثانوية)

أما الجمعيات التى تقل عن ١٥٠٠ فدان فقد روعى الإبقاء عليها على أن تعتبر جمعية فرعية تتبع الجمعية الرئيسية المجاورة لها فى الإشراف ويصبح مشرف الجمعية الرئيسية هو المسئول عن تلك الجمعية الفرعية والزممام الذى تخدمه ويخصص لها فى هذه الحالة مساعد مهندس زراعى .

وتتلخص أهم أعمال وواجبات جهاز التنفيذ فى الجمعية على النحو التالى :

مشرف الجمعية :

يختص بتوجيه الزراع إلى الميعاد المناسب لبدء خدمة المحاصيل وإلى

أنسب طرق الزراعة وإلى أنواع الأسمدة المناسبة ومقدارها ومواعيد إضافتها لكل محصول وإلى أفضل ما يتبع في سائر الخدمات الزراعية المختلفة كما يتولى بنفسه الإشراف على تطبيق الإرشادات وتنفيذ التعليمات الزراعية عملياً . كما يعتبر مسؤولاً عن زيادة الإنتاج في زمام جمعيته إذ أن زيادة الإنتاج ستكون مرتبطة بالإدارة السليمة والطريقة الصحيحة في إرشاد وتوجيه المزارعين وفي كسب ثقتهم .

مدير الجمعية :

هو المسؤول عن إدارة الجمعية وتنظيم حساباتها وعملية إستلام التقاوى والسماد والمبيدات وغيرها من مؤسسة الائتمان في مواعيدها المناسبة ثم قيدها في الدفانر وصرفها للزراع كل حسب حيازته واستخراج حسابات كل مزارع في نهاية كل محصول كما يتولى إستلام المحاصيل الناتجة وتخزينها تمهيداً لتسويقها تعاونياً ، بمعنى أنه المسؤول على سلامة النواحي الإدارية والحسابية والمخزنية . كما أنه المسؤول عن ضرورة قيد حسابات الأعضاء في الدفانر التي يحتفظ بها كل منهم حتى يصبح كل عضو على بينة كاملة بموقفه أولاً بأول وكذلك فهو المسؤول عن إستلام الآلات ووضع خطة تشغيلها وصيانتها والاحتفاظ بها معدة للعمل .

كاتب وأمين المخزن :

كلاهما يعاون مدير الجمعية في الأعمال الإدارية والحسابية .

ويراعى في تطبيق هذا النظام الإستعانة بموظفي وزارة الإصلاح الزراعي ووزارة الزراعة الذين لديهم خبرة ودراية في ممارسة هذا النوع من العمل بالأقاليم وكذا التعامل مع الجمعيات التعاونية على أن يستكمل النقص بتعيين

عدد من خريجي الكليات والمعاهد المختلفة من ذوى المؤهلات التى تصلح للعمل فى المشروع .

تدريب الموظفين :

بعد تقدير الاحتياجات من القوى البشرية ينتظم المعينون الجدد فى دورات تدريبية يتعرفون فيها على المشروع وأهدافه وأسس العمل فيه ووسائل تنفيذه وطرق الإستفادة من الأساليب العلمية وتشغيل الآلات ومراقبة استخدامهما وصيانتها وطرق إمساك الدفاتر وقيد حسابات الزراع فى البطاقات المعدة لهذا الغرض وكذا وسائل تطبيق وتنفيذ المشروعات الخاصة بتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر .

وتتضمن خطة المشروع أن يكون برنامج التدريبات نظرياً خلال شهر يوليو من كل عام ثم يعقبه تدريب عملى بالجمعيات التعاونية للإصلاح خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ثم بعدها يتسلمون العمل إعتباراً من بدء السنة الزراعية .

كما أن من خطة المشروع العمل على تدريب طلبة السنة الثالثة بكليات الزراعة والمعاهد الزراعية العليا خلال العطلة الصيفية فى مراكز تدريبية لإعدادهم للعمل عند تخرجهم لمواجهة التوسع فى المشروع فى السنوات المقبلة .

٢ — تحسين الأراضى :

الأرض مهد النبات ، تعتبر من أهم عناصر الإنتاج الزراعى . . لذلك فإن من أهم وسائل تنفيذ مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى التوصل إلى حصر وتصنيف الأراضى وتحديد أنواعها ودرجة خصوبتها

واحتياجاتها للعناصر الغذائية المختلفة ومعرفة أسباب ضعف الأراضي ووسائل علاجها .

وقد تضمنت خطة المشروع أن يتم إجراء حصر وتصنيف جميع الأراضي للوقوف على المساحات الضعيفة وأسباب ضعفها ووسائل علاجها ودراسة نتائج هذا التصنيف تيسر تحديد أنسب المحاصيل لكل نوع من أنواع الأراضي المختلفة وكذلك الاحتياجات السبادية لكل نوع مما يمكن الزراعة من التسميد الاقتصادي لكل محصول بأنواع الأسمدة الملائمة .

وإذا كانت الاستفادة بنتائج الحصر التصنيفي لأراضي الزراعة وإبراز نواحي الضعف فيها ووسائل علاجها يقوم بها الموظفون الفنيون الآن ، إلا أنها ستكون في المراحل التالية للمشروع وبعد ارتقاء الوعي الزراعي في متناول يد الزراعة بحيث يمكنهم أن يشاركوا المشرفين الزراعيين في رسم الخطة الزراعية للقرية مشاركة إيجابية وعلى أساس سليم .

٣ - تحسين وسائل الري والصرف :

يرتبط إنتاج الأراضي الزراعية ارتباطاً وثيقاً بمدى توفير مياه الري لها وتيسير سبل صرفها .

ومن أهم مشاكل الري التي تواجه الزراعة صعوبة ري الأراضي الواقعة في نهايات الترع وعدم توفر آلات رفع المياه بالإضافة إلى عدم كفاية فتحات الري .

كما يحول سوء الصرف لنقص شبكاته أو عدم توصيل المصارف الحقلية بالمصارف العمومية وعدم انتظام تطهيرها دون زيادة إنتاجية الأرض وربما أدى إلى ضعفها وتدهورها .

لذلك فإن من ضروريات تنفيذ هذا المشروع ضمان التطهير الدورى الجديد للترع والمصارف الخصوصية والعمومية وربط شبكات الصرف وتنظيم المناوبات وتحويل ما يصلح من الترع والمصارف الخصوصية إلى العمومية وربط شبكات الصرف الحقلية بالمصارف العمومية مما يدخل فى اختصاص وزارة الري إلى جانب قيام تلك الوزارة بالعبء الأكبر من مشروعات الري والصرف الكبرى .

وتتولى الجمعيات التعاونية مسئولية الإشراف على المساقى والمصارف الخصوصية .

ومن أهداف المشروع أن توضع خطة الري والصرف بحيث تجعل من المحافظات التى يتم إدخالها دورياً فى نظام الإنتاج الزراعى ذات نظام ري وصرف مثالى .

٤ - التوسع فى الخدمة الآلية :

تتعاقب المحاصيل الزراعية بصورة تجعل الفترة بين محصولين متتاليين قصيرة مما يتطلب الإسراع فى إنجاز عمليات الخدمة الزراعية، وبصفة خاصة عملية الحرث، ولما كانت إمكانيات الزراع تقصر عن حيازة الجرارات لارتفاع أسعارها وتكاليف تشغيلها مما يضطرهم لأداء الخدمة الزراعية بالوسائل العادية المتيسرة ، لذلك فقد روعى فى هذا المشروع تزويد الجمعيات التعاونية بمختلف آلات الخدمة مع ضمان تشغيلها إقتصادياً .

وقد قدرت الآلات اللازمة للجمعيات التعاونية على أساس المعدلات الآتية :

عدد	
١	جرار لكل ٧٥٠ فدان
٢	مجموعة رى نفالى لكل جمعية
١	موتور لكل ١٥٠ فدان قطن .
١	ماكينة دراس لكل جمعية .
١	رشاشة لكل ١٥ فدان قطن .

وبعد حصر الآلات الموجودة لدى الزراع تقدر الاحتياجات من هذه الآلات على أن يتم تدبيرها في سنتين متتاليتين . كما أن تعيين الملاحظين وسائق الجرارات يتم حسب المعدلات المقررة وتدريبهم على استعمال وصيانة الآلات الزراعية في مراكز التدريب لدى الشركات الموردة أو المراكز المنشأة بالمحافظتين وذلك بخلاف عمليات التدريب الفنى والعملى التى تجرى في مواقع العمل نفسها بمعرفة الخبراء ، كما يستتبع ذلك اتخاذ ما يلزم نحو صيانة وإصلاح الآلات المستخدمة لضمان تشغيلها بكفاءة عالية وتدعيم ورش الصيانة الرئيسية ومحطات الخدمة الآلية بها علاوة على ما تقوم به مؤسسة التعاون الإنتاجى من تدعيم واستكمال وحدات الصيانة التابعة لها إلى جانب تنفيذ ورشة لصيانة الجرارات ووسائل النقل وبالإضافة إلى ذلك تقوم وزارة الإصلاح الزراعى بتخصيص ورشة متنقلة لكل منطقة .

وبحاسب أعضاء الجمعيات التعاونية على أساس التكاليف الفعلية الحقيقية لما يؤدى إليهم من خدمات .

٥ - استخدام التقاوى المنتقاء :

وذلك بزراعة تقاوى من سلالات تمتاز بزيادة الغلة ومقاومتها للآفات

والأمراض المختلفة وتحملها لظروف البيئة والجو مما يؤدي إلى زيادة إنتاج المحاصيل .

وتتدرج عملية التوسع في إستخدام التقاوى المنتقاها من ثلث المساحة لكل محصول وفقاً لإمكانات وزارة الزراعة في إنتاج التقاوى حتى تغطي نصف مساحات جميع المحاصيل فيما عدا القطن الذي يتم تغطية جميع المساحة التي يتقرر زراعتها منه بالتقاوى المعتمدة .

٦ - النهوض بالثروة الحيوانية :

لقد بذلت مجهودات لتنمية الثروة الحيوانية قامت بها وزارة الزراعة وشاركتها بعض الجهات كديرية التحرير والوحدات المجمعة . إلا أنها كانت مجهودات متفرقة وغير مرتبطة وكانت مركزة على النواحي التكنولوجية دون رسم سياسة للوسائل التطبيقية والتنظيمية التي تكفل الاستفادة بالاطلاق الممتازة من الجاموس أو الأبقار وخاصة بالنسبة لصغار الزراع الذين يحوزون أكثر من ٧٥٪ من تعداد المواشى .

وكثيراً ما تضع جهود تلك الهيئات بما تستحدثه من وسائل تكنولوجية متاحة لزيادة الكفاءة الانتاجية للماشية أمام تسخير الفلاح لها في العمل ، ولذا كان الطريق السليم لتنمية الثروة الحيوانية هو عن طريق إعفاء الحيوان من العمل بانتشار الميكنة التي استحدثها المشروع حتى يمكن أن تظهر آثار الجهود التي تبذل لتحسين الحيوانات الزراعية ، إذ أن إنتشار الميكنة في محيط الإنتاج الزراعى لتخدم الوحدات الإنتاجية الصغيرة ستغير من نظرة الفلاح إلى الماشية من كونها حيوانات عمل إلى وضعها في مكانها الصحيح كحيوانات منتجة للحم واللبن .

وقد تضمنت خطة المشروع النهوض بالثروة الحيوانية عن طريق اتباع الوسائل الآتية :

١ - توفير الطلائق الممتازة ذات الصفات الوراثية العالية للعمل على زيادة اللحم وإدراج اللبن في الماشية .

٢ - استخدام التلقيح الصناعي لتعويض العجز في الطلائق الممتازة وزيادة الاستفادة منها .

٣ - توزيع عشار محسنة على المزارعين الذين لا يمتلكون ماشية . وبذلك يتوفر لديهم مورد لغذائهم وغذاء أولادهم بالإضافة إلى ما يعود عليهم من دخل من بيع إنتاجها .

٤ - توزيع الدواجن الثنائية الغرض ، اللحم والبيض ، بدلا من الدواجن البلدية على أن يكون الأولوية في التوزيع للذين لم يصيبهم الدور في توزيع الماشية .

٥ - نشر الوعي بين المربين بالنسبة للتربية والتغذية الصحيحة وتوجيه حيواناتهم إلى إنتاج اللحم واللبن ومتابعة النتائج لديهم لقياس درجات النجاح .

٧ - التوسع في الصناعات الريفية والبيئية :

جاء بالميثاق أن تصنيع الريف متصل اتصالا تاما بالزراعة والسكى تفتح أبواب هائلة لفرص العمل واستغلال كافة الإمكانيات لزيادته الإنتاج، لذلك فقد أدخل التصنيع الريفي ضمن وسائل تنفيذ هذا المشروع حيث من المفروض أن تقوم مؤسسة التعاون الإنتاجي بإجراء مسح شامل لمعرفة الخامات المتوفرة مثل النخيل والسجاد وذرة المسكانس وصوف الأغنام والجلود مع

دراسة إمكانية الاستفادة منها في إقامة صناعات صغيرة بأقل التكاليف كما ستقوم المؤسسة بدراسة إمكانية إنشاء المناحل وتربية دودة الحرير ، وتوفير التدريب والتوجيه لهذه الصناعات .

وبذلك يمكن إيجاد صناعات تعمل على زيادة دخل الفلاح واستيعاب الأيدي العاملة لحل مشكلة البطالة المقنعة والتي ترتب على موسمية الزراعة .

٨ - إجراء الدراسات الاقتصادية على الحاصلات الزراعية :

١ - دراسة وتحليل الاتجاه الزمني لإنتاجية أهم الحاصلات الزراعية التي تغطي معظم الأراضي المنزرعة ثم الاسترشاد بما يكشف عنه هذا التحليل الإحصائي للنهوض بمستوى الإنتاج مستقبلاً .

٢ - إقترح دورات زراعية مختلفة ودراسة إقتصاديات الإنتاج لكل منها لتطبيق الدورة الزراعية التي تحقق أكبر إنتاج إقتصادي .

٣ - دراسة تكاليف إنتاج المحاصيل الحقلية ومقارنتها بأسعارها السائدة وإقترح الأسعار المناسبة لهذه المحاصيل لتحقيق درجة من المساواة بين أسعار المنتجات الصناعية .

مراحل تنفيذ المشروع :

المرحلة الأولى :

- ١ - تنظيم الجمعيات التعاونية .
- ٢ - إعداد جهاز الإشراف اللازم .
- ٣ - توفير جزء من الآلات اللازمة لعمليات الخدمة .
- ٤ - البدء في إقامة جزء من أبنية الجمعيات ومساكن أجهزة الإشراف على تلك الجمعيات .

- ٥ — استكمال عمليات حصر وتصنيف الأراضي .
 - ٦ — دراسة الأراضي من واقع نتائج تصنيف التربة ومعرفة الأراضي الضعيفة بها والبدء في تحسينها .
 - ٧ — تطهير الترع والمصارف وتعديل فتحات الري .
 - ٨ — توزيع المواشى والدواجن .
 - ٩ — حصر الخامات الموجودة وتقرير الصناعات التي ستقوم عليها وتدعيم الصناعات القائمة بكل محافظة .
 - ١٠ — التدريب على الصناعات الريفية الخفيفة الموجودة .
- وذلك علاوة على القيام بالعمليات الزراعية طبقاً للأساليب العلمية الحديثة .

المرحلة الثانية :

- ١ — إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية على ضوء ما تسفر عنه الدراسات والحدود الطبيعية لها والدورات المتبعة فيها .
- ٢ — تدبير باقى الآلات والمعدات اللازمة .
- ٣ — استكمال باقى مقار الجمعيات ومساكن الموظفين .
- ٤ — علاج مشاكل التربة وتحسين خواصها على ضوء نتائج عمليات الحصر والتصنيف .
- ٥ — استكمال تنفيذ مشروعات تحسين وسائل الري والصرف .
- ٦ — تغطية المحافظات بالتقاوى المنتقاء بالنسبة لجميع المحاصيل .
- ٧ — التدريب على الصناعات الريفية الخفيفة .

٨ - الاستمرار في توزيع المواشى والدواجن على الذين لا يمتلكون

مواشى .

المرحلة الثالثة :

تنفيذ الحلول العملية للصعوبات والمشاكل التى تصادف تطبيق المشروع خلال المرحلتين الأولى والثانية .

دور الوزارات والهيئات فى تنفيذ المشروع :

إن العمل على النهوض بالريف وتطويره من كافة نواحيه الإقتصادية والإجتماعية لا يتحقق إلا بالعمل على زيادة الإنتاج الزراعى وبالتالى زيادة دخل الزراع بما يكفل رفع مستوى المعيشة لهؤلاء المواطنين . وفى نفس الوقت تقوم كافة القطاعات بتطوير الريف من كافة نواحيه واستكمال الخدمات حتى تصل به إلى المستوى المنشود . ولقد وضعت خطة هذا المشروع على أساس تنفيذ برنامج متكامل تقوم به الوزارات والهيئات المختلفة كل فيما يخصها على أن توضع هذه البرامج فى تخطيط شامل يتفق مع إحتياجات كل محافظة .

ونوضح فيما يلى الدور الذى ستشارك به الوزارات والهيئات المختلفة وفقاً لمدى علاقتها بزيادة الإنتاج الزراعى والدخل وتطوير الريف .

فى مجال الإنتاج :

١ - وزارة الزراعة : (أبحاث التربة وتوفير التقاوى) :

(أ) تقوم باستكمال الحصر التصنيفى التفصيلى للتربة .

(ب) إتخاذ الإجراءات اللازمة لمد المحافظات بتقاوى منتقاة محددة

سنوياً تكفى لتغطية نصف المساحات المنزرعة بكافة المحاصيل فيما عدا مساحات الفطن التي تغطى بالكامل وذلك بدلا عما يتبعه الآن من تغطية تلك المساحة المقدر زراعتها من المحاصيل الشتوية .

٢ — مؤسسة الإئتمان التعاوني « بنك التسليف الزراعي والتعاوني »

(توفير مستلزمات الإنتاج للجمعيات) :

(أ) قصر معاملاتها سواء بالنسبة للسلف القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة الأجل على الجمعيات التعاونية بمعنى أن الجمعية التعاونية هي الوحيدة التي تتعامل مع البنك وتقوم باستلام السلف النقدية أو العينية ، كما تقوم بتحصيل السلف من الزراع وتسديدها إلى البنك .

(ب) تنهى مهمة المؤسسة بالنسبة لمراجعة حسابات الجمعيات إذ أن عمليات المراجعة سيقوم بها التنظيم الجديد .

(ج) أن تعدد المؤسسة نفسها مع أول كل موسم زراعي لتلبية إحتياجات الزراع من السلف العينية والتي تحددها مديرية الإصلاح الزراعي سواء من أصناف التفاوى أو من أصناف الاسمدة أو المبيدات ، وكذلك فيما يختص بالسلف النقدية .

٣ — وزارة الري : (تحسين الري والصرف) :

يرتبط الإنتاج الزراعي إلى حد كبير بأعمال الري والصرف وتتلخص مهمة وزارة الري فيما يلي :

(أ) دراسة المجارى المائية وإعادة تنظيم قطاعاتها .

(ب) تعديل فتحات الترع للاستفادة بالمياه بصورة فنية إقتصادية .

(ج) تحويل ما يصلح من الترع والمصارف الخصوصية إلى ترع ومصارف عمومية .

(د) إزالة الحشائش من مجارى الري والصرف حتى لاتعوق سير المياه سواء فى الترع أو فى المصارف .

(هـ) توصيل المصارف الحقلية وربطها بالمصارف العمومية ومراعاة مواعيد تطهيرها وصيانتها .

(و) تنظيم مناوبات الري بحيث يتمكن جميع الزراع من رى أراضيهم فى أدرار المناوبات .

(ز) إجراء التطهيرات فى موعدها المناسب وبالصورة التى تؤدى إلى إستغلال امكانيات الترع والمصارف كاملة .

(ح) إنشاء الكبارى اللازمة لربط القرى ببعضها وتسهيل المواصلات .

(ط) أن يكون مهندس الري على اتصال دائم بمندوب الإصلاح الزراعى على مستوى المركز لإخطاره بمواعيد المناوبات والتفاهم معه على المشاكل المختلفة مما يساعد الزراع ويؤدى إلى إزالة العقبات التى تقف فى سبيل الري والصرف السليم .

٤ - مؤسسة التعاون الإنتاجى والصناعات الصغيرة (تصنيع الريف) :

تشارك فى القيام بـمسح المحافظات لمعرفة الخامات المتوفرة بالبيئة ومدى إمكان الاستفادة منها فى إقامة صناعات مع دراسة اقتصادية لمشروعات التصنيع الريفى تشمل إمكانيات تسويق المنتجات ، والسياسة المعبرية لبيعها مقارنة بتكلفة إنتاجها حتى لا تنشأ بإحدى المحافظات صناعة قد تتعثر فى المستقبل إذ أن الغرض من إقامة هذه الصناعات هو زيادة دخل الفلاح .

٥ - وزارة النقل : (إنشاء الطرق وتحسينها) :

تقوم مصلحة الطرق والكبارى بدراسة حالة الطرق نظراً لأهميتها فى تسهيل نقل احتياجات الإنتاج والمحاصيل الناتجة فى محافظات شمال الدلتا التى تتعطل فيها المواصلات بسبب هطول الأمطار فى موسم الشتاء وفضلاً عن احتياج هذه المحافظات لنقل المعدات سواء لأراضى الاستصلاح أو لاستخدامها فى عمليات الخدمة بالجمعيات التعاونية بالإضافة إلى قيام هيئة السكة الحديد بتيسير شحن التقاوى والأسمدة والمحاصيل والحبس الزراعى.

فى مجال الخدمات :

١ - وزارة الصحة (الرعاية الصحية) :

تقوم وزارة الصحة بمسح شامل لأهالى المحافظات لمعرفة الحالة الصحية للمواطنين واتجاه النمو فيها ومعدل الوفيات وتحديد الأمراض التى تنتشر فيها ووضع خطة للقضاء عليها سواء بإنشاء خدمات جديدة أو باستكمال وتعزيز الخدمات القائمة .

٢ - وزارة الثقافة والإرشاد القومى (نشر الثقافة) :

تتولى الثقافة والإرشاد تزويد مقار الجمعيات التعاونية بوسائل الإعلام من مكشبات وأجهزة للتليفزيون والراديو .

٣ - وزارة التربية والتعليم (نشر التعليم) :

تقوم بإنشاء المدارس أو التوسع فيها بالقدر الذى يسمح بمحو الأمية فى كل محافظة .

٤ - وزارة الاسكان : (الوصول بالقرى إلى المستوى الحضارى) :

(١) القيام برفع القرى الحالية على خرائط مساحية ووضع تصميم للقرية بوضعها الحالى وتحديد مواقع التوسع المنتظرة فى القرى واقتراح مواقع الشوارع والمنافع العامة على هذه الخرائط بحيث لا يصحح للبناء إلا فى حدودها .

وتنفيذ هذا الاقتراح لا يكلف الدولة سوى ثمن الخرائط وأجور المساحين وهى عملية غير متكررة .

(ب) توفير المياه الصالحة للشرب لجميع القرى .

(ج) مراقبة أعمال الشركات التى سيسند إليها أعمال المباني حتى يمكن الانتهاء منها فى أسرع وقت ممكن نظراً لأهمية هذه المنشآت سواء من ناحية تخزين تقاوى المحاصيل والأسمدة والوقود والزيوت الشحومات والمبيدات أو من ناحية استقرار الموظفين وقيامهم بواجباتهم على الوجه الأكمل .

(د) ردم البرك والمستنقعات بالقرى .

هذا هو الدور الذى ستساهم به الوزارات والهيئات فى النهوض بالريف وعلى كل منها أن تقوم بمسح شامل ودراسة كاملة لاحتياجات المحافظات ووضع خطة وتقدير التكاليف الاستثمارية لهذه الخطة . وكذا مصروفات التشغيل ومراعاة تضمينها بميزانياتها .

دور المنظمات الشعبية والمجالس المحلية :

١ - يقع على كاهل كل هذه المنظمات علاوة على جهود الأجهزة الحكومية المنفذة المشروع نشر الوعى بين المزارعين وتبصيرهم بالفوائد

التي تعود عليهم من تنفيذه وحشمهم على مضاعفة الجهود والاستجابة للتوجيهات والتعاليمات الفنية وتوضيح ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات حتى يقوم كل بواجبه على الوجه الأكمل .

٢ — وعليها أيضاً معاونة هذه الأجهزة في مدها بالمساعدة عند طلبها وتقديم ما تراه من الموظفين أو من المزارعين حتى يمكن مداركتها والتغلب عليها قبل أن تسبب أضرار تعيق تحقيق أهداف المشروع . وهكذا تكمل حلقات الاتصال المفقودة ويتجمع الزراع بعد تفرق وتشتت مما يجعلهم يضعون خططهم بأنفسهم ويقبلون على تنفيذها بهمة وحماس .

اللجان التي تشرف على تنفيذ المشروع :

لإمكان وضع الخطوات التنفيذية للمشروع ومناقشة احتياجاته ومتابعة التنفيذ فإن خطة المشروع تتضمن تشكيل اللجان الآتية .

١ — اللجنة العليا لمتابعة المشروع :

هذه اللجنة يرأسها السيد رئيس الوزراء وعضوية أعضاء لجنة الزراعة وينضم إليها السادة محافظو المحافظات التي يتقرر تنفيذ المشروع بها . وتختص هذه اللجنة بدراسة خطة المشروع والتنسيق بين عمل الوزارات المختلفة ومتابعة تنفيذ المشروع .

٢ — اللجنة التنفيذية للمشروع :

تشكل بكل محافظة برئاسة السيد المحافظ وعضوية مدير الإصلاح الزراعي ومفتش الري ومدير الإسكان ومفتش المساحة ومدير مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني .

٣ - اللجنة الاستشارية للمشروع :

وتتضمن بالإضافة إلى أعضاء اللجنة السابقة أعضاء لجنة الزراعة والرأى بالمحافظة وغيرهم من ذوى الخبرة والكفاءة من أهالى الأقاليم ممن يختارهم السادة المحافظون .

٤ - اللجان الفنية :

ورغبة فى تحسين وزيادة الإنتاج عن طريق إيجاد الحلول الفنية الصحيحة للأخطاء الشائعة فى كل محافظة ، تشكل لجان فنية من كبار الإخصائين بوزارة الزراعة وأساتذة الجامعات والمعاهد الزراعية فى مختلف التخصصات لدراسة المشاكل الإقليمية للزراعة واقتراح الحلول المناسبة بما يتفق وحسن سير العمل بالمشروع وتحقيق أهدافه .

اختيار محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف .

بدأ تنفيذ هذا المشروع فى عام ٦٣/٦٤ فى محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف للأسباب الآتية :

- ١ - تمثل إحداها الوجه البحرى وتمثل الأخرى الوجه القبلى .
- ٢ - أنه قد تم فى هاتين المحافظتين تنفيذ مشروع تنظيم الدورة الزراعية بنجاح وعن رغبة وطوعية من الزراع .
- ٣ - أن إحدى هاتين المحافظتين وهى محافظه كفر الشيخ بها مشكلة الرأى واضحة وتقع معظم أراضيها فى نهايات الترع بينما تمثل محافظة بين سويف مشكلات الصرف .
- ٤ - أن محافظة كفر الشيخ بها مساحات واسعة من الأراضى القابلة

للإستصلاح وزراعة محاصيل العلف كالبرسيم في المساحات التي يتم استصلاحها مما يجعلها مهيأة لتربية الماشية واستغلالها كهدف من أهداف زيادة الإنتاج الزراعى .

هـ — تلتج المحافظتان محصول القطن ويعتبر محصول الأرز في كفر الشيخ محصولاً هاماً . كما يعتبر محصول الذرة بنوعيه والبصل من المحاصيل الهامة في بني سويف . هذا فضلاً عن تخلف هاتين المحافظتين في عهد ما قبل الثورة وعدم حصولهما على نصيبهما العادل من رعاية الدولة بسبب سيطرة الإقطاع على معظم أراضيها واستغلال الفلاح .

وعلى هذا تكون النتائج التي يتم الوصول إليها بمثابة لمعظم المحافظات ويمكن الإستفادة منها في إيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات في باقي محافظات الجمهورية .

الفصل السادس عشر

الخدمات الصحية

كان من أهم الخطوات الأولى التي قامت في ريف مصر لنشر الخدمات الصحية ، الجهود التي بدأها وزارة الشؤون الاجتماعية في مشروع المراكز الاجتماعية عام ١٩٤١ ، ثم الجهود التي ترتبت على صدور قانون تحسين الصحة القروية رقم ٤٦ لعام ١٩٤٢ .

وقد كان هذا القانون أول قانون ترتبط الدولة بموجبه بتخصيص ميزانية سنوية لتنفيذ البرامج التي اشتمل عليها هذا القانون وأهمها إنشاء المجموعات الصحية القروية ، ومشروعات تحسين البيئة وخاصة مشروعات مياه الشرب . وقد كان من نتيجة صدور هذا القانون أن عدلت مبانى المستشفيات القروية أو مكاتب الصحة القديمة السابق إنشائها لصدور هذا القانون ، بحيث أضيف إليها من الأجزاء الناقصة ما يصل بها إلى المستوى المطلوب للمجموعة الصحية القروية .

المجموعات الصحية القروية

تشتمل الوحدة الصحية القروية على الخدمات الآتية طبقاً للقانون ٤٦ لعام ١٩٤٢ .

١ - دار لرعاية الأمومة والطفولة تقوم بكافة خدمات الأمهات والحوامل والأطفال .

٢ - حمامات شعبية ومغاسل عامة .

- ٣ — عيادة خارجية وقسمان داخليان أحدهما للنساء والآخر للرجال .
- ٤ — خدمات نشر الثقافة الصحية .
- ثم أضيف إلى هذه الوظائف بعد ذلك المسئوليات الآتية .
- ٥ — علاج الأمراض المتوطنة .
- ٦ — الفحص الشامل لسكان المنطقة التي تعمل بها المجموعة الصحية .
- ٧ — القيام بأعمال مكاتب الصحة مثل قيد المواليد والوفيات ، ومكافحة الأوبئة ، واكتشاف الأمراض المعدية ، والتطعيم والإشراف على الحالة الصحية والطبية . ومراقبة الأغذية والأسواق من الناحية الصحية .
- ٨ — القيام بأعمال الصحة المدرسية بين تلاميذ المدارس الواقعة في نطاق عمل المجموعة الصحية .

الصعوبات التي قابلت عملها في مرحلة عملها الأولى .

- وقد واجهت هذه المجموعات الصحية بعد إنشائها عدة صعوبات أساسية قللت من فاعليتها ومن أهم هذه الصعوبات النواحي الآتية :
- ١ — اقتصار خدمات المجموعة الصحية على مجرد الخدمات الصحية دون غيرها من نواحي الحياة الاجتماعية من اقتصادية واجتماعية وتعليمية . وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى ضعف فاعلية هذه الخدمات الصحية بالقياس إلى الجهود التي تبذل فيها . وقد بينا عيب الاهتمام بجانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية عند مناقشة المبادئ التي قام عليها مشروع المراكز الاجتماعية^(١) .
 - ٢ — أن المشروع صمم وأسس كخدمة عامة حكومية ، لم يكن الأهالي أي دور المشاركة في إنشائه أو إدارته أو وضع برامج .
 - ٣ — إن المشروع في مراحله الأولى سمح لطبيب المجموعة الصحية بالعمل

(١) راجع صحتي ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

في عيادة خاصة في منطقة عمل المجموعة مما أدى في حالات كثيرة إلى ضعف اهتمام الطبيب بالعمل في المجموعة الصحية نفسها .

٤ — أوضحت الدراسات الصحية التي قامت بها وزارة الصحة أن أهالي الريف لا ينتقلون إلى المستشفيات أو الوحدات العلاجية أو المجموعات الصحية أو الوحدات المجمع . . الخ ، طلبا للعلاج في حدود مسافات قصيرة لا تزيد عن خمسة كيلو مترات. وبذلك اقتصر نشاط هذه الوحدات على أهالي القرى التي أنشئت فيها أو القرية منها في هذه الحدود . ولما كانت المجموعة الصحية أساساً معدة لخدمة حوالى ٣٠,٠٠٠ نسمة من السكان فإنها كانت في بعض الأحيان تخدم مجموعة متباعدة من القرى من الوجهة النظرية التي أثبتت الدراسات العملية أنهم لا يستفيدون من خدماتها .

صورة مؤسسات الخدمات الصحية الريفية في الوقت الحالى

في ضوء ما ورد في الميثاق من حق كل مواطن في الرعاية الصحية ، بحث لا تصبح هذه الرعاية علاجاً ودواء مجرد سلعة تباع وتشتري وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بشئ مادي ، ولا بد أن تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولا بد من التوسع في التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين . .

حدثت تعديلات جوهرية في نظم مؤسسات الخدمة الصحية الريفية نلخصها في الآتي :

١ — صدر قرار جمهورى في ١٩٦٢ بالبده فوراً في إنشاء ٢٥٠٠ وحدة صحية ريفية تخدم كل واحدة منها ٥٠٠ نسمة سواء كانوا في قرية

واحدة أو في مجموعة من القرى لا تبعد عن بعضها أكثر من ثلاثة كيلومترات .

ويعمل بهذه الوحدات أطباء ممارسين عامين متفرغين لهذه الأعمال يعاونهم مساعدات مولدات ومساعدو معمل ومساعدون صحيون وشغالة من أهالي القرى والجهات التي بها الوحدات وقد رؤى أن في اكتمال هذه الوحدات مع وجود العيادات الخارجية الأخرى بالمجموعات الصحية ، والوحدات المجمعمة والمراكز الاجتماعية سيملاً الفراغ الذي كان موجوداً بالريف قبل إنشاء هذه الوحدات .

٢ - جعل الأطباء العاملين بوحدات العلاج الريفية جميعاً من الأطباء المتفرغين الذي لا يسمح لهم بالعمل في خارج وحدة الخدمات العامة .

٣ - تقوم الوحدة الصحية الريفية بتقديم خدمات الوقاية الصحية والخدمات الطبية والعلاجية لأهل القرية ، وهي فوق ذلك مسؤولة عن مكافحة الأمراض المعدية والوقائية منها والتحصين ضدها وغيره من إجراءات الوقاية وكذلك مكافحة الأمراض الطفيلية كالبلهارسيا وغيرها . كما تقوم هذه الوحدات الصحية الريفية أيضاً بالرعاية الطبية للأمومة والطفولة وخدمات الصحة المدرسية والمساهمة مع المواطنين من أهل القرية في العمل على رفع المستوى الصحي للبيئة كما تقوم بدورها القيادي في التوعية والتثقيف الصحي بين المواطنين . فهمي كما وضع تخطيطها الركيزة الأساسية لكل مشروعات الإصلاح الصحي ومكافحة الأمراض في الريف .

(وقد أوضحنا عند مناقشة الحالة الصحية في الريف في الفصل الثامن من هذا الكتاب البيانات الإحصائية عن مدى انتشار هذه الخدمات الصحية وعدد العاملين بها) .

٤ - استكمال الوحدات الاجتماعية القروية بالخدمات الصحية في مقار إنشاء الوحدات المجمعة ، حتى يتسنى تجميع الخدمات وتكاملها والتنسيق فيما بينها .

٥ - إخضاع الخدمات الصحية للإدارة المحلية ، وإشراك الأهالى فى برامج وخدمات الوحدات الصحية وخاصة فى برامج التوعية الصحية ونشر الثقافة الصحية .

برامج تحسين البيئة

الإسكان الريفي .

خصصت الدولة فى الخطة الخمسية الاولى أكثر من ٢٣,٥ مليون جنيه لمشروعات الإسكان الريفي - تم فى أثناءها إنشاء حوالى ٤٢,٠٠٠ وحدة سكنية بمناطق الريف الحالية ومناطق استصلاح الأراضى ومناطق مشروع تهجير أهالى النوبة (وهذا المشروع الاخير كان تكاليف إنشاء مساكنه من خارج المبلغ المخصص للإسكان الريفي) .

وتدرس وزارة الإسكان فى الوقت الحالى موضوع البناء بطريقة الجهود الذاتية المعانة لتنظيم العمل الإيجابى والتضامنى لأبناء القرية ذاتها . وبدأ لإجراء بعض التجارب فى هذا الموضوع فى محافظة الجيزة وذلك بتدريب الأهالى على عملية البناء فى جماعات والاستفادة من أوقات فراغهم فى هذا الشأن وبدأت التجربة كمشروع إرشادى فى قرية « نزلة الأشر » بمحافظه الجيزة ، تعمم نتائجه بعد ذلك فى قرية بكل محافظة قبل الإنطلاق فى تنفيذ المشروع بالنسبة لكافة قرى الجمهورية .

مياه الشرب :

كانت مشروعات تعميم مياه الشرب الريفية مهمة إهمالاً كاملاً حتى عام ١٩٣٧ حيث بدء في مشروع مياه الشرب بالعزب بالفيوم . كما بدء في تنفيذ مشروع مياه الشرب ببساط كريم الدين وشربين (التي توقف تنفيذهما بسبب الحرب) وكذلك تم تنفيذ ٤٦٠ عملية مياه جوفية ميكانيكية ، ٥٠٠ عملية مياه جوفية يدوية وجميع هذه المشروعات التي تمت قبل عام ١٩٥٢ وفرت المياه الصالحة للشرب لحوالى ١٧٠.٠٠٠ نسمة أى حوالى ١٥ ٪ من تعداد سكان الريف فى ذلك الوقت .

على أن تعميم مياه الشرب فى الريف أعطى اهتماماً بالغاً بعد قيام الثورة فهو فضلاً عن كونه من أهم الخدمات الواجب توفيرها للمواطنى الريف فإنه يسهم مساهمة فعالة فى زيادة الإنتاج عن طريق توفير المستوى الصحى والاجتماعى المناسب لهم . وبدأت مجموعة من العمليات عام ١٩٥٥ تمت جميعها عام ١٩٥٩ تكلفت ١٥ مليون جنيه وامتدت نتيجة لها شبكات المياه النقية إلى جميع القرى بالوجه البحرى وبقي عدد من القرى المنعزلة البعيدة عن خطوط مواسير المائة المرشحة والتي لا تصاح مياهها الجوفية للشرب .

كما تم إنشاء ٧٢٠ عملية مياه ميكانيكية لخدمة القرى التي تصلح مياهها للشرب إلى جانب استكمال عمليتي بساط كريم الدين وشربين وقد بلغ جملة ماصرف على مياه الشرب فى الريف من سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ حوالى ٢٦ مليون جنيه ووصل عدد المتفعين الذين استفادوا من هذه المشروعات إلى ٧٥ ٪ من مجموع سكان الريف .

وقد أدرج مبلغ ١٨٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى الخطة الخمسية الثانية لاستكمال مشروعات مياه الشرب فى الريف مع مراعاة مد المناطق المحرومة وعدالة

التوزيع وينتظر أن تصل نسبة المنتفعين في نهاية ١٩٧٠ إلى ٨٥٪ من تعداد سكان الريف حينذاك .

تخطيط القرى :

تعنى وزارة الإسكان بشئون تعمير القرى وإعادة تخطيطها ونظراً لعدم وجود خرائط مساحية حديثة تحدد الرقعة السكنية ومعالمها ومناطق الامتداد العمراني لحوالى ٢٨٠٠ قرية فقد رؤى رفع هذه القرى عن طريق التصوير الجوي وبدأ تنفيذ هذا المشروع فعلاً، وقد وصل عدد مآتم إعدادة لمشروعات التخطيط ومناطق الامتداد العمراني حتى الآن ٨٢ مشروعاً كل منها خاص بقرية .

ردم البرك :

تم ردم ٣٠٠ بركة في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ تبلغ مساحتها حوالى ٤٠٠ فدان .

الفصل السابع عشر

الخدمات الارشادية والثقافية

يضم هذا الفصل مجموعة من الخدمات قد تختلف في تبعيتها لأجهزة وزارية عدة إلا أنها جميعاً تتفق في كونها خدمات إرشادية وثقافية تقوم على توفير التعليم غير الرسمي إما بغرض محدد لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية في ميدان بعينه وإما تهدف إلى رفع المستوى الفكري والثقافي للمواطن لتمكينه من مواجهة المواقف المتنوعة بطريقة مستنيرة تؤدي إلى مافيه صالح نفسه وأسرته ومجتمعه على وجه العموم . ويشتمل هذا الفصل على ثلاث ميادين أساسية ، أولها هو ميدان الارشاد الزراعي التي سنعرض فيه أيضاً مشروع الوحدات الزراعية بوصفها إحدى مؤسسات الخدمات الريفية الرئيسية ، ثم نعرض إلى خدمات التربية الأساسية ومحو الأمية ، وينتهي العرض بتقديم البرامج التي بدأت وزارة الثقافة والارشاد القومي (وزارتى الثقافة والارشاد القومى حالياً) في نشرها في الريف لتيسير مناهل الثقافة العامة للمواطنين الريفيين .

الإرشاد الزراعي والوحدات الزراعية

من أهم القضايا التي تواجه النهوض بالمجتمعات وتنميتها في عالمنا المعاصر هي أن الفجوة أو المسافة بين ماوصل إليه العلم من نتائج باهرة في مختلف ميادين الحياة وبين المستوى الذي يمارس فيه أفراد المجتمعات أنشطتهم

المختلفة تزداد اتساعاً . وتعمل مختلف برامج النهوض بالمجتمعات على الوصول بحياة الشعوب وأفراد المجتمعات من المستوى « السكان » ، المتخلف ، إلى المستوى « الممكن أن يكونوا عليه » ، التي جعلت المعرفة العلمية تحقيقه أمراً واقعياً يمكن الوصول إليه .

وتتضح هذه الظاهرة بشكل جاد في ميدان الانتاج الزراعى ، خاصة وأن النمو السكانى السريع فى العالم يتطلب رفع مستوى الانتاج الزراعى كمصدر أساسى من مصادر الغذاء والسكسا لهؤلاء السكان ، وأصبح أن من الأمور الحتمية التى يجب مواجهتها لتجنب آثار المجاعات هو الارتفاع بمستوى التطبيق التكنولوجى لوسائل الزراعة الحديثة فى الرقعة المزروعة من العالم . ومن هنا برزت الحاجة بشكل واضح إلى برامج الإرشاد الزراعى ، لإحداث تغيير فى أساليب الزراعة المتبعة والمتخلفة فى اتجاه واضح للاخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة بما يحقق زيادة الانتاج إلى أكبر حد ممكن .

والإرشاد الزراعى هو إحدى الخدمات العامة ، وطريقته هى طرق التعليم غير الرسمى بهدف مساعدة أهل الريف على مساعدة أنفسهم فيما يقومون به من نشاط اقتصادى وبما يرفع من مستوى إنتاجهم ، ويزيد من دخلهم وحصيلة استثماراتهم لكل ما فى الريف من فرص وإمكانيات .

على أنه من الواضح أن أهداف وأساليب الإرشاد الزراعى تختلف من مجتمع إلى مجتمع وفقاً لفلسفة الحكم فى كل مجتمع .

فالدول الرأسمالية مثلاً أنشأت الأجهزة الإرشادية للنهوض بمستوى الأفراد وقبل كل شيء ، أما الدول الاشتراكية فقد اهتمت إلى جانب ذلك إلى

قياس العائد القومى من هذه الأجهزة ، ومدى مساهمتها الجديدة والعملية في تحقيق أهداف التخطيط القومى من قطاع الانتاج .

، فمفهوم الإرشاد الزراعى في التركيب الاشتراكى الوجودى سلافي مثلاً هو أسلوب علمى تطبيقى لنتائج الأبحاث العلمية في صورة تعاقدات مع جميع المنتجين من أفراد ومؤسسات تهدف هذه التعاقدات إلى رفع الإجمالى الزراعى الفدانى وخفض التكاليف المزرعية لسد حاجات التخطيط الشامل للدولة بتنمية الدخل الفردية على أساس تطبيق اقتصادى بحت . والتعاقد هو عقد كتابى بين المؤسسة الارشادية والمنتج ، لرفع الغلة الزراعية الإجمالية بواسطة تطبيق كافة الأساليب التكنولوجية العلمية تطبيقاً عملياً واقتصادياً على مستوى القرية في سبيل الحصول على نسبة معينة من صافى الأرباح المزرعية الزائد عن متوسط السنوات الخمس السابقة للتعاقد ، أى السابقة للتطبيق العلمى للأساليب التكنولوجية الهادفة لزيادة الإنتاج الزراعى ،^(١)

نشأة وتطور الإرشاد الزراعى في مصر :

بالرغم من أن فكرة الإرشاد الزراعى كانت معروفة لدى المصريين القدماء وعند العرب^(٢) فإن المفهوم الحديث لهذا الميدان عرف بشكل واضح في سنة ١٩٤٤ بصدور القانون الخاص بإنشاء الوحدات الزراعية (هذا القانون معروف باسم قانون اصلاح القروى) . وقد كان الارشاد الزراعى إحدى الوظائف التى أوكلت إلى هذه الوحدات الزراعية .

الوحدات الزراعية :

أنشئت الوحدات الزراعية كما ذكرنا طبقاً للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤

(١) الدكتور سعد حسنين وهبه ؛ الإرشاد الزراعى في النظامين الرأسمالى والإشتراكى ١٩٦٤ . صفحة ٣٢

(٢) قس المرجع السابق صفحة ٢٣ - ٢٦ .

الذى قرر أن تنشأ هذه الوحدات بالقرى بقرار من وزير الزراعة في دائرة مساحتها نحو ١٥,٠٠٠ فدان للعمل على « النهوض بالريف ورفع مستوى الانتاج وتنويعه » .

وتشمل الوحدة الزراعية المرافق الآتية :

١ — حقل نموذجي يتبع في فلاحته واستغلاله أحدث الأساليب الفنية والعملية وأنجح الطرق لمقاومة الآفات الزراعية .

٢ — مشتل لتكوين البساتين المحلية وتمرين الزراع على أعمال فلاحه البساتين والخضر على قواعد عملية واقتصادية .

٣ — حظائر لتربية الماشية والخيول .

٤ — حظائر للإكثار من السلالات الجيدة للدواجن والأرانب .

٥ — وحدة بيطرية للعناية بالثروة الحيوانية . وبالعمل على رعاية

الحيوان وعلاجه وصيانته من الأمراض المعدية وإرشاد الفلاح إلى أسهل الطرق للعناية بماشيته ودواجنه وتغذيتها على أحدث الأساليب الاقتصادية.

وتتولى هذه الوحدات فحص اللحوم في المجازر القروية . ومراقبة أسواق المواشى ومحال الجزارة .

ويدير الوحدة الزراعية مهندس زراعى مقيم كما يدير الوحدة البيطرية طبيب بيطرى مقيم .

وقد أضيف إلى هذه الخدمات تسميلات أخرى تمكنها من زيادة خدماتها في ضوء الدور الجديد الذى تقوم به هذه الوحدات للمعاونة على تحقيق خطة التنمية وهذه الإضافات هى :

٦ — قاعة مكتبة .

٧ — قاعة المتحف الاقليمي .

- ٨ — قاعة اجتماعات .
- ٩ — صالة للصناعات الزراعية .
- ١٠ — صالة لصناعات الألبان .
- ١١ — معامل للتفريخ بالوحدات التي تبنى في عواصم المحافظات .

الارشاد الزراعى بعد الثورة :

عند بدء الارشاد الزراعى قبل الثورة بدأت أعماله بوضع غير سليم حيث أدمجت أعمال الارشاد مع أعمال تنفيذ القوانين الزراعية وأعمال الحيازة والاستيلاء ، وبذلك أصبح عملاً ثانوياً يؤدي بجانب هذه الأعمال جميعاً . وقد كان من النتيجة الحتمية لهذا الخلط والادماج بين أعمال الارشاد وأعمال تنفيذ القوانين أن ساءت العلاقات بين الزراع وبين ممثلى وزارة الزراعة فى الريف .

وأصبح الزراع ينظرون إلى هؤلاء الموظفين نظرتهم إلى الخصوم الذين يتوقعون منهم الشر والعقاب ، انعدمت بالتالى الثقة بين الزراع وموظفى وزارة الزراعة الذين يقومون بالارشاد . وقلت استجابات الأهالى لأعمال الارشاد والتوجيه .

وبناء على ذلك فقد صدر القرار الوزارى رقم ١١٩٠ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء الخدمة الارشادية كخدمة لها شخصية مستقلة بوزارة الزراعة وأشار هذا القرار إلى أنه لتحقيقاً لأهداف السياسة الزراعية وتمشياً مع مبادئها التى تقضى بأن النهوض بأساليب الزراعة ورخاء جماهير الزراع يتطلب تكوين وعى زراعى بين المشتغلين بالزراعة والمنتمين إليها عن طريق إرشاد الزراع وتدريبهم ، ولكى يكون الارشاد شاملاً يعين الزراع على تفهم مشاكلهم ويساعدهم على حلها ، فإن من الواجب أن يكون الارشاد الزراعى قائماً على

أساليب وحلول مطبوعة بالطابع الإقليمي وأن يقوم به زراعيون تتوفر فيهم روح العمل المصلحة العامة وعلى اتصال دائم برجال البحث والدراسة . ولما كان الإرشاد لابد أن يصل إلى كل فرد في الريف لكي يستفيد منه فيعمل به ، لا رهبة من قانون زراعي أو عقوبة مقررّة ولكن عن رغبة في تحسين إنتاجه وزيادة دخله واقتناعه بجدوى ما يقدم له من معونة في النهوض بمستوى معيشته . لذلك فيجب أن تكون أجهزة الإرشاد قائمة بذاتها مستقلة عن الأجهزة التي يضطلع عملها بصفة أساسية بمهام تنفيذ القوانين الزراعية .

المسؤوليات التي تتولاها أجهزة الإرشاد الزراعي :

تتلخص أهم العمليات التي تتولاها أجهزة الإرشاد الزراعي في النواحي الآتية :

١ - جمع المعلومات العلية وتحضيرها في صورة مبسطة وتلقينها للزراع بأسلوب سهل شيق يساعد على الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية التي تحت أيديهم .

٢ - توفير المعلومات المتصلة بسياسة البلاد الزراعية وما تتضمنه من خطة وكيف تؤثر هذه السياسة والخطة في سياسة الفرد الإنتاجية في مزرعته

٣ - تزويد الزراع بالمعلومات الكافية عن العوامل الاقتصادية التي تتصل بما يزرعونه سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بعوامل داخلية أو عوامل خارجية وما يمكن أن تؤدي إليه هذه العوامل من أثر على سياسة الإنتاج في السوق المحلي أو السوق الدولي . وما يقترح تبعاً لذلك من تعديل في خطة المزارع على ضوء احتمالات الأسعار .

٤ - إبراز المشكلة العالمية في الزراعة وطريقة معالجتها .

٥ - إيقاظ الوعي بين الزراع لفهم وتقدير الأهمية الاقتصادية للمشاكل التسويقية التي تتعلق بتصريف المحاصيل الزراعية بالطرق التعاونية تقليلا لنفقات تسويقها وزيادة لقيمة عائدها .

وهكذا يتضح أن مهمة الارشاد الزراعي تقاس نجاحها بمقدار ما يساهم به في القضاء على الأمية الاقتصادية بين الزراع كمنتجين وكستهلكين ، وكساهمين في السياسه الزراعية في البلاد ، وكحلقة في سلسلة تصريف الحاصلات .

ويستعين جهاز الارشاد الزراعي بطبيعة الحال بكافة الوسائل التعليمية والارشادية التي ليس هنا مجال عرضها .

التربية الأساسية ومكافحة الأمية

بدأ التفكير في وضع برامج مكافحة الأمية في مصر في أعقاب صدور قانون التعليم الإلزامي حيث أنشئ في سنة ١٩٢٥ عدد من الفصول الليلية لتعليم الكبار من الأميين الذين جاوزوا في السن مرحلة التعليم الأولى . وكان يقوم بالتدريس في هذه الفصول بعض رجال التعليم الذين تطوعوا للقيام بهذا العمل ، إلا أن الاعتماد على تطوع المدرسين في هذا الشأن قد أدى إلى تناقص هذه الفصول سنة بعد أخرى .

وبعد إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ أخذت على عاتقها عبء تعليم الكبار من الأميين وصدر بذلك قانون خاص ينظم هذا النوع من التعليم عرف باسم مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية ، أما نحو الأمية بين صغار السن (التعليم الإلزامي وما في مستواه من مدارس المرحلة الابتدائية) فقد ترك أمره إلى وزارة المعارف في هذا الوقت .

وقد ساهمت في تنظيمات مكافحة الأمية بوزارة الشؤون الاجتماعية كافة منظماتها الاجتماعية من جمعيات مراكز اجتماعية وإصلاح ريفي وجمعيات تعاونية وغيرها وكانت الفصول المنشأة لهذا الغرض تعتمد دون شك في أغلب أحوالها على فصول مدارس وزارة المعارف ومدرسيها وكتبها وأدواتها وكان مفتشو مناطق التعليم يقومون بالإشراف الفني على أقسام هذه المكافحة . إلا أن الكثيرة الغالبة من التلاميذ الصغار كانوا لا يجدون لأنفسهم أماكن بالمدراس كما سبق أن بينا عند مناقشاتنا للنظام التعاميم ، الشيء الذي أدى إلى تزايد حجم مشكلة الأميين الكبار سنة بعد أخرى بدرجة كبيرة .

وفي سنة ١٩٤٦ إنتقلت مسئولية مكافحة الأمية بين الكبار إلى وزارة المعارف مرة أخرى لتتولى أمرها بجانب تواجها مكافحة الأمية بين الصغار واستمر العمل خمس سنوات طبقاً للنظام الذي كان قائماً بفصل عملية مكافحة الأمية بين الكبار عن عملية مكافحتها بين الصغار حتى تم وضع سياسة لذلك عام ١٩٥١ ذات شقين أحدهما وقائي والثاني علاجي أما الشق الوقائي فقد قصد به التوسع في مكافحة الأمية بين الصغار الذين لا تتسع لهم الأماكن بالمدراس والشق العلاجي هو معالجة الأمية بين الكبار من الأميين .

إلا أن المشكلة لم تأخذ وضعاً واضحاً حاسماً إلا بعد أن أخذت وزارة التربية والتعليم بعد الثورة في التوسع الكبير في مدارس التعليم العام في المرحلة الابتدائية حتى تخفف العبء عن أجهزة مكافحة الأمية بين الكبار .

وبعد الاعتماد الكبير على التوسع في التعليم العام أعيد وضع سياسة جديدة لعملية مكافحة الأمية بقرنها بفكرة التربية الأساسية وسميت الإدارة الخاصة بذلك بوزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للتربية الأساسية ومحو

الامة حتى لا تتناول محو الامية في القراءة والكتابة فحسب بل محو الامية الاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها بحيث يتحقق من وراء كل هذه الجهود رفع المستوى المعيشى من جميع نواحيه .

وفكرة التربية الاساسية نشأت عن هيئة اليونسكو الدولية لتتلاءم مع البلاد التى تنتشر فيها الامية مع انخفاض المستوى المعيشى للسكان وخاصة في البيئات الريفية . ويمكن تلخيص العناصر الاساسية التى تميزت بها التربية الاساسية عن أنواع التعليم الأخرى في النواحي الآتية : (١) .

١ - التربية الاساسية ليست مجرد تعليم تقليدى بل تعليم موجه إلى علاج مشكلة التأخر في البلاد أو المناطق المتخلفة .

٢ - التربية الاساسية لا تنصب على الصغار بل تشمل المجتمع كله .

٣ - التربية الاساسية لا يمكن أن تكون منعزلة عن حياة الجماعة بل يجب أن تندمج وتنسق مع الجهود الأخرى التى تبذل لتحسين المستوى الاجتماعى لأفراد المجتمع .

٤ - ينصب هدف التربية الاساسية على حاجات الجماعة التى تشعر بها وينطبق ذلك على الطفل كما ينطبق على الكبار أفراداً وجماعات وبذلك يكون التعليم وظيفياً والمقصود بالتعليم الوظيفى هو التعليم الذى يقوم على أساس من حاجات يشعر بها الفرد أو الجماعة فشكلة التربية الاساسية هى مشكلة إثارة العقول بالأفكار الجديدة وإثارة الاتجاهات بالميول الجديدة وتوجيه إرادة الناس إلى تأسيس روابط إنسانية من نوع جديد

(١) اسماعيل محمود القبانى ، التربية الاساسية فلسفتها وأهدافها — المحاضرات التى ألقى في الفترة الدوجيمية عام ١٩٥٢ - المركز الدولى للتربية الاساسية في العالم العربى بدرس اللبان

ه — ما دامت التربية الأساسية تعليمًا ينصب على حياة الناس وحاجاتهم فلا يمكن أن يكون له طراز واحد ثابت، بل يجب أن يتنوع بتنوع الحاجات، وبطبيعة الحال فمشروعات التربية الأساسية إذن يجب أن تتجه إلى الأمور البارزة التي يشعر بها الناس قبل غيرها. مثل ذلك أنه برغم وحدة الفكر في التربية الأساسية أو في مكافحة التخلف تختلف الوسائل أو تكييف الفكرة من جماعة إلى أخرى على حسب ظروفها. وكذلك تختلف التربية الأساسية في وسائلها، فلا تقتصر على الكتب والمصادر المكتوبة، بل تتعداها إلى السينما والصور والأذاعة والمناقشات وغيرها من وسائل الاتصال بالجمهور.

هذا وقد عاون اليونسكو في إنشاء بعض مراكز تدريب القادة لبرامج التربية الأساسية في عدة مناطق من العالم وقد أقيم في سرس اللبان أحد هذه المراكز وهو المركز الدولي للتربية الأساسية في العالم العربي ويقوم هذا المركز على إعداد القادة من مختلف البلاد العربية على القيادة في برامج التربية الأساسية في المجتمعات العربية، وقد تغير اسم المركز المذكور في السنوات الأخيرة إلى المركز الدولي لتنمية المجتمع للعالم العربي.

خدمات الثقافة العامة

ينظر المجتمع الاشتراكي إلى الثقافة العامة كخدمة أساسية من الخدمات التي يجب أن تتوفر لجميع المواطنين . فالمواطن المستنير هو المواطن الذي يحقق الديمقراطية السليمة والذي يدافع عنها أمام التضليل والانحراف . إن المواطن المستنير هو الركيزة الأساسية للديمقراطية الاشتراكية أنه المواطن الذي يعرف دوره في المجتمع فيؤدي واجباته ويصون حقوقه .

ومن هنا فلم تعد الثقافة العامة هي رفاهية تحصل عليها فئات قليلة من القادرين ، ولا حاجة كمالية يؤجل تقديمها إلى ما بعد اشباع غيرها من الحاجات وإنما يتطلب الأمر أن تصبح الثقافة العامة حقاً أساسياً للمواطن ليتمكن الشعب من أن يتولى السلطة العليا في المجتمع .

« أن التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى إلى الأهداف المرجوة من النضال ، لكنه من الزم الواجبات في تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجملة صعوبة الوصول إلى الأهداف المرجوة ، (الميثاق — الباب الثامن) .

« وينبغي لنا أن تذكر دائماً أن حرية الإنسان الفرد هي أكبر حوافزه على النضال . إن العبيد يقدرّون على حمل الأحجار ، وأما الأحرار فهم وخدم القادرون على التحليق إلى آفاق النجوم . »

« إن الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان والإيمان بغير الحرية هو التعصب . والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ، ويترك

أصحابهم بنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان .

« إن الحرية وحدها هى القادرة على تحريك الإنسان وإلى ملاحقة التقدم وعلى دفعه والإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر ، وهو بناؤه المقتدر . »

(الميثاق — الباب السابع)

فى ضوء هذا يجب أن نعى بوضوح أن من أهم حريات الفرد أن يتحرر فكره من الجهل فالجهل قيد خطير على فكر الإنسان وعلى ذكائه وعلى مساهمته المستتيرة فى إفادة المجتمع والاستفادة منه .

لذا فقد اهتمت الدولة بتوجيه وسائل الإعلام والثقافة العامة توجيهها يصل بها إلى مختلف اجزاء الجمهورية وخاصة إلى الريف الذى طالما حرم من هذه الخدمة الأساسية ولنلخص فيما يلى أهم هذه الخطوات :

١ — فى ميدان الإذاعة والتلفزيون وجهت الجهود إلى توصيل أجهزة الاستقبال إلى مختلف أنحاء الريف حيثما أمكن ذلك وروعى تخصيص البرامج الكافية التى تمكن هاتين الوسيلتين الهامتين من وسائل الاعلام والثقافة العامة من أن تؤديا دورهما فى نشر الثقافة العامة والوعى بين جموع الفلاحين .

٢ — تحرير الصحافة من قيود الرأسمالية والاعلانات حتى تصبح منبرا يعبر بحرية عن مصالح الجماهير دون التزامات طبقية أو قيود مصلحية .

٣ — نشر المكتبات فى مؤسسات الخدمات الريفية مع بذل جهود خاصة لاجراج الكتب المبسطة لعرض مختلف الوسائل والموضوعات التى يهم عرضها وتوصيلها إلى جموع الفلاحين .

٤ — إنشاء وحدات السينما والمسرح المتنقل للاستفادة من هذه الفنون ذات الأثر الكبير فى نقل الثقافة العامة بطريقة فعالة إلى جمهور المشاهدين

٥ - البدء فى انشاء دور الثقافة فى القرى (دراوير الثقافة) لتكون مركزا للاشعاع الثقافى ينظم البرامج والندوات والرحلات وغيرها من أساليب نشر الثقافة العامة .

٦ - تزويد قصور الثقافة المنشأة بعواصم المحافظات بقافلة ثقافة حديثة تجوب القرى الواقعة فى نطاقها لتقدم ألوانا من الثقافة العامة للريف .
على أن هذه الجهود جميعا هى بداءة لمحاولات انتقالية تنتقل بنا من مرحلة ارسنقراطية الثقافة العامة إلى اشتراكية الثقافة العامة ويجب أن تزيد فى وسائلها وأن تتحسن فى مضمونها حتى تؤدى وظيفتها فى خلق المواطن الواعى المستنير ، المواطن الذى يكون بحق القادر على بناء المجتمع الديمقراطى الاشتراكى والدفاع عنه .

ملحق

عن تاريخ التنمية الريفية في مصر عرض وتحليل (*)

متابعة تاريخية لجهود تنمية الريف المصري حتى صدور
قانون الحكم المحلي عام ١٩٧٩)

(*) بحث قدم إلى الحلقة الدراسية عن (نحو تنمية ريفية متكاملة) التي عقدت
بالاسكندرية في شهر مايو (حزيران) ١٩٨٠ .

مقدمة

كتبت أول محاولة متواضعة لتطور الخدمات الريفية عند اعدادي للطبعة الأولى من كتابي « علم الإجتماع الريفي » عام ١٩٥٦ . وقد قصدت بتلك المحاولة المختصرة في ذلك الوقت أن أوضح لطلابي من الدارسين لمادة الإجتماع الريفي بعض الجهود التي تمت في ريف مصر ابتداء بأيام الإحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ وانتهاء بالوقت الذي وضعت فيه مسودات ذلك الكتاب . وقد حاولت في عرض هذه الجهود أن اربط بينها وبين المصلحة الذاتية للسلطة الحاكمة التي عملت على تقديم تلك الخدمات .

ورغم مرور سنوات طويلة منذ تلك المحاولة المتواضعة فقد وجدت انها قد لاقت تجاوباً لدى الكثيرين من الباحثين الذي استفادوا بها في مؤلفاتهم وكتاباتهم اللاحقة الأمر الذي أشعروني بالحاجة إلى إعطاء مزيد من الإهتمام لهذا الجانب التاريخي ، خاصة بعد أن اتضح لي مدى ثراء الخبرة المصرية في مجال التنمية الريفية وتنوعها وتعددتها ، ومدى أهمية تسجيل هذه الخبرات على المستوى القومي المصري حتى تستفيد الجهود المتجددة من خبرات الماضي فتؤكد الناجح منها وتتحاشى غيره ، كما أكدت أهميتها أيضاً على المستوى القومي العربي الذي وجد في الخبرات المصرية معيناً يستفيد منه العاملون في مجال التنمية الريفية في الوطن العربي .

ومن هنا كانت محاولتي الثانية على شكل مقال نشرته مجلة تنمية المجتمع الصادرة عن مؤسسة فريد ريش ايرت في عددها الأول من السنة الثالثة ١٩٧٩ بناء على طلب من رئيس تحريرها الصديق الأستاذ يحيى أبو بكر وقد رجعت بهذه المحاولة بالتاريخ قليلاً إلى ما قبل عهد الإستعمار البريطاني كما حاولت تجميع هذه الخبرات وفقاً لمعايير مختلفة ، وعرض بعض القضايا أو المشكلات التي أثارتها جهود التنمية الريفية في مصر .

وقد أثير موضوع تاريخ الخدمات الريفية وبرامج التنمية الريفية مراراً اثناء مقابلات متناثرة لمجموعة من خبراء العمل في الريف شاركوا في جهودها منذ أوائل الأربعينات وارتبطوا بها عقلياً وعاطفياً وتحمس البعض منهم لبذل جهد خاص لتسجيل هذه الجهود قبل أن تضع معالمها ونفقد الكثيرين من روادها . . ظلت هذه الحماسة على مستوى الأماني حتى قرر الاتحاد النوعي لجمعيات تنمية المجتمعات المحلية بقيادة مديره الصديق الأستاذ أنور الزلاقي أحد رواد التنمية الريفية في مصر إقامة حلقة دراسية خاصة لهذا الغرض . وسعدت أبلغ سعادة أن طلب إلي اعداد هذه الدراسة كمحاولة أقدم فيها بشبه عرض لشريط اخباري لقصة الجهود التي تمت في التنمية الريفية في مصر كمدخل إلى أعمال هذه الحلقة .

وقد راعيت في اعدادي لهذه الورقة الإعتبارات الآتية :

أولاً : إنني اعتبر أي جهد ساهم في تحسين الإنتاج أو الظروف المعيشية في الريف - سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد أي أن فائدته على الفلاح كان هدفاً مباشراً أو جاء عن طريق غير مباشر - هو جهد لا بد من تسجيله وعلى ذلك فقد ادخلت في جهود التنمية الريفية أنشطة عديدة مثل القوانين المؤثرة على الملكية الزراعية ، وجهود البحوث والإرشاد الزراعي ، ونظم الري والصرف ومشروعاته ، والنظم الإدارية ، ونظم الأقرض والإئتمان الزراعي - والحركة التعاونية ، والتنصيع الريفي . . وذلك بجانب ما اعتدنا أن نشير إليه عادة في مثل هذه المناسبات للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها .

ثانياً : إنني لم استطع تسجيل الجهود الذاتية العديدة التي قام بها أهالي الريف لتنمية مجتمعاتهم في مثل هذا العرض لصعوبة وتعذر الحصول على المعلومات الكافية عن هذه الجهود وان كنت قد أضفت إلى الجهود الحكومية جهود جماعات وجمعيات المثقفين الذين سبقوا الجهود الحكومية في كثير من الأحيان بالوصول بجهودهم ومساهماتهم إلى المجتمع الريفي لمعاونة أهليهم . من أبناء الريف على السير في طريق التنمية ورفع مستوى معيشتهم .

ثالثاً : تقسيم العرض إلى خمس مراحل مميزة هي :

أ - مرحلة ما قبل أسرة محمد علي .

ب - مرحلة حكم أسرة محمد علي حتى الإحتلال البريطاني .

ج - مرحلة الإستعمار البريطاني المباشر .

د - مرحلة الإستقلال تحت النفوذ البريطاني .

هـ - مرحلة الثورة المصرية من ١٩٥٢ وحتى صدور وتنفيذ قانون الحكم المحلي عام ١٩٧٩ . وقد رأيت أن عرض الموضوعات وفقاً لهذه المراحل خير من عرضها وفقاً لنوعيتها أو تخصصها حتى يكون للعرض فائدته عند المناقشة وفقاً للمفهوم التكاملي للتنمية الريفية .

رابعاً : إنني لا زلت اعتبر أن هذا العرض على الرغم من طوله النسبي - قاصراً عن استيعاب كل الجهود التي تمت في ريف مصر . ويعود ذلك إلى سببين على الأقل أولهما قد يكون عدم تمكني من الإلمام ببعض هذه الجهود - رغم الجهد الذي بذلته في ذلك - وثانيهما هو استبعاد المتعمد لبعض الجهود التي شعرت بسبب محاولتي عدم اطالة الورقة المقدمة عن حجمها المناسب - بأنه من الممكن استبعادها لضعف تأثيرها النسبي على مسيرة جهود التنمية الريفية . ولعل في ذلك دعوة إلى الزملاء لتنبيهي إلى أي نقص أو سهو في تسجيل أية جهود قد تكون غائبة عن التسجيل في هذه الورقة .

خامساً : تعمدت أن ابتعد قدر الإمكان عن وضع أحكام شخصية

على هذه الجهود حتى تكون دراستها والحكم عليها مستقبلاً بعيداً عن التأثير الذاتي للكاتب ووفقاً لمناقشة علمية هادئة تتطلب فسحة من الوقت وعرضاً ادق للتفاصيل ووجهات النظر المختلفة .

تطور جهود التنمية الريفية في مصر في مراحلها المختلفة المرحلة الأولى :

ما قبل عهد أسرة محمد علي (حتى عام ١٨٠٥) .

١ - النظام الإداري .

تحت الحكم العثماني منذ عام ١٥١٧ .

١ - وضع النظام الإداري بحيث يعمل على ضمان تبعية مصر للباب العالي وفقام على أساس إيجاد ثلاث سلطات تتنازع الأمر في البلاد وتراقب كل منها الأخرى وبذلك لا تغري الظروف لأية سلطة بالإنفراد أو الإستقلال عن حكومة الباب العالي .

٢ - قسمت مصر من الوجهة الإدارية إلى ستة عشر أقليماً كل منها « سنجقية » وعلى رأس كل اقليم (سنجق) أو « بك » أو كشاف في مقام وكيل البك ، يعينه ديوان القاهرة بشرط أن يعتمد الوالي هذا التعيين .
أما الثغور الثلاثة دمياط والسويس والإسكندرية فقد ترك الأمر « لقباطين » يعينهم السلطان رأساً .

وأقيم لكل اقليم ديوان خاص به مؤلف من رؤساء ضباط الفرق يستشير « البك » أو الكشاف في الأمور المتعلقة بالاقليم .

تحت حكم نابليون ١٧٩٧ :

أنشأ بالقاهرة وجميع مديريات القطر دواوين من مشايخ البلاد وسادتهم

يعاونهم بعض الفرنسيين - وكان رأي هذه الدواوين استشارياً بحثاً لقواد الجيش الفرنسي الذين تولوا حكم المديریات في عهد الحملة الفرنسية .

٢ - ملكية الأرض الزراعية وحيازتها :

كانت الأرض مقسمة إلى مقاطعات يحكمها ويملك فلاحها أمراء أقوياء يحرس سلطتهم الجنود - وكانت الأرض تهدى إلى الجند وضباطهم في حالة الغزو أو في حالة تغلب أمير قوي على أمراء ضعفاء .

وعند الفتح العثماني لمصر ادعى السلطان سليم أن الأرض ملك له وأمر بتوزيعها بين جنوده ومن والاه من المماليك الذين وجدهم في مصر .

وبعد أن ضعف حدة الفتح العثماني وزيادة نفوذ المماليك وحدث اضطرابات سياسية انتهز الفلاحون هذه الفرصة وتشبثوا بقطع الأرض التي يفلحونها وكانت صلتهم بالملك أو شيخ البلد الملتزم بجبي الضرائب صلة مراوغة ومقاومة . .

ومع مضي الوقت أصبح الفلاح الذي يزرع الأرض ثابتاً فيها تنتقل منه إلى ذريته بالإرث في حين كان الملتزم يتغير بالوفاة أو بتغير الحاكم . وكانت إيصالات الضريبة أو ما يحل محلها هي صكوك الملكية في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

وتدرجت حقوق الملكية للفلاحين من التوريث إلى البيع مع إخطار الملتزم بما يتم من تصرف ، أو أخذت حياة الفلاح في الإستقرار . . فكلما ضعف سلطان الحكم المركزي خفت قبضته عن عنق الفلاح واطمأنت حياته .

٣ - الري :

وقد ورد في كتاب الري المصري الصادر عام ١٨٨٩ للسيد وليم ويلكوكس بأن الري الحوضي كان في مستهل القرن الماضي محصوراً في

المساحة جنوبي الخط بين الدلنجات وصفط الملوك ودمهور وإيتاي البارود وشبراخيت والرحمانية ودسوق وقلين والمحلة الكبرى والمنصورة والسنبلاوين وفاقوس وبردين وبلبيس أما شمالي هذا الخط فقد كان مياه فرعي النيل والمجاري الطبيعية تتدفق حرة فوق الاقليم .

المرحلة الثانية :

عهد أسرة محمد علي حتى الإحتلال البريطاني

(١٨٠٥ - ١٨٨٢) :

١ - النظام الإداري :

أ - عدل محمد علي التقسيم الإداري للبلاد فجعلها سبع مديريات فقط على رأس كل منها « مدير » أما القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فجعل كل منها محافظة على رأسها « محافظ » ثم قسم المديريات إلى مراكز على رأس كل مركز مأمور ، وقسم المراكز إلى « اخطاط » وعين على رأس كل منها (شيخ بلد) يعاونه « الخولي » لمسح الأطيان « والصراف » لجناية أموال الميري « والشاهد » المأذون .

ب - في عهد اسماعيل حوالي ١٨٧٠ قسم مصر إلى ثلاث عشر مديرية بدلاً من سبعة وابدل قسميه « مشايخ البلاد » حيث أنشأ وظيفة « العمدة » وجعل من شيخ البلد مساعداً له . وجعل اختيار العمد ومشايخ البلد بالانتخاب بدلاً من التعيين . . وإن كان انتخاباً محصوراً بين قلة تجعله أقرب إلى التعيين .

٢ - ملكية الأرض وحيازتها :

في عهد محمد علي :

أ - أحرق عقود والتزامات الملتزمين الذين كانوا يتولون جباية الضرائب

واقطعهم مساحات من الأرض عرفت بالاسايا يستغلونها مدى حياتهم ولا يدفعون عنها ضرائب .

ب - بعد تقسيم الأرض عين محمد علي لكل حوض عدد من الفلاحين يقومون بزراعته كما عين لكل موسم المحصول واصبح الفلاح مجرد منفذ لسياسة محمد علي في الزراعة وفي التصرف في المحصول .

ج - - هذا تملك محمد علي الأرض وقرض الضرائب حتى اعتبر الفلاحون أن عهد الالتزام كان بالنسبة لعهد رحمة ، فقد تبن أن كل قرية عليها أن تؤدي عشرة أو عشرين مثل ما كانت تؤديه في الماضي مما قاد الفلاحين إلى حركة للهروب من الأرض .

د - اضطر محمد علي إلى اشراك أصحاب مصلحة معه في ملكية الأرض حتى يخفف عن كاهله بعض مشكلات زراعة الأرض التي نشأت عن تنفيذ سياسته وكان من نصيب الأعيان ورجال الإدارة الحربية ما يعرف باسم « الإبعاديات » كما كان من نصيب أسرته ما سمي « بالسفالك » خلاف الوسايا التي كانت من نصيب المماليك والملتزمين السابقين - وهكذا خلقت طبقة جديدة من كبار ملاك الأرض كانت سنداً لمحمد علي في حكمه أما الفلاحين فلم يكن لهم حق التملك .

في عهد عباس سعيد :

أ - بدأ يتغير النظام تحت الضغط الشعبي أيام حكم عباس في سنة ١٨٤٦ صار لمستغلي الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الإنتفاع على أن يثبت ذلك بحجة تكتب امام الشهود . ويحرم الزارع من حق الإنتفاع بالأرض إذا توقف عن دفع المال المفروض عليها .

ب - ثم ادخل سعيد تعديلاً عام ١٨٥٤ ادخل فيه نظام التوريث بأن يكون للورثة الحق في وضع اليد على الأراضي التي تركها حوريتهم ، وأن يكون التصرف في هذه الأرض بحجة تكتب في المديرية .

ح- وفي عام ١٨٥٨ صدرت اللائحة السعيدية التي قررت لمستغل الأرض الحق في تأجيرها أو رهنها أو بيعها كما نصت على حق التوريث كما قررت أيضاً في هذه اللائحة أن الفلاح الذي يترك أرضه مدة تزيد عن خمس سنوات يحرم من حق الإنتفاع بها . وفوق ذلك أن للحكومة ولاية عامة أو اخيرة على الأرض وتركت للفلاح حق الإستثمار والتصرف وراقبت بعد ذلك طريقته في التصرف إلا أن هذه المكاسب لم يطل أمرها فسرعان ما بدأ عهد اسماعيل .

في عهد إسماعيل :

أباح حق التملك الكامل للأرض ، وحق التصرف بغير تعقيب وخاصة للأجانب واستحوذ لنفسه على أكبر مساحة من الأرض له ولا قاربه واعد عهد محمد علي في هذا الشأن (بدأ اسماعيل عهده وهو يملك ٢٥,٠٠٠ فدان وبعد ١٧ سنة من الحكم وصلت ملكيته إلى ٩٥٠,٠٠٠ فدان أي خمس المساحة المزروعة في مصر) .

٣- الري :

مع بدء عهد محمد علي بدأ التفكير في ادخال نظام الري المستديم في أقاليم الدلتا ، ومنذ عام ١٨٢٠ بدأ حفر عدد كبير من الترع الصيفية العميقة ، وتحويل جانب كبير من الترع النيلية إلى ترع صيفية صالحة لتمرير تصرفات الصيف المنخفضة من النيل ، بذلك تغيرت إلى حد كبير خريطة الوجه البحري نتيجة لإنشاء الترع الجديدة والرياحات وتحويل مآخذ عدد كبير من الترع إلى هذه الرياحات بدلاً من فرعي النيل .

وهكذا بدأ تقديم مشروعات الري المستديم التي استلزمت كذلك بناء القناطر العديدة على تلك المجاري لرفع المياه أمامها لمنسوب تقل معه نفقات رفعها للأراضي الزراعية وإنشاء محطتين على فرع رشيد لرفع المياه للترع التي تروي غرب الوجه البحري ، وظلت وسط الدلتا وشرفها تروي من فرع

دمياط والترع التي تأخذ منه . وكان العلاج الحاسم لتلك المشكلة ولتوفير النفقات هو بناء القناطر الخيرية عند رأس الدلتا وشق الرياحات والترع الرئيسية لتأخذ من أمامها .

ويعاب على مشروعات الري في عهد محمد علي امران الأول هو تسخير العمال في مشروعات الري بدون أجر والآخر هو عدم اتباع سياسة مرسومة في تخطيط المجاري المائية وترك ذلك للسلطات المحلية .

المرحلة الثالثة :

مرحلة الحكم البريطاني المباشر (١٨٨٢ - ١٩٢٣)

١ - النظام الإداري :

أ - دعم الحكم البريطاني نظام العمد حيث أحس أن منصب العمدة هو أسبق المناصب الإدارية وأهمها ، وأعطى هذا المنصب اهتماماً خاصاً حتى يتمكن عن طريقه من أن يتحكم في المجتمع الريفي ويستبد بأموره ويحقق أهدافه منه بأقل الطرق تكلفة وأكثرها فاعلية لمصلحة . لذلك حرص الأمن العام عام ١٨٩٥ على أن ينظم هذا المنصب بحيث يجعل من وزارة الداخلية - وهي بدورها في قبضة سلطات الاحتلال - المرجع النهائي شؤون العمد والمشايخ - هذا وقد ظل هذا القانون القديم معمولاً به حتى عام ١٩٤٧ رغم المحاولات التي بذلت لاصلاحه .

ب - على الرغم من أنه من الناحية النظرية قد أوكل إلى العمدة مسؤولية الحكومة كاملة من ناحية حفظ الأمن والمحافظة على النظام القائم وجباية الضرائب والأمور الحكومية - وتقديم الخدمات المختلفة اللازمة لحياة القرية ، فإن واقع الأمر أن العمد قد توفرت لهم فقط الإمكانيات التي تسمح لهم بتحقيق الأهداف التي تهم سلطات الاحتلال وحدها وهي حفظ الأمن والمحافظة على النظام القائم وجباية الضرائب - فتوفرت له معاونو الصراف ومشايخ البلد وقوة الخفر - أما ما عدا ذلك من مسؤوليات فلم يكن لها أية

اعتمادات مالية أو امكانيات فنية لتحقيق أية اهداف تتعلق بمصلحة الأهالي أنفسهم .

٢ - ملكية الأرض :

أ - صدرت الأوامر في عهد توفيق ببيع أملاك الحكومة فكانت خطوة نحو تحرير جزء كبير من الأطيان الزراعية من القيود القديمة التي خلفها عهد محمد علي ومن تبعوه ، وفي عام ١٨٩١ أعطى حق الملكية المطلق لأصحاب الأطيان وسقط حقه عن أراضي الحكومة حتى ولم لم يكن قد دفع مقابلها والذي كانت تحتفظ الحكومة به لنفسها .

ب - وعندما صفيت الدائرة السنية وبيعت أملاكها راعي الإنجليز - وهم يوجهون هذه الحركة - أن يخصصوا بعض الأسر بأجزاء كبيرة من هذه الأرض . ومن ذلك نشأ نظام اقطاع على أسس جديدة وظهرت أسماء في طائفة ملاك الأراضي الواسعة لم تكن معروفة من قبل ، في الوقت الذي زالت من الوجود أسماء الوطنيين الذين ناصبوا توفيق والإنجليز العداء - وبدأت منافسة بين الخديو (عباس) وبين الإنجليز في استقطاب فئات من كبار الملاك (الإقطاعيين) وقد قال الجنرال اللنبي عن هؤلاء الملاك الكبار « أنه يمكن أن يجلبوا الإنجليز عن مصر وهم مطمئنون إلى أنهم قد خلقوا طبقة من الكبراء يمكن لانجلترا أن تستأمنهم على سياستها في هذه البلاد فهم في نظر الانجليز درع يدافع عن سياستهم كما يدافع عنها الأسطول البريطاني » .

٣ - الإنتاج الزراعي وخدماته :

أ - اهتم الإنجليز بتوفير الظروف الملائمة لانتاج القطن بنوع خاص وتنظيم انتاجه بشكل مستقر دون هزات أو معوقات وانعكس ذلك على الجهود التي بذلت بشأن الريف .

ب - فلما كان محصول القطن محصولاً صيفياً فقد وضع نظام متقدم

لمشروعات الري والصرف أفاد المجتمع الريفي على مدى أعوام طويلة . فقد وضعت خطة في عهد الإحتلال البريطاني وفق أحدث الأصول الهندسية وأقيم خزان اسوان عام ١٩٠٢ لزيادة إيراد النهر في فصل التحريق وتمت تعليته مرتين بعد ذلك لزيادة المخزون ، وتم شق المصارف العديدة واقامة شبكة من محطات الصرف في انحاء مصر ، وانشئت قناطر اسيوط وزفتى في نفس عام إنشاء الخزان كما انشئت قناطر اسنا في عام ١٩٠٦ ووضعت الخطط لإنشاء السدود والقناطر على طول مجرى النهر في مصر والسودان .

ج- ظهرت بعض الأفكار الرائدة التي نادى بالاستفادة من الحركة التعاونية في الإنتاج الزراعي في مصر وانشئت أو « شركة تعاونية زراعية » عرفت بنقابة شبرا النطة في ٢٥ ابريل ١٩١٠ تبعتها عدد من النقابات المماثلة في ناهيا وستماي وكوم النور وغيرها .

د- ثم صدر قانون الخمس افدنة في سنة ١٩١٣ والذي يقضي بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية إذا كان صاحبها لا يملك من الأطيان إلا خمسة أفدنة أو أقل رغبة في حماية الملكية الزراعية الصغيرة . . . على أن صدور مثل هذا القانون قد تسبب في اقفال الباب تقريباً امام هذه الفئة من الملاك من الحصول على حاجتهم من القروض الزراعية بسبب انتفاء ضمان الدائن ، الأمر الذي جعلهم فريسة سهلة للمدائين ومستغلي الموقف .

هـ- تم في عام ١٨٨٩ انشاء مدرسة الزراعة السلطانية ابا لجيرة (كلية الزراعة - جامعة القاهرة حالياً) كما اقيم في عام ١٨٩٧ أول معرض زراعي في مصر ليقام دورياً ، وإن كان قد تحول عام ١٩١٧ إلى معارض زراعية صناعية ، ثم كان تأسيس الهيئة « الجمعية » الزراعية المصرية كجمعية أهلية لدراسة المشكلات الزراعية عام ١٨٩٨ وتأسست بعدها جمعية فلاحة البساتين لرعاية حدائق الفاكهة والحدائق المنزلية لدى كبار الزراع .

و- بدأ عام ١٩١١ إنشاء مزارع التجارب في مديريات مصر لاجراء التجارب تحت اشراف تفتيش الزراعة بمشورة الموظفين الفنيين ، وبدأ قسم

البساتين بمصلحة الزراعة في اكاثر أشجار الفاكهة وارشاد الزراع إلى أحسن الطرق لذلك ، كما تضمنت مهام مصلحة الزراعة اجراء البحوث وتوزيع ارشادات زراعية ونشرات عن الافات الحشرية ، والأمراض الفطرية للمحاصيل باللغتين العربية والانجليزية - كما بدأ في عام ١٩١٢ توزيع تقاوي القطن الجيدة على صغار الزراع - وانشأت وزارة الزراعة عام ١٩١٣ قسماً للتعليم الزراعي بها ضمم بعد ذلك إلى وزارة المعارف . كذلك بدأت عام ١٩١٨ الدراسات والبحوث في الأراضي لتحسينها عن طريق الأسمدة البلدية والتلقيح البكتيري .

٤ - الخدمات الصحية :

أ - ولحماية القوى العاملة في الزراعة من أخطار الأوبئة لضمان استقرار الإنتاج الزراعي وانتظام توفير القطن للمصانع البريطانية ، وضع نظام فعال ومتكامل للحجر الصحي للتحكم في منع دخول الأوبئة إلى البلاد وعزل المصابين بأمراض وبائية . وهو نظام يمتد من مداخل مصر إلى مختلف تجمعاتها السكانية . وقد امكن بفضل هذا النظام المحكم الحد من دخول الأوبئة إلى البلاد على الرغم من موقع مصر الجغرافي في التقاء قارتين ينتشر فيهما مثل هذا النوع من الأمراض .

ب - أما الجهد الصحي الآخر فكان يتمثل في إنشاء وحدات الرمد المتنقلة في الريف ، الأمر الذي ساعد إلى حد ما على توفير خدمة صحية لسكان الريف . . وقد كان السبب الرئيسي وراء الإهتمام بهذه المستشفيات هو توفير حقل للبحوث الطبية التي كانت موضع اهتمام الدوائر العلمية البريطانية والتي وجدت في مصر حقلاً خصباً لمثل هذه الأبحاث .

المرحلة الرابعة

مرحلة الإستقلال تحت النفوذ البريطاني ١٩٢٣ - ١٩٥٢

بإعلان تصريح ٢٣ فبراير عام ١٩٢٣ وتشكيل حكومة مصرية مستقلة

قد مارست عملها تحت النفوذ البريطاني للمندوب السامي الذي تسانده قوى الإحتلال البريطاني ، وبدأ مناخ سياسي اتسم بتجاذب الضغوط على القوى السياسية بين مصالح الشعب من جانب ومصالح كبار الملاك أو طبقة الاقطاعين الذين تدعمت قوتهم خلال فترة الاستعمار البريطاني المباشر من جانب آخر ، فلم يطرأ تغيير على النظام الإداري (جهاز السلطة) المتحكم في الريف ، وظل قانون العمد ونظامه دون ادنى تغيير منذ صدوره عام ١٨٩٥ وحتى عام ١٩٤٧ رغم المحاولات التي بذلت لاصلاحه .

١ - الملكية الزراعية :

أ - ازداد تركيز ملكية الأرض في أيدي كبار الملاك وتميزت اتجاهات ملكية الأرض بثلاث اتجاهات رئيسية أولها أن قل عدد كبار الملاك وزادت مساحة ملكيتهم ، وثانيها تحول عدد من الملاك المتوسطين (٥ - ٥٠ فدان) بفعل الميراث إلى ملاك صغار وثالثها تحول الكثيرون من صغار الملاك إلى معدمين .

ب - وأظهرت صورة الملكية الزراعية عام ١٩٤٥ قبيل قيام الثورة المصرية حيث كان ملاك الأراضي الزراعية - على الرغم من ضآلة نسبتهم إلى مجموع سكان الريف فقد كان توزيع الملكيات الزراعية عليهم على النحو الآتي :

بلغ من يملكون حتى خمسة أفدنة ٩٣,٩ ٪ من الملاك يملكون ٣٣,٥ ٪ من الأرض .

بلغ من يملكون من ٥ - ٥٠ فدان ٥,٦ ٪ من الملاك يملكون ٣٠,٢ ٪ من الأرض .

بلغ من يملكون خمسين فداناً فأكثر ٠,٥ ٪ من الملاك يملكون ٣٦,٣ ٪ من الأرض .

٢ - مشروعات الري واستصلاح الأراضي الجديدة :

أ - سارت مشروعات الري في طريقها وفقاً للتخطيط الكفء الذي

وضع أيام الإستعمار البريطاني المباشر ، وتم تعلية خزان اسوان للمدة الثانية عام ١٩٣٤ ويتم انشاء جيل الأولياء عام ١٩٣٧ لزيادة مخزون النيل وعدالة توزيع المياه . . وكان ذلك استجابة لخطه توصلت اليها لجنة مشتركة لبحث مشروعات الري في مصر والسودان اشتملت أيضاً على إنشاء خزان على بحيرة تانا ومشروع قناة جوميلي في جنوب السودان لتحديد جزء من الفاقد من مياه النيل في مناطق المستنقعات .

ب - عقدت في عام ١٩٢٩ اتفاقية مياه النيل بين الحكومة المصرية وبين الحكومة البريطانية (نيابة عن دول حوض النيل) وفي عام ١٩٤٧ ، شكلت لجنة من كبار رجال الري بوزارة الأشغال لاعادة دراسة مشروعات ضبط النهر لمواجهة التوسع الزراعي في المستقبل والتي انتهت (بجانب ما قدرته بشأن شق قناة جوميلي لتقليل الفاقد من مياه بحري الجبل والزراف في منطقة السدود ، ومشروع خزان بحيرة تانا على النيل الأزرق ، ومشروع خزان مروي على النيل الرئيسي عند الشلال الرابع ، واستكمال الدراسات الهيدرولوجية في مناطق المستنقعات بجنوب السودان لتقليل فواقد النهر في روافده المختلفة بمناطق بحر الغزال ونهر الوسباط والنيل الأزرق ونهر عطبرة ، والنيل الرئيسي من الشلال الرابع إلى خزان اسوان ووادي النطرون .

جـ - ليس لدينا بيانات احصائية دقيقة عن المساحات التي تم استصلاحها من الأرض بناء على مشروعات الري وإنما نكتفي بأن نقول بأنه مجموع ما تم استصلاحه خلال فترتي الحكم البريطاني المباشر والإستقلال تحت النفوذ البريطاني نحو ٣٠٠,٠٠٠ فدان منها ٢٤٤,٠٠٠ فدان تقريباً خلال الفترة من ١٨٩٢ - ١٩٣١ باستثناء سنوات الحرب العالمية الأولى ، ومنها ٤٢,٠٠٠ فدان تقريباً خلال الفترة من ١٩٣٢ حتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ وتوقفت عمليات استصلاح الأراضي خلال فترة الحرب تم عاد النشاط مرة أخرى حيث استصلحت الحكومة نحواً من ١٤,٠٠٠ فدان خلال الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٥٢ (منها ٢٥٠٠ فدان بلقاس ، ٥٤٠٠ فدان بمربوط ، ٣,٠٠٠ بادكو و ١٠٠٠ فدان بالسويس) .

د- أما نشاط القطاع الخاص فقد كان محدوداً نسبياً فقد استصلحت شركة أراضي البحيرة التي تأسست عام ١٨٩٥ حوالي ٧٥,٠٠٠ فدان ، وشركة أراضي أبو قير حوالي ٢٦,٠٠٠ فدان .

٣- التعاون الزراعي :

أ- تدعمت الحركة التعاونية بصدور أول تشريع تعاوني في عام ١٩٢٣ ، وسجلت العديد من الجمعيات التعاونية التي كان أغلبها تحت سيطرة أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة ، وشارك رجال الإدارة في بعض الجهود لدفع عملية التسجيل (كما حدث ابان حكم اسماعيل صدقي). بالضغط على الأهالي لتسجيل الجمعيات التعاونية دون التفاف او اهتمام إلى تنمية الرغبة والمصلحة لذلك بين الأعضاء المتقدمين لتسجيل جمعياتهم الأمر الذي جعل الزيادة الكبيرة التي سجلتها أرقام انشاء الجمعيات لا تمثل بأي حال أي مؤشر لدرجة النجاح للحركة التعاونية في خدمة المزارعين أو المدى انتشار الوعي التعاوني .

ب- صاحب هذه الحملات الإدارية لتسجيل الجمعيات التعاونية الزراعية نقصاً واضحاً في التعليم التعاوني وأجهزة الإشراف والتوجيه الأمر الذي أدى إلى انحراف الإدارة في كثير من هذه الجمعيات واساءة استخدام الأموال وتوقف النشاط في الكثير منها .

ج- ولعل من أهم النتائج التي حققتها الحركة التعاونية في هذه المرحلة هي تكوين كوادر مهنية وقيادات فكرية في حقل التعاون تميزت وحاولت رغم الظروف الصعبة من المحافظة على الحركة التعاونية والسير بها وبالثقافة التعاونية قدما- الأمر الذي جعل هذا التقدم الفكري والقيادي والحركة التعاونية أكثر تقدماً ونضوجاً من واقع العمل التعاوني نفسه وخاصة في المجال الزراعي . ولعل نجاح الجمعيات غير الزراعية كان ايسر بسبب بعدها عن السيطرة القوية للقوى الإقطاعية من كبار الملاك .

٤ - ظروف وعناصر مجتمعية أثرت على المجتمع المصري خلال هذه الفترة :

أ - الآمال والتطلعات التي صاحبت نجاح الثورة الشعبية في تحقيق الإستقلال وخاصة مع تدفق الوعود نتيجة للدعايات الإنتخابية للبرلمان .

ب - إنشاء الجامعة الأهلية وما ترتب على إنشائها من تخرج افواج من المتعلمين المصريين تجمع الكثيرون منهم في جماعات اهتمت باصلاح الأحوال الإجتماعية للمواطنين من أمثلتها جمعيات المساعي المشكورة والعروة الوثقى والاقباط الكبرى والمواطنة الإسلامية والجمعية المصرية للدراسات الإجتماعية وجماعة الرواد والاتحاد النسائي وجماعة سيدات القاهرة وغيرها من الجمعيات والجماعات التي بدأت تأخذ طريقها في تولي قيام الرأي العام والتأثير عليه للإهتمام بالأحوال الإجتماعية ومشكلات المجتمع ، وقد اتجه بعضها إلى اتخاذ خطوات تنفيذية كإنشاء مستشفيات أو مدارس امتد بعضها إلى المجتمع الريفي .

ج - دخول بعض المتعلمين المصريين إلى ميدان الصحافة في مصر والتي كانت قد ابتعدت لفترة عن سيطرة المصريين ووقعت تحت سيطرة بعض المهاجرين المستثمرين الذين ابتعدوا بمقالاتهم عن المشكلات الحقيقية للشعب تحاشياً لاغضاب السلطات الحاكمة .. وبدخول هذه الفئة من المتعلمين المصريين إلى الصحافة عاد لها ارتباطها بالمجتمع ودورها القيادي فيه .

د - توقيع معاهدة ١٩٣٦ والتي حدث من النفوذ البريطاني نسبياً وسمحت بانتشار الأفكار والآراء الجديدة وخاصة مع تداول هذه الأفكار من خلال دعايات اطراف الحرب العالمية الثانية .

هـ - مناقشات الجمعية العمومية للدراسات الإجتماعية واتجاهها إلى الإمتداد بنشاط الجمعية إلى المجتمع الريفي وتكوين لجنة الريف التي شغل عدد من أعضائها في وقت لاحق مناصب قيادية في أجهزة الحكومة وخاصة في وزارة الشؤون الإجتماعية بعد انشائها عام ١٩٣٩ وبذلك انتقلت أفكار

الجمعية عن التنمية الريفية من المستوى الأهلي إلى المستوى الحكومي .
و- قيام الحرب العالمية الثانية وانتشار الأفكار الإنسانية وخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان ، الأمر الذي وضع ضغوطاً على الحكومات لمحاولة الإسراع بتطوير الخدمات وتحسين الظروف المعيشية تجنباً لأية انفجارات أو انقلابات سياسية .

وعلى هذا فقد تميزت هذه الفترة باندفاع غير مخطط نحو تحسين مستويات الخدمات المقدمة إلى أهل الريف ، وتعددت أنواع البرامج بدرجة عجزت معها ميزانية الدول على توفير الإعتمادات اللازمة لنشرها ولذا بقيت هذه الخدمات حدوداً الانتشار حتى منتصف الأربعينات أو كما وصفها المرحوم الدكتور عباس عمار وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق بأنها « مشروعات عينات » ولم يبدأ الإهتمام بنشر هذه الخدمات إلا في أواخر الأربعينات في السنوات التي سبقت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

٥ - في مجال الخدمات الزراعية :

أ- بدأت وزارة الزراعة عام ١٩٢٨ في الاهتمام بنشر الوعي بين الزراع عن أساليب الزراعة المحسنة كزراعة القطن بالمضرب وزراعة الأرز بالشتلة وزراعة الذرة على خطوط ، والإشارة إلى مواعيد الزراعة المفضلة ، والإحتياجات السمادية لمختلف المحاصيل .

ب- تم في عام ١٩٣٠ إصدار أول مجلة ارشادية تصدرها وزارة الزراعة في نشر نبذات ارشادية في الصحف اليومية ، كما عملت بعد بدء الإذاعة المصرية عام ١٩٣٤ على تقديم الأحاديث والمحاضرات الزراعية .

ج- بدأ في عام ١٩٤٠ نشر فكرة التلقيح الصناعي ، وكان عام ١٩٤٤ هاماً حيث صدر القرار بإنشاء الوحدات الزراعية والمجالس الزراعية - ثم كان القرار بإنشاء قسم الإرشاد الزراعي التابع لمصلحة الثقافة الزراعية في عام ١٩٥٠ .

د - واصلت الوزارة الخدمات التي بدأت في المرحلة السابقة وخاصة فيما يتعلق بتوزيع التقاوي المنتقاة واقامة حقول التجارب ومقاومة الآفات الزراعية .

٦ - في مجال الخدمات الصحية :

أ - بدأت مصلحة الصحة العمومية عام ١٩٢٣ بإنشاء المستشفيات المركزية ، وفي عام ١٩٢٨ انشئ قسم خاص بالأمراض المتوطنة .

ب - تحولت مصلحة الصحة إلى وزارة الصحة عام ١٩٣٦ ، وأنشأت الوزارة في عام ١٩٣٧ قسماً للصحة القروية من واجباته إنشاء مكاتب صحية للأعمال الوقائية ملحق بها أسرة لعلاج المرضى وللولادة ورعاية الطفل ولذا سميت مكاتب الصحة الشاملة ، كما انشأت خدمة سيارات متنقلة للعلاج ونشر للثقافة الصحية في القرى .

ج - ولعل أهم ما حدث في عام ١٩٤٢ وخلال تولى المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل (أحد أعضاء لجنة القرية بالجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية) لمنصب الوزير أن صدر قانون تحسين الصحة القروية برقم ٤٦ - وكان أهم ما جاء في هذا القانون ما يلي :

- إنشاء مجموعات صحية لكل ١٥ ألف نسمة بها عيادة خارجية وقسم داخلي وبها قسم لرعاية الطفل والحوامل والكشف على المتوفين وقيد الوفيات واكتشاف الأمراض المعدية ، والتطعيم والتحصين ومكافحة الأوبئة وتطعيم الحجاج والإشراف على الحافة الصحية في المنطقة ومراقبة الأغذية والأسواق والمحال المضرة بالصحة ونشر الدعوة الصحية وفحص السكان فحصاً شاملاً وعلاج الأمراض المتوطنة .

- العمل على اصلاح البيئة من الوجهة الصحية وذلك بإمداد القرى بالمياه الصالحة للشرب وإنشاء الحمامات والمغاسل العمومية واصلاح دورات مياه المساجد وإنشاء حمامات بها وتخطيط القرية واصلاح مساكنها وادخال المراحيض القروية وردم البرك والمستنقعات .

- نص القانون - وهي سابقة لم تحدث - على تخصيص مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه سنوياً في ميزانية الدولة لتنفيذ مشروعاته بخلاف قسط مجالس المديریات وهو ١٠ ٪ من الرسوم على ضرائب الأطنان (حوالي ١٥٠,٠٠٠ جنيه) .
وقد أدخل على القانون تعديلان أحدهما عام ١٩٤٧ والآخر عام ١٩٥٣ .

٧ - في مجال الخدمات التعليمية :

أ - صدر قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٢٤ مع الدورة الأولى لعقد أول برلمان مصري وإن ظل نظام التعليم كما كان في عهد الإحتلال البريطاني - قائم على نظام الازدواج في المرحلة الأولى . فقد كان هناك النظام التعليمي المفتوح للقلة في مدارس ابتدائية تقود إلى الثانوية التي تقود إلى التعليم العالي . . بينما الغالبية من أبناء الشعب كانت الفرص المتاحة لهم في نظام مغلق سواء مدارس الزامية أو أولية تنتهي بانتهاء المرحلة أو تؤدي في أحسن الحالات إلى تعليم متوسط في معاهد المعلمين والمعلمات .

ب - وقد ظهرت اتجاهات لإضافة تجربة للمدارس الريفية والإهتمام بفصول محو الأمية وتجربة المدارس الريفية تجربة جديرة بالدراسة والنظر وإن لم تستمر طويلاً .

ج - وقرب نهاية المرحلة اتخذت وزارة التربية والتعليم تحت قيادة وزيرها المرحوم الدكتور طه حسين قرارها التاريخي عام ١٩٥٠ بتوحيد الدراسة في مراحلها الأولى الالزامية ووضعت بذلك نهاية لنظام التعليم المزدوج .

٨ - في مجال الخدمات الإجتماعية :

أ - سبقت الجهود الأهلية الجهود الحكومية في هذا المجال ، ولعل أبرز هذه الجهود وإن لم يكن أقدمها هو الدور الذي لعبته الجمعية المصرية

للدراستات الإجتماعية التي قدمت تجربة ريفية رائدة في هذا المجال اما بشكل مباشر أو بالتعاون مع البنك العقاري المصري ، ونقصد بها تجربة جمعيات المراكز الإجتماعية في قرى المنائل وشطافوف والعجايزة التي بدأت في أواخر عام ١٩٣٨ ، وتقوم هذه التجربة الرائدة على ثلاث مبادئ هامة هي :

- التكامل في التعامل مع مشكلات واحتياجات المجتمع الريفي وليس تناول المشكلة بشكل فردي أو تخصصي واحد .

- الإعتماد أساساً على جهود الأهالي أنفسهم لمواجهة مشكلاتهم وتوفير احتياجاتهم وتقرير أمورهم .

- توفير القيادات الفنية والمتعلمة لاستثارة جهود الأهالي المحلية وإعداد القيادات بينها وتقديم العون الفني وأحيانا المادي لها .

ب - ثم كان إنشاء وزارة الشؤون الإجتماعية عام ١٩٣٩ في وزارة على ما هو (الذي كان رئيساً للجمعية المصرية للدراستات الإجتماعية وقتها) . وقد تسلم وكالة الوزارة الجديدة المرحوم الدكتور عبد المنعم رياض ، وأنشئ بها ادارة للفلاح سلّمت ادارتها إلى الأستاذ الدكتور أحمد حسين وكلاهما كانا من أعضاء لجنة القرية بالجمعية المصرية للدراستات الإجتماعية وهنا يلاحظ تسمية هذه الإدارة الجديدة باسم الفلاح أي باسم الإنسان ولعلها كانت المرة الأولى التي يتم فيها تسمية ادارة أو جهاز حكومي بمثل هذه التسمية - وبذا ارتبطت وظيفة الإدارة باحتياجات هذا الفلاح وليس بأي عملية محدودة أو ذات تخصص فني معين .

ج - بدأت مصلحة الفلاح في إنشاء أول أحد عشر مركزاً اجتماعياً عامي ٤١ ، ٤٢ ، وهكذا بدأت أول تجربة رائدة مصرية في فكرها ، علمية في مبادئها ، ديمقراطية تعمل من أجل التنمية الريفية المتكاملة . وقد كان لهذه التجربة صدى عالمياً حيث تبنتها الأمم المتحدة ودعت الدول الأعضاء إلى الأخذ بفكرتها ، كما قامت الجامعة العربية بتقديم العون إلى بعض الدول الأعضاء على نقل التجربة إلى مجالات التنمية الريفية في بلادها وبذا انتقلت

فكرة المراكز الإجتماعية إلى سوريا ولبنان والعراق واليمن والأردن وغيرها من البلاد العربية .

د - ولما تبينت مصلحة الفلاح أن ميزانية الدولة قد توقفت عن توفير الإعتمادات لعدد أكبر من المراكز الإجتماعية عام ١٩٤٢ ، اتجهت فكرة المتحمسين من أبنائها إلى إنشاء سمي بجمعيات الإصلاح الريفي التي تقوم على نفس الأسس والمبادئ التي تقوم عليها جمعيات المراكز الإجتماعية منها جمعيات أهلية معانة من الدولة تعمل على معاونة الأهالي لتنظيم جهودهم لخدمة مجتمهم في مختلف النواحي الإقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها - إلا أنها أقل تكلفة لأنها لا تلتزم بإنشاء مبنى خاص بل تعتمد على مساكن عادية من القرية ، ولا تلتزم بتوفير موظفين دائمين بها بل يكتفى عادة بمرور بعض القيادات المهنية على هذه الجمعيات من آن إلى آخر .

هـ - ثم جاء التوسع في إنشاء المراكز الإجتماعية مرة ثانية بعد عام ١٩٤٦ كما سنشير في موقع لاحق .

و - وفي عام ١٩٥٠ قدمت وزارة الشؤون الإجتماعية خطوة اجتماعية هامة باصدار قانون الضمان الإجتماعي الذي كان نصاً صريحاً على حق المواطنين العاجزين عند المجتمع .

٩ - في مجال التصنيع الريفي :

أنشأت وزارة التجارة والصناعة ادارة للصناعات الصغرى بمصلحة الصناعة عام ١٩٤٦ للإهتمام بتحويل خامات البيئة الريفية إلى منتجات صناعية تسد حاجة الريفيين وتوجد لهم فرص عمل في مواسم بطالتهم من العمل الزراعي الموسمي . وقد قامت فلسفة هذه الإدارة على إقامة مراكز التدريب على الحرف اليدوية في الريف لتدريب الناشئين على الحرف المناسبة لظروف البيئة ، وحتى يمكن اجتذاب فتيان وفتيات الريف للانضمام إلى هذه المراكز تقرر صرف مكافأة رمزية لهم تعوض مما قد يحققوه لأسرهم من دخل عن طريق العمل بالحقول . وقد تم إنشاء احد عشر مركزاً من هذه المراكز

حتى أوائل عام ١٩٥٢ اهتمت بالتدريب على صناعات النسيج والكليم والسجاد والبطاطين والخص الجريد والتجارة البسيطة والحياكة والتطريز واستمرار العمل في هذه الإدارة للصناعات الصغرى حتى قيام ثورة ١٩٥٢ فتقرر ضمها إلى مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية توحيداً لسياسة توجيه الصناعات الريفية .

١٠ - مرحلة التنسيق :

أ - ربما لاحظ المتتبع للعرض السابق أن معظم هذه الخدمات الرئيسية من مختلف الوزارات سواء للوحدات الزراعية أو المجموعات الصحية أو مراكز التصنيع الريفي أو المراكز الاجتماعية التي أنشئت بمعاونة وزارة الشؤون الاجتماعية قد بدأت في الفترة التي صاحبت الحرب العالمية الثانية أواخر سنواتها أو في أعقابها . وقد حدث في أعقاب الحرب ان اهتم رئيس الوزراء وقتئذ المرحوم اسماعيل صدقي « بأهمية اتخاذ اجراء له أثره في تحسين الظروف المعيشية للطبقات أو الفئات الفقيرة تجنباً لحدوث أية انفجارات أو ثورات لتدهور الأحوال المعيشية للشعب فشكل لجنة عرفت في مبدأ تكوينها باسم « اللجنة العليا لمكافحة الفقر والجهل والمرض » . . ثم تعدل بعد ذلك تسميتها إلى « اللجنة العليا لشؤون العمال والفلاحين » . . وكانت هذه اللجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين وكان سكرتيرها العام هو الأستاذ الدكتور أحمد حسين مدير مصلحة الفلاح في ذلك الوقت .

ب - بعد أن زارت اللجنة بعض هذه الخدمات القائمة زيارة ميدانية ، انتهت إلى وضع برنامج تنسيقي لهذه الخدمات بحيث يتم تعميمها في أنحاء الريف خلال ثمانية سنوات وتتلخص الخطة كما وضعت في الآتي :

- ينشأ مركز اجتماعي في كل قرية أو أكثر من القرى المتقاربة التي يبلغ تعداد سكانها حوالي ١٠,٠٠٠ نسمة ويكون المركز الاجتماعي هو محور الخطة التنسيقية ويكون من ضمن خدمات كل مركز عيادة خارجية كما كان من قبل . . إلا أنه لا يعين للمركز الاجتماعي طبيب خاص به ضمن قوة العاملين فيه . .

- ينشأ في منطقة كل مركز مدرسة ريفية ومركز للتدريب الصناعي الريفى .

- ينشأ بين كل ثلاث مراكز اجتماعية (أي في منطقة سكانها ٣٠,٠٠٠ نسمة) مجموعة صحية يعمل بها طبيبان وبها سيارة . ويكون في كل مجموعة صحية للعلاج الداخلي للمرضى تحويل إلى الحالات التي تحتاج إلى علاج داخلي من العيادات الخارجية بالمراكز الاجتماعية المحيطة بها .

على أن يتولى العمل بالعيادات الخارجية بهذه المراكز أحد الطبيبين المعينين للمجموعة الصحية حيث يمر على هذه العيادات في مواعيد محددة بحيث يخص كل مركز اجتماعي زيارتين اسبوعيا على الأقل (وكان المقصود بذلك إيجاد حل لمشكلة نقص الأطباء في ذلك الوقت .

- ينشأ بكل منطقة مساحتها حوالي ٥٠,٠٠٠ فدان وحدة زراعية لتجارب وتوفير البذرة المنتقاة وتقديم الإرشاد الزراعي وبها وحدة بيطرية على أن تكون في خدمة المراكز الاجتماعية الموجودة بالمنطقة ، أي أن المركز الاجتماعي هو الذي يمثل حلقة الإتصال بين الأهالي بين الوحدة الزراعية بل بين الأهالي وبين كافة مؤسسات الخدمات الأخرى في المنطقة .

ج- قررت اللجنة العليا لشؤون العمال والفلاحين أن يعمم هذا البرنامج في جميع أنحاء الريف خلال ثماني سنوات ، على أن تستكمل الخدمات جميعها في مركز واحد (اختير له مركز منوف بوصفه أكثر المراكز الإدارية كثافة في السكان) خلال عامه الأول ليكون نموذجا لما سيكون عليه الحال في الريف المصري بعد السنوات الثمانية . وقد اختيرت قرية سرس الليان لتكون مقر الرئاسة المشرفة على المشروع . من جميع الوزارات المعنية .

د - بدأ التوسع منذ سنة ١٩٤٦ في نشر الخدمات طبقا لهذا البرنامج إلا أن هذه التوسع واجه صعوبات متعددة ادت إلى شبه توقفه في النهاية وتلخص أهم هذه الصعوبات في الآتي :

- سقوط وزارة صدقي التي تبنت المشروع مما ادى إلى تنصل كل وزارة

من الوزارات المعنية من التزاماتها المنصوص عليها في المشروع- ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك أنه بعد أن ألغت وزارة الشؤون الإجتماعية وظيفة الطبيب في ميزانيتها اعتماداً على أن وزارة الصحة ستتولى توفيره للعيادات الخارجية بالمراكز الإجتماعية ، تنصلت وزارة الصحة من التزاماتها بدعوى عدم توفر الأطباء واضطرت وزارة الشؤون الإجتماعية إلى معالجة الموقف وحدها بمنح جمعيات المراكز الإجتماعية إعانات خاصة للانفاق مع أطباء من المنطقة للعمل بعض أو كل الوقت .

- ادى الأمر إلى عدم التعاون بين الوزارات في إدارة المشروع إلى حد اهمال مبنى رئاسة المشروع في قرية سرس الليان الذي تركت مبانيه شبه شاغرة حتى استعملت بعد ذلك كمقر للمركز الدولي للتربية الأساسية .

- كان لتأثير حرب فلسطين على الميزانية أثره في عدم توفير الإعتمادات اللازمة للتوسع في البرنامج طبقاً للخطة المرسومة مما ادى إلى وقف بعض البرامج نهائياً والإستمرار في بعضها ببطء .

المرحلة الخامسة

مرحلة ما بعد الثورة حتى صدور قانون الحكم المحلي :

(١٩٥٢ - ١٩٧٩)

قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ باحداث تغيير جذري في طبيعة السلطة في مصر ، حيث انتقلت إلى أيدي أبنائها من المصريين من عامة الشعب ، وحددت ضمن مبادئها الست التي اعلنتها الثورة عند قيامها مبدأ التخلص من الإستعمار ونفوذه سواء الممثل في وجود قوات الاحتلال البريطاني ، أو في نفوذ من تشابكت مصالحهم مع مصالح الإستعمار وعلى رأسهم فئة من الإقطاعيين فكان أيضاً مبدأ القضاء على الإقطاع .

١ - قانون الإصلاح الزراعي :

أ - صدر هذا القانون قبل أن يكتمل شهران على قيام الثورة . ففي ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٧٨ بعد أن سقطت أول وزارة تألفت بعد الثورة بسبب ما واجهته من مشكلات في إصداره وما أظهرته من تباطؤ في اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة . . ولا يمكن أن نضع قانون الإصلاح الزراعي على أنه مجرد اجراء خاص بإعادة توزيع الملكية الزراعية بل هو في رأيي اخطر وأهم جهد تم في مجال تنمية الريف على كل هذا التاريخ الطويل . فلم يكن الإصلاح الزراعي إلا خطوة لا مهرب منها لم تستطع دولة من العالم القديم سواء من الشرق أو الغرب أن تتمكن عن غير طريقة من الانتقال من أسر العلاقات الإقطاعية والقيم الجامدة لتدخل في عهد الحرية السياسية والإقتصادية والإجتماعية فالإصلاح الزراعي كمحراث قلاب يشرح بشدة العلاقات الإنسانية الجامدة في المجتمع الزراعي الإقطاعي أي يخلخل العلاقة التقليدية للسادة والعبيد بما يسمح بإعادة صياغة هذه العلاقات على أسس إنسانية عقلانية متحررة .

ب - وبذلك فإن قانون الإصلاح الزراعي لا يندرج تحت اسم القوانين الإقتصادية وحدها بل هو وقبل كل شيء قانون اجتماعي شامل يمس أسس المجتمع الإقتصادية والسياسية .

ج - الأهداف الإقتصادية للقانون استهدفت ما يأتي على الأقل :

- معالجة عيوب نظام الإستغلال الزراعي وفي مقدمتها حبس رأس المال في الأرض الزراعية وسوء تناسق عناصر الإنتاج الزراعي .

- تحويل رأس المال المتكالب على مجال شراء الأرض الزراعية بشكل غير مثمر إلى مجالات النشاط الإقتصادي الأخرى كالصناعة والتعدين واستصلاح الأراضي البور .

- العمل على عدالة توزيع الدخل بين فئات المشتغلين بالانتاج الزراعي بتحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين وبين الحائزين والعمال الزراعيين .

د - الأهداف السياسية قامت على أساس إنهاء النفوذ الإقطاعي الذي تغلغل وامتد إلى كافة أنشطة المجتمع وعلاقاته مثل :

- السيطرة على بيع أراضي الحكومة حيث قدر ما بيع منها من ١٩٣٥ إلى ١٩٥٠ بحوالي ١٨٢,٠٠٠ فدان كان نصيب صغار المزارعين منها ١,٧ ٪ . بينما كان نصيب كبار الملاك ٩٠,٧ ٪ .

- سخرت أجهزة الائتمان الزراعي في ظل الإقطاع بحيث يستفيد منها أولا كبار الملاك وليس صغارهم أو المستأجرين الأكثر حاجة إلى هذه الخدمة .

- ظلت خدمات وزارة الزراعة من بذور منتقاة وأسمدة ومبيدات حشرية وآلات تقدم لكبار الملاك أولا بل أن الري والصرف والطرق الزراعية كانت تأخذ في الاعتبار مصلحة هؤلاء الملاك الكبار قبل أي شيء آخر .

هـ - أما الأهداف الاجتماعية فكانت ولا شك تقريب الفوارق الاجتماعية بين فئات الشعب وطبقاته وبالتالي تقريب وجهات النظر والمصالح المشتركة بما يؤدي إلى تماسك البناء الاجتماعي واستقراره .

و- نص القانون عام ١٩٥٢ على تحديد حد أعلى للملكية الزراعية بمائتي فدان ، مع إمكان تحويل ملكية مائة فدان أخرى إلى الأبناء ، وقد تعدل هذا الحد الأعلى عند تعديل قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٦١ إلى مائة فدان فقط بما في ذلك ملكية الأبناء القصر . . وقد استثنى من نص تحديد الملكية الشركات والجمعيات التي تستصلح الأرض وكذا من يمتلكون أراضي بور أو صحراوية لاستصلاحها وذلك خلال فترة ٢٥ سنة من وقت التملك ، وهي الفترة اللازمة للإستصلاح ولتعويض مصاريف الإصلاح وفائدة رأس المال . كما نص القانون على تعويض أصحاب الأرض الزراعية عما صودر من أملاكهم على أساس سبعين مثل الضريبة .

ز - توزيع الأراضي المستولى عليها في كل قرية على صغار الفلاحين في ملكيات تتراوح بين ٢ - ٥ أفدنة تبعا لجودة الأرض .

ح - للمحافظة على مستوى الإنتاج بعد تفتيت الملكية نتيجة للأحكام

السابقة نص القانون على تكوين جمعيات تعاونية زراعية ينضم إليها بحكم القانون ملاك الأرض الجدد ومن يملكون خمسة أفدنة وأقل بالقرية لتوفير احتياجات الزراعة وإدارتها وتمويلها ومراعاة تجميع الملكيات بصورة تسمح باستخدام الدورة الثلاثية في الزراعة على مساحات كبيرة - كما صدر القانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ ليجيز سحب أي ملكية من الملكيات الموزعة إذا ثبت إساءة استعمالها من جانب المالك الجديد وعدم قيامه بالوفاء بالتزاماته والمحافظة على مستوى الإنتاج بها .

ي - نظم القانون العلاقة بين المالك والمستأجر فأعطى للمستأجر تأميناً بالإستقرار حتى لا يضر بحماية خصوبة الأرض من ناحية واستقرار حياته من ناحية أخرى طالما يؤدي التزاماته كما حدد حداً أعلى للإيجار قدر بسبعة أمثال الضريبة .

ك - كذلك هي القانون العمال الزراعيين فجعل لهم حداً أدنى من الأجور يحدد بقرار من وزير الزراعة وفقاً لإجراءات معينة حددها القانون ، وكذلك سمح القانون لأول مرة لعمال الزراعة بتكوين نقابات عمالية للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

٢ - الري والأراضي الجديدة :

أ - مع التنبيه إلى معدلات الزيادة السكانية في مصر ، واقتصار الإستغلال الزراعي في مصر على رقعة ضيقة من مساحة مصر اتجهت الجهود والأفكار إلى التوسع الأفقي في الرقعة الزراعية . وهي مسألة تعتمد أساساً على توفير الموارد المائية أولاً ثم على إمكان استخدامها وتوصيلها للأرض ثانياً .

ب - موارد المياه في مصر محدودة في ثلاث مصادر :

- المياه الجوفية - كالموجودة في الواحات والوادي الجديد - وما زالت دراسات كثيرة تجري لتحديد سعة الخزان الجوفي تحت الوادي الجديد وتقدير

كميات المياه التي يمكن سحبها من هذا الخزان سنوياً ورغم عدم الإنتهاء من تلك الدراسة فقد تم حفر أكثر من ٢٠٠ بئر منذ عام ١٩٥٦ يتراوح عمق أكثرها من ٤٠٠ - ٨٠٠ متر ويبلغ متوسط المسموح باستنزافه منها ٣٠٠٠ متر مكعب للبئر الواحدة . . وعلى أي حال فمستقبل المشروعات التوسعية المعتمدة على المياه الجوفية رهن الانتهاء من الدراسات التي لم تستكمل بعد .

- مياه الأمطار - وهو مصدر غير ذي قيمة إلا في مناطق محدودة على الساحل الشمالي الغربي من الإسكندرية حتى الحدود الليبية والذي يسمح بسقوط الأمطار فيه بإمكان زراعة بضعة آلاف من الأفدنة من السعير بجانب ما يزرع في المنطقة من اشجار الزيتون والبساتين .

- مياه النيل . . وقد كانت وما زالت مصر هي هبة النيل ، فهذه المياه تروي ٩٩٪ من أراضي مصر الزراعية وقد حددت الاتفاقية المعقودة بين مصر والسودان في عام ١٩٥٩ حرص كل من البلدين في المياه التي يوفرها هذا المصدر والتي قدرت على أساس ٨٤ مليار متر مكعب تستخدم منه مصر ٤٨ ملياراً زيدت بعد إنشاء السد العالي ٥٥,٥ مليار متر مكعب .

ج- كان مشروع السد العالي على بعد حوالي ٦ كم جنوب أسوان ، ويبلغ طوله من مبدئه بالبر الشرقي إلى نهايته بالبر الغربي ٣٨٠٠ متر تقريباً ويبلغ طول الجزء الواقع بمجرى النيل حوالي ٢٠٠ متراً وارتفاعه ١١١ متراً ومنسوب قمته ١٩٦ متر وأعلى منسوب للتخزين في بحيرة السد يصل إلى ١٨٣ متر وأقل منسوب للتخزين هو ١٤٧ متراً واقصى سعة للخزان ١٥٦ مليار متر مكعب منها ٣ مليار متر مكعب تخزيناً مائياً حتى منسوب ١٤٧ متر ثم ٧٠ مليار متر مكعب تخزين حي حتى منسوب ١٧٥ والباقي ٥٦ مليار متر مكعب لتخزين مياه الفيضانات العالية حتى منسوب ١٨٣ متر .

وتتضمن منشأة السد ١٢ وحدة هيرولوكية لتوليد الكهرباء تنقل إلى القاهرة خلال خطين كهربائيين رئيسيين تتفرع منها خطوط ذات ضغط منخفض . ويحقق السد العالي فوائد عديدة تتمثل في الآتي :

- توفير المياه الصالحة والكافية لاستصلاح ١,٣ مليون فدان من الأراضي الجديدة .

- توفير المياه اللازمة لتحويل ٩٧٣ ألف فدان من نظام ري الحياض إلى نظام ري المستديم .

- وقاية البلاد من أخطار الفيضانات .

- ضمان زراعة مساحة ٧٠٠ فدان من الأرز سنوياً .

- تحسين حالة الملاحة في مجرى النيل من أسوان إلى القاهرة .

- ضمان المياه الكافية لرى الأراضي المزروعة في السنوات قليلة الإيراد المائي وتحسين نظام مناوبات الري بما يكفل للزراعات الحصول على المياه الكافية على مدار العام .

- التوسع في زراعة الذرة الصفبي بدلا من الذرة الشامية والإستفادة بزيادة غلة النوع الأول .

- توليد ١٠ مليار كيلووات / ساعة من الكهرباء تستخدم في الصناعة وإدارة محطات الري والصرف وفي ائارة للمدن والقرى .

د- عملت دراسات واختبار لأراضي التوسع في الرقعة الزراعية اعتماداً على دراسات تصنيف التربة وتم هذا الحصر بطريقة التصوير الجوي لمساحة ١٤,٥ مليون فدان من الأراضي البور الواقعة على جانبي وادي النيل وتمتد من أسوان إلى القاهرة باتساع يتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ كيلو متر على جانبيه ، كما شملت الأراضي البور في غرب الدلتا ومنطقة الساحل الشمالي الغربي وكذا الأراضي الواقعة بشمال الدلتا حول البحيرات وأراضي منطقة الصالحية والإسماعيلية واختير من بين هذه المساحات ١,٣ مليون فدان للإستصلاح؛ بالإعتماد على المصدر المائي الذي يوفره السد العالي .

هـ- بعد استصلاح مساحات الأراضي من عمليات تسوية وشق الترع والمصارف وإقامة محطات المياه وشبكة الطرق ورصفها تسلم الأرض إلى

مرحلة الإستزراع أي الوصول بانتاجيتها من مرحلة ما قبل الحدية إلى مرحلة فوق الحدية وقد تطورت مساحات الاستزراع في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٢ على النحو الآتي :

- بلغ متوسط مساحة الإستزراع خلال فترة ما قبل الخطة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ نحو ٨ آلاف فدان سنوياً .

- بلغ متوسط مساحات الإستزراع خلال الخطة الخمسية الأولى ٦٠ - ١٩٦٥ نحو ٦٤,٠٠٠ فدان بما يمثل ٨ أضعاف ما كان عليه الحال قبل الخطة .

- بلغ متوسط الاستزراع خلال الخطة الخمسية الثانية ٦٥ - ١٩٧٠ نحو ٥٧ ألف فدان سنوياً .

و- كانت معظم مساحات الإستزراع البالغ جملتها ٤٠٠ , ٥٨١ فدان في حوزة هيئات عدة هي هيئة مديرية التحرير والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي وهيئة التنمية والتعمير ثم ادجت هذه الهيئات في كيان موحد هو المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضي التي انشئت في عام ١٩٦٥ وتتوزع هذه الأراضي المستصلحة إلى قطاعات عديدة منها شمال التحرير ، وشمال غرب الدلتا في مناطق النهضة و ابيس وادكو وفرهاش والقردان وبور سعيد والسويس والمناف - وفي جنوب التحرير وجنوب غرب التحرير ومصر الوسطى حول قونه وكوم أو شيم وسمالوط وسوهاج ومصر العليا في اسنا وكوم امبو .

٣- التوطين والمجتمعات الجديدة :

أ- بدأت مصر تتجه - كما قلنا - إلى استصلاح الأراضي في اعقاب الثورة من التجارب الرائدة هو استصلاح منطقة ابيس على بعد ثمانى كيلو مترات جنوبي الاسكندرية في محافظة البحيرة بدأ اصلاحها عام ١٩٥٤ وبدأ توطين المتفعين بها في عام ١٩٥٩ - كذلك تجربة تهجير واعادة توطين النوبيين

والتي بدأت تنفيذها في عام ١٩٦٠ كنتيجة لانشاء السد العالي ثم تم برنامج واسع للتوطين في ثلاثة عشر قطاعاً من الأراضي المستصلحة تمتد من اسوان جنوباً حتى الإسكندرية شمالاً .

ب- بذلت محاولات لتوفير وتنسيق الخدمات العامة في المناطق المستصلحة وقد شكلت لجنة عامة لتنسيق هذه الخدمات المشتركة من مختلف الوزارات وتضمنت الخدمات الأساسية العامة وحدات صحة ، عيادات صحية عنابر رعاية الأمومة والطفولة في المستشفيات ، دور الحضانه ، مراكز رعاية الشباب ، مراكز تكوين مهني وصناعات ريفية ، اندية نسائية ، جمعيات تعاونية وجمعيات تنمية المجتمع .

ج- تكونت بعض المنظمات العامة لمعاونة المتفعين بالأراضي المستصلحة أحدها هو الجمعية التعاونية العامة للأراضي المستصلحة للمعاونة على التنمية الرأسية للأراضي وتمويل الجمعيات الأعضاء فيها بالسلف العينية والنقدية والقيام بالتأمينات المختلفة والتسويق التعاوني وتوفير الآلات للجمعيات ونشر التعليم التعاوني وغير ذلك من الخدمات كما انشى في عام ١٩٧٠ الصندوق المركزي لتنمية الثروة الحيوانية ليتولى تنمية الثروة الحيوانية لدى المتفعين بالأراضي المستصلحة عن طريق توزيع المواشي على المتفعين وتحسين التراكيب الوراثية للمواشي والتسويق وتوفير الرعاية البطرية والتأمين على المواشي وتوفير الاعلاف والإرشاد في رعاية المواشي .

د- كما تمت عدة مشروعات بمعاونات دولية منها انشاء المركز الدولي للتوطين والتنمية في منطقة مربوط عام ١٩٧١ حيث يتوسط قطاعات استصلاح رئيسية وتضم حوالي ٢٥٠,٠٠٠ فدان وتتركز أهدافه في وضع خطة متكاملة للتوطين ولتكوين وتنمية المجتمعات الجديدة على أسس تكفل استغلالاً امثل للموارد الطبيعية والبشرية ، وكذلك وضع مشروع التحكم في مستوى الماء الأرضي وإزالة الملوحة بغرب النوبارية استمرت من عام ٧١ إلى أن بدأ تنفيذ المشروع الموسع في فبراير ١٩٧٥ - وكذا حصلت التجربة على مساعدات عينية من برنامج العون الغذائي العالمي ، ومنظمة اليونيسيف .

٤ - الإرشاد والبحوث الزراعية :

أ - الإهتمام بالإرشاد الزراعي وفصله عن التفتيش الزراعي عام ١٩٥٣ وعقد أول دورة تدريبية للجهاز الإرشادي لمن وقع عليهم الإختيار في وظائف مشرفين ومرشدين زراعيين عام ١٩٥٤ .

ب - عقدت المؤتمرات الزراعية بالأقاليم ابتداء من عام ١٩٥٤ ، والمعارض الزراعية بالأقاليم ابتداء من عام ١٩٥٥ وفي عام ١٩٥٦ بدأ استخدام سيارات السينما المتنقلة في الإرشاد الزراعي ، كما بدأ في عام ١٩٥٨ إنشاء المكتبات الإرشادية بالوحدات الزراعية ، وفي عام ١٩٥٩ بدأ اقامة حقول ارشادية لمحافظات الوجه البحري امتدت عام ١٩٦١ إلى الوجه القبلي .

ج - بإعادة تنظيم وزارة الزراعة عام ١٩٣ اشتملت مصلحة الثقافة الزراعية على قسم للمجتمع الريفي وادارة عامة للإرشاد والتدريب وانشئ عام ١٩٦٨ المجلس الأعلى للإرشاد الزراعي - وتدعم جهاز الوزارة المشتغل بالإرشاد الزراعي ودعم بالكوادر الفنية المدربة التي ساعد على تكوينها إنشاء اقسام تخصصية للإرشاد الزراعي في كثير من الجامعات وفي عام ١٩٧٧ انشئ معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية .

٥ - النظام الإداري :

أ - في عام ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٠٦ الذي عدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ١٥٠ لنفس السنة الذي عمل على ادخال اصلاحات جوهرية بشأن نظام العمد والمشايخ وكان أهم هذه الإتجاهات الجديدة هي :

- السير نحو التخلص تدريجياً من هذا النظام حيث نصت مادته الأولى على استثناء مقر المحافظات وحواضر المديريات ومقار المراكز والأقسام والبنادر ذات النظام الإداري الخاص من نظام العمد كذلك رخص لوزير الداخلية أن يلغي بقرار منه في أي وقت العمودية من أية قرية بها نقط بوليس .

- جعل حق الاعتراض على المرشحين لمنصب العمدة أو مشايخ البلاد مسؤولية الجهاز الشعبي (الإتحاد القومي وقت صدور القانون) .

- جعل انتخاب العمدة والمشايع حقا لجميع الناحيين من ابناء القرية أو الحصة المقيدة اسماءهم في جداول الإنتخاب .

- جعل الامام بالقراءة والكتابة شرطا اساسياً فمن الشروط الواجب توفرها في المرشحين للوظيفة بعد أن كان شرطا تفضيليا .

ب- سبق هذا التعديل وفي عام ١٩٥٤ اتجه في وزارات الخدمات لتحقيق اللامركزية في ادارة الخدمات بحيث تعطي كل وزارة لممثليها بالاقاليم سلطات للبت في أغلب موضوعات هذه الخدمات دون الرجوع إلى القاهرة كما كان الحال قبلا- وفعلا بدأت وزارات الشؤون الإجتماعية والعمل والصحة والتعليم والشؤون البلدية والقروية في انشاء مديريات أو مراقبات بالمديريات برئاسة مراقب عام أو مدير ومنحت لهم سلطات واسعة في مختلف أمور العمل وكانت هذه الخطوة أساسية وهامة لإمكان الانتقال فيما بعد من نظام الادارة المركزية إلى قطاع الادارة المحلية والتي انتهت بعد ذلك بنظام الحكم المحلي .

ج- صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية ، حيث حددت نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ، كما حددت نطاق المدن بقرار من الوزير المختص بينما حددت القرى بقرار من المحافظ ، وقد روعي عند تقسيم البلاد إلى مدن وقرى أن يكون عدد السكان هو العنصر الأساسي المميز وفقا لقواعد تنظيمية وضعتها اللجنة التنفيذية للإدارة المحلية .

ويكون لكل من هذه الوحدات الإدارية (المحافظة والمدينة والقرية) الشخصية المعنوية حيث يمثل كل منها مجلس مختص هو مجلس المحافظة أو مجلس المدينة أو مجلس القرية كما يعين لكل محافظة رئيسا هو المحافظ ولكل مدينة أو قرية رئيسا لها بالتعيين كذلك . وحدد القانون سلطات ادارية

إشرافية واسعة لهذه الأجهزة المحلية وكذا حدد لها مصادر للتمويل الداخلي بخلاف ما تحصل عليه من ميزانية الدولة .

د - انشئ مشروع التخطيط الأقليمي بأسوان بموجب قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ٢٥٩٧ لسنة ١٩٦٣ نظم لعقد مؤتمر ضم مائة خبيراً مصرياً و ٢٥ خبيراً دولياً تم عقده عام ١٩٦٤ وأدى المؤتمر إلى تحديد مسؤوليات المشروع الذي كان برئاسة المحافظ ووضع ميزانية مستقلة له لتحقيق الأهداف الآتية :

- دراسة الظروف الإقتصادية والإجتماعية الحالية والمستقبلية وتشمل دراسة السكان والموارد الطبيعية والصناعية والبشرية .

- اقتراح اتجاهات التنمية وخطوط التطور الإجتماعي وترجمة ذلك إلى مشروعات محددة .

- دراسة تفصيلية لهذه المشروعات بما يشمل تنفيذ المشروعات تجريبية وعمل التجارب وإجراء البحوث .

- وضع برنامج للتدريب والنهوض بالخدمات الفنية للمحافظة وتنفيذ هذا البرنامج .

- اقتراح أولويات المشروعات على ضوء الدراسات التي تمت .

هـ - استمر العمل بهذا النظام أي نظام الإدارة المحلية حتى صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلي وهو علامة نهاية الفترة التي تعرض لها هذه الورقة .

٦ - المجلس الأعلى للخدمات ومشروع الوحدات المجمعة :

أ - تشكل في أعقاب الثورة مجلسين يمثلان أول خطوة نحو تطبيق فكرة التخطيط القومي لمشروعات الدولة أحدهما للإنتاج والثاني سمي بالمجلس الأعلى للخدمات ضم في تكوينه جميع الوزراء المعينين لهذا الجانب من

النشاط - وقد أحيل لهذا المجلس الأموال المصادرة من أسرة محمد علي (والتي تبين تاريخياً أنها قد جاءت نتيجة اغتصابها من سكان الريف) لتعود إلى أصحابها من سكان الريف من خلال برامج تنمية ريفية .

ب - كان أهم المشروعات التي وضعها المجلس هو مشروع الوحدات المجمعّة الذي صدر بها القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء ٨٦٣ وحدة مجمعة منها ٦٠١ تبنى بجميع أقسامها في المناطق التي يثبت خلوها من المنشآت الصحية والاجتماعية ثم استكمال ٢٦٢ وحدة مجمعة في المناطق التي سبق انشاء مباني ومراكز اجتماعية أو المجموعات الصحية بها . . على أن هذا المستهدف لم يتحقق جميعه فقد تم انشاء ٢٥٠ وحدة حتى عام ١٩٥٨ ثم توقف التوسع منذ عام ١٩٥٨ لفترة تقرر بعدها انشاء مائة وحدة أخرى خلال السنوات ٦٠ - ١٩٦٥ بمعدل عشرين سنوياً .

ج - والوحدة المجمعّة مؤسسة خدمات حكومية وظيفتها وفقاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٦ ولللائحتها التنفيذية - تقديم الخدمات العامة التي تقدمها وزارات الخدمات لأهالي منطقة عمل الوحدة ومن هذه الخدمات ما تقوم به وزارة الشؤون مثلاً من أعمال الضمان الاجتماعي والاغاثة ما تقوم به وزارة التربية والتعليم من خدمات التعليم العام وهكذا . .

- استشارة الأهالي لتنظيم جهودهم توجيهها لمقابلة مشكلاتهم والنهوض بمستوى معيشتهم .

- القيام بتنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي الريفي وهي برامج للتنمية الاقتصادية في ميادين الزراعة النباتية والحيوانية والصناعات الريفية .

د - الأقسام الرئيسية للوحدة المجمعّة أربعة هي قسم الشؤون الصحية ، وقسم التربية والتعليم وقسم الشؤون الاجتماعية وقسم الشؤون الزراعية .

٧ - الخدمات الصحية والمرافق الصحية العامة :

أ - في عام ١٩٥٣ بدأ مشروع التنظيم والتدريب بقلوب بالتعاون مع

منظمة الصحة العالمية لتجربة تنسيق جميع الخدمات في منطقة قلوب التي يمثل مجتمعات صناعية وحضرية وريفية حيث كان مجموع السكان ٢٥٠,٠٠٠ نسمة يعيشون في ٤٠ قرية وفي منطقة صناعية - وقد استمرت التجربة حتى عام ١٩٦١ وقد استهدف المشروع ما يأتي :

- الوصول إلى أحسن الوسائل لتنمية المجتمعات المحلية .
- تنسيق الخدمات الفنية المتنوعة في اطار اداري واحد .
- دراسة مدى ما يمكن اعطائه من سلطات تشريعية للسلطات المحلية تمهيداً للحكم المحلي .
- تدريب العاملين كفريق على مختلف المستويات والتخصصات حتى يكون هناك وعياً عاماً بالمهام الموكولة إلى كل منهم .
- اختيار جميع القوانين والتشريعات على مختلف أنحاء الجمهورية .
- ب - ازدادت وحدات الخدمات العلاجية للقطاع الريفي زيادة واضحة فقد بلغ مجموع المجموعات الصحية سواء المستقلة أو التي ضمن الوحدات المجمعة والتي بها أسره أي علاجاً داخلياً في عام ١٩٧٨ (٥٩٥) مجموعة بها ٩٠٠٤ سرير يضاف إليها الوحدات الصحية الريفية التي تقدم الخدمة الصحية دون العلاج الداخلي (١٧٣) وحدة بمجموع قدره ٢٣٢٦ عيادة طبية سواء بها علاج داخلي أو خارجي فقط .
- ج - وصلت المياه الصالحة للشرب إلى التجمعات الريفية التي تضم أكثر من ٩٠٪ من سكان الريف وهي نسبة تعتبر أعلى ما عرف من العالم سواء المتقدم أم النامي وجهد تم في السنوات الأولى لقيام الثورة - وإذا كانت المياه لم تصل إلى داخل كثير من المنازل فالسبب الأول لذلك هو عدم صلاحية مواد بناء المساكن لادخال المياه الجارية إليها .

د - بفضل مشروع السد العالي وتوصيله مع شبكة الكهرباء مع غيره من محطات توليد الكهرباء الأخرى أن امكن توفير الطاقة الكهربائية التي

تسمح بمد القرى بالاضاءة الكهربائية ، وقد تشكلت لذلك الهيئة العامة لكهربة الريف عام ١٩٧١ وجهازها التنفيذي وقد امتد حتى الآن الوصول بالكهرباء إلى حوالي ثلاثة الاف قرية بخلاف الكثير من النجوع والعزب .

٨ - الخدمات التعليمية :

أ - اهتمت الثورة بشكل واضح بتوفير فرص التعليم لابناء الشعب بقدر ما سمحت بل وبأكثر مما سمحت به ميزانية الدولة باعتبار التعليم هو الطريق الحقيقي لتحرير الفرد وحرية المواطن وتحقيق الديمقراطية فكان قرار انشاء مؤسسة ابنية التعليم عام ١٩٥٢ والثورة ولا زالت وليدة في أشهرها الأولى تعبيراً واضحاً عن هذا الاهتمام . . وقد ساهمت هذه المؤسسة في اقامة مباني المدارس وخاصة مدارس المرحلة الأولى - على أن تدفع الوزارة اقساطا سنوية نظير نسبة مئوية من تكاليف انشائها بحيث تؤول ملكيتها إلى الوزارة بعد عشرين سنة - كذلك ساهم المجلس الدائم للخدمات العامة من خلال انشاء الوحدات المجمعة من انشاء مدارس بها حيث كانت كل وحدة تضم مدرسة من ١٢ فصلا - وقد كانت وما زالت احوال المباني المدرسية لا يتسم بالنقص فقط بل وبالمستوى غير اللائق أو المناسب في البعض منها .

ب - تم في سنة ١٩٥٣ توحيد خطة التعليم بمدارس المرحلة الأولى وجعلت مدة الدراسة لها ست سنوات من سن السادسة . وقد صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم التعليم الابتدائي وينص على أن التعليم الابتدائي مجاني والزامي لجميع الأطفال من سن السادسة إلى الأثني عشر .

ج - كان صدور قرار الثورة بمجانية التعليم في مراحله المختلفة وبصرف مكافآت شهرية للمتفوقين في دراستهم اثره الكبير في اتاحة فرصة ديمقراطية التعليم وامكن للكثيرين من ابناء الريف من مواصلة دراساتهم في المستويات العليا ممن لم تكن الظروف الاقتصادية قبلا تسمح لهم بهذه الفرصة وهكذا اصبح التعليم حقيقة احد قنوات التحرك الاجتماعي في مجتمع الريف

المقفل نسبيا والذي هيا له الاصلاح الزراعي بصدوره خلخله في جموده .

د- اهتم المشرفون على رعاية الشباب والتنمية الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم على اعتبار المعسكرات الريفية أحد البرامج الناجحة في برامجهم لطلاب وطالبات المدارس . وقد لعبت هذه المعسكرات الريفية دورا واضحا في التقريب بين طلاب المدينة والريف وفي تحريك بعض الجهود الذاتية في المجتمعات الريفية وحفزها على تطوير وتحسين البيئة من خلال هذه الجهود- كما بدأ على مستوى الجامعات برنامج مماثل مثل برنامج اخدم قرينتك .

هـ- بدأ الاهتمام بإنشاء دور الحضانه في الريف كاحدى الخدمات الهامة والمطلوبة لاطفال الريف الذين كانوا يعانون الاهمال في هذه السن المبكرة أي سن ما قبل المدرسة . وقد كانت جمعيات المراكز الاجتماعية هي الوحيدة التي اهتمت بهذا النوع من النشاط قبل الثورة .

كما كانت جمعية سيدات القاهرة سباق بين الهيئات الاهلية إلى النزول إلى الريف بجهودها في إنشاء دار للحضانه في قرية سنديون بالقليوبية عام ١٩٥٠- إلا أن هذه الجهود زادت وتواصلت بعد الثورة بمعاونة جمعية خريجات كلية البنات الأمريكية في قرية أم خنان بالجيزة عام ١٩٥٣ تم مع إنشاء الوحدات المجمعة زاد العدد في هذه الدور بدرجة ملموسة .

٩- جهود العمل الاجتماعي والتصنيع الريفي :

أ- مع بدء تنفيذ نظام اللامركزية بالوزارة عام ١٩٥٤ تحولت مباني وموظفي للمراكز الاجتماعية، ومكاتب الضمان الاجتماعي وأية مكاتب توعية أخرى إلى ما يسمى بالوحدات الاجتماعية المتكاملة التي تؤدي جميع مسؤوليات وزارة الشؤون الاجتماعية وخدماتها بشكل متكامل . وقد تضمنت مشروعات الشؤون الاجتماعية في الخطة الأولى ٦٠ - ١٩٦٥ إنشاء ٢٥٣ وحدة اجتماعية قروية جديدة بالإضافة إلى استكمال ١٩٤ مجموعة

ضحية قائمة بالإضافة وحدات اجتماعية قروية إليها إلا أن ارتفاع تكاليف المباني قد أثر على العدد الذي تم انجازه من هذه الأرقام المستهدفة .

ب - اهتمت الوزارة بالتوسع في تشجيع انشاء جمعيات تنمية المجتمع وانشئ لها اتحادا نوعيا يتولى تدريب قيادتها الأهلية والشعبية في سبيل زيادة فاعلية العمل الاجتماعي وفي عام ١٩٦٩ انشأت الوزارة في الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية لدفع عجلة التنمية الاجتماعية في أجهزتها هذا وقد بلغت عدد جمعيات التنمية المنتشرة في انحاء الجمهورية عام ١٩٧٦ (٢١٦٩) جمعية منها ١٧٧٥ في المناطق الريفية ، ٣٣ بالمناطق الصحراوية ، سـ ١٣٧ بالمناطق المستحدثة .

جـ - بدأ التركيز على معاونة المرأة فاستحدثت الوزارة مشروع الرائدات الريفيات الذي بدأ في عام ١٩٦٤ وهو جهد تنموي مبتكر يفتح قنوات اتصال فعالة مع انشاء الريف بطريقة طبيعية تتمشى مع القيم السائدة . ويعتمد المشروع على اعداد قيادات محلية نسائية وتزويدها بطرق وأساليب القيادة والعمل المباشر مع القرويات واعدادها لتكون حلقة اتصال بين الهيئات والمؤسسات الريفية وبين المستفيدات بخدماتها . سـ وقد تم تدريب هؤلاء الرائدات الريفيات في ٢١ مركزاً للتدريب اقيمت بمختلف المحافظات حيث مرت الرائدات باكثر من برنامج تدريبي فهناك البرامج الاعدادية بالمراكز المحلية والبرامج التخصصية ويجري ايضا اعدادها بمراكز التدريب المحلية ، أما البرامج التقدمية وحلقات البحث والندوات فيتم تنظيمها مركزياً - وقد أنشأت الوزارة عام ١٩٧٨ الإدارة العامة للمرأة كما تشكلت اللجنة القومية للمرأة وبدأت البحوث الاستكشافية لدراسة اوضاع المرأة في الريف والحضر .

د - اهتمت الادارة العامة للتدريب بالوزارة بأن تقدم برامج تدريبية إلى القوى العاملة بالوزارة وكذا إلى قيادات الهيئات الاجتماعية الأهلية والتطوعية لزيادة كفاءة فاعلية أجهزة العمل الاجتماعي الأهلي .

هـ - نقلت ادارة الصناعات الصغرى من وزارة التجارة والصناعة في

اغضبان الثورة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في مصلحة الفلاح توحيداً للجهود في مجال تنمية الصناعات الريفية وقد تمت عدة جهود في مجال تنمية الصناعات المنزلية والريفية أهمها :

- انشئ في عام ١٩٥٦ « صندوق دعم الصناعات الريفية » ليتولى مهمة تيسير تمويل هذه للصناعات عن طريق مدها بالقروض والإعانات وهي قروض ميسرة وبلا فوائد بجانب قيامه بإنشاء المعارض الدائمة لتسويق منتجات الصناعات الريفية .

- عيّنت الوزارة بتجميع الصناع الريفيين في جمعيات تعاونية انتاجية ليسهل ارشادهم ومدهم بما يلزمهم من أموال وخامات وحتى عام ١٩٦٠ ثم اقامة ٧٠ جمعية تعاونية من هذا النوع- ولما اقيمت المؤسسات التعاونية المتخصصة عام ١٩٦١ كانت هذه الجمعيات هي القاعدة التي قامت عليها مؤسسة التعاون الإنتاجي .

- في عام ١٩٦٧ اقيمت مراكز للتكوين المهني لتدريب المتسربين من التعليم النظامي واستهدفت المشروع بذلك وقايتهم من الانحراف وتوفير فرص العيش الكريم لهم والحد من هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدن وقد بلغ عدد مراكز التكوين المهني الذي تشرف عليها الوزارة بالتعاون مع الجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة وفروعها بالأقاليم ٢٤ مركزاً رئيسياً عام ١٩٧٦ بما فيها المركز النموذجي لتدريب المدربين بالجيزة ومركز تدريب المدربات بعين الصيرة .

- بدأ في سنة ١٩٦٤ تنفيذ مشروع « الأسر المنتجة » الذي استهدف تنمية الموارد الاقتصادية للأسرة باستغلال طاقات وأوقات فراغ افرادها باشتغالهم بالصناعات البيئية المنزلية والتجارية البسيطة - ويوفر المشروع خدمات التدريب ، وتوفير الأدوات والخامات ، والإرشاد والتوجيه الفني والتسويق .

١٠ - جهاز بناء تنمية القرية :

أ - صدر القرار الجمهوري رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وقد عهد إليه اعداد السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية المصرية من النواحي الاقتصادية والإجتماعية والعمرانية في اطار السياسة العامة للدولة وعرضها على مجلس الوزراء - نص القرار بأن يتولى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية العمل على تنفيذ السياسة العامة للبرامج التي تقرها اللجنة الوزارية للحكم المحلي فيما يتعلق ببناء وتنمية القرية المصرية بالتنسيق مع الوزارات ووحدات الحكم المحلي .

ب - وعلى ضوء مفهوم تنموي متكامل سليم امتدت مشروعات الجهاز إلى جوانب متعددة فمنها مشروعات التنمية الاقتصادية مثل مشروعات صناعات البيئة والصناعات الزراعية والميكنة الزراعية واقامة المشاتل ونشر تربية النحل واکثار الدواجن والاستزراع السمكي ونشر تربية دودة الحرير ، ومنها مشروعات التنمية الإجتماعية مثل انشاء دور الحضانه ومشاكل الفتيات ومشروعات خدمة الشباب كمراكز الشباب ومراكز الاعداد المهني وقوافل الشباب ومنها مشروعات التنمية العمرانية مثل تخطيط القرية وتحسين البيئة ومناطق الامتداد العمراني وانشاء الوحدات السكنية وتمهيد القرى وانشاء وحدات اطفاء الحريق .

ج - تم تنفيذ العمل على مراحل :

- التجربة الميدانية واشتملت مرحلتها الأولى على تجربة في ١٧ قرية تمثل انماطا مختلفة للمجتمعات المحلية تم اختبارها في ١٥ محافظة ريفية اما مرحلتها الثانية فقد امتدت إلى ١٠٩ قرية وبدأ فيها عام ١٩٧٥ باختيار قرية في كل مركز اداري عدا المراكز الإدارية التي تقع فيها قرى. المرحلة الأولى .

- مرحلة الإنتشار وامتدت الفترة من سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٨٠ .

- وقد تم العمل حتى سنة ١٩٧٨ في ٥٤٦ وحدة محلية قروية تضمنت

خطة ١٩٧٩ العمل في ١٢٣ وحدة محلية قروية .

- تم توقيع اتفاقية للتعاون مع الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية لمدة خمس سنوات من مايو ١٩٧٨ لتدعيم الامكانيات المالية للمجالس والمحلية للقرى وزيادة قدرتها التنموية وامدادها بقروض للمشروعات الإنتاجية ومشروعات البيئة بفوائد ميسرة وفترات سماح مناسبة .

- بدأ الجهاز بالتعاون مع منظمة اليونيسيف ووزارة التخطيط بإعداد تجارب في ثلاث مناطق أو أقاليم لمشروعات التنمية الإقليمية .

١١ - ولا زال الكثير يحتاج إلى تسجيل :

ولا زال العديد من الجهود لم يسجل في هذه الورقة - منذ أن شكلت جمعية الفلاح عام ١٩٥٢ والتي لم تستمر طويلاً بسبب الحاجة إلى الاستعانة بخدمات منشئها ورائد التنمية الريفية المتكاملة في مصر الدكتور أحمد حسين لتولي منصب في خارج مصر ولم تنقطع الجهود المحلية وجهود المتعلمين والمهتمين بالريف سواء ما تم عن طريق أجهزة الإدارة المحلية والتي لم يمكن حصرها أو تلك التي قامت بها هيئات أهلية كثيرة من جماعات المثقفين نزلت إلى القرية بانتظام أو في مناسبات معينة ومن أمثلتها الجمعية الانجيلية ، القبطية للخدمات الاجتماعية ، وجمعية المرشحات المصرية وجمعية معسكرات العمل المصرية وجمعية اصدقاء القرية (أصدقاء علي المفتي) وجمعية تلا الاجتماعية والجمعية التعاونية لربات البيوت بالجيزة وغيرها الكثير .

كذلك فإن هذا العرض لم يتعرض للجهود العملية والقيادية الرائعة للجامعات في مصر وخاصة الجامعات الإقليمية ولم يتعرض لجهود العديد من الوزارات كوزارات الثقافة وأجهزة الاعلام ومصلحة الاستعلامات والصحافة المصرية - ووزارات الأشغال والمواصلات والصناعة وغيرها .

كلمة ختامية :

شكلت تلك الجهود تاريخاً خصبا لدارسي التنمية الريفية ، وتجمع

نتيجة لها خبرات ودروس مستفادة ما احوجنا إلى الالمام بها حتى تنير السبيل أمام العاملين، في مجال التنمية الريفية في مصر وفي غير مصر .

منها خبرات شملت العديد من البرامج ذات الأشكال المنوعة .

١ - فمن ناحية مسؤولية الإشراف من بينها البرامج الحكومية البحتة مثل المدارس الحكومية والوحدات الصحية والوحدات المجمع ، ومن بينها الأهلية البحتة مثل الجمعيات الخيرية والكتاتيب والمدارس الأهلية والجمعيات التعاونية ومنها البرامج الأهلية المعانة من الدولة مثل المركز الإجتماعي وجمعيات الإصلاح الريفي . . ومنها البرامج المشتركة مثل الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي .

٢ - ومن ناحية أسلوب اتخاذ القرارات فمنها البرامج التي كانت تتخذ قراراتها عفويا لكل موقف دون تدخل مثل الجمعيات الأهلية الخيرية في الريف ، ومنها ما كان يتخذ القرارات على المستوى المحلي على اساس من التخطيط المسبق مثل جمعيات المراكز الإجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفي ومنها البرامج التي كانت تتقرر محليا بعد موافقات مركزية على كل مشروع على حدة ومنها الموجه مركزياً بخطط مترابطة .

٣ - وبالنسبة لمضمون البرامج والأنشطة فمنها البرامج القطاعية مثل الصحية فقط أو التعليمية أو الزراعية ، ومنها البرامج ذات الأهداف المتعددة أي التي تعمل في مجالات متنوعة كما هو الحال بالوحدات المجمع ، ومنها ما حاول تقديم الخدمات الريفية المتكاملة ، كما كانت المحاولة في المراكز الإجتماعية وما نأمل أن تستوعبه تجربة الحكم المحلي .

٤ - تنوعت أنواع المنشآت اللازمة لهذه الخدمات فمنها ما استخدم المباني الصحية القائمة مثل جمعيات الإصلاح الريفي ومنها ما اقام مباني جديدة تتميز بالتواضع وقلة التكاليف مثل جمعيات المراكز الإجتماعية ومنها ما اقام مباني ضخمة مثل الوحدات المجمع .

٥ - تنوعت البرامج وفقا لتوعية القيادات العاملة فيها ، فمنها ما اعتمد

على القيادات المحلية وحدها ، ومنها ما استعان بقيادات فنية من خارج القرية كذلك فإن من بينها من استعان بقيادات فنية من خارج القرية استقرت بها طول الوقت مثل المراكز الإجتماعية والوحدات المجمعة أو خلال فترات متباعدة مثل جمعيات الإصلاح الريفي .

٦ - كذلك فإنه بالنسبة لمسؤوليات القيادة ووسائل عملها فإن بين هذه الخدمات ما تميز بالقيادة الديمقراطية الجماعية ، ومنها ما أدير بقيادات قروية ، ومنها ما اعتمد أساساً على القيادات الشعبية التي تستعين بالفنيين إذا دعا الأمر ، ومنها ما القى بكافة المسؤوليات في اتخاذ القرارات على الموظفين الفنيين دون القيادات الشعبية المحلية .

وكلي أمل أن نتناول مناقشات المؤتمر عن بعض هذه البرامج التي اختيرت لأنها ذات تأثير خاص على حركة التنمية الريفية إلى استخلاص الخبرات وتسجيلها لتمكين الأجيال الجديدة من الإستفادة بخبرات الماضي وإضافة الجديد . . وحتى يكون ككل عمل جديد هو إضافة إلى الماضي وليس مجرد بدء من جديد . .

والله الموفق .

دكتور علي فؤاد أحمد

ابريل ١٩٨٠ .

ملحق رقم (٢) استراتيجية للتنمية الريفية(*)

أولا : التجارب السابقة أثرت خبراتنا ولكنها لم تحقق طموح الأهداف :

يعود تاريخ الجهود الموجهة إلى تنمية المجتمع الريفي في مفهومها الحديث إلى حوالي ٣٥ سنة . . وبالتحديد إلى تلك التجارب التي قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في قريتي المنيل وشطانوف ، وتجربة البنك العقاري في قرية العجايز في أواخر الثلاثينات من القرن الحالي . . ثم تبع ذلك الجهود الرائدة التي قامت بها مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية بتبني مشروع المراكز الاجتماعية الريفية وجمعيات الاصلاح الريفي .

ثم قيام وزارة الشئون الاجتماعية برعاية واعادة تنظيم الجمعيات التعاونية (الزراعية) التي انتقلت اليها مسئولية الاشراف عليها من وزارة الداخلية ، وقامت وزارة الصحة بانشاء المجموعات الصحية وبعض مشروعات مياه الشرب وعمليات مياه الشرب الصغرى ، كما قامت وزارة الزراعة بانشاء الوحدات الزراعية ، ووزارة التجارة والصناعة باقامة بعض مراكز التدريب الصناعي وقامت وزارة المعارف « بانشاء المدارس الريفية » .

(*) دراسة قدمت إلى جهاز بناء وتنمية القرية عام ١٩٧٧ .

ولا ننسى أيضا المحاولات المبكرة بادخال نظم الادارة المحلية لمرافق القرية
بانشاء بعض المجالس القروية - ثم جاء على قمة الجهود الحكومية السابقة
انشاء المجلس الاعلى لشئون العمال والفلاحين (الذي عرف عند مبدأ انشائه
باسم المجلس الاعلى لمكافحة الفقر والجهل والمرض) وقيام هذا المجلس
باقامة تجربة الخدمات المتكاملة في منطقة قرى مركز منوف بمحافظة المنوفية .

هذا ولا بد أن نشير أيضا إلى عدد من الجهود التطوعية في التنمية
الريفية ونذكر منها بنوع خاص ما قامت به عضوات نادي سيدات القاهرة من
جهود بقرية سنديون ، وجماعة خريجات كلية البنات الامريكية بقرية أم
خنان ، والقيادة الفكرية والدعوة للاهتمام بالتنمية الريفية التي صاحبت
انشاء جمعية الفلاح .

ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ اكتسبت التنمية الريفية دعما اساسيا بصدور
قانون الاصلاح الزراعي كذلك فقد تبع انشاء المجلس الاعلى للخدمات
العامة البدء بانشاء عدد من الوحدات المجمعمة ومراكز الانعاش الريفي ، كما
صاحب مشروع اقامة السد العالي عدد من المشروعات الريفية الكبرى كاعادة
توطين اهالي النوبة ، ومشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة اسوان ، وما قامت
به مؤسسة استزراع الاراضي المستصلحة من جهود خاصة في تنمية وتوطين
المجتمعات الريفية المستحدثة . هذا الى جانب جهود أخرى بذلت في ميدان
تعمير الصحاري ، وانشاء مديرية التحرير ، ومشروع وادي النطرون
والوادي الجديد .

كذلك فقد تم تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى كتعميم المياه الصالحة
للشرب في الريف ، ومشروع مركز التدريب والتنظيم بقليوب ، وانشاء شبكة
واسعة من الوحدات الصحية الريفية ، والبدء في انارة القرى بالكهرباء ،
والتوسع في انشاء مراكز تنظيم الاسرة ، وغير ذلك من المشروعات الاقتصادية
والاجتماعية ذات الابعاد والاحجام الكبيرة .

ومع الكثرة العددية لهذه المشروعات فقد تعودت مداخلها واساليبها
بدرجة كبيرة :

(أ) فقد اعتمد بعضها مثلاً على الجهود كأساس لعملها مثل الجمعية التعاونية بينما اعتمد بعضها على الجهود الأهلية والمشاركة الشعبية المعانة من الدولة كمشروع المراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفي ، بينما اتجه بعضها إلى الاعتماد الكامل على الجهود الحكومية مثل المجموعات الصحية والمستشفيات والوحدات الصحية الريفية والمدارس والوحدات المجمعة .

(ب) تتميز بعض هذه المشروعات مثل المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة بالمدخل المتكامل إلى التنمية الصحية أو التعليمية أو الزراعية .

(ج) ركزت بعض هذه الجهود على التعامل مع الوحدات المجتمعية الصغيرة على مستوى القرية بينما اتجهت جهود أخرى كمشروع التخطيط الإقليمي بأسوان ، وجهود نشر مياه الشرب أو الكهرباء إلى التعامل مع الأوضاع الإقليمية والتنمية الإقليمية .

ومع تعدد المشروعات وتباين مداخلها وأساليبها اكتسبت جهود التنمية الريفية خبرات واسعة - توضع تحت تصرف جهاز بناء وتنمية القرية - للاستفادة بها في وضع خططه وبرامجه المستقبلية . ومن أهم هذه الخبرات الآتي :

١ - أهمية المشاركة الشعبية والجهود الأهلية الذاتية في التنمية الريفية :

فلهذه المشاركة تأثير فعال على عمق عمليات التنمية وثباتها واستمراريتها من جانب ، كما وأنها تربط بين تلك الجهود وبين الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وتحقق مبادئ الديمقراطية وحق تقرير المصير .

وقد امتدت هذه الخبرة إلى التطوير بالنظام الإداري والحكومي في مصر من النفوذ الإقطاعي إلى النفوذ الجماهيري ، ومن السلطة المركزية إلى الحكم المحلي والسلطات المحلية .

٢ - أهمية التعاون والترابط بين الكوادر الفنية والقيادات الشعبية :

ويتطلب ذلك أعداد وتدريب لتلك الفئات المتخصصة الفنية من أطباء

وزراعيين واجتماعيين وبيطريين وغيرهم لتفهم بهمق الحياة الريفية واوضاعها ، وتعايش معها ، وترتبط مصالحها بها وتستقر فيها ، وبدون ذلك التفهم ، والتقبل ، وارتباط المصالح والتعايش والاستقرار تظل هذه الكوادر الفنية مجرد اجسام غريبة على كيان المجتمع الريفي تثير حساسية ، حتى يتخلص منها المجتمع ويلفظها خارجه .

٣ - فاعلية المدخل المتكامل للتنمية الريفية عن المداخل القطاعية المنفردة

ويستند ذلك إلى حقيقة الترابط الوثيق والتأثير المتبادل بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والصحية والتعليمية والعمرانية والاقتصادية والأسرية والإدارية والترويحية والسكانية وغيرها . إن التغيير المتوازن أو التنمية المتوازنة هي وحدها القادرة على الاستقرار والاستمرار هي الأقل تكلفة مالياً واجتماعية ونفسياً .

٤ - الحاجة الى ربط تنمية القرية باطار التنمية لما يحيطها من ريف

وحضر :

إن فاعلية جهود التنمية وجدواها لا تتحقق بمجرد التركيز على مستوى القرية بامكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية - فإن استخدام الامثل لهذه الموارد لا يتحقق الا بالتنسيق في استخداماتها مع موارد البيئة المحيطة ريفاً وحضراً .

كذلك فإن فكرة « الواحة » في التنمية اصبحت فكرة مرفوضة علمياً فلا يمكن الارتقاء بمستوى الحياة في مجتمع محدود يحيطه مجتمعات متخلفة ، ولا يمكن تحسين المستوى الصحي مثلاً في قرية تحيط بها الامراض والأوبئة .. وهكذا .. إن التأثير الايكولوجي يتطلب توسيع دائرة ومجال التنمية لتشمل تنمية المجتمعات المحلية في اطار التنسيق مع التنمية الاقليمية .

٥ - خطأ التوسع في الخدمات إلى أبعد من الأساس الاقتصادي

المتاح :

اتسعت رقعة الخدمات الريفية وتنوعت - وقد يكون جزئياً نتيجة لبقطة

الضمير أو صحوة الادراك - لظروف المجتمع الريفي بالغ التخلف . وعلى الرغم من المنطلق الانساني ومنطق العدالة في توسيع رقعة الخدمات الريفية فإن هذه النية الطيبة قد جاوزت في الكثير من الأحيان ما أمكن توفيره لهذه الخدمات من مقومات مادية اساسية لصيانتها وتشغيلها الأمر الذي أدى في النهاية إلى ما أصاب الكثيرين من صدمة لفشل الجهود وعدم تحقيق الآمال المرجوة ، وما أدى إلى تبادل الاتهامات الظالمة واسنادها إلى الأسباب غير الحقيقية .

٦ - ما حققته برامج التنمية الريفية لا زال بعيدا عن حجم المشكلات الريفية والأهداف المرجوة :

لا شك أن ما تم في حقل التنمية الريفية اجتماعيا واقتصاديا وما قامت به الدولة من جهد وخاصة منذ قيام ثورة يوليو لتوفير الخدمات الأساسية في الريف المصري هو جهد ضخم بل وبالعكس الضخامة . ولكل دارس يقارن بين ظروف الريف المصري في اربعينات وفي الوقت الحالي ، ومدى ما توفر للقرى من مدارس ومستشفيات - ووحدات صحية وزراعية ، ومياه للشرب وطرق ووحدات اجتماعية ومجموعة ومراكز اجتماعية الى غير ذلك من البرامج . . لا بد وأن يعترف فإن ما تم من جهود لا يمكن أن توصف بأقل من أنها جهود جبارة وغير عادية .

علما أن من الواضح في الوقت نفسه بأن هناك شعورا عاما من ابناء المجتمع على مختلف مستويات المسئولية بأن المجتمع الريفي لا زال متخلفا بل وبالعكس التخلف . . . وقد يكون من بين اسباب انتشار هذا الشعور الشائع .

(أ) التزايد المستمر السريع في حجم السكان مما يقلل من عائد الفوائد المحققة وتأثيرها على رفع مستوى المعيشة .

(ب) استمرار الفجوة بل واتساعها بين مستويات الحياة في المدن وفي الريف مما يدعم الشعور بتخلف الحياة في المجتمعات الريفية .

(ج) الارتفاع المستمر لمستوى الطموح والأمانى لآبناء المجتمع المصري

وخاصة بالمقارنة بين مجتمعهم وبين مستويات المعيشة المتطورة في المجتمعات البشرية في العالم على وجه العموم ، وفي المجتمعات العربية المحيطة بنوع خاص .

٧- محدودية الفكر التخطيطي للتنمية الريفية بالنمطية المتعارف عليها ، والحلول التقليدية والسائدة :

على الرغم من تعدد مشروعات جهود التنمية الريفية واختلاف أحجامها فقد ظلت تكاد تدور في إطار متكرر من الأفكار والحلول التقليدية . ويلاحظ أن ما حدث من ثورة تكنولوجية في الحقتين الأخرتين لم ينعكس أثره بعد على التفكير التخطيطي للتنمية الريفية ، على الرغم مما تحمله هذه الثورة التكنولوجية بين احتمالات ضخمة للتغلب على كثير من الصعوبات والمشكلات التي كادت أن تعتبر مزمنة نتيجة لعجز الحلول التقليدية عن مواجهتها .

ثانيا : الحاجة إلى نظرة مستقبلية طموحة في التنمية الريفية :

على ضوء ما أوردنا من خبرات ، أصبح من المهم الوصول إلى صيغة جديدة للتنمية الريفية تستفيد بما اكتسبناه من خبرات ، وتتجاوز الأساليب والحلول التقليدية وتستثمر إلى أبعد حد الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة وتنطلق بالتنمية بالسرعة التي تعبر فجوات التخلف وتتمثل مع الأهداف الانسانية الطموحة . هناك حاجة اذن إلى ما يمكن أن نسميه الأسلوب الانطلاقي للتنمية الريفية .»

ثالثا : الأسلوب الانطلاقي في التنمية الريفية

المبادئ

١ - التكامل بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية في اطار التنمية الاقليمية .

٢ - التخطيط بعيد المدى والنظرة المستقبلية الى حوالي ٢٥ سنة قادمة

٣ - المدخل المتكامل المترابط والمتوازن من مختلف مجالات الحياة

الاجتماعية من بشرية وديموقراطية وادارية وتنظيمية واقتصادية وعمرانية وبيئية وخدمية (صحية وتعليمية وروحية واجتماعية وترويجية وثقافية وفنية وجمالية ومرافق ومواصلات وأمن وأمان).

٤ - استخدام التكنولوجيا بأقصى ما يمكن توفيره منها من اساليب ووسائل .

٥ - المشاركة الجماهيرية والجهود الذاتية الى ابعد الحدود وبأقصى قدر من الديمقراطية .

٦ - التفكير المتحرر من النمطية التقليدية دون انفصال عن الواقع او انحراف عن التفكير العلمي .

٧ - تخطيط مرن لا تجمده البيروقراطية يستفيد من المتغيرات ويستوعب الجديد دعماً لفاعلية العمل التنموي دون اخلال باستمراريته .

٨ - التقييم المستمر والمصاحب لكافة مراحل العمل التنموي لتعديل مسار العمل واعادة توجيه عناصره فترياً وبأقل فاقد في الوقت والجهد والمال .

٩ - التدريب الفعال لكافة القوى والمتوازن . . وبما يحقق احتياجات الخطط بعيدة المدى من الكوادر الفنية .

١ - التخطيط بعيد المدى (الصورة المستقبلية) :

لوضع الصورة المستقبلية على فترة ممتدة الى ٢٥ سنة وتتم على ثلاث مستويات .

(أ) المستوى القومي :

لإعادة النظر في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ومناطق الاستيطان لتحقيق الاستفادة القصوى بثروات مختلف المناطق وخصائصها كالثروة السياحية مثلاً في بعض المناطق كمركز البدرشين ، والثروة المائية في مناطق ثانية أو الزراعة في ثالثة والصحراوية في رابعة والمناخية للاستشفاء

الصحي في خامسة أو متعددة الاستخدامات التنويه في سادسة وتصبح هذه الاستخدامات نوبات تنمية تنطلق وتبني حولها عمليات التخطيط والتنمية .

وتوضح هذه الصورة المستقبلية على المستوى القومي عددا من الأمور التي تمكن من وضع الخطط الاقليمية والمحلية ومن اهم هذه الأمور ما يأتي :

١٠ - الأهداف القومية للسكان حجما وتركيبا وتوزيعا جغرافيا على ضوء العلاقات التكاملية في مناطق التنمية الجديدة .

٢ - اهداف الانتاج والاستهلاك في مختلف قطاعاته .

٣ - اهداف الغذاء انتاجا وتوزيعا وتخزينا واستهلاكا .

٤ - التدريب والاعداد المهني للموارد البشرية .

٥ - المشروعات القومية واهداف الهياكل المدعمة للانتاج (طاقة - طرق بريدية ومائية -.. الخ ..).

٦ - الحدود الدنيا للمواصفات والمقننات . بالنسبة لخدمات التنمية الاجتماعية في القطاعات التعليمية والصحية والخدمات المدنية والاجتماعية والترويحية والثقافية والفنية والأمن والأمان والسكان .. الخ .

٧ - الأهداف والمواصفات الدنيا لاجراءات الدفاع ضد التلوث .

٨ - المسئوليات القومية والاقليمية المحلية في شأن تخطيط وتنفيذ المشروعات المرتبطة بالتخطيط بعيد المدى للتكامل فيما بينها وتحديد السياسة التمويلية والسياسة الضريبية .

(ب) المستوى الاقليمي :

ويوضع تخطيطها على ضوء التخطيط بعيد المدى للمستوى القومي ويتميز بالتركيز على تحقيق الاهداف التنموية المحددة للاقليم وتحقيق اكبر قدر من التنسيق والتكامل بين مختلف القطاعات والمشروعات فاذا كان الاقتصاد السياحي للمنطقة هو المجال الاساسي المحدد لتنميتها الاقتصادية اصبح من

مستويات التخطيط الاقليمي تعبئة كل القطاعات الاخرى لخدمة هذا الهدف الاستراتيجي الجديد ويقوم الجهاز التعليمي باعداد العمالة على كافة مستوياتها وانواعها المطلوبة للاقتصاد والخدمات السياحية ممن يتصلون بالفنادق والمطاعم ، والخدمات المرتبطة بالسياحة من صناعة الهدايا التذكارية والوطنية وبيعها ، وخدمات - الزرع والنقل والارشاد السياحي كما يهتم جهاز الطرق والمواصلات بالتطور بمرافقه لمقابلة الانطلاق بالعائد السياحي وحتى دور الزراعة وانتاجها فإنه يتجه الى ما تتطلبه عمليات السياحة من بساين وحدائق ومنتزهات وبحيرات صناعية لصيد الاسماك .. وهكذا .

وباختصار فإن كافة القطاعات تتجه جهودها وتكاتف وتتعاون لتحقيق انطلاقاً في التنمية وعائدها في اقصر وقت ممكن .

(ج) المستوى المحلي :

ويتولى التخطيط على المستوى المحلي باضفاء الشخصية المحلية على المشروعات في اطار التنمية الاقليمية ، كما يذكي التنافس بين المحليات لتحقيق اهداف التخطيط الاقليمي .

٢ - الأجهزة :

أولاً : تحتاج هذه الاستراتيجية - عند الأخذ بها - إلى انشاء جهاز علمي على اعلى مستوى يتولد بمدة ٢ - ٣ سنوات التفرغ لارساء معالم الصورة المستقبلية على المستوى القومي ويضم هذا الجهاز صفوة من كبار العلماء من مختلف التخصصات والقطاعات يعملون على شكل فريق متكامل لوضع تلك الصورة المستقبلية .

يكون من حق كل من اعضاء هذا الجهاز القومي أن يستعين بمجموعة من الاختصاصيين القطاعيين لمعاونة في استكمال الدراسات والتصورات والاحتمالات الخاصة بالقطاع الذي يمثلها وتتكون هذه المجموعة من عدد من الاختصاصيين سواء من العلماء المحليين أو الخبراء الدوليين .

ولا بد ان يتوافر لهذه الأجهزة عند تكوينها - إلى جانب عناصرها الفنية - عدد من المقومات الادارية التي تمكنها من التحرك في عملها دون اية

عقبات أو معوقات سوى التحدي الذي تواجهه هذه الأجهزة للقيام بمسؤولياتها ومن بين هذه المقومات مثلا :

١ - التفرغ الكامل نفسيا واجتماعيا - مما يتطلب توفر مرتبات تفرغ مريحة .

٢ - استقلال اداري ومالى في ميزانية يتولاها مسئولون اداريون على دراية بطبيعة ادارة الاعمال العلمية .

٣ - توفير استخدام كامل للأجهزة المعنية من سكرتارية على مستوى عال ووجود اجهزة التسجيل والتصوير والحفظ والعرض التكنولوجية الحديثة ..

٤ - اماكن الحصول Accessibility على كافة البيانات والمعلومات

٥ - الاتصال والوصول بأي صعوبات تعترض الاجهزة الى اعلى مستويات المسؤولية في الدولة بسرعة لضمان سرعة حل اي صعوبات تعترض عملهم ..

ثانيا : القيادات التنفيذية :

١ - من الممكن تقسيم المساهمين في عمليات التنمية الريفية الى ثلاثة فئات رئيسية ..

(أ) قيادات مهنية متخصصة مثل المرشد الزراعي والمثقف الصحي والمدرس .

(ب) قيادات مهنية عامة مثل رئيس مجلس القرية ورئيس مجلس المركز .

(ج) قيادات تطوعية اهلية من المواطنين في المجتمع المحلي وتحتاج كل هذه القيادات الى اعداد وتدريب لكي تقوم بعملها بصورة مرضية .

٢ - لا بد وأن تعمل هذه القيادات معا كفريق والا انعدمت فرصة قيام

التنمية المتكاملة ولكي يتم هذا لا بد من اعداد جميع هذه القيادات بطريقة تؤدي الى قيام تعاون مثمر بينهم جميعا فيرى كل منهم دور زميله ويقتنع به ويتحمس له . . كما يعرف الوسيلة التي تمكنه من الوصول الى هذا التعاون وتدعيمه وتعميقه وتوسيع مجاله .

٣ - يمكن أن يتم هذا عن طريق التدريب الفرقي ، أي تدريب جميع أنواع القادة - سواء اكانوا من المهنيين او المتطوعين - في مكان واحد تحت سقف واحد . . وليس الغرض من هذا هو تدريب الزراعيين مع الأطباء مع المدرسين والاختصاصيين الاجتماعيين في فصل واحد منذ البداية ، ولكن الغرض هو اعداد هؤلاء جميعا بعد تخرجهم من دراساتهم التخصصية ، على العمل الفرقي في فصول التنمية الريفية .

يبدأ هذا النوع من التدريب بأن يقدم كل مختص لجميع الفريق بيانا بما يمكنه أن يقوم به في التنمية الريفية من ناحية تخصصه ، ثم يبدأ الجميع في مناقشة كل بيان يلقي وبالطبع تقوم في هذه المرحلة مناقشات حامية بل مشاحنات حول التخصصات وتوزيع المسؤوليات ومهارات كل فرد من الحاضرين . على أن هذه الفترة تنتهي عادة - بعد عدة اسابيع من التدريب - إلى أن يتفق الجميع على أن هناك مجالات يتضح فيها التخصص ومجالات اخرى يكثر فيها التداخل . . ومن خلال هذا الوضوح الفكري يبدأ العمل في التنمية الريفية على مستوى جديد من التعاون بين الجميع . .

٤ - لكي يتم اعداد وتدريب الفئات المذكورة لا بد لجهاز بناء وتنمية القرية من التعاون مع الجامعات الاقليمية في جميع انحاء الجمهورية بهدف :
- استخدام خريجي هذه الجامعات في التخصصات المطلوبة .

- الابقاء على هؤلاء الخريجين في مواقعهم المحلية (أي في دائرة المجال الجغرافي لكل جامعة اقليمية) فيزداد بذلك ارتباطهم بأرضهم التي نموا وشبوا فيها ، وتعمق علاقاتهم الاجتماعية المحلية وتنوع مصالحهم الاقتصادية في المنطقة ،

- استخدام اعضاء هيئات التدريس بهذه الجامعات لدعم كل انواع التدريبات المحلية التي ينظمها الجهاز .

٥ - لكي تكتمل الصورة لا بد لجهاز بناء وتنمية القرية من انشاء شبكة من مراكز التدريب في جميع انحاء الجمهورية (مركز في كل محافظة مثلا) ثم مركز رئيسي على مستوى الجمهورية بهدف تدريب الفئات السابق ذكرها سواء - كانت مهنية او تطوعية . ولكي تؤدي هذه المراكز دورها بمستوى مقبول لا بد لها من شيئين :

- اعداد فريق متكامل من المختصين في التنمية الريفية على مستوى عال للعمل بكل مركز .

- توفير وسائل الانتقال والمعيشة المحلية لكل مركز تدريب حتى يمكن تنظيم تدريبات دورية بالمراكز والقرى .

٦ - لكي تقابل هذه التدريبات الاحتياجات المحلية يحسن البدء بالفئات التالية :

- التدريب الفريقي على مستوى المحافظات والمراكز .

- تدريب المشرفين الميدانيين من المهنيين على طرق الاشراف .

- تدريب اعضاء المجالس المحلية من المواطنين .

- تدريب الحرفيين القرويين .

٣ - المرحلة التجريبية :

لما كان تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية طبقا لهذه الاستراتيجية لا يتم إلا بعد وضع الصورة المستقبلية على المستوى القومي - وهو أن يتطلب وقتا لا يقل عن ثلاث سنوات طبقا للتقرير الذي اوردناه .

ولما كان اهم ما يميز هذا الأسلوب الانطلاقي في التنمية عن غيره من الأساليب هو مدى ما يمكن أن يحققه هذا الأسلوب من :

١ - تكامل بيئي اجتماعي في التنمية وتنسيق بين الأنشطة القطاعية حول « النواة التنموية » اي حول الاستخدام البيئي الاجتماعي الأمثل .

٢ - انطلاق في الفكر والحلول العلمية الطموحة إلى أبعد من الأفكار والحلول التقليدية وإلى أقصى ما يمكننا منه تقدم الامكانيات التكنولوجية .

٣ - النظرة المستقبلية بعيدة المدى إلى سنوات طويلة قادمة ، وما تتطلبه من استمرارية في العمل لا تعرقها المرونة المطلوبة ، ومرونة في العمل لمسيرة المتغيرات واستيعاب الجديد لا تعوقه الاستمرارية المطلوبة .

٤ - العمل الفريقي للقيادات المحلية والكوادر المتخصصة .

٤ - توفير احجام اكبر من الاستثمارات لتتشمى مع الأهداف الطموحة .

لذلك فمن المقترح البدء بتجربة لتطبيق هذا الأسلوب الانطلاقي في التنمية على مستوى اربعة مناطق تنموية (المنطقة يمكن أن نتصورها في حجم مركز بكل مدنه وقراه) . على أن نختار هذه المناطق في أماكن لا خلاف اطلاقا على تحديد الاستخدام الأمثل لها (أي النواة التنموية لها) عن وضع الصورة المستقبلية القومية ويقترح أن نختار هذه المناطق الأربعة كالآتي :

١ - منطقة ذات اقتصاد سياحي (استخدام سياحي) ويقترح لها مركز البدرشين الذي يضم قراه قريتي ميت رهينة وسقارة .

٢ - منطقة ذات اقتصاد مرتبط بالثروة المائية (نختار في شمال الدلتا) .

٣ - منطقة ذات اقتصاد زراعي نباتي وحيواني (نختار في احدى محافظات الصعيد العليا) .

٤ - منطقة مستخدمة في مجتمع مستحدث متعدد الاستخدامات (نختار في منطقة صحراوية) .

كما يقترح للبدء لهذه التجربة الأخذ بالخطوات الآتية :

١ - تكوين لجنة عليا للاشراف على التجربة .

٢ - تكوين لجان تخطيطية لكل منطقة تجربة .

٣ - تجميع الدراسات والبيانات الأساسية عن كل منطقة ونشرها بشريا وجغرافيا ومناخيا ، ومواردا ، ومواصلاتا ، واسكانا . . الخ)

٤ - تعبئة اكبر ما يمكن تعبئته واستشارته من الأهالي ومن المفكرين عن طريق مسابقات وغيرها لتقديم الحلول والأفكار الانطلاقية الجديدة لتنمية هذه المناطق .

٥ - وضع الخطط والمشروعات لهذه المناطق .

٦ - تدريب القيادات المحلية والكوادر الفنية اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات .

٧ - البدء في تنفيذ المشروعات مع اعطاء اولوية لبعض المشروعات الاستراتيجية المدعمة للمشروعات الأخرى مثل البطاقة والطرق وما يتعلق بنوع خاص بتدعيم العملية التنموية المميزة لكل منطقة .

٨ - تنفيذ المشروعات والتقييم المستمر .

٩ - لما كانت هذه التجربة وتنفيذها في حاجة الى احجام ضخمة نسبيا من الاستثمارات فيقترح تفويض جهاز بناء وتنمية القرية للاتصال بمصادر المعلومات الخارجية التي يهتمها متابعة هذه التجربة سواء من الدول الصديقة أو الهيئات الدولية لبحث امكانيات تجميع المعونات اللازمة لتمويل التجربة .